

١٥٣

عصام واصل
الشمارقة ١١/١١/٢٠١٥
و. عصام واصل
المكتبة الخاصة



لغة

مبادئ التداولية

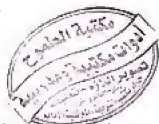


ترجمة عبد القادر قنيني

افريقيا الشرق

© أفريقيا الشرق 2013
حقوق الطبع محفوظة للناشر
المؤلف : جيو فري ليتش
المترجم : ترجمة عبد القادر قنيني
عنوان الكتاب : مبادئ التداولية
رقم الإيداع القانوني : 2012 MO 2646
ردمك : 978-9981-25-860-0
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
• المطبعة : الهاتف : 05 22 25 98 13 / 0522 25 95 04
فاكس : 0522 25 29 20
• النشر والتصنيف : 39 ، زقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء
الهاتف : 0522 29 67 54 / 0522 29 67 53
الفاكس : 0522 48 38 72
البريد الإلكتروني : E.mail : africonent@yahoo.fr





يمكن أن نعرف التداولية على نحو مفيد، أنها تدرس كيف أن ضروب التلفظ بالعبارة تكون لها دلالات في مواقف معينة. وأقدم في هذا الكتاب نظرة تكاملية عن التداولية ضمن برنامج كلي لدراسة اللغة كنظام تواصل، وباختصار، فإن هذا يعني دراسة استعمال اللغة باعتبارها متميزة، ولكنها متكاملة مع اللغة ذاتها، منظوراً إليها كنسق صوري شكلي. وعلى نحو أكثر اختصاراً أيضاً، فإن النحو (في أوسع معانيه) ينبغي أن ينفصل عن التداولية. وحتى أستدل على هذا، فلا يكفي أن أعرف التداولية تعريفاً سلبياً، وكأنها مظهر واحد من مظاهر الدراسة اللسانية التي لا يمكنها أن تتلامح مع اللسانيات الخاصة. بل الأحرى أنه ينبغي للإنسان أن ينشئ النظريات ومناهج الوصف مما يكون غريباً عن التداولية ذاتها؛ وبين أن هذه يجب أن تختلف عن تلك المناهج والنظريات التي تختص بالنحو. ومن ثم فإن مجال التداولية يمكن أن يعرف من الوجه الذي يمكن به أن يضع حدوداً تفصله عن النحو: وفي ذات الوقت تبين كيف أن الحقلين بجمعهما إطار متكامل لدراسة اللغة، وحتى الآن فإن أعظم التأثيرات في هذا الباب إنما كانت من أولئك الذين طوروا النموذجاً عملياً براغماتياً تمكن من صياغة نظرية عن الدلالة من وجهة نظر قوة فعل الكلام كما وضعها أوستين، ونظرة أخرى من الدلالة كما اقترحها سيرل، وزاد هذه النظرة توضيحاً ما أثبتته جرايس عن مفهوميها عن اللزوم التحاوري. وكان لهذه التأثيرات وقعها على الأفكار التي أودعتها هنا.

إلا أن مفارقتي للتداولية مستكون عن طريق أطروحة تقول: إن التواصل قائم على وضع الأشكال وحله، فالتكلم من حيث هو متواصل يتعين عليه أن يحل الإشكال؛ وبافتراضي أنني أريد أن أحدث مثل هذا الأمر وهذه النتيجة بالتأثير على وعي المخاطب، فقد يكون التساؤل: ما هو أفضل طريق لإنجاز هذا الغرض باستعمال اللغة؟ وبالنسبة

للمخاطب، يوجد نوع آخر من المشاكل يتعين عليه أن يحلها ويتسلمها بأن اشكلم يقول هذا الشيء أو ذلك، فماذا يعني بقوله هذا حتى يفهم ما قاله بالنسبة إلي ؟

ومفهوم التواصل يزددي إلى مقاربة خطائية للتداولية بوصفها يحاول التكلم أن ينجح مفاصده وأغراضه ضمن قيود وضوابط تلجها عليه قواعد ومبادئ طلب طريقة إصابة السلوك التواصلية ونجاحه، وعلى هذا فليس مبدأ التعاون وحده عند جراسيس هو الذي يشوم بهذا الدور، بل هناك مبادئ أخرى، مثل حسن الأدب والتخلق، ومبدأ السخرية، وهذه كلها تلعب مثل هذا الدور. وحتى نتخلص كلامنا نقول : إن التداولية تختلف عن النحو من جهة أنها في أساسها متجنية الغرض والتقييم، وأنتهى أن يساعد هذا الكتاب ضمن هذا التوجه على إحداث نوع تقارب بين النحو والخطابة.

وعمل الفصل الأول وضع أسس تاريخية وفكرية لهذه الدراسة المقدمة هنا كما يقترح مجموعة من المسلمات التي ستوسع فيها في الفصلين الثاني والثالث. ويدافع الفصل الثالث عن تركيب وجهتي نظر النزعة الصورية الشكلية والوظيفية في فلسفة اللسانيات، ويفتح الفصل الرابع أوسع جزء وصفي من الكتاب : إذ يطور تطبيق قواعد جراسيس على مبدأ التعاون في أعم إطار للخطابة التفاعلية بين الأشخاص. ويركز الفصل الخامس والسادس على قواعد أخرى للخطابة التفاعلية وبخاصة قواعد التخلق وحسن الأدب. والإطار الذي وضعناه في هذه الفصول الثلاثة يقوم إذن في استعمال وصف لبيان أو تفسير كيف يمكن أن تؤدي من الناحية التداولية في اللغة الإنجليزية، المساحة الضيقة دورها في النحو الإنجليزي - أعني نحو بعض الجمل المتفية والاستغماية، والعنوان الذي أعطيناه هنا (النحو التواصلية) قد طبق بطريقة معقولة، على الوصف اللساني : بما يربط ربطا تواصليا، الصيغ التحرية باستعمالها التداولية المتنوعة. وبعد هذا البرهان العملي رجعت في الفصلين الثامن والتاسع، إلى أهم الموضوعات الإشكالية. ويحتج هذان الفصلان بأن وجهة النظر الخطابية للتداولية تتطلب منا أن نتخذ وجهة نظر أخرى مغايرة للأفعال الإنجليزية ونقوى أفعال الكلام، حتى نصلها عما نعرف عليه الناس في الصياغات (الكلاسيكية) لأفعال الكلام عند أوسن وسيرل. وكانت وجهة نظرنا هي أننا نقترح بأن تصنيف سيرل لقوى أفعال الكلام ينبغي أن يعاد تأويلها على أنها تصنيف سيمنطيقى لأفعال الكلام للغة.

ولقد استفدت من مناقشات كثيرة عن هذه القضايا مع أصدقاء لي وفي جلسات منعقدة في بريطانيا أو في ما وراء البحار. وأنا ممنون للجامعات من الطلبة بعد

إجازاتهم وتخريجهم من جامعة لانكستر، إذ ناقشوا معي مسودة هذا الكتاب ومن ضمنهم سوزان جورج Susan George وأندرو مكينب Andrew McNab وديلي ثورب Dily's Thorp وأخيراً وليس بأخر جينيفر توماس Jennifer Thomas الذي أنا مدين له بالمناقشات والانتقادات الثيرة. وقد خصني صديق من لانكستر اسمه هيل R. L. V. Hale بنظراته وآرائه الثاقبة جعاني أتمعن في البحث : وكانت ملاحظته فلسفية حميمية شاملة لفصول هذا الكتاب، ومفترحة جملة من التحسينات. ثم إن معاون الناشر ومساعد المكتبة اللسانية المعروفة باسم (لوجمان)، الأستاذ روبنر Robins قد تفصل علي بأن أقدم لي شروحاته عن المخطوط النهائي. وكل مؤاعنة تقدم إلي حسب التقاليد المرعية، فإني أشغل أنا وحدي مسؤولية التفسير عنها في هذا الكتاب بوجه خاص : إذ فيما يتعلق بمحل الخلاف كما يوجد هنا، فحتى لو ثيرت بانتقادات صائبة - ولا شك أنها موجودة هنا - فقد يكون عدم الاتفاق كافياً في ذلك.

وأعترف بالجمل الماسمح به جرب بنيامين : John Benjamins من B. V، استردام حتى أعيد، كجزء من الفصل السابع، طبع جزء من مقال (التداولية والتواصل الخطابي) الذي سمعته به مع كل من هومان بارث Herman Parret ومارينا سيبا Marina Sbisا وجيف فيرشون Jef Verschueren، المطبوع في (الإمكانات وحدود التداولية) استردام جون بنيامين : 1981

جامعة لانكستر

ماي 1982 جيفري لينش

الفصل الأول

مدخل عام

يقول كارل يوبر في كتابه المعرفة الوضعية :
«إن قصد العلم هو زيادة احتمال الصدق»

إن موضوع هذا الكتاب، في المعنى الواسع، يدور حول طبيعة اللغة الإنسانية، وفي معناه الضيق، يهتم بوجه واحد من اللغة الإنسانية مما أعتقده أساسيا لفهم اللغة الإنسانية بوجه عام، وأسعى هذا الوجه، التداولية العامة General pragmatics.

1.1 - تمهيد تاريخي

لقد صار موضوع «التداولية pragmatics» في الوقت الحاضر مألوفا جدا في اللسانيات، إذ لم يكن قبل خمسة عشر سنة تخلت يذكره علماء اللسانيات إلا نادرا إن لم يكن غالبا، منسيا على الإطلاق.

وفي تلك الأيام البعيدة، على ما يبدو كانت التداولية تعني معالجة أشياء مختلطة تقحم فيها على نحو من الاتفاق، المعلومات العصبية على التحليل، ويمكن أن تنسى كذلك على نحو من الاتفاق، أما في أيامنا هذه فقد يحتج كثير من الناس وأنا واحد مهم، بأنه لا يمكن أن نفهم على الحقيقية طبيعة اللغة ذاتها إلا إذا فهمنا التداولية : وهي كيف تستعمل اللغة في التواصل.

فكيف حصل هذا التغير (1) ؟ إن مجمل تاريخ اللسانيات المعاصرة يمكن أن يوصف إلى حد ما على ضوء الاكتشافات المتتالية : وهو أن ما كان منقبلا وأساسا على عقب، وداخل في الاختلاط يمكن أن يعزل مرة أخرى ويفصل وتخالط رقعة في كسوة أو بذلة حسنة المظهر قل ذلك أو أكثر، وبالنسبة للجيل الذي جاء عقب بلومفيلد، Bloomfield كانت اللسانيات تعني علم وظائف الأصوات و (التفويضا) والوحدات الصغرى الفارقة Phonemics ولو كانت لنا الجرأة لقلنا، كانت تعني الدراسة الصرفية الإعرابية morphophonemics إلا أن التركيب النحوي كان يعتبر على درجة كبيرة من التجريد حتى أنه عد بالفعل وراء كل أفق للاكتشاف. وكل هذا قد اختلف مؤرخا

سنة 1950، بعد أن اكتشف تشومسكي مركزية التركيب النحوي، إلا أنه ظل مثل البنيويين ينظر إلى الدلالة بالإجمال وكأنها مشروطة بالنسبة إلى النظر والتأمل الجاد. وإلى أوائل سنة 1960 (وكانت خطوات اللسانيات قد تسارعت في هذا الوقت) بدأ كاتز Katz ومعاونوه (كاتز و Fodor 1963) و كانز و بوسنل Postal 1964 و كاتز (1964) يكتشفون كيف يمكنهم أن يدمجوا علم الدلالة في النظرية اللسانية الصورية ولم يحصل هذا إلا بعد أن قادت عقلية اشعار إما كاليغونيا أو الهزيمة إلى ضم التداولية واستثمارها. ولم يلبث ليكوف Lakoff مع آخرين أن جعلوا يستحسنون بأن التركيب النحوي لا يمكن أن ينفصل على وجه مشروع عن دراسة تداول اللغة واستعمالها، وهكذا ومن الآن فصاعدا رسمت التداولية على الخريطة اللسانية. وكان استثمارها آخر مرحلة فقط من مراحل موجات التوسع لللسانيات انطلاقاً من فرع لمعرفة ضيقة تتعامل مع المعلومات والمنطقيات المادبة للكلام إلى معرفة شاملة تستغرق من الكلام الصورة والدلالة والسباق.

إلا أن هذا ليس الإجزاء من القصة : فأولاً إن جميع أسماء الأعلام المذكورة في الفقرة السابقة هم أمريكيون. وهي فقرة تصف الانحيازات اللسانية الأمريكية السائدة. ومن المحتمل جداً أن يصبح هذا في اللسانيات أكثر من صدقة في سائر الموضوعات الأخرى مما يكون تأثيره الغالب أمريكياً. إلا أنه يجب أن ننسى أن كثيراً من العلماء ذوي التفوذ سواء في أمريكا أو غيرها استمروا في عملهم بعيدين من التيار الأمريكي إذ لا يجوز أن نغفل مفكرين مستقلين من أمثال Firth فيرت في تأكيده قبل غيره على دراسة المواقف الخاصة بالدلالة وكذلك هالديني Halliday في نظريته المجتمعية القائمة على فهم اللغة. وفي نفس الأهمية لا نهمل التأثيرات الفلسفية. وعند ما أثبت الرواد الأوائل من نحو روس Ross وليكوف حق وجود التداولية في أواخر سنة 1960، فإنهم قد واجهوا في هذه المسألة سلاسة هيجية من فلاسفة اللغة لم يكتفوا أنفسهم عناء البحث في هذا الحقل إلا لوقت قصير. وفي الواقع فإن أعظم التأثيرات وأهمها ؛ في هذه الأيام الأخيرة على التداولية الحديثة إنما جاء من هؤلاء الفلاسفة، وخاصة في السنوات القريبة، وأعني بهم (1962) أوستين، و (1969) سارل و (1975) Grice.

ثم إن المدى الواسع للسانيات يتضمن تغييراً في وجهة النظر لتحديد ماهية اللغة، وكيف ينبغي أن يتحدد موضوعها. ولقد قنع البنيويون الأمريكيون بفكرة أن اللسانيات

هي علم مادي فيزيائي. ولذا فهم قد سعدوا بأن كل ما في وسعهم هو تحرير موضوع الاهتمام بالدلالة (2)، إلا أن تشومسكي لما قبل اللبس، ومسألة الترادف ضمن المعطيات الأساسية للسانيات كان قد فتح باب السيمانطيقا على مصراعيه. ونتيجة لذلك فإن تلاميذ تشومسكي المتعديين في مدرسة علم السيمانطيقا التحليلية أو التوليدية كانوا قد خطوا خطوات بعيدة بانخاضهم علم الدلالة أو السيمانطيقا لتكون قاعدة نظرياتهم اللسانية. لكن ما إن قبلت الدلالة كمرکز أساسي في اللغة حتى برزت صعوبة ضخمة كان من أثرها إخراج طريق الدلالة التنهية من سباق الآخر. وهكذا ارتدت السيمانطيقا في حضيض التداولية ولم يحصل قط أن وجد علماء السيمانطيقا التوليدية أنفسهم وقد ذهبوا بعيداً في تفكيرهم، وأنهم قد ابتنعوا أكثر مما يطبقون مضغه.

ويوجد في كل تفكير علمي نزعه تيرييه، حيث يسلم بأن كل نظرية أو نموذج نظري يشغل به إلى أن يبين فشله. وعلى أساس هذه القاعدة، حاول علماء السيمانطيقا التوليدية أن يطبقوا نموذج النحو التوليدي على مسائل - من مثل معالجة ضروب الاقتضاء، ومثل فرة فعل الكلام - وهي مسائل ينظر إليها معظم النامس الآن وكأنها مشتمل عليها في التداولية. ولقد باءت محاولتهم بالفشل : لا بالطريقة المشهورة التي يفترض معها أن تفسل النظريات باعتبار التوكيد الحاسم للملاحظة بل بالطريقة التي تنزع بها الأمور في اللسانيات إلى إن تحدثت، من خلال التراكم البطيء لثقل حجج الخصوم (3).

وينبغي أن أفسر باني أستعمل الحد « الأودج المثالي » : paradigm في المعنى الذي يستخدمه فيه كوهن Kuhn لا على أنه مرادف للنظرية، وإنما في عمومته بما يحيل إلى مجموعة من الافتراضات السباقية التي يقصها الإنسان حول الطبيعة وحول موضوع بحثه، ومنهجا دراسته، وما يعتبره على أنه أمر بديهي، وما يحدد الصورة التي تشكل بها تلك النظريات (4) ؛ وعلى سبيل المثال فإن النحو التوليدي، هو حد صالح للأودج المثالي paradigm، لأنه يحيل في الممارسة العملية إلى فئة النظريات التي تشترك في افتراضات معينة. وهي أن اللغة ظاهرة عقلية أو ذهنية أي أنه يمكن أن ندرسها من خلال نظمة حسابية ؛ لو غارتية ذات قواعد إجرائية تبعاً لبعض المواضعات. وإن معطيات وبيانات مثل هذه النظريات تكون متاحة للحدس، وأن اللغات تقوم في مجموعات من الجمل...

وبينما كان علماء الـ «ماتاطيقا» التوليديون أو التحويليون يفحصون أطراف الحدود القصوى الخارجية لهذه النموذج الثاني في السيمانطيقا والتداولية، كان تشومسكي مع نظراته متعمقا بتعريف أصبغ لدى ومجال هذا النموذج، وهو ما يسمى النظرية المعيارية المعقدة التي تطورت وقت مراجعتنا. وهذه الروايات الجديدة للنحو التوليدي ألفت على مركزية العبارة النحوية أو التركيب النحوي، ودفع بالسيمانطيقا إلى وضع هامشي في هذه الصياغة المراجعة، وإلى حد ما وقع النخلة عنها كلية (5)، فلم يحصل قط أن دخلت التداولية في قلب هذا النموذج المعدل، وفي الحقيقة تمسك تشومسكي وحرص على استقلالية النحو، باعتباره نظرية «الكتابة الذهنية» أو «القدرة العقلية»، مما منع أن ينظر في استعمال اللغة وظواهرها على نحو جدي (6).

وهذا التقيد الشديد لتعريف مجال النظرية اللسانية كان، حسب الاصطلاح الخاص بتشومسكي، وقوله بنظرية «الكفاءة» (competence) وأنها أولى في رأيه من نظرية الانجاز. وكانت ميزة هذا الموقف منه أن حافظت على وحدة اللسانيات في كليتها، وكأنها محصورة داخل مدينة مسورة أن تصيبها عدوى الاستعمال وتلوث السياق. إلا أن كثيرا من الناس قد شكوا في صحة هذا التقيد الشديد لتعريف النموذج المثالي للغة، كما طعنوا في درجة التجريد المفرط، وفي تقدير درجة الجهل ببعض المعطيات التي يتطلبها النموذج.

واحد نتائج هذا التقيد للنحو التوليدي وحصره في الصورة هو أنه منذ عام 1970 قد جعل يفقد تدريجيا موقعه كالمؤرخ سائد في اللسانيات. وقد وجد معظم اللسانيين، من غير المتعنين إلى مدرسة تشومسكي، خيالهم وعملهم يتعاطى مع مقاربات أوسع مدى، مما تقيد به أولئك الذين أخذوا بالنحو التوليدي كنظرية. وهذه المقاربات لم تكن بعد تنطبق تمام الانطباع على النموذج تام في البحث، إلا أنها كانت قد حزت وزعزعت نموذج تشومسكي من أساسه بالإجماع. أما علم الاجتماع اللساني، فقد استعج رفض التجريد عند تشومسكي، بقوله «الزعة المثالية الفطرية عند التكلم / السمع، وأما علم النفس والذكاء، الاصطناعي فقد أهدأ معا على القالب «الاجرائي» للقدرة والمهارات اللغوية الإنسانية على حساب ما قام به تشومسكي من فصل للنظرية اللسانية عن العمليات السيكلولوجية. أما نظرية التناص اللسانية وتحليل الخطأ فقد رفضا قبول تقييد اللسانيات بدراسة التركيب أو العبارة النحوية. أو حتى

حصر لها في قواعد النحو. أما تحليل التناص العامي فإنه قد أكد على أولية البعد الاجتماعي للدراسة اللغوية.

ويمكن أن نصيف إلى هذه الأنواع من التطورات الاهتمام الذي أولته التداولية - وهي الموضوع الأساسي لهذا الكتاب - إلى الدلالة الموجودة في حيز الاستعمال أكثر من اهتمامها بالمعنى المجرد.

وهذه المقاربات مجتمعة مع غيرها أدت إلى تغيير ملحوظ في الانجاز داخل اللسانيات، بعيدا عن «الكفاءة» واقتربا من «الأداء» والانجاز. وقد حظي هذا التغيير بالترحاب، ومن وجهات نظر عديدة، إلا أن التعددية الناتجة عنه ربما قد تدل على أن سوء الفهم للانموذج المثالي، قد وقع تبريره كبديل عن النحو التوليدي، واعتقد أن توحيد النظر والاعتبار حول هاهية اللغة قد فشل وضاع. والغرض من وضع هذا الكتاب هو أن أستدل وأحاجج لصالح قيام النموذج المثالي جديد، وهذا لا يعني أن ما سأطرحه هنا من أفكار ومعاني هي مبتكرة بكاملها. ذلك أن النموذج المثالي قد نشأ في فترة معينة ويظل في فترة أخرى. ويبدو لي أن الأفكار المقدمة هنا هي موجودة «في المحيط العام» أو المناخ العام، مما يجعل من الصعب أن يتفرد بأصلها كاتب مخصوص (7)، كما أن هذا الكتاب لا يحاول إعطاء نظرة كلية عن اللغة: وما أقصده عوضا عن ذلك هو أنني سأركز على الاحتجاج لنظرية مخصوصة عن الفارق بين النحو والتداولية. غير أن موضوع هذا الاحتجاج مستوكله لاستنتاجات أساسية عن الطريق الذي أنظر به إلى اللغة. ومن الناحية الجوهرية فإن ما نذعيه هو أن النحو (أي النظام الصوري المجرد للغة)، والتداولية (أي مبادئ أو أصول استعمال اللغة) ميدانان متكاملان ضمن اللسانيات. فنحن لانستطيع أن نفهم طبيعة اللغة بدون دراسة هذين الميدانين والتفاعل بينهما.

وتتضمن هذه النظرة اثبات مركزية اللسانيات الصورية بالمعنى الذي يعطيه تشومسكي لمفهوم «الكفاءة» لإلانه إقرار يجب أن يتطابق وأن يضع إجابة عن أعم إطار بحيث يجمع التفسير الوظيفي والصوري.

وفي هذه النقطة، فإني أكتفي فقط بوضع المسلمات الرئيسية لهذا النموذج : «الوظيفي» - الصوري، وفي الفصل التالي سأفحص هذه المسلمات وأناقش تصديقتها البديهي أو معقوليتها.

وفيما تبقى من هذا الفصل فإني سأحاول تبيرها على وجه من التفصيل من خلال تحليل مسائل وصفية مخصوصة. والمسلمات هي: (م تشير إلى مسلمة).

(م 1) إن التمثيل السيمانتيفي (أو الصورة التلقينية) للجملة يكون متمايزاً عن تأويله التداولي.

(م 2) إن السيمانتيفيا مضبوطة القاعدة (= نحوية)

أما التداولية العامة فهي مضبوطة الببدأ بمعنى أنها في مبدئها خاضعة لحكم [= خطابي].

(م 3) إن قواعد النحو هي بالأساس قائمة على المراضعة والاتفاق، أما مبادئ التداولية فهي بالأساس غير قائمة على التراضع أي أنها معللة بالنظر إلى أغراض التناحر.

(م 4) إن التداولية العامة تربط معنى (أو دلالة نحوية) اللفظ بالعبارة بقوة كمال الانجاز (= قوة فعل الكلام).

ويمكن أن تكون هذه العلاقة على نحو نسبي مستقيمة (مباشرة) أو مائلة (على نحو غير مباشر).

(م 5) إن ضروب التشابه النحوي في وضعية معينة تحدد عناصر التطابق mappings، في حين أن ضروب التناظر التداولي تحدد المشاكل وإيجاد الحلول لها.

(م 6) إن التفسيرات النحوية هي في أصلها وفي المقام الأول منها إما تكون صورية، في حين أن التفسيرات التداولية تكون في المقام الأول وظيفية.

(م 7) إن النحو معرفي التصور: ideational، والتداولية قائمة على العلاقة بين الأشخاص وعلى التناص.

(م 8) ويوجه عام يمكن أن يوصف النحو بمقولات «منفصلة» ومحدودة، وتوصف التداولية بواسطة قيم متصلة وغير محددة.

ومعنى هذه المسلمات هو تحديد ميدانين منفصلين وأنموذجين مختلفين في البحث، مما يؤلف أنموذجاً مبتكراً «جامعاً» في اللسانيات. والحجج المناصرة لهذا الأنموذج إنما تؤسس على بساطة التفسيرات التي تقدمها. ولا توجد على أعلى مستوى تجريدي من المنهاج العلمي الذي يصفه كارل بوبر «كمنهاج للتخمينات والافتراضات الجزئية وضروب المحاولات المبدعة والصارمة لتكذيبها» ومع ذلك فإننا عن طريق نماذج البحث

وصياغتها وتفتحها، نكون قد عينا أسس الافتراضات التي يسير فيها البحث عن حقيقة اللغة مع تزايد الفهم.

1. 2- السيمانتيفيا والتداولية

وفي الممارسة تتركز مسألة تمييز «اللغة» في مصطلح ذي سوسير عن استعمال الكلام parole على حدود أو ألقاظ متنازع فيها بين السيمانتيفيا والتداولية. وكلا الحقلين يهتمان بالدلالة. لكن الاختلاف بينهما يمكن أن يرسم من خلال استعمالين لنعل To mean يفيد معنى من نحو.

(1) ماذا تعني x؟ What does X mean؟

(2) ماذا كنت تقصد ب (س)؟ What did you mean by x؟

وعلى ما جرى به العرف، فإن السيمانتيفيا تتعامل مع الدلالة كعلاقة ثنائية dyadic كالحال في (1)، في حين تعالج التداولية مسألة الدلالة كعلاقة ثلاثية Triadic من نحو مثال (2). ذلك أن الدلالة في التداولية تتحدد بالنظر إلى المتكلم أو المستعمل للغة في حين أن الدلالة في السيمانتيفيا تتعرف على نحو خالص كخاصية للعبارة في لغة معينة بغض النظر عن الموقف الخاص والمتكلمين أو المستمعين. وهذا تمييز أولي مبسر، نفحه بعض الفلاسفة لأغراض مخصوصة ومن بينهم Morris موريس 1932، 1946 أو كارناب Carnap 1942 (8). وسأعيد تعريف التداولية لأغراض علم اللسانيات كدراسة للدلالة في علاقتها بالمواقف الكلامية (انظر فيما يلي 1. 4).

وفكرة أن السيمانتيفيا والتداولية متمايزان، وإن كان حقلهما في الدراسة مترابطين ومتكاملين، هي فكرة يسهل تقييمها من الوجهة الذاتية، ولكن يصعب تبيرها على وجه موضوعي. إذ يحسن التأكيد عليها سلباً بالإشارة إلى ضروب الفشل أو ضعف وجهات نظر بديلة. ومن الوجهة المنطقية يوجد خياران ممكنان: إذ يجوز أن نزع بأن



«النزعة التداولية»



«الكلامية»



«النزعة السيمانتيفية»

ضرور استعمال الدلالة المشار إليها في (1) و(2) تختص معاً بالسيمانطيقا أو تزعم بأنها تختص معاً بالتداولية. وأوجه النظر الثلاثة التي ألفت إليها الآن يمكن أن تمثل لها برسم تخطيطي، وأن نضع لها أسماء كما في شكل (1.1).

وبسبب صعوبات المصطلح والتعريف فإنه يتعذر أن نثبت حالات واضحة للتزعة السيمانطيقية والتداولية.

ويمكن للإنسان في التطبيق أن يلاحظ تفضيل أو اختيار نمط سيمانطيق في التفسير على النمط التداولي أو العكس. وإذا في معنى مفيد قد يمكن أن نطبق نعتي السيمانطيق والتداولي على أولئك الذين يشبهون دراسة الدلالة بدراسة وضع أو مقام واحد ما أمكنهم ذلك.

وأمثلة القائلين بدراسة وضع واحد مع كالتالي: إذ يوجد في فلسفة اللغة تقليد مؤثر لفلاسفة مثل فيتغنشتاين، وأوستين، والسورن، وسيرل. وهؤلاء الفلاسفة كانوا كلهم يشكون في المقاربات التقليدية لدراسة الدلالة باعتبار الكيانات العقلية المجردة، مثل المفاهيم، وكانوا يشبهون السيمانطيقا بالتداولية على هذا النحو أو ذلك مثلاً كان سيرل (17: 1969) يدافع عن مقارنة ترى أن نظرية الدلالة (وفي الواقع اللغة كلها) كجزء من نظرية الفعل الإنجازي أو الحدث action الإنجازي ذلك أن الدلالة تتحدد بما يتجزئه المتكلمون من أفعال كلامية إزاء المخاطبين. ومن ناحية أخرى، في السيمانطيقا التوليدية في أوائل 1970، كان هنا مجهود لمقارنة التداولية بالسيمانطيقا وخاصة من طريق الاحتجاج لفرضية إنجازية (روس Ross 1970) ترى أن الجملة في بنيتها العميقة أو في تشابها السيمانطيق هي في الحقيقة جملة إنجازية مثل قولك (أثبت لك أن س، وأمرك بأن تفعل ص).

وعلى هذا النحو فإن قوة فعل الكلام أو قوة الفعل التداولي الإنجازي للتلفظ بالعبارة كانت تلخص في بنيتها السيمانطيقية (9).

ويظهر أن الموقفين المعارضين لكل من سيرل 1969 وروس 1970 متقاربين من بعضهم البعض بسبب المعنى الذي يربطانه به معاً الجمل الإنجازية (ترجع إلى 2، 8، 6، 8، 6، 8 فصول هذا الكتاب)، إلا أنهما في الواقع على طرفي نقيض، كما يمكن لأي أحد أن يرى ذلك إذا ما قرأ انتقاد سيرل لفرضية الإنجاز (سيرل Searl 79-62: 1979). وأيضاً يمكن أن يدرس

هذا التعارض في مقاربتين متضادتين بخصوص قوى أفعال الكلام الإنجازية غير المباشرة من نحو: «هل يمكنك أن تتاولني الملح»، وهي مقارنة أخذها سيرل 1979 (30-57). ووجهة النظر الثالثة وهي القائلة بالتكاملية، وسأعمل على تأييدها والأخذ بها، ويمكن أن نتخذ الاحتجاجات لهذا الموقف الشكل التالي: فكل اعتبار للدلالة في اللغة يجب:

أ - أن يكون مطابقاً لمخلصاً للقواعد كما نلاحظها.

ب - أن يكون بسيطاً وقابلاً للتعميم ما أمكن ذلك.

فإن نحن تناولنا الدلالة على نحو كلي، من وجهة نظر تداولية أو من وجهة سيمانطيقية فإن هذين الشرطين قد لا يتوفيان، غير أنه إن فارنا الدلالة من وجهة نظر تجمع السيمانطيقا والتداولية فقد يمكن أن تكون النتيجة تفسيراً مرضياً بموجب هذين المعيارين.

2. 1 - مثال: مبدأ التعاون عند جرايس

ستكون حجتي لصالح دراسة التداولية مدعومة بواسطة مبادئ التحاورية من النوع الذي أوضحه مبدأ التعاون عند جرايس cooperative principle.

واختصاراً CP: م تع 1975: 45-6، وأريد أن أدخل في التداولية لامبدأ التعاون (م تع)، فحسب بل مبادئ مثل مبدأ حسن الأدب والخلق politeness principle (p.p)، (10)، والتفاعل بين هذين المبدأين (م تع) ومبدأ الخلق (م خ) سيكون الحقيقة أحد الاهتمامات الأساسية في هذا الكتاب، وبخاصة في الفصول 4-7.

ومبدأ التعاون (م تع) غالباً ما كان يورد ويناقش في السنوات الماضية القليلة إلا أنه منذ ذلك الحين صار نقطة انطلاق أساسية للاحتجاج في هذا الكتاب. وقد وضعت تحت هذا المبدأ أربع مقولات وميزناها كقواعد Maxims

- مبدأ التعاون (م تع):

الكلمة: اعط مقداراً صحيحاً من المعلومات أي:

1- ليكن إسهامك في المعلومات زائداً على القدر المطلوب.

2- لا يكن إسهامك في المعلومات زائداً على القدر المطلوب.

الكيف: حاول أن تجعل إسهامك بما يكون حقاً وصواباً أي:

من أصول قواعد جرياس مثل (مبدأ أو قاعدة الكيف)، إلا أن هذا لا يعني أن كل من ارتكب هذا الخرق، قد قصر أو فشل لامحالة في التكلم باللغة الانجليزية. وفي الحقيقة فقد يدعي أن هذا الجزء من تعريف اللغات الإنسانية يمكن من ناحية أولى، أن يستعمل في التفسير أو عدم الاختيار والإفادة (ونرجع هنا إلى Lyons 4-83، 1977). وكذلك Thrope ثروب 33: 1972) ومن ناحية ثانية، إذا خرق بعض الناس قاعدة صياغة الأسئلة بقوله مثلا: كنا قد التفتنا قبل هذا، أليس كذلك؟ وقال بدل هذا كنا قد التفتنا قبل اليوم: لم يحصل هذا فقد فشل السائل في بعض المواضع أو في بعض النقاط، عندما ما أراد أن يتحدث باللغة الانجليزية.

ثم إن أحد العناصر قد جرى حذفه بحذف من التعريف السابق، مع أنه بشكل جزئيا من الأداء اليومي لمصطلحي المبدأ والقاعدة. وذلك هو اللزوم implication الذي تكون فيه مثل هذه القيود الضابطة من طبيعة أخلاقية أو معنوية. ووجوب قول الحقيقة يمكن أن ينظر إليه بالفعل كما لو كان أمرا أخلاقيا، غير أن سب إدراجه في اعتبار علمي للغة يجري مجرى الوصف أكثر مما يجري مجرى الأمر. وتشكل القواعد أو الأسس المعتمدة جزءا ضروريا من وصف الدلالة اللسانية، من جهة أنها تفسر كيف أن المتكلمين غالبا «ما يعنون بكلامهم أكثر مما يفصحون عنه ويقولونه». والتفسير الذي يؤدي حسب عبارة جرياس، بواسطة ضروب اللزوم التداولية، يسمى فنون التضمن التحاوري مثلا هذه العبارة:

(3) «إن كثيرا من النواب عارضوا اقتراح ملتئم الرقابة» في حدودها المنطقية الدقيقة، قد لا تتفق مع هذه القضية.

(4) «جميع النواب عارضوا اقتراح ملتئم الرقابة».

غير أنه في معظم السياقات، قد يجوز أن تعامل هذه القضية: بل ينظر إليها على وجه من التأويل وكأنها تمنع هذا الاحتمال أو الإمكان، على أساس أن المتكلم كان يعلم أن جميع النواب عارضوا اقتراح ملتئم الرقابة. ويكون الأصل الواجب من قاعدة الكم (ليكن إسهامك في المعلومات وفي الخبر على قدر المطلوب) قد اضطره إلى أن يخبر بأكثر من المطلوب وبهذا المعنى تكون عبارة (3) تقتضي من جهة التحاور القضية (5).

(5) ليس جميع النواب عارضوا اقتراح ملتئم الرقابة. إلا أن التضمن يصدق فقط

1 - لا تنقل ما تعتقده كذبا.

2 - لا تنقل ما تعوزك فيه البيئة المفتحة.

العلاقة: ينبغي أن تكون مفيدا ومشاركا، وعلى حيلة بالموضوع.

الأسلوب: كن بين العيارة.

1 - تجنب غموض العبارة.

2 - تجنب اللبس.

3 - أقصد إلى الإيجاز (تجنب الالتاب غير الضروري).

4 - حافظ على الترتيب والنظام.

[مبدأ التعاون هذا مقتبس من جرياس (1975 Grise).

ونوع القيد الموضوع على التصرف اللساني مما مثل له جرياس به تم يختلف عن نوع القاعدة التي عادة ما تنصغ في اللسانيات أو ذات القيد مما يوجد في المنطق على أنحاء متعددة (انظر فيما يلي 2 2). ولا أميز في هذا الموضوع بين المبادئ والقواعد Maxims، لأنه تبعا لاستعمال جرياس تكون القواعد مجرد بيان للمبادئ).

أ - المبادئ / القواعد تطبق على السياقات المختلفة للاستعمال اللغوي تطبيقا متغيرا.

ب - تطبيق المبادئ / القواعد على درجات مختلفة أكثر من تطبيقها على الكل أو لاشيء.

ج - المبادئ / القواعد تتعارض فيما بينها.

د - يمكن أن تخرق القواعد / المبادئ من غير نكران نوع النمط الذي تحكمه وتضبطه.

وتزعم آخر عبارة من هذه العبارات بأنها تعادل مصطلح سيرل (1963: 33) القائل بأن مبادئ التحاور وقواعده تكون «مطردة الانضمام» مثلما هي «قواعد مؤسساتية» من ذلك مثلا أن قواعد اللغة، (من نحو القواعد المكونة لصياغة الأسئلة في الانجليزية) عادة ما تعتبر كجزء متمم لتعريف تلك اللغة، في حين أن القواعد في معناها العام Maxims.

الافتراض «الذي يمكن أن يحتمله السياق أو لا يحتمله على نحو بديهي» القائل بأن المتكلم يعرف ما إذا كان جميع الثواب عارضاً لمنس الرقابة، وثانياً يفترض الافتراض بأن المتكلم كان مراعباً لبدء التعاون (م تع) وقد يصح الاختيار المتكلم (م تع) مثلاً لغرض الاسراف في خداع المستمع. وأيضاً فقد يكذب الإنسان في الإنجليزية أو في أية لغة أخرى. إلا أن الغرض في م تع هو أنه إذا كذب المتكلمون على نحو عشوائي وبدون تمييز لم تعد قط قادرين على التواصل بواسطة اللغة.

وعندما نقول إن الناس يتبعون في العادة م تع قد نتخذ وضعاً عقلياً، أو عاطفياً على وجه الاطلاق. إلا أن الأمر الثابت والذي لا يمكن نكرانه هو أن هذه المبادئ تدخل القيم التواصلية، مثل قيمة الصدق، في دراسة اللغة. وقد جرت العادة بأن يتجنب علماء اللسانيات الرجوع إلى مثل هذه القيم، شعوراً منهم بأنهم سوف يهدمون إدعاء فكرة الموضوعية.

لكن طالما أن القيم التي تعتبرها كانت هي تلك التي نضعها على أنس غيرية، ليكون عليها العمل في المجتمع، أكثر من غيرها مما يفرض فيه فرضاً، أقول لما كان ذلك كذلك لم يكن هناك ما يحتملنا على أن نتبعها من بحثنا.

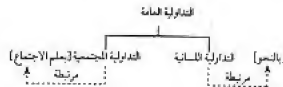
وما أقمته الآن من تمييز بين المبادئ / القواعد والأصول المؤسسة، فإنني سأعمل على تعديله وتطويره، كلما تقدم إنجاز هذا الكتاب. وكما هو مؤكد، فإن الأمر ليس على إطلافة: ذلك أن القواعد ليست دائماً واضحة عند تطبيقها حتى تقتضي كل ما يلزم عنها، ولا الوظائف المكملة للسياطيقا والتداولية يمكنها أن تكون واضحة تمام الوضوح كما يظهر في المثالين (3) و (4)، لكن م تع هو مثال يحتذى لكونه قد بين تقسيم العمل بين معنى التلطف بالعبارة وقوة فعل الكلام. وإذا تأملنا هذا المثال البسيط، أمكننا أن نجد فيه البيان أو التمييز السيماتيقا / التداولي حالة مخصوصة من تمييز دي سوسير الذي أقامه بين اللسان والكلام، (1959 [1916]، 11-13) أو تمييز نشومكي بين الكفاية والإنجاز (9-3 : 1965)، على أن هذين التمييزين من التمييز إنما استعمالاً لتعريف اللغة ولأغراض لسانية على نحو مجرد، مما يؤدي بهما إلى استبعاد معطيات استعمال اللغة واقعياً، من كل نظر واعتبار. ولهذه الأسباب مجتمعة فإنني أتحجب هذه الثنائية المألوفة، وبدلاً عنها فإنني أرحم ال. النسبة اللغة، الصدى، عتاء، نحاف، مقابا، التدا، لة، الت

يمكن النظر إليها أيضاً بوجه عام على أنها جزء من مجال اللسانيات، وهذا الاستعمال تقويم النحو، على اتساعه يناسب في الوقت الراهن الاستخدام المعمول به ليدل على دراسة النسق اللغوي في كلبته وشموله كالحال «في النحو التوليدي».

1.3- التداولية العامة

لقد كنت أشرت إلى أن موضوعي الأساسي في هذا الكتاب هو التداولية العامة وأعني بهذا الحد تمييز دراسة الشروط العامة لاستخدام التواصل في اللغة، وأن أبعاد أخص الشروط «ذات الحيز Local»، من استعمال اللغة. وهذا الأبعاد الأخيرة يمكن أن يقال عنها، إنها تنتمي إلى المجال الأقل تجرباً للتداولية المجتمعية. وذلك يتضح من أن م تع ومبدأ الخلق (م خ) إنما يجريان على نحو متغاير في الثقافات المختلفة أو الجماعات اللغوية في المواقف المجتمعية المتباينة، بين الطبقات الاجتماعية المتعددة (11). ... ويمكن لأي إنسان أن يفكر في التحريم Taboo المدرسي المفروض على الأطفال إزاء «حكاية القصص الخرافية» (أي حكاية مالا يناسب الحقيقة)، وكذلك يمكن للإنسان أن يفكر في الطريقة التي يؤول بها مبدأ الخلق تأويلاً مختلفاً، في المجتمعات الصينية والهندية والأمريكية، وحينئذ يرى بأن الأوصاف التداولية تنصل في نهاية الأمر بالشروط المجتمعية المخصوصة. وبعبارة أخرى فإن التداولية المجتمعية هي السطح التوسطي الاجتماعي للتداولية. وكثير من الأعمال التي أنجزت في التحليل التداولي إنما كانت قد تحددت بهذا المعنى، وتقيدت كل التقيد بالمعطيات التحاورية الحالية (12). ومن جهة أخرى فإن حد «اللسانيات التداولية» يمكن أن يطبق على دراسة أهم غرض إنساني من التداولية - حيث نعتبر المصادر المخصوصة، بما تقدم، لغة ما لنقل قوى أعمال الكلام الخاص (13)، (شكل 2.1).

وفي مقابل ذلك فإن التداولية العامة كدراسة هنا تعتبر دراسة مجردة تماماً. وبطبيعة الحال فنحن نحتاج إلى دراسات تداولية لسانية مفصلة نخص لغة معينة، وإلى دراسة



تداولية اجتماعية مفصلة تكون ذات ثقافة مخصوصة كما نحتاج أيضا إلى دراسات من أعلى مستوى كمرحلة ضرورية من التجربة بين دراسة اللغة في غبريد كلي من الموقف، وبين دراسة أخص الاستعمالات من الوجهة الاجتماعية للغة.

وسيقصر تعريفي «التداولية العامة» على دراسة التواصل اللساني في معنى مبادئ التداول. إذ سيقيد، إن صح التعبير بالنموذج الخطابي للتداولية. وهذا يعني أن بعض المواضيع Topic التي تعتبر بحق جزءا من التداولية يمكن أن تطرح كإرضية خلفية. فاولا يمكن ألا أولي إلا عناية قليلة لما يسميه جرياس التضمن implicature التداولي أعني ضروب اللزوم التداولية التي تستنتج مباشرة من دلالات الألفاظ بدل انزعاجها من مبادئ التداول (14) مثلا في هذه الجملة: إنها فقيرة، لكنها شريفة) فإن أداة الربط (لكن) تنتج التضمن وهو كون الشخص إذا كان فقيرا فهذا سبب وجيه لافتراس كونه غير شريف. ودلالات: «الحروف والأدوات التداولية» من نحو الحرف de في اللغة الأيريقية الكلاسيكية وكذلك ja في اللغة الجرمانية و sita في اللغة الفيلندية كلها أدوات يمكن أن ترتب في نفس المقولة (15). وهناك إقصاء آخر يتمثل في وضع التمديد النغمي للأصوات intonation وفي عدم التواصل الشفوي من خلال الإشارات الجزيئية، ومن خلال التلعب بتناظر الأصوات المجاورة من لغة ما. وهناك أيضا أمر آخر أكثر مناسبة، وإن كان لا يزال على هامش اهتمامي، وهو دراسة ما يمكن أن يسمى التداولية الإحالية أو المرجعية أي تعيين مرجع لعبارات ذات إحالة في تلفظ مخصوص وتندرج هذه العبارات في عناصر (إشارية) من نحو الضمائر الشخصية وزمن الفعل وصيغته.

وأيضا هناك مجال آخر يمكن أن يدخل في التداولية وإن كنا لم نتعامل هنا إلا قليلا، وهو دراسة الخواص الثابتة الدوام نسبيا في وضعية أو موقف في علاقته باختيار اللغة على نحو ما قام به هاليدي (1978)، من إدخال معطيات كما أدخل عناصر تحت اسم سجل register؛ تغاير فنون الاستعمالات الصوتية ولا يزال آخرون يدرسونها تحت مسمى الأسلوب (كروستال Crystal و Davy 1969). والفارق بين التداولية وسجل تغاير فنون الاستعمالات الصوتية يقابل ما كان استنتجه أرجيل Dean و Argyle (1965)، فيما يخص عدم التواصل الشفوي، بين الخواص الدينامية والخواص الساكنة للتواصل أي أنه توجد بعض الخواص التي تقبل إلى أن تخضع للتغيير المتصل والتعديل

بجاء الخطاب «كالحال مع قوة فعل الكلام بالمعنى الذي أعطاه أوستين 1962»، إلا أن هناك خواص أخرى، مثل الإجراء الشكلي للأسلوب، وهي ميزات تقبل إلى أن تبقى قارة أطول مدة من الزمان. إلا أنه ليس من السهل دائما أن تفصل هذين التعطين من الشروط قسداً الخلق والساحة، مثلا غالبا ما يكون من أترعها، إذ الخواص الساكنة، من نحو البعد الاجتماعي بين المشاركين؛ قد تتفاعل مع الخواص الدينامية الحركية، مثل نوع طلب إيجاد قوة فعل الكلام مما يحدثه التكلم على المخاطب (من الانتماس، والتصيحة، والأمر)، حتى يتبع درجة من اللبس المناسب للمقام (انظر فصل 7، 5).

وإذا كنا ضيقنا المجال على هذا النحو، فسندم الآن رسما تخطيطيا (شكل 1. 3) من شأنه أن يبتزع ما يقتضيه هذا الفارق بين السيمانطيقا (كجزء من النحو) والتداولية العامة (كجزء من استعمال النحو). ولقد أخذت هنا كأم مسلم به أغودجا ثلاثيا مألوف، واسخ الآليات لنسق لغوي (النحو) يقوم من السيمانطيقا، والتركيب النحوي والفونولوجيا. ويمكن أن ننظر إلى هذه المستويات على أنها ثلاثة أنساق ترميزية متتابعة حيث يحول فيها «المعنى» إلى «صوت» لأغراض وضع ترميز Encoding للمعلومة أو للرسالة (إنتاج الكلام) أو حيث يحول فيها «الصوت» إلى «المعنى» لأغراض فك الترميز decoding (وهو التأويل) وبين الشكل 1. 3 بأن النحو يتفاعل مع التداولية بواسطة السيمانطيقا.



شكل 3.1

وهذه النظرة مع أنها نقطة انطلاق مفيدة، فهي ليست القصة كلها؛ إذ أننا لاحظنا، كاستثناء، بأن مظاهر الفونولوجيا المترابطة من الوجهة العملية (من نحو الاستعمال المؤدب لرفع نبرة الصوت) تتفاعل مباشرة مع التداولية أكثر من تفاعلها على نحو غير مباشر، عن طريق التركيب النحوي والسيمانطيقا.

ولا محالة يطرح السؤال : كيف نعرف بأننا نتعامل مع الظواهر التداولية ولا نتعامل مع الظواهر السيماتيقية؟ إنه لما كانت التداولية تدرس الدلالة في علاقتها بموقف فعل الكلام، كانت الإحالة إلى وجه واحد أو إلى أكثر من وجه واحد من وضعية أو موقف فعل الكلام هي المعيار المتخذ فيما يلي :

أ- المرسلون أو المرسل إليهم

ويتابع عمل سيرل وغيره فإني سأرجع إلى المتكلمين والمخاطبين على سبيل الملاحظة، وأشير إلى المتكلمين اختصاراً (مت)، والمخاطب (مخ)، وقد اختصر كتابه المتكلم / الكاتب، والمخاطب / القارئ. وذلك أن استعمال اختصار (مت) و (مخ) لا يحصر التداولية في اللغة المتكلم بها، ويمكن أن يفرق Lyons (1977 : 34) بين المستقبل وهو الشخص الذي ينلقى المعلومة ويؤولها، وبين المخاطب وهو المقصود بالمعلومة. وقد يكون المستقبل مجرد متلقي، وهو المتفرض أو قد يكون مستقراً للسمع، وليس هو في هذه الحالة المخاطب. وهذا التمييز مناسب للبحث الحاضر، من جهة أن كل محلل للمعنى التداولي يكون أجود تفكيراً كاستقبال، وقد يضرب المثل فتورد العبارة (يتنبح بالصبرة)، وهو مثل يحاول أن يعطي معنى لفتوى حديث ما تبعاً لأي بداهة سياقية، من ناحية لكل أحد واستخدام الترميز (مخ) سيعني دائماً مخاطباً أو أكثر أو قد يعني أشخاصاً بوجه إليهم (مت) التلغظ بالعبارة.

ب- سياق التلغظ بالعبارة

السياق يفهم على أنحاء مختلفة، كأن تدرج مثلاً الوجوه (المناسبة) لمجموع محيط التجارب المادية أو المجتمعية لتلغظ ما. وسأعشير السياق كما لو كان أية معرفة محيطية بهذه التجارب مما يتقاسمه كل من المتكلم والمخاطب، والتي تسهم في تأويل ما يقصده المتكلم بأي تلغظ بالعبارة ما.

ج- غاية التلغظ ومراده

وأرى أنه من المفيد أن أتحدث عن غاية التلغظ بالعبارة، أو عن وظيفتها مفضلاً لها (الغاية والوظيفة) عن الحديث عن المعنى المقصود intended أو قصد المتكلم بتلغظه (انظر ما يلي 1، 3، 2).

والحد غاية goal هو أكثر حياداً من لفظ القصد intention، لأنه لا يلزم مستعمله أن يتعامل بإرادة واعية أو بتعليل مقنع. إلا أن الغاية يمكن أن تستعمل بوجه عام في نشاطات موجبة نحو هدف معين، أما حد القصد فقد يكون مضللاً في هذا الموضوع.

د - التلغظ بالعبارة كشكل للفعل أو النشاط : فعل كلامي

وبينما يتعامل النحو مع كيانات مجردة ساكنة مثل الجمل (في التركيب النحوي) والنقضايا (في السيماتيقا) تتعامل التداولية مع أفعال كلامية أو انجازية عما يقع في مواقف مخصوصه في الزمان. وبهذا الاعتبار فإن التداولية تتعامل مع اللغة في مستوى أكثر تشخيصاً من النحو.

هـ - التلغظ كإنتاج لفعل كلامي

ثم هناك معنى آخر يمكن أن يستعمل به حد « التلغظ » في التداولية، ويمكن أن يحيل إلى حصول فعل كلامي، ولا يحيل إلى فعل كلامي ذاته : مثلاً العبارة : (من فضلك هل يمكنك أن تكون هادناً؟ إذا تكلم بها أحد الناس يهدوه ولطف، رافعاً بها نبرة صوته، فإنه من الممكن أن توصف كجملته خبرية أو طلب وسؤال. غير أنه - من الملائم أن نحفظ بالحدود الاصطلاحية من نحو الجملة والطلب لكيانات النحو المشتقة من النسق اللغوي وأن نحفظ بحد التلغظ utterance لاحوال حصول مثل هذه الكيانات متى تعين استعمالها في موقف مخصوص ومقام معين. وهنا فإن التلغظ بالعبارة يجوز أن يكون دالاً على حصول الجملة sentence instance أو وقوعها بعلامة sentence token. ولكن إن شئنا الدقة في التعبير قلنا : إن التلغظ بالعبارة ليس هو جملة، ولا يمكن أن يكون جملة وبهذا المعنى الأخير فإن ضروب التلغظ بالعبارة هي العناصر التي تدرس دلالتها في التداولية. وفي الواقع يمكن أن نصف على وجه الصحة التداولية بكونها تتعامل مع دلالة التلغظ ؛ ونصف السيماتيقا بكونها تتعامل مع دلالة الجملة. غير أنه لا حاجة بنا لأن نفترض أن سائر ضروب التلغظ هي علامات وقرائن لوقوع العبارة. ونريد أن نعزل كتلغظ ما جزءاً من اللغة قد يكون قصيراً أو طويلاً حتى يصنف كدراسة مفردة للعبارة. ثم إن معنى التلغظ utterance في TV ومعنى التلغظ في V يمكنهما أن يختلطا بسهولة. ولا شكل أن هناك فارقاً، وإن كان ليس هو الفارق الوحيد بين وصفنا (من فضلك هل يمكنك أن تكون هادناً؟) ؛ كما نلفظ به في مثال V وبين وصفنا فعل التلغظ : (هل يمكنك أن تكون هادناً من فضلك؟) كعبارة متلفظ بها من نحو IV. ولحسن الحظ فقد يمكن أن

المعنى IV. يطابق فعل الكلام أو أكثر دقة بقبائل قوة فعل الكلام act locutionary في المعنى الذي وضعه عليه أوستين 1962: 100. وهذا يعني أننا نستطيع أن نستخدم قوة فعل الكلام أو فعل الكلام illocutionary للدلالة على الناطق الفعلي كما وصف في IV؛ ونحتفظ بحد التلفظ وحده للدلالة على إصدار ذلك الفعل من الوجهة اللسانية. وعند ما نحاول أن نستخرج معنى للتلفظ بالعبرة. فهذا يمكن أن يعتبر كمحاولة لإعادة صياغة ما كان من الفعل واخترت غاية للتكلم لجزء وهو في حال التلفظ؛ إذا اعتبرنا الغاية متجهة للتواصل ذلك أن دلالة التلفظ من هذا المعنى يمكن أن تسمى قوة فعل كلامه (وفي الواقع فإن أوستين كان يميز قوة فعل الكلام عن أصناف أخرى من الأفعال وخاصة فعل الكلام locutionary act ولزام فعل الكلام act prelocutionary) إلا أن من أصناف أفعال الكلام (انظر 1. 9) ما يمكن أن يسقط من اعتبار التداولية.

ومما سبقت الإشارة إليه من عناصر (I) المتكلم والمخاطب و (II) السياق و (III) الغايات و (IV) وقوة فعل الكلام و (V) التلفظ بالعبرة يمكن أن تؤلف مفهوماً عن موقف فعل كلامي يشمل كل تلك العناصر. ولربما عناصر أخرى أيضاً من نحو زمان ومكانه. فالتداولية تمايز عن السيميائية بكونها تختص بالدلالة في علاقتها بموقف فعل كلامي.

1. 5- الخطابة

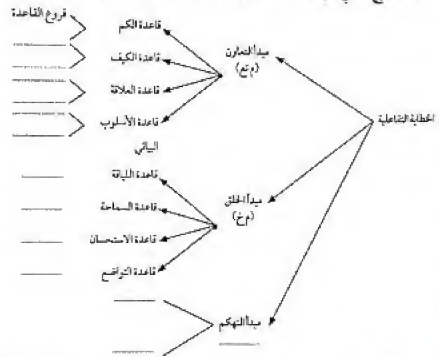
لقد وصفت آنفاً المقاربة الحالية للتداولية على أنها «خطابة». وهذا الاستعمال لحد الخطابة قديم ترجع دراسته إلى التنازل الحقيقي للغة في حال التواصل. ولما كانت الخطابة تفهم في التقاليد التاريخية المخصوصية كفن استعمال اللغة على نحو من المهارة للافتناع؛ والإحباطات تعابير أدبية أو لمخاطبة الجمهور؛ فإني وضعت نصب عيني في أن أفكر في الاستعمال الفعلي للغة في أعم معانيها؛ مطبقاً إياها أولاً على نحو أساسي على التحوار البيومي. ثم إنني أنظر على نحو ثانوي فقط في الاستعمالات المدة والعمامة للغة. والمشكلة إزاء حد الخطابة، في هذا السياق، هو المركز البؤري الذي تحتله في موقف فعل كلامي متجه إلى غاية محددة، أعني موقفاً يستعمل فيه التكلم للغة من أجل أن يحدث قرأً خاصاً في ذهن مخاطب.

و سأستخدم كذلك لفظة (الخطابة) كاسم مفرد لمجموعة من المبادئ التحوارية التي ترتبط وظائفها بين نوعين من الخطابة: خطابة بين الأشخاص وخطابة تناصبة

فيما بعد) يقومان على مبادئ، مثل مبدأ التعاون (م تع) ومبدأ الخلق (م خ) كما ألمعنا إليهما آنفاً، إلا أن المبادئ بدورها تقوم في مجموعة من القواعد والأصول المعنوية بواسطة إدخال مستوى آخر في التراتبية، غير أنني لا أنوي ولا أمل أن ألح إلحاحاً شديداً على هذه التراتبية ذات المستويات الأربعة؛ نظراً لأنه ليس من الواضح دائماً أن نعرف إلى أي مستوى ينتمي مبدأ ما؛ مثلاً من بين قاعدتي جوايس عن الكيف (مما يمكن أن يسمى بالفرعين) يبدو أن الفرع الثاني هو امتداد مشعر بالأول ويمكن التنبؤ به.

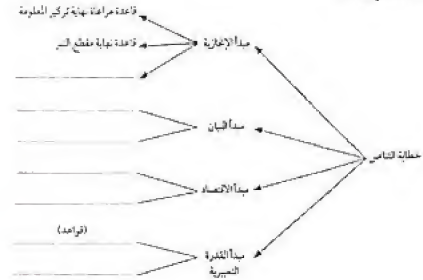
(1) - الفرع الأول من القاعدة: «لا نقل ما نعتقد كذبا» .

(2) - الفرع الثاني من القاعدة: لا نقل ما تموزك فيه البيئة المقتعة والمطابقة



فلذا قلنا شيئاً نقصنا فيه البيئة المطابقة؛ كنا لا ندري ما إذا كان ما نقوله صحيحاً أم كاذباً. وإذا فإن فرع القاعدة الثانية ينص بكل بساطة على ما يلي: «لا تضع نفسك في وضع حيث يخشى عليك أن تخرق الفرع الأول، وكلا الفرعين يمكن تلخيصهما في الأصل الأساس: «تجنب قول ما لا يصدق» وليس التصنيف الموضح في الخطابة

(شكل 1.4) إلا طريقنا رسم على نحو تخطيطي مسبق حتى يغطي بعض المناطق التي يتعين معالجتها في هذا الكتاب (ولا سيما الفصول 4 - 6)، وعلى هذا فليس هذا الرسم التخطيطي نهائيا.



(شكل 1.4)

والمبادئ الخطابية تنفذ من الوجهة الاجتماعية السلوك التواصل في شتى طرقه، إلا أنها باستثناء ضروب التلغظ التي أقروها العرف المجتمعي من نحو تقديم التهانئ، لا توفر تفعيلا أو سببا داعيا للنقاش والحوار، مثلا مبدأ التعاون ومبدأ الخلق هما عاملان منظمان يضمنان بأنه متى شخ الإنسان في التحوار، فلا يترتب عن ذلك قطع مسارهما ولا تشويش المسلك وعدم فائدته. وإذن فمن الضروري أن نميز بين غايات أفعال الكلام والغايات المجتمعية أو على نحو مكافئ، نفرق بين قوة فعل كلام التلغظ وقوة خطابيته أي الدلالة التي ينقلها باعتبار التزام المتكلم بمبادئ الخطابة (أي كيف كان المتكلم صادقا ومسامحا ومائلا).

وقوة فعل الكلام التلغظية وقوته الخطابية تنتجان معا قوته التداولية، والتمييز بين المعنى (الدلالة كتحديد سيمانطقي) وبين القوة (الدلالة كدواولي وكتسمانطيقا محددة) هو تمييز أساسي في هذه الدراسة، وهو أيضا غييز جوهري لتحقيق الصلة الرابطة بينهما: إذ القوة تتضمن المعنى، وهي أيضا من الوجهة التداولية مشتقة منه على وجه ستوضحه في الفصل الثاني.

تعالق على الفصل الأول

- 1) يمكن الرجوع إلى نيويورك 1980 Newmeyer حتى يقرأ الإنسان عرضا سهلا ومفصلا للأحداث التي تشير إليها هذه الفقرة.
- 2) وقد كان بلومفيلد قد انتصرف عن الدلالة انصرافا مشهورا هو: «إن الدلالة هي نقطة ضعف في دراسة اللغة» 140، 35/ 1933 وقد تبنته محاولات لإخراج الدلالة من التقنيات اللسانية - وبحسب أن تحليل بوجه خاص إلى هاريس 7: 1951 Harris
- 3) إن صدوره وهبوط فرضية الانحياز (راجع 8، 5) هو بوجه خاص أمر ذو دلالة بالغة من هذه الوجهة من النظر. ذلك أن النزاع المستمر حول ضروب الانقضاء كان أيضا قد هاج، خلال سنوات 1970 مع ويلسون 1975 وكيمبسون kimpson.
- 4) 1975، وجازدار 1979 Gazdar ضد الطرح المنطقي (السيمانطقي) للانقضاء مما كان جاريا في اللسانيات في آخر سنة 1960.
- 5) إن النموذج التالي عند كوهن وكذلك «برنامج البحث عند ليكتوس Linkatos يوضحان بهذا الاعتبار النحج اللساني من حيث هو أنودج علمي أكثر قابليتان مذهب التجربة الفاعلة.
- 6) يمكن الاستفادة من تشومسكي 306: 1976 وكذلك من تشومسكي ورونانات Roman (7-56: 1979).
- 7) النزاع مع سيرل Searle حول الأساس الوظيفي للغة يمكن أن نطلع عليه في (77-55: 1976)
- 8) ويمكن أن نشير من بين التأثيرات والعروض الموازية، إلى المؤلفين الذين ذكرتهم البند 3: الأنف الذكر، كما أحيل إلى هاريس 1976 Harrisish وهو لدروفوت 1978 Holdcroft، وياتش Buch وهارنيس 1979 Givon، جيفون 1979 وكذلك إدmondson 1981 Edmondson.
- 9) وعن المقاربات الفلسفية المبكرة، يمكن الاستفادة من ليونز Lyons (115: 1977).
- 10) لم تكن السيمانطيقا التوليدية تفكر في بين رتبة التركيب المعينة وبين البنية السيمانطيقية للجملة. وتقول في هذا الباب بوجه خاص على مكركلي Mc Cawley (1968) وليكوف 1971.
- 11) وقد لاحظ كرايس نفسه (1975: 47) أهمية مبدأ الخلق كعامل في تقييم المعنى التحواري والحكم عليه ثم إن ضروب التقدير المبكرة ضمن الخلق، اعتادا على مبادئ الخطابة وأسماها يمكن أن يبعث عنها فيما كتبه لينش Leech (79-116، 30-9: 1980).

(11) ومن الجائز أن تتضمن التداولية الاجتماعية تحديد مختلف القيم الخاصة باليادئ والقواعدي ولكن هل م. تع. مخ هي كليان وقد يستغرب ألا يحدد بهما على نحو من الأنحاء في سائر المجتمعات وقد ذكرت أمثلة مضادة - منها ما ذكره Keenan (1976) إذ أورد حالة متكلمي مالا جسي Malegasy الذين يستخفون عادة بقاعدة الكم لكن هارنيش قد لاحظ (1976: 340) من تملبه (29) أن هذه الأشلة المضادة ليست صحيحة، لأنه لا أحد يدعي بأن مخ قد لوحظ على نحو جازم.

(12) مثلاً في عمل كل من Gumperz و shogloff شيكلوف و Sachs ساكس و ليسوف وفانشل Fanshel، يوجد احصاء جيد للبحث في هذا الميدان، وبخاصة عند كورسرو Corsaro (1981).

(13) إني مدين في هذا إلى Thomas توماس (1981) لصياغة الزوج التداولية اللسانية وعلم الاجتماع اللساني والفرق بينهما (وأيضاً توماس، مستند لتقديم المعلومات)

(14) جرابس (1975: 44) ولزمزيد مناقشات تتضمن المتعارف يمكن الاعتماد على هارنيش: 40- 1976 (331)، وكذلك Peters و Karttunen (1979).

(15) وفيما يخص الأدوات الدالة على الجهة في الأكانية من نحو dox و ja وغيرها يمكن الرجوع إلى Buhliz (1978) وعن الأدلة Sea أجيل إلى Hakulinen (1975).

(16) والعتيان المتعلقان باللفظ utterance ينمايزان في اللغة الفرنسية ويدل عليهما باللغتين énoncé و énonciation ويمكن النظر في Lyons (1977: 26).

الفصل الثاني

مجموعة المسلمات

[إن ما يفيد مبدأ ما، إفاة عظيمة، هو أنه يمكن دائماً التضحية به لغرض مناسب].

سومرست موجام Somerset Maugham الدائرة، الفصل الأول.

ولكي أوضح التمييز المقترح بين السيمانطيقا والتداولية فإني سوف أعطي في هذا الفصل، والفصول التالية بعض التفسيرات لما كنت أحصيته من مسلمات ووضعتها في قائمة ويمكن أن تكرر هذه المسلمات بأن نرسم إليها بحروف صغيرة ونرتبها تحت كل فرع من فروع هذا الفصل. وبالرغم من أنني سأبرر بأن هذه المسلمات حاصلة على معقولة بديهية، فإن تفصيل الحجج المبررة سيتم تقديم دعمها فيما بعد في فصول وظيفية.

2. 1. التمثيل السيمانطيقى والتأويل التداولي

مسلمة 1: إن التمثيل السيمانطيقى (أو الصورة المنطقية) للفظظ بالعارة هو شيء متمايز عن تأويله التداولي.

إن سبب قبولي للمعنى الظاهري لهذه النظرة التكاملية هو كونها مخالفة لسائر وجهات النظر التي أدت في الماضي إلى عدم معقولة اعتبارات اللغة إن لم تكن قادت إلى استحالتها.

ولننظر أولاً في مثال لعدم المعقولة كما يراها عالم سيمانطيقى، وهو يحاول مقارنة الظواهر التداولية بالظواهر السيمانطيقية، وتبعاً لفرضية الانجاز التي تقدم بها أصحاب مدرسة السيمانطيقا التوليدية (التحويلية).

في أوائل سنوات (1970)، انظر فيما يلي 6، 8)، تكون كل جملة من الجمل S_{ts}، ج في لغة ما، إذا اعتبرت في بنيتها العميقة الدلالية وجدت انجازية أو تحققت لها صفة الانجاز تقريبا على صيغة أثبت / أصرح / أسأل بأن... (ج). وبهذه الطريقة نجد أن قوة

ولقد عرفت السنون ترادف الألفاظ (1، 2، 3...) فيما يخص احتمال نظير قوة فعل الكلام للجميل التي تقع فيها تلك الألفاظ؛ إلا أنه نظراً لأن الألفاظ لا تكون في العادة مشكلة لقوى فعل كلام منعزلة ومفردة؛ فإن السنون لا يجسد طريقاً لميسر لنا كيف نحصل الألفاظ في ذاتها على دلالات. وبالنسبة إليه لا تتعلق دلالة البقرة بأية فكرة أو تحديد للبقرة كحيوان منتج للحليب وإنما معناها يمكن أن يكون وظيفة لسائر قوى أفعال الكلام التي ننجزها باستعمال لفظ البقرة.

والمثال المشهور عن التداولية مأخوذ من نظرية أفعال الكلام عند سيرل 1969 الموجزة في إشارته بأن نظرية اللغة هي جزء من نظرية إنجاز الفعل (17، 1969). وبالإضافة إلى أفعال الكلام قد تنطرق سيرل إلى أفعال كلام نحوية من أنواع مختلفة، وبعبارة أخرى إنه نترجم نظرياً النسق النحوي إلى إنجاز أفعال الكلام المختلفة يقول: [يتمنى الإنسان لأغراض معينة أن يفرق ما أسميه أفعال التلطف بالعبارة، إلى أفعال فونطيقية وإلى أفعال الوحدات الصغرى plinnemic وإلى أفعال التراكيب الصغرى وغيرها. ثم إنه بطبيعة الحال، ليس يكون من الضروري لأغراض أخرى في علم اللسانيات، أن نتحدث عن الأفعال إطلافاً، إذ يمكن أن نناقش الوحدات الصغرى والوحدات الصغرى والجميل]. سيرل (1969: 25).

وقوله: (ثم إنه بطبيعة الحال) فيه نوع تردد ينم عن اعتراف محدود النموذج (اللغة = إنشاء الفعل الحدث) وهذا أشبه بيد تلوح باستخفاف لوقوف النقاش. غير أن سيرل يفعل هذا النموذج وأساساً في معالجته للدلالة. وفي الواقع فإن النموذج المتخذ يعبر عن نصف الحقيقة، إذ هناك أشياء يمكن أن تفعل مع اللغة للاحتياج إليها. ولكن هذا لا يعني أن اللغة جارية على كل ما يفعل وينجز وسأنظر في نظرية فعل الكلام عند سيرل على وجه تفصيلي في الفصول 8، 9.

2.2- المبادئ والقواعد الضابطة

مس 2: إن السيمانطيقا خاضعة لقواعد مضبوطة (نحوية) في حين أن التداولية العامة يحكمها مبدأ (خطابي).

ولقد سبق أن جمعت قواعد النحوي مع مفهوم سيرل عن «القواعد المؤسسة» ومبادئ التداولية مع مفهومه عن «القواعد المنظمة المطردة». وفيما يخص قواعد النحو والمنطق،

المدرسة اللسانية عن تمثيل التركيب النحوي أو النظم، أقصد تمييز التمثيل السيمانطيقى عن تمثيل بنيتها العميقة). وأبعد من ذلك في الخلف وأذهب في المجال لهذا النوع من التداول، مصادفته في اقتراح ليفن S. R. Levin، يقول فيه إن البنية العميقة لكل شعر (مثلاً لكل مقطوعة من 154 قصيدة لشكسبير) تفتح بفعل إنجازي محذوف أو مضمر قد نذكره وتقدم ثم نقرأ: أتخيل ذاتي موجوداً في ... واني أدعوك لتصور العالم الذي به ... (1976: 150). ويدون أن ندخل في فحص مثل هذا الاضمار الغريب أو الخذف الغرور، فإنه يمكن أن نقدر عدم معقولة قضية الفرضية الانجازية بمجرد النظر إلى أن بعض نتائجها تكون كالأني: ففي مقطع نثري مكتوب ومشروح (كمقال في موسوعة) يمكن أن تكون فيه كل جملة مفردة، في بنيتها المضمر، لها صدر انجازي من نحو أثبت أن ... ما يحتمل الخذف، وهكذا، فإن مقالة من مائة جملة يكون لكل واحدة منها على وجه الاحتمال شبه عبارة صدرها لاحقاً أو زائد (أو ما أشبه ذلك)، وتكرر مائة مرة إن قدرنا ذلك أو ذهبنا في الحزور والتقدير. وعلاوة على هذا وحتى هذا التخريج عديم المعقولة، لأن هذه الفرضية الانجازية تقتضي الرجوع إلى الكاتب (أنا) حتى في حال نشر مشروع شكلي ومن النوع الذي يتجنب فيه الإحالة الشخصية لأسباب أسلوبية (1).

لقد كانت الفرضية الانجازية محاولة غير مكثرة في الظاهر لأن تجعل: «الظواهر التداولية نحوية» أي «قوى أفعال الكلام». وعلى ما اعتقد، فلقد أخذ بهذه الفرضية أولئك الذين اعتبروا النموذج النحوي التوليدي شاملاً وعلى نحو كاف. وبهذه الطريقة وحدها أمكنهم أن يتجاهلوا البدهة والوضوح: أعني أن اللغة إنما تقع في أحوال وأوضاع مقامية، أو في المواقف (2) (وسأعمل على تفصيل هذه الوجهة من النظر عن الفرضية الانجازية في فصل 6، 8).

ومن جهة أخرى فقد كانت هناك محاولات أخرى غير مقبولة ولا معقولة تبني أن تثبت كل شيء من الدلالة أي لم تكن عن اللغة بوجه عام بالنسبة لأفعال الكلام وأفعال الأحوال المقامية. وقد بلغت هذه المحاولات أنصاعاً مع اقتراح السنون Alston، عندما عرف معنى اللفظ من جهة إسهام هذا اللفظ في قوة فعل الكلام: فقال مختصراً لفظ (ل) word: w: «إن معنى ل 1 هو ل 2 = تعريف وفي كثير من الجمل التي يقع فيها ل 2 يمكن أن نستبدل فيها ل 1 من دون أن تغير إمكان قوة فعل الكلام من الجملة» السنون 1963: 38.

فقلما كانت الضرورة داعية إلى توضيح الجزء الأول من هذا التمييز على نحو أبعد من ذلك. ويمكن أن تكون الخطاطة العامة لهذه القواعد على الشكل التالي: تحت شرط / شروط ص، تكون ص مشتقة / قابلة لأن تشتق من ي (حيث تكون ص، ص أو ي في بعض الأحوال متعدمة)، مثلاً في التركيب النحوي التوليدي الانجليزي، يمكن أن تكون قاعدة do-support الفعل الشبيه بالمساعد نشبت على النحو الآتي: إذ لم تلحق علامة صيغة الزمان بالفعل الأساسي وجب أن ترجع صيغة الزمان إلى الفعل المساعد وذلك do + علامة صيغة الزمان (راجع skamajian وحني Heny 124: 1975) وفي المنطق القضوي تنص قاعدة الوضع بالوضع أنه: من أ و ب أشتق ب.

ومثل هذه القواعد إما أن تطبق وأن لا تطبق. ولامناقشة عن القواعد التي يجري بها العمل إلى مدى معين، وكذلك عن قاعدة متداخلة مع أخرى، وأيضاً عن قاعدة سائدة ومهيمنة على أخرى... تبعاً للعوامل المختلفة للسياق. ثم إنني سأفحص بمعاية فيما بعد (انظر 3.4) الفكرة التي ترى أن النحو تحكمه قواعد من هذا القبيل، وإنما أخرت هذا الفحص نظراً للمصعوبات الشهيرة في هذه الزاوية من النظر، ومن جهة أخرى، فإني سأفترض مثل كل من حاول أن يكتب عن أصناف النحو، أن هذه النظرة عن النحو هي صحيحة بكيفية جوهرية.

واقسام العمل بين القواعد والمبادئ يمكن أن يوضحه في اللغة الانجليزية بناء الفعل لصيغة المتكول، فقاعدة تغيير صيغة الفعل المبني للفاعل إلى المبني للمفعول هي قاعدة تكوينية، لأنها تحدد طائفة من التعبيرات في عبارة فعلها متعد، من نحو أنه إذا أُحررت هذه النجويولات، كانت النتيجة عبارة أخرى، هي من الوجهة النحوية صحيحة البناء. ولها نفس المعنى الذي كان للصيغة التي ابتدأنا بها (غير أنه يمكن الرجوع إلى فصل 3.4).

– قُلت مارتا الذبابة Martha killed the fly

– قُلت الذبابة The fly was killed by Martha

إذا فشل المرء أن يطبق جزءاً من هذه القاعدة (مثلاً إلحاق حرف الجر by في صدر العامل المبني للمجهول) كانت النتيجة بناء جملة غير سائغة من جهة النحو، وكأنها لا تمت إلى الانجليزية بصلة ما، من نحو: الذبابة قُلت مارتا Martha killed the fly إلا أن القواعد الضابطة لخطابة التناس (انظر 3.3، 3.4) هي بالرغم من ذلك تنظيمية، لأنها تتضمن قاعدة تركيز نهاية قطع البر End focus التي تنص على أنه إذا أجازتها وسوغتها

قواعد اللغة: فإن جزء العبارة يحتوي على معلومة جديدة ينبغي أن يوضح أجزاء The fly was killed by Martha وبهذا المعنى فإن النحو والتداولية بهيمان معاً في إعطاء تفسير لصيغة البناء للمفعول: إذ أحدهما يفسر كيف يبنى الفعل للمجهول، والآخر يفسر الشروط التي بموجبها يكون من الممكن اختيار المبني للفعل المقابل وتجد هنا مرة أخرى التماثل بين الوضع الخاص، وما كان سير قد اتخذ 1969: 33-42، فقد اعتبر أفعال الكلام ومن ضمنها قوى أفعال الكلام. وكان القواعد هي التي تحددها وقال:

إن فرضية هذه الكتاب هو أن التكلم بلغة ما قضية تتعلق بأفعال الكلام الإنجليزية تبعاً لنظم القواعد المؤسسة.

(نفس المصدر ص 38)

وعلى هذا فإن قوة فعل الكلام بالنسبة إليه: «تعتبر كأنها الوعد / الأمر والطلب وغيرها حسب مجموعة محددة من القواعد المصنفة، مثل القواعد ذات المحتوى القضوي، والقواعد المهددة، والقواعد الصدفية والجوهرية. وعلى هذا يمكن أن يعرف التهديد والتحذير تبعاً لقواعد سيرل 1969: 67 كما يلي

المحتوى القضوي: حادث مستقبلي أو حالة.....ح

قاعدة مهددة: (1) للمستمع أو المخاطب (مع) الحق في أن يعتقد بأن (ح) سيقع ولا يكون في صالح (مع).

(2) ليس من الواضح لكل من (مع) والمتكلم أن سيقع (ح).

قاعدة الصدق والالاخلاص: يعتقد المتكلم أن ليس وقوع (ح) أفضل للمخاطب.

قاعدة جوهرية: يتأكد له الاعتبار بأن مباشرة الشروع في تحقيق النتيجة أن (ح) لن تكون في صالح المخاطب على نحو أفضل.

ونفترض مثل هذه القواعد اتخاذ قرار تصنيفي: إما أن التلطف بالعبارة يعتد به كتحذير وإما لا يعتد به كذلك (3) فمثلاً يوجد فرق واضح بين التحذير (الذي لا يشكل الحدث المستقبلي، كما توقعه المتكلم، ضرراً ما للمستمع)، وبين جزء من التصح (حيث يكون الحدث المتوقع كما اعتبره المتكلم في صالح المخاطب).

وصحيح أن مثل هذه التأويلات الجازمة قد تقع في الحالات النادرة، كما يحصل مثلاً في صروب التلطف بالعبارات الانجازية المصدرة بأفعال من نحو: أعدك... وأحذر... أنصح لك... ولكن بالإجمال إنها تقدم نظرة غير واقعية وغير دقيقة كما تكون عليه حال

التواصل بواسطة اللغة. وكل اعتبار لقوة فعل الكلام بما يتعرف بالنظر إلى قواعد مثل هذه سيقدّم نظرة محدودة وضيقة للتواصل الإنساني. ومن خلال هذه الوجهة من النظر، فإن كل تواصل إنساني يرجع إلى حال الانخراط لبعض أصناف الأفعال والتصرفات. ويكاد الأمر يشبه القيام بالطوفوس كأن نحمد طفلاً صغيراً، وأن نحكم على مجرم أو أن نطلق اسماً على يابرة فبهذه كلها انخراطات طقوسية تغطي على الطريقة التي تتفاعل بها الكائنات الإنسانية مع بعضها البعض.

وأفضل أن اقتبس التلغظ بالعبارة التالية كمحاولة لهذه الشعور، ومن بعض الوجوه أكثر تشبیه لسلوك أفعال الكلام الإنسانية :

ونظراً لاعتبار أنني هيئة متحيزة ، فإني أصرح بأنني عوملت معاملة عادلة

وقد نقل هذا التلغظ بالعبارة الشديدة اللبس مراسل صحفي أخيره به محتجج أمريكي في إيران سنة 1980 عندما كان تسريحه مطلوباً ومرغوباً فيه في أول الحادثة، وقيل هذا للمرسلين الذين مثلوا كيف عامله مختطفوه، وكان التلغظ بالعبارة ربما يقصد أن يوفر بعض المعلومات التي يتناولها المرسلون على أنها أخبار. وفي ذات الوقت يقولون الحقيقة ويعلمون الجمهور في الولايات المتحدة، (ولاشك أن من بينهم أسرة المتكلم)، بأنه قد أحسنت معاملته. وكل هذا حتى يتحاشى أن يقول ما يمكن أن يسيء إلى مختطفيه. وهكذا يخر إطلاق سراحه. والطريقة التي تربطت بها هذه الدواعي والأسباب وتوافقت لتأدية العبارة التلغظ بها لم يحدث لها أي تصنيف فيما يخص حال (الطلب) وحال (الإرسال والتفعل) وحال (الاعتراف) ، وبغيرها من الأحوال كاعتبار ساذج مبسط لما يتضمنه هذا النوع من التواصل. ويجوز أن يكون النموذج الجيد قريباً من فعل الثلاث الساني مما تعين أن يحتفظ فيه القائم بالإنجاز البهلواني : حتى يحقق أغراضاً كثيرة يتنافس لها الآخرون. ومبدأ التعاون كجزء من هذه الأغراض (من نحو إعطاء مقدار مطلوب من المعلومات وقول الحقيقة والتكلم على وجه مناسب) يجب أن يعتبر فقط واحداً من تلك الأغراض. ولربما كانت حالة قصوى، إلا أنها تظهر التباساً وكثرة من الوظائف بعد ما تكون عن غير المعتاد كمثال لما يمكن أن تؤديه اللغة. وأيضاً فإن عدم تحديد شروط التلغظ بالعبارة يكشف عن ذاته في فعالية التفاوض بإيراد العوامل التداولية أي يترك قوة فعل الكلام غير واضحة ، إذ يترك المتكلم للمخاطب الفرصة لأن يختار بين إيراد وقوة أخرى مما يلقي جزءاً من المسئولية على دالة المستمع مثلاً، فإن العبارة : If I were you, I'd leave town straight away

أو تهديد. وهنا فإن المخاطب، وهو يعرف شيئاً عن مقاصد المتكلم المحتملة يمكنه أن يفهمها على أنها تهديد ويتصرف بموجبها، إلا أن المتكلم يمكنه دائماً أن يدعي أن تلك العبارة التلغظ بها كانت نصيحة قدمت لدواعي الصداقة. وبهذا الاعتبار فإن «خطابة التحاور» تبرهن بذاتها على قدرة المتكلم أن يستفيد من نطقه بالعبارة حسب هواه» إذ ترك لنفسه متسعاً من الاختيار.

2. 3- المواضعة والتعليل

مس 3 : إن قواعد النحو هي بالأساس قائمة على المواضعة، أما مبادئ التداولية فهي بالأساس غير مبينة على التواضع والاتفاق أي أنها معللة بالنظر إلى أسباب التحاور وأغراضه.

وعلى هذا فإن اعتبار سيرل الأفعال الكلام يتعارض كذلك مع مس 3 إذ يقول إن قواعد إنجاز أفعال الكلام وتوليها قائمة على المواضعة مثلاً [إن من شأن التواضع ... أي أن التلغظ بهذه العبارة أو تلك في شروط وملاسات معينة يعتبر علامة على الوعد 1969 : 37] وهنا إذا كنا نتساءل لماذا كانت الجملة من نحو (سأدفع لك غداً ما أأنا مدين لك به) عندما يتكلم بها شخص قد افترض بعض المال، معتبرة كونها دالة على الوعد في تعريف سيرل، وليس هناك إلا إجابة واحدة (لأن القواعد تلزم بذلك)، إلا أننا يمكننا أن نعطي أسباباً أخرى توجبها دواعي الخطاب من نحو لماذا كانت قضية ما إذا وصفت بعض الأفعال الحادثة في المستقبل، كما يتلغظ بها المتكلم يمكن أن تفهم على أنها مفيدة للوعد كوسيلة أكد بها المستمع ذلك أي أن الفعل ينجز على تلك الصفة. وهنا في الحقيقة يكون الإنسان واضعاً نفسه تحت شرط الوفاء بالنتيجة. ويمكن أن أثبت عكس اتجاه سيرل، بأن الوعد يتعرف عليه كوعد لا بواسطة القواعد، (بإستثناء ان اقتضت القواعد تحديد المعنى) بل بواسطة التعرف على دواعي المتكلم (4). وأن قواعد سيرل إنما تقبل فقط حتى درجة معينة تتخصص معها الشروط التي تلزم من ذلك التعرف.

وأن يكون التواضع حدثاً سيميائياً تطبيقياً هو أن الجملة المركبة من نحو «سأدفع إليك غداً» معبرة عن قضية تصف مستقبل فعل مخصوص، وأراد المتكلم. وهذا يدل على أن المعنى خاضع للمواضعة من جهة كونه مستتجاً من قواعد النحو، (وهنا يمكن أن أفرج التعاريف المعجمية)، لكن قوة الكلام يتوصل إليها عن طريق المبادئ المعللة من نحو

في الكيفية، فإنه يكون متأكدا بأن الفعل سينجز ؛ كما يستلزم أنه إن لم يعرف المتكلم القاعدة المعتبرة في العلاقة، ترتب عن ذلك أن إثبات التكلم للشروع في دفع المال، يناسب بعض المناسبات حال الموقف الكلامي في الحاضر عما كان قد استعير له المال. وهكذا إذا كان الإنسان :

(أ) يعلم معنى العبارة المتلفظ بها

(ب) ويعلم المبادئ النحوية المطبقة عليها.

(ج) ويعلم السياق.

(د) ويكون قادرا على استخدام الاستدلال العام في شكله البسيط من كل من (أ) و (ب) و (ج).

ومن ثم فإنه إذا كان كذلك سهل عليه أن يصل إلى النتيجة وهي أن العبارة (سأدفع لك غدا ما أنا مدين لك به) يقصد بها الوعد (راجع ما يلي فصل 7) وبهذه الطريقة نكون قد اعترفنا (بتقسيم العمل) بين المواضعة وبين التعليل في اللغة.

غير أن هذا الأمر ليس بهذه البساطة، فإني قد أخذت لفظ المواضعة لأدل به على ما يعنيه لفظ الاعتباط عند دي سوسير. ومنه فهم دي سوسير عن اعتباطية الدلالة اللسانية (1916 [1916] 67) هو حجر الزاوية في علم اللسانيات المعاصرة. ويوجه عام، فقد أخذ علماء اللسان هذا المفهوم مسلما، حيث إن المقولات والقواعد اللسانية تصبح كليا اعتباطية. وهذا يعني أنها لا يمكن بحال من الأحوال أن يثبتها أو تستلزم من وقائع أجنبية أو خارجية عن اللسان، وعندما يصدق هذا المعنى الأساسي على النحو، فإني سأجادل كذلك على أنه يوجد مستويان لتفسير النحو : ذلك أن قواعد النحو (أعني قواعد نحو مخصوص) هي اعتباطية، إلا أنه يوجد أيضا نحو واصف أو ما وراء النحو : وهو تفسير الخواص النوعية التصنيفية أو الكلية لأنواع النحو بوجه عام. واعتقد أنه يمكننا في هذا المستوى أن نحاول على وجه معقول أن نعطي تفسيراً للأسباب التي حصلت بها أنواع النحو على ما حصلت عليه من قواعد، وأن مثل هذه التفسيرات نحتكم إلى التعليل التداولي، مثلاً إنه من المعلوم في كثير من اللغات (ومن ضمنها الإنجليزية)، يكون من الممكن (وفي الواقع من المعتاد) أن نحذف الاسم المخاطب من الجملة الطلبية (الأمر) ويصير الاسم مضمرًا : نحو : أقبل (أنت) وهذا النوع من الشذوذ

(إذا تدل على الأمر بوظيفة تهيئية وتحذيرية) بأن الاسم المضمر «أنت» يكون مفهوماً بدليل كونه «فاعلاً»، وإذا نعلم أن الفاعل لا يحذف، ولا ننقذه عند حذفه (انظر مبدأ الاتصال ص 67).

وحتى أوضح الأمر فلنسمح لي إلى أن أميز بين نوعين من المواضعة فهناك مواضعة مطلقة للقاعدة في اللغة الإنجليزية، مثلاً أن اللفظ الدال على الذكر في النوع الإنساني ينطق به / man / وهذا اللفظ ينبغي أن يتعلم كمجرد حدث عندما نتعلم اللغة الإنجليزية (سواء أنشأنا في كتبها أو كمتعلمين أجانب). ولا تعليل يمكن أن يوجد لذلك. وبطبيعة الأمور يمكن للتفسير التاريخي أن يعطي السبب الذي من أجله حصل تطفه على هذا الحال في الوقت الحاضر، إلا أن هذا قد يكون كذلك اعتباطياً كاملاً، مادام أنه يجوز أن يشتق ذلك اللفظ من صيغة اعتباطية سابقة.

ومن جهة أخرى، فإن النوع الثاني هو المواضعة المعللة للقاعدة التي الداعي إليها قد يكون واضحاً بنديها، ولكن قد يغالي في تحديد اختيار السلوك اللساني ؛ مما يمكن أن يحصل التنبؤ به من ذلك الداعي. وفي مثل هذه الحالات فإن كلا النوعين من الآليات يكون مطلوباً : لأن الداعي الأول يثبت القاعدة كمواضعة، ويثبتها الثاني على أنها قاعدة موجودة. ومن المعقول أن نفعل ذلك على أسس خارجة عن اللغة.

وفيما يلي نسوق حالة من أحوال المواضعة المعللة :

(1) حظ سعيد = أتمنى لك حظاً سعيداً

1) Good luck ! = I wish you good luck

(2) تعسا لحظك ! = آسف لحظك التعس

2) Bad luck ! = I regret your bad luck

وكون أن العبارة (1) لاتفيد معنى (آسف لحظك التعس) وكذلك (2) لاتدل على معنى (أتمنى لك حظاً سعيداً) إنما ينتج من مبدأ الخلق، وبدل، (كما هو مطبق على اللغة) على أن الناس في معظمهم يفضلون التعبيرات من نحو المذهب والمؤدب، إلا لاعتقادات غير المذهبية (راجع ص 81 - 2)، لكن في ذات الوقت، فإن من شأن المواضعة في الإنجليزية هي وجود عبارة (حظ سعيد)، مثلاً، لأنها تؤدي التعبير عن التمني، لا

الخط وسوء الطالع misfortune لهما نفس المعنى فإننا نؤاسي بعضنا بعضا بالقول :
تعبنا للخط، ولا نقول بش الخط، وساء الخط.

ولنتأمل حالة أخرى حيث تكون الإمكانيات النحوية قد حصرتها وتبدلتها المبادئ
التداولية :

(3) هل يمكنك أن تبعت هذه الرسائل ؟

3) Can you post these letters ? yes, I can

- نعم يمكنك

- Will she post these letters ? yes, she will

- هل يمكنها أن تبعت هذه الرسائل

- Shall I post these letters ? yes , you shall

- نعم يمكنك

- هل سأبعت هذه الرسائل

- نعم سيمكنك

والصيغة الشموزية الواسلة للأستئلة بالإجابات الموجزة اختلت في الحالة الثالثة
(Shall I) : لأن طبيعة السؤال كانت مؤدية، وهي تستعمل عند كل غرض ؛ إلا أن الرد
كان غير مؤدب، لأن المعنى المناسب للمركب الاسنادي (you shall أنا أفعل) يقتضي
فرض إرادة التكلم على المستمع (انظر 5.4). وفي هذه الحالة يمكن أن نعطي تفسيراً
نحوياً متواطئاً عليه لعدم حصول المركب you shall على تسويغ ما، أعني أن صيغة
المستقبل shall أتلة إلى اللغة الإنجليزية الراحنة، ولا تقع بوجه عام مع المتكلمين. إلا
أننا نستطيع أيضاً أن نعطي تفسيراً تداولياً : ذلك أن صيغة الاستقبال you shall هي
غير مهذبة، إن لم تكن رداً في نوع من الاستعلاء. وفي الواقع فإنه من المحتمل أن كلا
التفسيرين صحيحان في جزء منهما، ويمكن أن نتجسأ أنه اعتباراً لبدا الخلق فإن صياغة
Shall في التركيب النحوي الإنجليزي المعاصر تعتمد ناقصة مدخولة.

ولقد احتجنا إلى هذين المستويين للعبارة في النحو أحدهما الواضحة والافتقار
وثانيهما عدم الواضحة. فالعبارات الأولية المؤسسة لقواعد النحو تكون متواضعة عليها.

ذلك فإن القيود في التداولية هي في أولها معللة، وقط على نحو ثانوي، ولاتوجد على
الاطلاق بالوضع والمواضحة. وجزء مهم من مبدأ التعاون عند جرياس مثلاً هو تعليله
من خارج اللسان فيما يتعلق بالعائيات والأغراض المجتمعية. ويسلم جرياس، على
سبيل الفرض والتقدير كوسيلة لتفسير اللزوم التحواري بأن المتكلمين عادة ماتحصل
مساعدتهم في الحوار (كأمر مطلوب به قبول الفرض أو توجيه تبادل الحديث). وهكذا
يشير جرياس إلى أن قواعده المعتمدة تطبق على السلوك اللساني وغير اللساني، مثلاً
يمكن لأي أحد أن يخرق قاعدة العلاقة لا فيما يقوله بل فيما يفعله يقول جرياس 47 :
1975 [روائي أتوقع من شريكى المساهم في أن ينشغل حاجات في كل مرحلة عن
مراحل التعاون ولو أنني كنت قائماً على خلط عناصر الحلوى، فلن أتوقع أنني أقدم كتاباً
أو نوباً مخطئاً].

وكذلك وبالمثل فقد يمكن أن تظهر حسن الأدب والخلق لا في فعل الكلام وحده
وإنما بان تفتح الباب للغير، ولانسده في وجهه، ومهما كان النحو معللاً، فإنه على الأقل
معلل في جزء منه بالاعتبارات التداولية، وعلى هذا فإن النحو، مثلاً، يتخذ إلى حد ما
مثل هذه الضرورات، حتى يتم انجاز قوة فعل الكلام، بينما يكون قد قام في ذات الوقت
بأداء مبدأ الخلق والتعاون، ولابتي أن نفاجاً أن اكتشفنا في جل ما ألقنا إليه مراراً كثيرة
بأن النحو من حيث هو كذلك يقوم بهذه الضرورات لأنه مفيد.

وضروب اتخاذ التداولية للنحو من هذا الوجه يمكن على وجه راجع أن يدرس على
المدى البعيد كمادة للتغير والتطور التاريخي (5) أو كترسيم مع ملاحظة ما يشد وما يخرج
عنه من القواعد في الحالة الراحنة للغة. ومثل هذه الاستثناءات والمسائل الشاذة إما أن
تكون قيوداً تداولية وإما استثناءات تداولية : أعني أن بعض القيود إما أن تصاغ قاعدة
موجودة وإما أن تكون المسائل المستثناة موضوعة لها. ومثال للحالة المفروضة في صياغة
الاستقبال، هي حالة منتزعة من مجال المواجهة أو شرط الجبهة في صيغة الفعل، مما تكون
فيها الحروف الزوائد في الآخر من نحو اللاحقة Oite في لغة ما لإلام Malayalam وتفيد
هذه الزائدة معنى (الإذن)، لأنها مقصورة على الجمل الطلبية الدالة على التمني وعلى
أحوال الاستفهام بالنسبة للمتكلم (6). ونحو بهذا الشكل يكون مقيداً في هذا الموضع بقوة
أفعال الكلام للطلب والإذن. وهذا المثال من بعض الأمثلة المستثناة.

(والأقعد : هل تنزعج إن دخنت)، وفيها تجمع ماضيها غير حقيقي مع الحاضر، (smoke) وهذا استثناء من القاعدة العادية أن الجمل الشرطية ينبغي أن توافق صيغة الفعل المائلة (المواجهة) بين القضية الشرطية الرئيسية والفرعية. وهذا الاستثناء سببه تداولي راجع إلى أن الجمل من نحو (4) هي بالبداهة مختصة من الوجهة التداولية بالاستعمال كطلب مهذب. والماضي الافتراضي في مثل هذه الجمل يكون استعماله، في الأمل وسيلة لبلوغ حسن التخلص المبين إلا أن هذه الوسيلة صارت أبلغ في الموضع، عندما توجد في صيغ من نحو (would you mind?...) فضعفت وضميرت قوتها الافتراضية. ونتيجة لذلك فإن الفعل غير القدر الافتراض وهو فعل دخن smoke استبدل على نحو غير مطرد بفعل مطرد الوقوع smoked من الناحية النحوية، وهذه التأثيرات التداولية الناقذة هي وغيرها قد وصفت على أنها شذوذ عن القاعدة. إلا أن هذا لم يمنعها من أن ينظر إليها في ذاتها كقواعد، والقواعد الجديدة مما تدخل عادة في النحو إنما تبني كسائل شاذة عن قواعد أخرى، والفكرة القائلة إن قاعدة ما نضع شرطاً أو استثناء لقاعدة عامة هي المعيار في النحو.

والعملية التي من أجلها صارت القيود التداولية قائمة على المواضعة (7) في خصوصية الصفات النحوية إن نظر إليها على وجه تداولي، إنما تقدم لنا تفسيراً وهو أن النحو ذاته منذ أزمان متطاولة أصبح معداً لقيود تداولية. ومن ثم فإن هذه الخواص تظهر التشابه مع صفات وقع التواضع عليها جزئياً في اللغة، كما تظهر التشابه مع الأنظمة السيمية طبقية كذلك ومثل هذه الظاهرة أقرب إلى الاستعارة. لأن خروب الاستعارة تخفي في درجتها التواضعية، انطلاقاً من المجاز (الشعري) غير المعقود كلية على التواطىء إلى مجاز مطروق ومستهلك إجمالاً، وخاصة أخرى هي التشبيه التقليدي (لاقوني) المرتبط بمحاكاة أصوات الألفاظ لفظ الزمار pipe في اللغة الإنجليزية مثلاً صارت أقل محاكاة لأصوات الألفاظ مما كان عليه، عندما كان ينطق به /p/ (w) pīp، قبل أن يطرأ تغيير كبير على الصوائت. (وكان يمكن أن نصير النماذج ذات التهديد النغمي متواضعا عليهما على نحو شبه بذلك النطق).

والسبب الرئيسي الذي جعلني أشير إلى هذا التشابه، في السياق الحاضر هو أن أظهر تدرج خطوات المواضعة في التداولية، وهو تدرج كان يوجه خاص، ملاحظاً في

صدوك (Sadok). وفي نهاية السلم غير المعقود عليها التواطىء توجد على نحو غير مباشر قوة أفعال الكلام من نحو.

(5) هل تستطيع أن تصلح هذه الساعة ؟ Are you able to repair this watch ? ومع أنه من الناحية العملية يمكن أن يزول هذه السؤال في سياق مناسب كأنه حامل لقوة الطلب (إني أريد أن أعرف ما إذا كنت تقدر أن تصلح هذه الساعة، فإن كان ذلك بالإيجاب فإني أريد منك أن تصلحها)، فإن هذه الجملة ليست من الناحية النحوية مختصة بهذا الغرض. إذ الأسئلة القائمة على المواضعة تكون من نحو :

(6) هل يمكنك أن تصلح هذه الساعة ؟ Can you repair this watch ?

إذ هي مختصة إلى حد ما في كونها مرتبطة بتأخر معجمية وبنوية تشبه صيغة الأمر أكثر مما تشبه السؤال. (صدوك Sadok مثال ذلك اللفظ المتوسط (medial) في الجملة (6) (please) من فضلك، والتركب الإسنادي المخصوص بالسؤال : يمكن أن (6) أ) هل يمكن من فضلك أن تصلح هذه الساعة

- Can you please repair this watch

- (cf : please repair this watch)

(قارن بها : من فضلك أصلح هذه الساعة)

(6 ب) أتصلح هذه الساعة من فضلك ؟

- Repair this watch, can you ?

- (cf Can you repair this watch)

وفي نهاية أقصى المواضعة من الدرجة السلمية، توجد صيغ نحوية من بين بنيات أخرى على طراز القسم والتهنئة. How do you do ? كيف حالك، وعبارة من فضلك قدت ما كان لها من قابلية تحليلية. وتعامل بالضغط كعنوان على حسن الحلق.

وصور أفعال الكلام شبه المؤسسية المتعارفة من نحو (6) يوجد لها نظير آخر من الاستعارة، ونماذج من التمديدات النغمية التصويتية، وهي في ذلك، معظم الأحوال يمكن أن تنقل إلى صيغ مكافئة من جهة السيمانطيقا إلى لغات أخرى. مثلاً الصياغة يمكن أن تترجم مباشرة إلى البرتغالية.

هل يمكن أن تصاح هذه الساعة ؟

- إلا أنه توجد كذلك أصناف من التراكيب لا يمكن ترجمتها من الانجليزية إلى البرتغالية والعكس

8) Será que você { consertaria / poderia consertar } este relógio !

- هل يمكنك / تستطيع أن تصاح هذه الساعة

وهذا السؤال غير المباشر / المثال مع فعل الوجود To be لا يوجد له مقابل في الانجليزية وفي الأحوال القصوى من نحو من فضلك تكون الترجمات الحرفية للمعنى غير ممكنة : ذلك أن لفظ please يعارض من الناحية الدالية مع الصيغ المبهمة المختلفة في لغات أخرى مثل البرتغالية من por favor وفي العربية من فضلك.

وقد برهنت هذه المناقشة بتأكيدا على التداخل الموجود بين النحو والتدولية، على أنه لا يستطيع أحد أن يقول : [إن النحو قائم على المراجعة، وليست التدولية قائمة عليها]، غير أن هذه الصعوبات المختصة بتمييز الحدود المتاخمة لهما تصادف في جميع مجالات اللغة : فقد يمكن أن نذكر مثلا صعوبة تقرير ما إذا كانت المتواليات المركبة من نحو On (على سطح أو حذاء) وكذلك (can not) لا يمكن) تتركب من لفظين أو لفظ واحد. وهذه الظواهر الهامشية هي أعراض لحقيقة كون أن اللغة نظام مفتوح ومتطور، ولا يتشعب قائمه الأساسي، من جهة التواضع بين النحو والتدولية. ويجوز أن نختصر الفارق في هذه الصياغة، فنقول : إن النحو هو في المرتبة الأولى تواضعي وهو في المرتبة الثانية معلل. أما التدولية فهي في مرتبتها الأولى معللة وفي المرتبة الثانية تواضعية.

2. 4. العلاقة بين المعنى والقوة

مس 4- إن التدولية العامة تربط التلطف (أو الدلالة النحوية) بقوته الانجازية، ويمكن أن تكون هذه العلاقة مستقيمة (مباشرة) أو مائلة (غير مباشرة).

ولقد سبق أن ادعى البعض أن السيمانطيقا والتدولية تصفان دلالة العبارة المتلفظ بها على أنحاء مختلفة، ومهمة التدولية أن تفسر العلاقة بين هذين النمطين من الدلالة : المعنى (الذي غالبا ما يوصف بالدلالة اللفظية أو المدلول الظاهر) وقوة (فعل الكلام)، واختراض

اللغات الصورية أو الرمزية (8) ويمكن أن ترسم ونشأ القوة كجمموعة من فنون اللزوم واللزوم هنا مستعمل في معناه الأوسع مما قال به جراسيبل أنشي شبح جراسيبل في الاعتقاد بأن (ثبوت اللزوم التحويري ينبغي أن يكون ممكن الاستنباط) 501- 1975. بواسطة غط من الاستدلال غير الشكلي : فما سارجع إليه في 2 5 2. وهذه نتيجة لازمة عن الأدعاء بأن التدولية تدرس السلوك الذي نعلم له فيما يخص أعراض التحوير. غير أنه يجب أن نؤكد في هذا الاعتبار الواضح بأن جميع فنون اللزوم تكون احتمالية.

إذا لا يمكن أن تكون علمي يقين تام عما يعنيه متكلم بتلفظه للعبارة : ذلك أن الشروط الملاحظة والتلفظ بالعبارة (ت ن)، والسياق، هذه كلها تكون محدودة لما يقصده المتكلم المتلفظ، ومن واجب المخاطب أن يقوم بتشخيص أنسب التاويلات الممكنة، ونظر لأن ضروب التلفظ كما ألمعت إلى ذلك أتفا يمكن أن تكون محتملة لعدم تحديد قوة فعل الكلام، فليس من الممكن دائما بالنسبة للمستمع، بالرغم من وجود تشخيص معقول أن يصل إلى نتيجة نهائية لما دل عليه المتكلم.

فقاويل التلفظ بعبارة ما هو في نهاية المطاف من شأن التخمين أو (حتى نستعمل حدا بلوغيا) من شأن التكوين أو البنية الافتراضية، وسأوضح هذا بشكل من النمط الذي استعمله جراسيبل ليمثل به مبدأ التعاون.

9 أ- متى هو عيد ميلاد العمة روز ؟ A- when is Aunt Ros's birthday ?
ب - يكون أحيانا في أبريل B- It's sometime in April

ومعنى الرد هو مجرد قضية تقصد أن العمة روز، عيد ميلادها يقع في أبريل (وكان يمكن أن يعبر عنه في صيغة الانفصال المنطقي بطول الكلام : إما أن يقع في أول أبريل أو في ثانياه أو...) إلا أن (أ) اشق منه زيادة إضافية من الدلالة. أعني أن (ب) لم يكن يعلم التاريخ المحدد ليوم الميلاد (أي أن ب) لم يكن يعلم ما إذا كانت العمة روز، يوافق ميلادها اليوم الأول أو الثاني أو الثالث أو الثالث عشر من أبريل) فكيف يمكن التوصل إلى الدلالة الزائدة في اتساع المعنى أو إلى اللزوم ؟ والمراحل الثلاثة الرئيسية هي كالآتي :

1- والملاحظة الأولية هي أنه حصل شيء غير مفهوم في إجابة (ب) بسبب أنه لم يعط المقدار المناسب من المعلومات التي يحتاج إليها (أ) وهذا يعني أن (ب) خرق في الظاهر مبدأ التعاون (وخاصة قاعدة الكم).

بشكل أن يزعم (ب) بأن (ب) قد واعي مبدأ التعاون . وأن هذا الفحص الداخلي على قاعدة الحكم ناتج عن أمل (أ) في أن يساند مبدأ التعاون في قضية أخرى . وعلى هذا يتعين أن نبحث عن السبب الذي من أجله حتم مبدأ التعاون أن يقدم (ب) معلومة قليلة عما احتاجه (أ) .

III - ويمكن أن يضاف هذا السبب على أساس أن (ب) كان يحاول أن يراعي ويلتزم بقاعدة الحكم .

ولنفترض أن (ب) كان بالفعل محافظا على مبدأ التعاون ولكنه لم يكن يعرف متى هو عيد ميلاد العمة روز . ما خلا أنه في شهر أبريل . وحينئذ فإن (ب) لم يثبت جزافا بأن يوم ولدها (ولنخمن أنه) أول يوم من أبريل أو اليوم السادس منه أو التاسع ، وحتى يفعل ذلك ، مع أنه كان يلتزم بقاعدة الحكم ، يمكنه أن يخرق هذا الأصل (خوفا من أن يكذب) . وإذا حتى يكون في مأس ، فإن (ب) يمكنه أن يقول بأن عيد الميلاد في أبريل . وفي انعدام أي تفسير آخر ، يكون هذا التفسير مقبولا باعتباره مناسباً ومتفقاً مع مبدأ التعاون . وعلى ذلك أمكنه أن يستنتج بأن (ب) لم يكن يعرف اليوم الذي ولدت فيه العمة روز .

وهذه المراحل الثلاثة للاستنتاج هي (1) رفض تأويل المعنى الظاهر باعتباره غير مناسب ولا متفق مع مبدأ التعاون (2) البحث عن تأويل جديد متفق مع مبدأ التعاون (3) الحصول على تأويل جديد والتحقق من أنه متفق مع مبدأ التعاون . ويشمل التأويل الجديد على اللزوم ، على أساس افتراض أن هذا اللزوم ضروري لغاية أن نجعل المخاطب قانلاً بأن التلطف متفق مع مبدأ التعاون .

وليس هذا استنباطاً منطقياً صورياً ، وإنما هو استراتيجية حل المسائل عقلياً ، وتفهم هذه الأخيرة من (أ) صياغة أفضل افتراض ممكن ومتاح ثم (ب) اختباره وتجربته حتى إذا فشل ، (ج) يمكن صياغة افتراض تال متيسراً مكانه ، وهكذا ذواليك .

وهو النوع من الاستراتيجية هو بوجه عام فن التخطيط الاستراتيجي مما يستعمله الكائن الإنساني لحل مسائل قابلة للتأويل ، ويوجد هذا الفن من ناحية أولى في أعلى قمة التجريد العلمي النظري المعقد (9) أو من ناحية ثانية ، في الأمثلة المألوفة في المنزل على نحو ما يلي : فإذا انطفأ الضوء الكهربائي ، وتكرر إشعاله فلم ينتج ، فإن أُنصح

افتراض هو أن رجاءه المصباح قد انخسرت ، حتى إذا استبدلت ولم يستعمل الضوء . فإن التخمين الممكن الأقرب ، قد يكون أن وسائل الإضاءة احترقت أو ربما كانت طريقة التوصيل بها عيوب . ونستمر هذه المحاولة إلى غاية الوصول إلى حل (أي قد وجد الافتراض المناسب والمتفق مع الأحداث الملاحظة) .

وهناك نقطة أخرى يجب أن نلاحظ فيما يخص مثال العمة روز ، وهو أن إحدى القواعد المعتمدة في مبدأ التعاون كانت قد دعمت على حساب أخرى . وفي هذه الحالة ، وهي حال معناه ، يفترض في التكلم أن يمنح تقديمه وتفضيله للقاعدة المتعلقة بالكيف بدل أن يمنحه لفائدة الحكم ، غير أنه في أحوال كثيرة يخرق هذا التفضيل ولا يلتزم به ، وقد حكى لي أنه في بعض البلدان (في مناطق منها من مثل إيطاليا والبرازيل) ، إذا سأل رجل غريب عن أمر ما ، فإنه يعطي صراحة إجابة مغلوطة على أن تقدم له إجابة خالية من المعلومات .

وفضلاً عن ذلك فإن التفسير المعد لا يلزم عن المحاولة العقلية كما رأينا في (III) - (I) يجب ، بطبيعة الأمر ألا يتخذ حتى يستنتج منه بأن مثل هذه الإجراءات العملية نحصل بالضرورة بكذبة من المؤول ووعبه . والغرض من هذا الشرح هو ألا البرهنة على أن قوة ملاسبة الفعل التداولي تحلل عن طريق المبادئ العامة للمسلوك العقلي والمجمعي (بالمعنى المذكور في 3.2) . وأيضاً فإن الغرض من هذا الشرح ثانياً هو أن نقدم موجزاً تمهيدياً للعملية التأويلية المسلم بها ، مما يمكن أن يكون ، بالغا درجة من الألية قل ذلك أو أكثر . وقد وصف سيرل (56-7 [1975b] 1979) ، باقتدار مسألة تأويل فعل الكلام المائل (غير المباشر) من نحو السؤال : هل يمكنك أن تناولي الملح ؟ can you pass the salt على النحو التالي :

«ويبدو لي أن الإشكال أشبه ما يكون إلى حد ما بتلك المسائل الموجودة في التحليل الالستمولوجي للإدراك ، وهو تحليل يحاول أن يشرح كيف أن المدرك يتعرف موضوعاً على أساس معطيات حسية ناقصة . والسؤال كيف لي أن أعرف أنه صاغ طلباً عندما وضع علي السؤال فقط حول قدراتي ؟ شبيه بالسؤال كيف أعرف أن ذلك كان سيارة حينما يحصل أن كل ما أدركته منها إن هو إلا وميض مرصاني في الطريق العام ؟»

وكما أن كل أحد يمكنه ، على نحو آلي ، أن يكتشف مجموعة معقدة من الانطباعات البصرية والسمعية ، ومن الاستنتاجات في ملاحظة مفردة من نحو [تلك كانت سيارة]

لأنه يمكن أن يتصل بمبدأ من أسس أن يتصل بمبدأ غيره مفردة لم يلق
احتكاماً من نحو : [يريد مني (أ) أن أتأوله الملح].

فالعبرة (هل يمكن أن تتأولي الملح ؟) هي مثال (على معنى أنها مثال عادي ، مألوف
كما يقع) لفعل كلامي مائل ، وهي في تعريف سيرل حالة (يكون فيها فعل كلامي قد
أُخِز على نحو غير مباشر أو مائل عن طريق القيام بأغراض فعل آخر تابع). وأتابع سيرل
1975 : 1979 في اقتراحه مثل هذه الأفعال تفسيراً صيغ على غرار اللزوم الموجود عند
جرايس ، ولقد ابتكرت فنون اللزوم عند هذا العالم لتفسير الجمل التي يظهر فيها المتكلم
أنه يريد أن يدل بقوله أكثر مما ساعده التعبير . وهذا اتساع طبيعي في هذا النمط من
التفسير (الذي إنما طبق فقط على الجمل الخبرية) وقصد به أن يطبق على نمط آخر من
الأمثلة (غير الخبرية) (كما دللته أكثر مما عبر عنه) إلا أن نظرية أفعال الكلام عند سيرل
تؤدي به ، على نحو طبيعي إلى حد ما إلى أن يعالج أفعال الكلام المائلة كما تتحدد بأنواع
نفس القواعد ، قد تطبق كذلك على أنواع من قوة فعل الكلام ، ويختلف موقف من قوة
أفعال الكلام (كما سأتأمله في الفصل 7) عن موقف سيرل على وجهين :

أحدهما أنني أحمله على أن قواعد فعل الكلام غير المختص تقتضي قوة أفعال كلام
مائلة : إذ قوة فعل الكلام المائل أو غير المباشر تثبت فقط بواسطة مجموعة من أصناف
اللزوم ، وهذه اللزومات مثلها مثل عبارات تؤخذ أو تُحْمَل على أنها أحوال ذهنية (أي
أوضاع قضوية من نحو اعتقاد) المتكلم ، وفي حالة (9) مثلاً فإن اللزوم المرتبط بإجابة
(ب) : يكون هذا العيد أحياناً في أبريل (على افتراض أن «ب» راعى مبدأ التعاون) هو
لزوم يتضمن ما يلي :

10 أ - يعتقد «ب» أن عيد ميلاد العمدة روز هو في أبريل (حسب قاعدة الكيف).

10 ب - إن «ب» ليس يعلم أي يوم هو ميلاد العمدة روز (حسب قاعدة الكيف
والكم).

ومع أن تأويل فعل الكلام المائل (غير المباشر) من نحو هل يمكن أن تتأولي الملح
يصح أن يكون أعقد من هذا (كما يدخل فيه مبدأ التعاون كما يدخل فيه مبدأ الخلق) ،
فإن المنهاج العام للوصف متشابه ، وأن اللزوم النهائي (كما يقابل فعل الكلام المائل عند
سيرل) يصح فيه أن المتكلم يريد من المخاطب أن يتأوله الملح (انظر ما يلي ص 120).

وثانيهما فإني لا أفارق بين فعل الكلام المائل والمستقيم (المباشر) ، إذ سائر أفعال الكلام
مائلة من كون أن قوتها منتزعة ، ومشقة عن طريق اللزوم ، غير أنه يوجد مقدار من
التنوع كبير في درجة مائلتها وعدولها ، وأكثر أعمال الكلام المستقبلي (المباشرة) هي
فقط تلك التي يمكن ، في غياب بنية مضادة ، أن تطبق الافتراض الأكثر ملائمة للفعل
أي ما يمكن أن يسمى عدم وجود التأويل ، فإذا كانت إجابة «ب» مثلاً في (9) : يوم عيد
ميلادها هو 10 أبريل وحب أن يطبق عدم وجود التأويل على :

11 أ - يعتقد «ب» أن ميلاد العمدة روز هو 10 أبريل (حسب قاعدة الكيف)

ويطبق جرايس حد (الاستلزام التحاوري) على حالات من (10 ب) ، إلا أنني
سأوسعها أيضاً حتى يشمل ضروب التأويلات المدعومة الوجود من نحو (10 أ) و (11 أ)
وهذا الأساغ هو نتيجة للاطّرح بأن المعنى والقوة صفان متميزان عن الدلالة ، وذلك
أنه من المعتاد في العبارة التلطف بها أن يحصل لها المعنى والقوة معاً حتى في الحالات (من
نحو العبارات المستقيمة أو المباشرة للمعلومات) التي يقن بها أن دلالة التلطف بالعبارة
المفهومة من السياق تلزم تلقائياً وبطريقة آلية من معناها (10).

وميزة هذا الوضع ، وهو ما اتخذته ، أنه يستفيد من الرؤيتين المبصرتين أشد التبصر
حول دلالة الملازمة للفعل : نظرية جرايس للاستلزام التحاوري ، ونظرية فعل الكلام
عند سيرل ، وفي الحقيقة فإن نظرية أعيد تأويلها معبراً عنها بدلالة تفسير عام عند
جرايس : مثلاً قد عولجت قواعد الصدقية فيها على اعتبار كونها مجرد حالات المتكلم
المراعي لقاعدة الكيف (انظر 2.5.2).

ولقد قلت بأن قوة عمارة الفعل تخصص بواسطة العبارات المنسوبة إلى الحالة
الذهنية للمتكلم ، غير أن النقطه الخامسة هي أن العبارات من نحو (10 أ) و (10 ب)
ليست مزاعم حول ما يجري في خاطر المتكلم بل الأولى أنها عبارات حول ما يريد
المتكلم أن يتقله حين نطقه بالسرال . وتوقف هذه النتيجة على افتراض أن المتكلم كان
مراعياً لمبدأ التعاون ولربما لمبادئ خطابية أخرى . وإذن فبالرغم من الظاهر فإن التداولية
هي دراسة يمكن بها وحدها أن تحلل الدلالة المستفادة من التأويل عند الجمهور.

وفي التداولية ، كما في العلوم الأخرى ، يهتم عالم اللسان بوضع ملاحظات مقرونة
عند الجمهور حول اللغة ، وببني نظريات لشرح مثل هذه الملاحظات.

نستطيع أن نصيغ بوضوح أي ممارسة مزعومة حول ما يجري سرا في خاطر المتكلم، فإذا نطق متكلم مثلا: إنها الساعة السادسة كنا لا نستطيع أن نأخذ قوله أمرا مسلما به وهو أنه يعتقد أنها الساعة السادسة، لأن كل ما فعله هو أن المتكلم ربما كان من الأكاذيب المستترين: إلا أنه يمكننا أن نقول بأن اللزوم الذي يعتد فيه المتكلم بأنها الساعة السادسة هو جزء من المعنى أو القوة مما تلفظ به في العبارة، وحتى أكون أكثر وضوحا فإن العبارات (10) و (10ب) ينبغي حينئذ أن تصدر كما يلي:

فهو عندما كان قائلا { يكون عيد ميلاده أحياء في أبريل } فإن بـ { يكون العيد في 10 أبريل }

قد استلزم من بين أشياء أخر أن...

إلا أن الدلالة لها وجهان كما اقتبس سيرل 1969: 43 من جريس 1957: 385 فقال: [في حال تكلمي، أحاول أن أوصل بعض الأمور إلى مستمعي بأن أجعله يعرف قصدي بتبليغي إياه تلك الأمور فحسب، وأتجزأ الأمر المنشود على المستمع بأن أجعله يطلع على قصدي لإيجاز ذلك الأثر].

وبعبارة أخرى، فإن لفظ (الدلالة) كما استعملت في التداولية (أي في الصياغة [المتكلم يدل على قوة تلفظ بالعبارة])، يتميز بقصد نوكيدي أي بقصد يقوم بإجازه في أن يشعرف عليه المستمع (11). غير أنه من وجه آخر كما أشار كل من ياش وهارن 15: 1979 فقد ينجز هذا القصد المؤكد فقط بفضل ما يسمى عندهم (بقربة التواصل الاستدلالية) أي الاعتقاد المتبادل بما يتفاسمه المستمع والمتكلم، وهو أنه متى قال شخص لأخر شيئا ما، فإنما يتم ذلك بقصد فعل كلامي في ذهنه، ومثل هذه القرينة الاستدلالية يمكن أن تتج في الحقيقة كحالة محصورة على قاعدة العلاقة كما نشرحها في 3. 4 ما يلي: [إن العبارة المتلفظ بها تكون مناسبة لموقف فعل كلامي إذا تمكن أن تتوول كإسهام في قصد تخاوري لمستمع أو متكلم].

ويمكن أن نصيغ إلى ذلك قرينة استدلالية أخرى حول طبيعة قوة عارسة الفعل، ذلك أنه إذا قصد متكلم قوة ما بتلفظ بالعبارة، فحينئذ قد يكون قاصدا مستمعا أن يعرفه قوة أداء الفعل عن طريق المعنى (أي الدلالة النحوية) التي تلفظ بها.

التداولية تهتم فقط بالدلالة المنقولة للجمهور؛ ولا تلفت إلى سوء الفهم والتواصل الخفي. وذلك أنه إذا قال متكلم (إنه في ضواحي فلاغستوك توجد لعمتي فيلا) مغلزا بذلك أن له ثلاثة أرواق اللعب أو حجر الدومينو أو كونه يحتفظ بفكرة أو ورقة لعب للاستخدام عند الحاجة، فكل هذه التعميمات لأهميتها التداولية في شيء، لأن المعنى المنقول في هذه الحالة لا مدخل له بمعنى العبارة المتلفظ بها (12). فالعوامل التي تؤدي إلى فشل التواصل قد تتغير وليست جميعها توجد في مجال ممارسة الفعل مثلا قد يمكن ألا يكون المتكلم والمخاطب يتفاسمان نفس المعرفة اللسانية: إذ يمكن أن تكون القناة الفيزيائية بين المتكلم والمخاطب أداة توصيل فاسدة، ويجوز ألا يكون المتكلم مرعيا لمبادئ الخطابة كما يجوز أن يكون المتكلم والمخاطب حاصلين على مدلولات أو قيم للممارسات مجتمعية مختلفة، إذ لما كان ما يدل عليه المتلفظ بالعبارة مختلفا عما يفهمه المستمع منها، لم يكن من شأن التداولية أن تشغل نفسها بمثل هذه الاختلافات. وفي ذات الوقت فإنه ينبغي أن نقبل، كما أشرت إلى ذلك آنفا، بأن ما عبر عنه المتكلم بتلفظ بالعبارة يمكن أن يكون إلى حد ما غير متعين مما يعطي للمستمع فرصة، ضمن حدود مرسومه، لكي يجاوز أو يقر قوة التلفظ بالعبارة (نراجع فيما يلي 7. 1) وذلك أن التداولية، وهي فكرة ممارسة الأداء، ينبغي أن تهتم اهتماما مركزا على تحاشي عدم التعيين واللبس.

ولما كنت قد أكدت على المشاركة المتبادلة لكل من المتكلم والمخاطب في اتخاذ قوة فعل الكلام، فإنه ينبغي الآن أن أشير إلى الطريق الأساسي مما يكون فيه دورهما مختلفا.

2. 5- التداولية كحل للأشكال

مس 5: إن علاقات النحو عندها عناصر منطقية في حين أن أصناف التعلق التداولية تعينها حلول المشاكل.

تتضمن التداولية حل المسائل من وجهة نظر المتكلم والمخاطب معا. فمن وجهة نظر المتكلم، فإن المشكل هو تصور ونخطيط (فإذا افترضت أنني أريد أن أغير الحالة الذهنية للمستمع وأن أبقيها على هذا النحو أو ذاك، فكيف أنتج عبارة تجعل من الممكن حصول النتيجة؟) ومن جهة نظر المخاطب فإن المشكلة هي مسألة تأويل: «فإذا افترضت أن المتكلم تلفظ بالعبارة كذا فما هو السبب الداعي الي حفز المتكلم إلى أن تلفظ بهذه العبارة؟» وتكون طرق حل الأشكال مختلفة تمام الاختلاف في هذه الحالات. وفي الحالة الأخيرة:

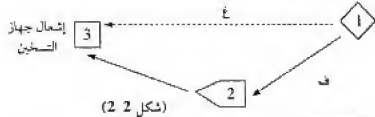
1 = الحالة الابتدائية (متكلم يريد أن يخاطب) قوة تلفظ بالعبار

2 = الحالة النهائية (متكلم يفهم قوة التلفظ بالعبار)

غ = غاية الحصول على الحاة 2

ف = فعل كلامي (فعل التلفظ بالعبار).

ومثال للساني المعقد نوع تعقيد من كل تحليل للغايات - الوسائل هو الذي يسلم فيه المتكلم جدلاً بأن فهم السامع للخبر والمعلومة المقدمة له يمكن أن يدفعه إلى أن ينجز الفعل المطلوب (شكل 2.2).



1 = الحالة الأولى (يشعر استعمل بالبرد)

2 = حالة وسطى (يفهم المستمع بأن التكلم يريد منه أن يشعل جهاز التسخين)

3 = الحالة النهائية (المتكلم يشعر بالدفء)

غ = غاية الوصول إلى الحالة 3 (الحصول على الحرارة)

ح = المستمع ينجز إشعال الجهاز.

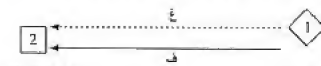
والعلية ذات الشكل ◊ إما استعملت لتمثيل حالة وسطى يكون فيها (أ) انجاز غاية فرعية و«ب» وجود شرط لإدراك غاية نهائية، وإذن فهذه حالة نهائية فيما يخص الغاية الحاضرة القريبة والحالة الابتدائية فيما يتعلق بالغاية القصوى.

وإذا قورنت الغاية بوقوع الفعل الممثل في (شكل 2.1) كانت الغاية المثلة في (رسم 2.2) دالة على انجاز فعل مائل (غير مباشر) إلا أنه تبعاً لهذا المعيار، فإن سائر الاستعمالات القصصية للغة ستعتبر كما لو كانت مائلة (14) أي أننا كلما استعملنا المنة كوسيلة لإحداث غايات، كلما اقتضى ذلك وجود سلسلة أفعال، كما رأينا في شكل (2، 2)، إلا أن السلسلة في غالب الأحيان قد تكون طويلة ومعقدة جداً، وفي الواقع فإن أفعالاً تلامية، مثل هذه كما هو واضح في شكل (1.2) قد تسمى أفعالاً كلامية مائلة أو قوى أفعال

رأيي، فلو كان من الممكن أن نحصل على تحليل لطريق حل الاستعمال على النحو شامل، نظراً لأن مسألة المستمع التي يتعين عليه أن يحلها هي: «أي شيء هو الاشكال التوصل الي الذي كان المتكلم يحاول أن يجد له حلاً عندما تلفظ بعبارته؟» وعلى خلاف عناصر الصوت - المعنى المنطقية للنحو وعناصر المعنى - الصوت المنطقية له فإن طرق حل المسائل لا يمكن أن تتحدد بالنظام اللغوي يتمي، إذ يقتضي هذا النظام ذكاء إنسانياً عاماً بقدر الاحتمالات المتبادلة على أساس بيئة تنمائية.

5.2. 1- مهمة المتكلم متعلوا إليها باعتبار تحليل الوسائل - الغايات

وباختصار، فإن استراتيجية حل المسألة عند المتكلم يمكن أن ينظر إليها كمشكل من تحليل الوسائل - الغايات (13) ويقدم هذا التحليل مشكلة وحلها في صيغة رسم بياني مباشر مع الأحوال الابتدائية والأحوال النهائية (شكل 2.1).



(شكل 2.1)

رموز شكل (1.2):

1 = حالة ابتدائية (شخص يشعر بالبرد)

2 = حالة نهائية (شخص يشعر بالدفء)

غ = غاية بلوغ الحالة النهائية (الحصول على الحرارة).

ف = فعل (إشعال جهاز التسخين).

وهذا أبسط رسم بياني ممكن، ويمثل الشكل المعين الحالة الابتدائية، والمربع الحالة النهائية. ويمثل السهم المتصل فضلاً قام به شخص لإنجاز الغاية والسهم المنقطع يمثل غاية يحصل عليها شخص في الحالة الأولى) عند وصوله إلى الحالة النهائية.

ويوجد توسيع طبيعي لهذا النموذج حتى يشمل حالات وسطى (تكون أهدافاً للغايات الفرعية، وشروطاً لإنجاز الغاية النهائية). وتدخل الامتدادات والامتدادات الإضافية غايات متعددة، وأحوالاً امتنائية وغايات متنافية (أعني إبقاء الحال على ما هو عليه).

وأبسط حالة لتحليل الوسائل - الغايات مما تقتضيه اللغة هو الرسم 1.2 حيث يكون فيه «ف» مثلاً فعل الكلام وبهذه الطريقة نستطيع أن نؤول انجاز القصد المؤكد الذي وصفناها في 4.2 كما يلي:

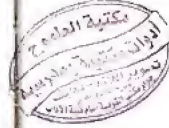
3.2 وجهة نظر سيرل القائلة بأن فعل الكلام المائل (أ) من الرسم) هو وسيلة لانجاز فعل كلامي آخر (حصول فعل ب). غير أن الرسم البياني يوحي على الأهل بأن مفهوم سيرل عن فعل الكلام المستقيم المتضمن في فعل الكلام المائل هو بناء غير ضروري ناتج عن طريقة سيرل في النظر إلى أفعال الكلام كما تحدثت بقواعد المواضع أكثر مما هي متعددة بوظيفتها في تحليل الغايات - الوسائل (15).

وهنا يوجد فقط فعل كلامي واحد محلا للسؤال وهو التلفظ بالعبارة : هنا يرد قارس، أليس كذلك ؟ غير أن تحليل سيرل يستلزم بأن فعل الكلام الواحد المتحقق فعليا يشير إلى ضريين لأفعال الكلام : أحدهما وسيلة للآخر. ويزعم سيرل أن هناك ثلاثة وجوه (1) إنه يوجد ضربان لأفعال الكلام (2) وأن أحدهما ينجز بواسطة الآخر. وإثما يقعان في نفس الوقت وكلاهما يؤيدان عبارة واحدة متلفظ بها، إلا أن هذا التحليل يجعل مفهوم فعل الكلام مجردا غامضا خفيا، وأسهل طريق لتأويل التخطيط المرسوم من شكل 3.2 هو أنه ينبغي أن نقول بأن حال «ب» هو وقوع فعل لم ينجزه المتكلم وإنما أداء المستمع ؛ وأن هذا الوقوع هو عمل تأويل التلفظ بالعبارة (يوجد هنا يرد أليس كذلك؟) المنسجمة أن متكلمنا يريد من مستمع أن يشعل له جهاز التدفئة : أي أن نجعل العبارة المتعلقة بمرحلة أو بحال «ب» بين قوسين تحت شكل 3.2 ونعتبرها تقوم مقام :

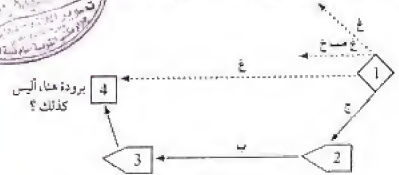
ب = السمع يحصل الفعل منه عندما يستنتج أن مخاطبه يريد منه أن يشعل جهاز التدفئة.

وليس هذا هو التأويل الوحيد للجملة : (يوجد هنا يرد أليس كذلك) ولكن هذا أحد الاحتمالات، بافتراض ملاسبات مخصوصة. ويمكن أن تكون مثل هذه الملاحظة حول الطقس من جهة أخرى، قطعة من حديث الأطفال وفعل كلامي لتبادل المشاعر والأفكار بدون غاية تذكر، باستثناء الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، (يمكن الرجوع إلى 6.2). وأيضاً يمكن أن نلاحظ هذه الحالة وكأنها عدم تعيين محتمل : إذ يجوز أن يكون المتكلم تلفظ العبارة (يوجد هنا يرد)، أليس كذلك) ليحافظ جزئياً على العلاقات المجتمعية الحميمة وإلى حد ما، على أمل أن يتصرف المستمع ويعمل على تلطيف البرد : وهي حالة يقترب فيها المستمع إلى أن يزول فعل الكلام كأمر واجب أو قوة إكراه ؛ لأنه إن كان يتمنى ذلك فقط وكل هذا كان في خاطري وأنا أسمع معاشه يدور

الكلام المائلة كمحالات تكون فيها كل قوة فعل كلامي منجزة على نحو مائل بواسطة إنجاز فعل كلامي آخر. (1979 [1975] 60). وذلك لأن فعل الكلام المائل في نظر سيرل يمكن أن ينظر إليه بوصفه وسيلة مائلة لانجاز غاية معينة. وفي هذه الحال فهو فعل مستقيم المقصد غاية قرعية. وإذاً فإن أفعال الكلام المائلة هي مجرد أفعال كلام قد تكون أميل من غيرها، وصفة المائلة متعلقة بالدرجة. ويمكن من جهة المفهوم أن يمثل تدرج سلم المائلة بالنظر إلى تحليل الوسائل - الغايات بواسطة امتداد طول سلسلة الغايات - الوسائل التي تربط أفعال الكلام إلى مقاصدها.



وسأرسم تخطيطاً بيانياً (شكل 3.2) حتى أبين كيف أن :



(شكل 3.2)

1 = حالة ابتدائية (متكلم يشعر بالبرد)

2 = حالة وسطى (مستمع يفهم بأن المتكلم يشعر بالبرد)

3 = حالة وسطى (المستمع يفهم بأن المتكلم يريد بأن تشعل له جهاز التدفئة)

4 = حالة نهائية (المتكلم يشعر بالدفء)

ع = غاية بلوغ الحالة (3) وهي الحصول على الحرارة

ب = غاية مبدأ الخلق وهي مراعاة المعنى.

ع = غايات إضافية غير محددة

أ = وقوع فعل المتكلم ملاحظة وجود البرد

ب = فعل إخبار المتكلم المخاطب بأن يشعل له الجهاز

ج = افتراض الفعل من لدن المستمع باتعمال الجهاز.

الغاية التي تحققت في هذه الأمثلة المرسومة في الأشكال :

في بيان المتكلم كما هو في شكل 2، 3، وقال أنه غايات أخرى يمكن أن يوصف بها علمه (خ).

أما غرض تأكيد المبدأ الخلقى - م خ - فهو منظر في شكل 2، 3 لغاية أخرى، ويمكن أن يؤخذ على أنه مبدأ عام للسلوك متجه، لتعدد يختار فيه الأفراد أقدم طريق، لأداء الفعل الذي يحكم عليه بكونه متماشيا مع اتجاه غاية أخرى (وهذه إحدى الطرق لتأويل قاعدة الأسلوب). وعلى ذلك فإذا استعمل المتكلم كما في رسم 3 استراتيجيا مائلة لاتخاذ غاية ما، فالسبب في ذلك يحتمل أن يكون إرادة المتكلم بأن يقوم بغرض آخر (إضافة إلى (خ)). وهذا لتعليل لإثبات الغاية الإضافية (غ مبدأ الخلق) حتى نحافظ على هذا المبدأ ومن ثم نؤكد على استقرار الروابط الاجتماعية الجيدة، ومبادئ من نحو مبدأ التعاون، ومبدأ الخلق وغيرها من المبادئ النظرية، يمكن أن ينظر إليها في هذا التحليل كأهداف غايات مضطربة الانتظام تدوم كجزء من قاعدة خلقية على أساسها ننظر سائر الغايات الأخرى، أو ربما يكون من الأفضل أن نفكر فيها كغايات سالية: أعني غايات نجانب عدم التعاون، ونحاشي السلوك غير المؤدب، وقد يمكن أن تتصارع غايات أخرى أو تتنافس مع هذه الأغراض، ويأجل وضوح فإن كل غاية مفروضة (لأنه قد تعرض إرادة بعض الناس على آخرين) قد تعارض مبدأ الأدب وحسن الخلق. مثال ذلك أن إيداء ملاحظة «بيتة» لا مفروضة من نحو (أليس يوجد هنا برد فارس) قد تصير مفتوح حوار لإصلاح غايات متصارعة ولنهاية قصد تجنب خرق مبدأ الخلق والأدب، بينما لا تزال ممنوعة إلى غاية مفروضة. ومع أن القوة، طبقا للاستلزام التحواري عند جريسي، يمكن أن تفلح، يكفي المتكلم بأن يعتمد على إدهان المخاطب من تلقاء ذاته حسب مبدأ الخلق كسبب لأن يتجزأ المستمع الفعل المطلوب. ومن المحتمل الأبرضين التأويل المذكور للسلوك اللغوي باعتبار تحليل الوسائل - الغايات. إذ قد يظهر مثل هذا التحليل كونه مختصا بمجموع استعمالات اللغة وكان لها وظيفة أدائية. وبالتأكيد فقد يحتاج البعض بأننا لا نستطيع أن تعالج كل خطاب وكأنه معلل بغاية ما من شأنها أن تحدث نتيجة محددة في ذهن المخاطب أو شروطه الفيزيائية. وبينما لا يستطيع أحدنا بطبيعة الأمر أن يدفع حصول الاستعمال غير التواصل للغة، فإن رأيي، على الحقيقة، هو أن تحليل الوسائل - الغايات، أن تزول على وجه الاتساع، فقد يطبق على الاستعمالات التواصلية للغة بوجه عام.

غير أن مفهوم (العادية) صحيح، كما أن مبدأ (الاستراتيجية) صحيح، كما أن مفهوم (السلوك) صحيح. ولا درجة من التخطيط الواعي أو المدروس للمخاطب مما لا يقتضيه النموذج بالضرورة. ولا نحتاج أن نقول: إننا نستطيع أن ندعم مبدأ التعاون أو مبدأ الخلق السمع في سلوكنا بدون أن نشعر بوجود مثل هذه المبادئ. ونفس الأمر يجري حتى على الغايات الخاصة. ذلك أن مفهوم الغاية goal في هذا التحليل ينبغي أن يطبق على الاستعمال التواصلية المجتمعية للغة (نراجع 2، 6) وعلى تجنب الموضوعات المحرمة (التابو)، وعلى الألفاظ والتعابير المحرمة وأحوال أخرى حيث إن نموذج السلوك اللغوي، مع أنه يمكن أن يكون واضحا، فإن قلة من الناس قد تدعي أن المستعمل يكون واعيا بالغايات التي تدفع إلى هذا السلوك. وباختصار فإن مفهوم الغاية استعمال، في المعنى الجيادي أو الموضوعي، للدلالة على الذكاء الاصطناعي منظور إليه (كحالة تنظم سلوك الفرد) على نحو يسهل الحصول على نتيجة معينة.

2.5.2- مهمة المخاطب باعتبار تحليل المنهج الاستكشافي heuristic

إن نوع مهمة حل المشاكل مما يواجهه المخاطب وهو بفسر التلطف بالعبارة يمكن أن يوصف كأنماه استكشافي heuristic. ونقوم استراتيجية التوجيه الاستكشافي في محاولة تعيين القوة التنجزية أو التداولية للتلطف بالعبارة بواسطة صياغة الافتراضات والقيام بتحقيقها والتأكد منها في مقابل البيئة المتاحة. حتى إذا فشل الاختبار صبغت افتراضات جديدة. ويجوز أن يكرر الإجراء الكلي دوريا إلى غاية الحصول على حل (والفرض الذي ينجح لا يمكن أن يتناقض البيئة أو يتعارض معها) والدورة كلها قد ترسم بأبسط طريق كما هو موضح في الشكل 4.2. والاشكال في هذه الحالة هو مشكل التأويل، إذ أن المستمع يجوز له - من المعنى الذي قيل له، مضمونا إلى المعلومة الأساسية (حول السياق)، بالإضافة إلى الافتراضات المناسبة (بشرط أن يكون المتكلم قد راعى المبادئ العادية) - أن يصيغ افتراضا حول غاية أو غايات التلطف بالعبارة مثلا إذا قال المتكلم: [إن عيد ميلاد العمة مابيل هو يوم الاثنين القادم]، فالافتراض الراجح هو: أن المتكلم يقصد [أن ماوعاه المخاطب (يكون مضمونه أن العمة مابيل عيد ميلادها يوم الاثنين القادم)].

ينجح الاختيار
(تأويل فاسد)

يفشل الاختيار

(شكل 4.2)

ويمكن أن نيسط هذا الأمر يكامله إذا استعملنا (ق) كرمز للدلالة على العبارة المتلفظ بها (وفي هذه فإن الرمز ق يعني قضية). وعلى ذلك فإن معنى العبارة المتلفظ بها يمكن أن تؤكد كسلسلة لغرض القيام بإجراء عملية حل - المشكلة، ويمكن أن يثبت على هذا النحو :

أ- يقول متكلم إلى مخاطب [بأن ق]

والفرضية المتخذة بشأن قوة (ق) يمكن أن تعمم على نحو ذلك كما يلي :

ب- يقصد متكلم [أن يجعل مخاطبا يفهم «بأن ق»] قاعدة الكم.

وهذا يعادل ما يزعم بأن العبارة المتلفظ بها هي خبر أو معلومة مدلول عليها بالتلفظ، مما كان سيرك وغير يسمونه بالاثبات التقريري. وهذا الزعم أو الافتراض يمكن الآن أن يتحقق منه بملاحظة ما إذا كان متفقا (باعتبار مبادئ التداولية المناسبة) مع بيئة السياق :

ج- متكلم يعتقد [أن ق] (قاعدة الكيف).

د- متكلم يعتقد [أن مخاطبا لا يفهم «أن ق»] (قاعدة الكم).

هـ - متكلم يعتقد [أنه من المرغوب فيه أن مخاطبا يفهم «أن ق»] (قاعدة العلاقة).

وكلمتا صيغت الفرضية، صارت النتائج المشروطة من نحو ج، د، و، لازمة عن التسليم بأن (1) الفرضية صحيحة، وأن (2) المتكلم كان مراعيًا لبداً التعاون. وتلزم ج، لأنه إذا كذبت ج، كان المتكلم كاذبا، وخارفاً لقاعدة الكيف. وتلزم د، لأنه إذا لم تصدق د، وجب أن الشكل قال شيئا هو أدري به من المخاطب. وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون المتكلم قد أخذ بالأصل المعبر، وهو قاعدة الكيف (إما بإعطائه قليلا من المعلومات، أو لم يقدم له منها شيئا على الإطلاق). وتلزم هـ لأنه إذا لم تصدق كان المتكلم قد أخبر بشئ لا يتصل بالموقف، ويكون بذلك قد أخذ بقاعدة العلاقة (على أن قاعدة العلاقة

أن استعمال تحليل الغايات - الوسائل، في التداولية، للمركب الإنشادي وهو يكون مناسبة قد أدى إلى أن يصبح لهذا المركب معنى واضح نسبيا؛ إذ صار يدل على ما يلي : «اجعل إسما لك التحاوري بحيث يقدم الغايات ويدفع بها إلى الأمام إما بالنسبة إليك أو لمخاطبك» ولراجع الفصل 4.3.

وإذا كانت جميع هذه النتائج متفقة مع بنية السياق، أمكن أن نقبل الفرضية ويؤخذ بها؛ وإذا تعارضت نتيجة واحدة منها أو أكثر مع السياق، رفضت الفرضية، وتحول النظر إلى مجموعة أخرى من الاحتمالات. وأقرب فرضية يمكن محاولتها هي تلك التي تظهر أكثر احتمالا على ضوء البيئة التي تسبق أن لوحظت. وذلك لأنه تأويل إنما أخذ به نظرا لغايات دليل مضاد أو بيئة مناقضة. والمركب الإنشادي الناظر في الغاية أو الغايات مما تلفظ به المتكلم (ب المذكورة آنفا) يمكن أن يسمى افتراض الحد الأدنى للفعل كلامي، كما ينبغي أن تسمى ضروب لزومه المستنتجة منه (مثلا ج، د، هـ)، بالشروط المؤيدة.

وفي المعنى العام (هو أعم بما قال به جريس)، فإن جميع المركبات الإنشادية (باستثناء أ) يمكن أن تسمى ضروب الاستلزام. لأنها اقتضاعات إنجائية (تداولية)، مأخوذة بشرط، مما يجعلها، من جهة أخرى، تبطل إذا لم تتفق مع بنية أخرى. ويطبق جريس حد اللزوم أساسا على حالات يطرح فيها كل تفسير مقصر فيه، ناتج عن إخلال ظاهر في قاعدة ما. إلا أنه في النموذج الراهن، يعتبر هذا حالة خاصة من أسلوب الاستنتاج الأعم.

والمثال السابق : يوجد هنا برد، ليس كذلك ؟ يوضح كيف أن التأويل المتعيب والمقصر فيه ينبغي أن يطرح. ولنفرض، من جهة أخرى، أن هذه العبارة قد تلفظ بها (كما يكون من المحتمل) في سياق كان فيه المستمع شديد الشعور ببرودة الطقس. وعلى ذلك فإن الاستلزام المذكور قد لا يثمر؛ وبالتالي لا نتج هذا كذلك؛ إلا أن نضع على وجه الفرض والتقدير نوعا آخر من قوة فعل الكلام (كان تبدي ملاحظة ذات تواصل اجتماعي حول الطقس) ولنفرض من وجه آخر بأن العبارة : ألا يوجد هنا برد فارس ؟ تلفظ بها في ملابسات حيث كان الطقس حارا جدا. وفي هذه الحالة فإن اللزوم ج قد لا يثمر، ومن ثم يبحث عن افتراضات أخرى. (من جهة أن يكون المتكلم ساخرا) وبواسطة هذه العملية فإن التأويل التداولي يمكن أن يتوصل بأكثر أو أقل مباشرة إلى نتيجة، تبعا لعدد خطوات حل المشكلة، مما يحتاج إليها المستمع لكي يقف على حل

سلم تدرج الأسلوب المائل المقابل. لما كان قد لوحظ من قبل عند تحليل الغايات - الوسائل مما يرسمه ويخططه المتكلم في تلقظه. وكلما كانت قوة فعل الكلام مائلة عند المتكلم كلما كانت طريق الاستنتاج عند المخاطب أشد ميلانا منها عندما يعيد بناؤها.

وقد يمكن أن يكون هذا التأويل التداولي لا يعرب عن المضمون، إلا أن يفهم عن طريق مجرد تمام التجريد، فأولا يوحى «حل المشكلة» بالتروي في فك المعنى من الدلالة. إلا أنه في حال التأويل التداولي قد تكون العملية على غاية من الآلية الأوتوماتية، إذ لا يوجد استلزام تكون قرارته واعية أو يتوصل فيها إلى نتيجة صريحة النشاط الفكري. وثانيا قد لا يتوقع أحدنا بأن ضروب التأويلات المطعون فيها تكون واحدة في مختلف السياقات. فتوقعات المخاطبين تتغير تبعا للموقف، حتى أن ما يمكن أن يكون تأويلا متعينا في سياق واحد قد لا يكون كذلك في سياق آخر؛ مثلا يمكن أن يكون التأويل المتعب لسؤال ما في كثير من المواقف دالا على «قوة فعل كلامي ملتبس فيه معلومة»، مما ينطوي على شرط مزيد لمضمون أن المتكلم لا يعرف الإجابة عن السؤال المطروح. وليس من الواضح أن هذا تأويل محتمل لمقال مفحوص أو لاستجواب تدقيق شرعي، ثالثا وفي الاعتبار الذي اتخذته يوجد ترتيب استدلائي لضروب اللزوم التي صيغت وفقا لها، الفروض في بادئ الأمر، واستخلصت منها النتائج فيما بعد.

غير أنه قد يجوز في الممارسة أن تكون بعض الشروط المؤيدة قد أفسر إليها قبل أن تصاغ الفرضية، ومعنى آخر، فإن تسلسل مركب مستقري جزئيا يمكن أن ينتج أو يترتب عنه شيء ما. وقد يمكن أن يكون النظر الذي تقدمت به غير مستوف للمعطيات من جهة كونه منحرفا في نقاط مختلفة، عن العمليات العقلية المتحققة للمستمع.

إلا أنه في هذا الموضع، سوف أشدد فقط على معقولة النهج الاستكشافي مع بيان كيف أن ضروب اللزوم التحاورية قد تكون في عرف جراسي ولفظه «قادرة على الإتيان»، ويمكن أن «تتوب مناب قضية»، وبهذا الطريق، فإن كل متناهي عام لبيان كيف أن القوة يمكن أن تستنتج من المعنى بدون اللجوء إلى موازنة اعتباطية، هو متناهي يمكن أن يبرهن عليه.

ونظرة أخرى إلى العبارات أ- هـ المذكورة يمكن أن تبين لنا بأنها تقابل على نحو ملحوظ قواعد فعل الكلام عند سيرل، وتحري قواعد سيرل في الإثبات (1969:65) على النحو التالي :

- (1) إعداد تمهيدي (أ) : للمتكلم بينة (أسباب، ودواعي...) لإثبات صدق (ق).
- (2) ليس من الواضح لكل من المتكلم والمستمع معا أن المستمع يعرف (ولا حاجة به لأن يذكر بذلك...) القضية (ق).
- الصدقية : المتكلم يعتقد (ق).

العنصر الأساسي : يعد كمالو كان شروعا في إحداث الأثر بأن (ق) تمثل أمرا من الأمور الواقعية.

وفي كل هذه الحالات، فإن ضابط المحتوى القضوي يقابل أ (المتكلم يخبر المستمع بأن ق). وضابط الإعداد التمهيدي الثاني يقابل ب (يقصد المتكلم [أن يفهم المخاطب] بأن ق). ويقابل ضابط الصدقة والتمهيد الأولى.

ج- (المتكلم يعتقد [أن ق]) : وتختلف التطابق أو التقابل إنما يوجد في هـ (التي لا يوجد لها مكافئ في قواعد سيرل) ؛ وفي ضابط العنصر الأساسي عند سيرل كذلك مما ثبتت «التواضع والاتفاق الذي يمكن أن يتأول فيه الإقرار، وإن كان من جهة الاحتجاج حسوا وبدون أن أدخل في بيان هذه القواعد أو تلك الضوابط، واستحقاقها، فإني أأمل أن أحاجج بأن ضوابط فعل الكلام عند سيرل يمكن أن تقوم مقامها ضروب اللزوم، باستثناء صنف واحد منها، والاستثناء هو ضابط المحتوى القضوي الذي يقابل فيما طرحته العبارة الدالة على المعنى بالتلفظ، والمعنى وحده، قائم على الموازنة، وسائر القواعد الأخرى في ظني، هي ضروب اللزوم غير المتواضع عليها المستنبطة (عن طريق استراتيجيات النهج الاستكشافي) من المعنى ومن مبادئ التحاور العام كما هو الأمر بالنسبة لبدء التعاون.

2-6 خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بشرح خمس مسلمات من المسلمات الثمانية التي سردتها. والمسلمات الثلاثة الباقية سأعالجها في الفصل القادم، والموضع Topic الرئيسي، هنا يمكن أن يشكل الاعتبار الوظيفي للعلاقة بين النحو والتداولية.

تعليقات الفصل الثاني

- (1) لقد كان روس Ross 1970 في مقاله المشهور عن «الجميل الحسية» قد اقترح الفرضية الإنجليزية ثم هو الألبشير إلى هذه الصعوبة
- (2) كذلك وبالمثل يلمح روس (254: 1970) إلى ميزة الفعل «الفرضية التداولية» التي تنطبق في مواقف الكلام، لكن هذا البديل عن الفرضية الإنجليزية لما كان يعطى على كيانات أو حقائق سلسلة خارجية عن نطاق النحو، جعل روس ينظر إليها وكأنها لا يمكن صياغتها.
- (3) وحتى نكون منصفين لسيرل نورد ما يلي: إنه قد اعترف بأنه يوجد قدر كبير من عدم الوضوح فيما يمكن أن يعد نوعاً من قوة الكلام وفيما يمكن أن يعتمد به كآخر آخر، (سيرل 197 (1975a): 29... إن التوهم المصاحب لضروب الاستعمال المحدود لثلاثة إنما ولده الغرض الكبير المضروب حول ما يؤسس مما لتعيين لعبة اللغة أو استعمال اللغة من خلال أخرى.
- (4) وسيرل نفسه (9: 44-1969) ينتقد المقاربة التي يعزوها إلى جرايس لكونه حدد المعنى حسب (إرادة إنجار لازم فعل الكلام) إلا أنه أزعج أن ادعاء سيرل غير مقنع في قوله بأن قوة فعل الكلام من نحو الترحيب والوعد، لا ترتبط بتفويض معناها، بقدر لازم فعل الكلام
- (5) لأعلم دراسة تاريخية لتأثير خطابة تفاعلية على تطور النحو، ولكن بالنظر إلى خطابة التناسخ فإن الآراء التي ساقها Bever بيفر 1976 وكذلك بيفر ولانغندروين langendroen 1976 هي آراء متصلة بالموضوع
- (6) هذا المثال أخذ من (Veloo 54-5: 1980).
- (7) يمكن الاعتماد على باش Buch وهارينش Harnish (195-202: 1979)، فيما يخص درجة الماثلية المباشرة، وقد ميز باش وهارينش المباشرة كمحلقة قصيرة لعملية إنتاج قصدية قوة فعل الكلام عن فكرة التواضع والاتفاق.
- (8) وفيما يخص التمثيل السيمانتيفي يمكن الرجوع إلى كلارك Clark (1976: 12-14: 1972) ولينش (1974: 17-96: 1981).
- (9) يمكن أن نحيل إلى صياغة كارل بوبر التي تقدم النتائج الافتراضية - الاستنتاجية للعلم (1972: 242)، وكمقارنة بالذكاء الاصطناعي لحل المسائل اللوغارتمية تعتمد على نيوبيل newell (12: 1973).

- (10) تتخذ قوة التلطف بالعمارة، على نحو استثنائي، عن طريق التواضع، ولترجع فصل 1 2 8 حول العبارة المصرية الإنجاز.
- (11) ولحرة التأويلات المختلفة «المقصود المؤكدة» وغذبت معنى هذا التعبير، يمكن الرجوع إلى سيرل (1969: 49-14: 1979) وماش وهارينش (15-13: 1979).
- (12) نحيل إلى سيرل ونقده لسقوط دور التواضع والاتفاق في تعيين الدلالة (سيرل 1969: 43-4).
- (13) عند تحليل الوسائل والغايات بالنسبة للذكاء، لاصطناعي يمكن الاعتماد على وينستون (1977: 130-42) ولقد كان يارسي Parisi وكاستال فرانشي (1981) Castel Franchi قد طبقا على التداولية تحليل الوسائل - الغايات.
- (14) ومنه الحكاية المشهورة عند بلومفيلد Bloomfield عن (الأفعال العادية للكلام) (1953: 35-22: 7) وتتمثل الحكاية بكل من جاك وجيل الفاحشة الآن هذا العالم لإهتمام بالأفعال الكلامية إلا أن مفهوم الحب والاستجابة داخل في النموذج السلوكي، وهو قريب من لازم أفعال الكلام
- (15) ومعنى اللفظ (المثال) الذي استخدمه هنا يختلف عن استعمال سيرل له، لأنه هنا لا يلزم عنه تعارض مع وضعه في أفعال الكلام المستقيمة. ويتميز موقف سيرل بصعوبة إضافية تنشأ عن حالات من نحو: هل يمكنك أن تتأولي الحريدة (تأخر) حيث يكون من المحال أن يدور السؤال حول القدرة على رفع الأفعال بما قد يقصده المستمع، وإذن فإن قوة فعل الكلام وحدها هي التي يمكن أن تنسب إلى التلطف عما هو مطلوب الاعتبار.

الفصل الثالث

الصورية والوظيفية

لأن الاستعمال يكاد يغير من الصفة المميزة للطبيعة (عاملت III , IV)
إن الصورة تبقى والوظيفة لا تلبث أبدا [words worth, the River Duddon]

إن النزعة الصورية والوظيفية، كمقاربتين لسانيتين، تبيان إلى أن ترتيبا ارتباطا وثيقا
بجهات من النظر مختلفة إلى طبيعة اللغة (1).

أ- فالصوريون (مثلا تشومسكي) ينزعون إلى أن يعتبروا اللغة أولا وقبل كل شيء
كظاهرة ذهنية بينما يميل الوظيفيون (مثل هالدي) إلى أن ينظروا إليها في أصلها وأولا
كظاهرة مرتبطة بالمجتمع.

ب- ويتزع الصوريون إلى أن يفسروا المقولات الكلية اللسانية باعتبارها مشتقة من
الحراث اللساني المشترك للأصناف الإنسانية، ويسعى الوظيفيون إلى أن يفسروا هذه
المقولات وكأنها مشتقة من الاستعمالات الكلية التي وضعت في المجتمعات الإنسانية.

ج- ويشجع الصوريون لأن يفسروا اكتساب الأطفال للغة بما لهم من قدرات إنسانية
فطرية تؤهلهم لأن يتعلموا اللغة. ويشجع الوظيفيون إلى أن يفسروا هذا الاكتساب بنمو
حاجات الأطفال التواصلية في المجتمع وقدراتهم.

د- وعلاوة على ذلك فإن الصوريين يدرسون اللغة كأنها نظام ذاتي الاستقلال، في
حين يدرسه الوظيفيون في علاقته بالوظيفة المجتمعية.

وتتعارض التقاربتان تمام التعارض غير أن كل واحد منهما يبرر جد لها في الواقع مقدار
من الحقيقة مهم، ولو أخذنا وجهها واحدا من الاختلاف ونظرنا فيه، فقد يكون من الحق
أن ننكر بأن اللغة ليست ظاهرة سيكولوجية. وكذلك يكون من سوء الظن أن نجحد بأن
اللغة ليست ظاهرة اجتماعية. وكل اعتبار مثون للغة يتحتم عليه أن ينشئ إلى وجهتي

النظر هاتين : وهما الجبهة (الدخالية) والجبهة (الخارجية) للغة وعلى وجه أعم، ينبغي أن يكون الحكم النهائي هو أن المقاربة الصحيحة للغة تأخذ بكلتا التزيين : الصورية والوظيفية معا.

1.3- التفسير الصوري والتفسير الوظيفي

وتلخص المقاربة التي اعتمدها في المسألة (6 مس).

مس 6 : إن التفسيرات التحوية تكون في أصلها وفي المقام الأول صورية ، وتكون التفسيرات التداولية في المقام الأول وظيفية.

وتتدخل هذه المسألة مع المسألة الثالثة (2 3) إلى درجة أن القواعد التحوية قائمة على المواضع والاتفاق، والنظرية أو النموذج التحوي الذي يفسرها ينبغي أن يكون سوريا. وكما أن مبادئ التداولية العامة معللة أو موجهة لغاية ما، فكذلك النظرية التي تفسرها ينبغي أن تكون وظيفية.

والنظرية التحوية الصورية في معناها الواسع، كحالها مع النحو التوليدي (تشومسكي 1965 : 15-18) تعرف اللغة على أنها مجموعة من الجمل. ولهذا الجمل دلالات وضروب من التلفظ. وهكذا فإن النحو في الحقيقة يجب أن يحدد مجموعة من العناصر المنطقية (mappings)، تتلام نتيجة لها المعاني الخاصة تلاؤما مطابقا لضروب التلفظ المخصوصة فيه كما أشار تشومسكي آنفا. والمستوى المركزي للتركيب التحوي الذي ثلث فيه كل جملة سلسلة من الألفاظ أو العناصر المولدة هو المكون الجوهري لهذا العنصر المنطقي المعقد. وإذا توجب ثلاثة مستويات للتمثيل - دلالية وتركيبية ومورفولوجية - وهي مستويات تكون مقترضة ومعللة لتحيز هذه المستويات باعتبار أنه تحليل تقرب تعاقب mapping بناء النماذج المتعددة الطباق، واحدا مقابل الآخر. وعلاوة على قواعد هذا التطابق، فإنه توجد قواعد الصيغة الجيدة، من جهة كونها تخصص ما يصاغ من بيانات تركيبية سليمة وتشبيلية لكل مستوى. ويقصد هذا النموذج أن يمثل ما يعرفه المتكلمون ضمنا بلغتهم الأصلية التي نشأوا عليها. فالذين نشأوا على اللغة الانجليزية مثلا يدركون أن العبارة : تلك الفتاة التي غسلت نفسها، هي عبارة غير صحيحة البناء (أي لا معنى لها)، وأن العبارة : كيس التقود سرق اللص هي كذلك، من الناحية التركيبية غير صحيحة. وأن المقاطع /dva/ و /selep/ هي متتالية غير دالة

من الناحية الفونولوجية في اللغة الانجليزية (وليس الحال كذلك في اللغة اليونانية). وأن الجمل (إنه من الممكن ألا تكون جميع الضحون قد كسرت، وأن بعض الضحون من الممكن ألا تنكسر) تدل على نفس المعنى. وكذلك فإن العبارة (نحن نحتاج إلى مدارس عمومية) هي عبارة مبهمة تحتمل قراءتين : (نحتاج إلى عدد كبير من المدارس العمومية) كما تحتمل (نحتاج مدارس تكون أكثر تعميما)، ويجب أن تكون كل نظرية صورية بإمكانها أن تعبر حقائق أو وقائع عديدة من هذا القبيل : لكونها تنص على وجوب النظر من المعرفة اللسانية في شكل مجموعة من القواعد والمقولات التي تحدد مسبة التمثيلات اللسانية، على مستويات مختلفة. والشروط المطلوبة في هذه النظرية، تنبئ نظرية أخرى، هي شروط الاتساق، والقدرة التنبؤية والبساطة وشمولية المعطيات. وبهذا المعنى الصوري، فإن النظرية تفسر حقائق معرفة التكلم بلفظه.

ويذهب التفسير في التداولية إلى أبعد من ذلك، وإن كان في معنى التقليد الضعيف للتفسير، وهذا الأسلوب التفسيري إما كان ميلهلا، لأن المبادئ التداولية تفرض قيودا غير صارمة على السلوك الإنساني أقل مما توجبه قواعد النحو : إذ قدرتها التنبؤية لا تكون إلا على معنى الاحتمال، وبعبارة أخرى إنها تحجب عن السؤال (لماذا) على وجه يحاو غايات النظريات التحوية الصورية، فهي تفسر بأن س تقع حاصلة أكثر مما تقع ص، لأن س أكثر اتفاقا مع الطريقة التي تعمل بها اللغة كنظام تواصل. وينبغي أن يترك التفسير الصوري دائما بعض الشيء غير مفسر، وهنا إذا أتبع تفسير وظيفي، لم يكن لنا أن نتردد في استعماله. ولبسح لنا بأن نصيب بأن غلبة المقاربة الصورية لدراسة اللغة إلى الوقت الحاضر كانت قد أدت إلى محاولات غير موفقة، لكونها جعلت الظواهر التداولية مدرجة في نظريات النحو (انظر 3 5). وهنا فإن النزعة الوظيفية أمكن أن تدخل لتصحيح الميزان الذي مال لصالح الصورية.

3.2- ضروب التنوع البيولوجي والسيكولوجي والاجتماعي للوظيفية

ما المقصود بالتفسير الوظيفي ؟ إنه تفسير يقصده به علة أو سبب كون ظاهرة ما قد وقعت، فيدل عليها ببيان ما هو اسهامها في نظام متسع قد يكون هو ذاته فراغ من النظام. وكلما تعلق الأمر باللغة كانت النظرية الوظيفية هي التي تحدد اللغة كأسلوب للتواصل. ولأن تخصص بيان كيف تعمل اللغة داخل أنظمة واسعة من المجتمع الإنساني. وأيضا

فإن الحديث عن الأغراض والأهداف والغايات، والتصاميم إنما يقتضي لها الوظيفة. وعندما نتحدث عن قوى فعل الكلام أو عن الدلالات باعتبار المقاصد، كما هو متعارف بين الفلاسفة - ولنرجع إلى جريس Gris 19757 وسيرل Searle 1969 - 42-50 أو باعتبار الغايات (كما أمل أنأحنا ونجاحه في 2.5.2) فلنا تعاطى التفسير الوظيفي.

وعند مناقشة خواص اللغة، يكون من الأفضل أن نستعمل حد (الوظيفة)، لأنه يترك الباب مفتوحاً لبيان كيف يكون مدى تحقيق الغايات ناتجاً عن أحوال شعور الفرد أو فيما يعيننا هناك، سواء أكانت الغاية من شأن الفرد والجماعة أو من شأن النوع.

والضبط فإن الوظيفة هي مشكلة، لأنها تبدو مقتضية لتفسير غير تجريبي، وغايي، وقد يوجد استثناء أساسي لذلك: إذ في البيولوجيا، قد يدخل إلينا أن نستعمل التفسيرات الوظيفية في سياقات علمية، على أساس نظرية الانتخاب الطبيعي. وقد بين داروين: «أنه من الممكن أن نرد النزعة الغائية إلى العملية (بور 1972 : 267)، وسأذهب إلى أبعد من ذلك بتخطيط كيف أن مثل هذا يمكن أن يتم أيضاً بالنسبة للنزعة الوظيفية اللسانية متبعين في هذا الغرض أيستمولوجيا التطورية عند بور (1976 : 106)، هي ونظريته الوظيفية للغة (1972 [1963] : 134-5، 1972 : 119-122).

ونفسر النظرية التطورية السبب الذي من أجله تنقرض الأنواع من خلال التهديد بإزالة سلائقها الأقل نجاحاً إلى أن تتكيف قليلاً أو كثيراً مع بيئتها، وعلى نحو ذلك فإن نظام التواصل الحيواني يكون ناجحاً بالمعنى البيولوجي؛ كلما ترقى بقاء النوع الذي يستعمله. إلا أن هذه الوظيفة البيولوجية لا تذهب بنا بعيداً مع اللغة الإنسانية؛ فمع أن قدرة استعمال اللغة، هي بدون شك وإلى مدى بعيد، مورثة في السلالة؛ فإن السلوك اللساني ذاته هو شيء يتعلمه كل فرد، ثم تنتله الثقافة مع مانتقله. وتشتد أنواع أخرى من التفسير الوظيفي - السيكلولوجي والاجتماعي في اعتبار نجاح التطور في نماذج السلوك الإنساني وتعيده في الفرد والجماعة.

وقد تساعد هنا نظرية بور الأيستمولوجية عن العوامل الثلاثة. ذلك أنه قد ناقش (1972 : 106)، بأن العوامل الثلاثة التي نوردتها هنا هي مجالات متمايزة عن المعرفة الإنسانية: وأولها عالم الموضوعات الفيزيائية أو الأحوال الفيزيائية وثانيها عالم أحوال الشعور أو الأحوال الذهنية أو ربما الاستعدادات السلوكية للفعل. وثالثهما عالم المختبرات الموضوعية للفكر، وبخاصة العلمي منه، والمعاني الشعرية والأعمال الفنية.

والهم الرئيسي عند كارل بور هو تمييز وجود نظام ثابت، «مستقر» أو «مستقر» أو «مستقر» معروقة (بدون ذات عارضة)، ويتضمن هذا بيان كيف أن اللغة ذاتها قد تكون حاصلة على قناة بموجبها يصير المستوى البيولوجي للتطور قاعدة وأساساً لأسرع وأقوى أنواع التطور أعني تطور المعرفة (إذ تقدّرنا الصياغة اللسانية للتطورات على أن ننتقد، وأن نزيدها من غير أن نزيل السلالة التي حملتها) (70 - 1972) والجزء الجوهري من هذا التفسير يفترض أو يسلم بالتقدم من أدنى الوظائف إلى أعلاها في تطوير اللغة الإنسانية.

وعلى حين أن الوظائف التعبيرية والإشارية في معظم الأساق التواصلية البدائية للغة قد تكون بلغت مستوى أرقى (أما يقابل الوظيفة التفاعلية القائمة على تخاطب الأشخاص فيما بينهم باستعمال لغة إنسانية، كما بين هذا التصنيف القلوب الترتيب الأبجدي في الشكل 1.3.1 الأتي :

د - الوظيفة الحجاجية : (استعمال اللغة لتقديم وتقرير الحجج والتفسيرات).

ج - الوظيفة الوصفية : (استعمال اللغة لوصف الأشياء الموجودة في العالم الخارجي).

ب - الوظيفة الإشارية : (استعمال اللغة لنيل خبر والمعلومة عن الأحوال الداخلية لأفراد آخرين).

أ - الوظيفة التعبيرية : (استعمال لغة معبرة عن الأحوال الداخلية)،

(شكل 1.3)

فإن كارل بور كان ينسب التطور المتسارع للمعرفة (إلى التقدم البيولوجي الهائل لايتكامل لغة قادرة على الوصف والحجاج)، والأطوار الوظيفية لتطوير اللغة من التواصل غير اللساني يمكن أن يمثل لها كما بينا في الشكل السابق 1.3.1 (مع أن كارل بور لم يقدّم هو نفسه بوضع ترتيب دقيق للوظائف المذكورة).

وتشكل هذه الوظائف نوعاً من التراتبية من أجل أن الوظيفة العليا ينبغي أن تتواجد مع سائر الوظائف السفلى غيرها في حين أن الوظيفة السفلى لا تقتضي بالضرورة وجود الوظائف العليا. غير أنه قد توجد كذلك تغذية راجعة Feed back من أعلى الوظائف إلى أسفلها لكون أن النظام التواصلية، كلما تقدم إلى الوظائف العليا، كلما ارتفعت هذه الوظائف محدثة سلوكاً أشد تطوراً وتقيداً على المستويات الدنيا. مثلاً، إن كل لغة قائمة على الوصف قد تسمح لكل أحد بأن يصف أحواله الداخلية ومن ثم

يعبر عنها بأوضح مما يمكن أن يعبر عنها بشيء آخر. واستطاع أن أضيف بأن هذه الترابية يمكن أن يسلم بها لا من جهة الشئ النوعي في التطور اللساني للسلالة الإنسانية فحسب، وإنما يسلم لها كذلك من جهة الوجود الانطولوجي في غو الطفل. وفي فلسفة العلوم عند كارل بوبر، فإن تطور النظريات يكون مشابها (من خلا الوظيفة الحجاجية للغة)، على مستوى أعلى للعالم الثالث، لمبدأ دراوين في الانتخاب الطبيعي الذي يجري به العمل في التطور البيولوجي داخل عالم الظواهر الفيزيائية.

والسؤال الذي يحتاج بوبر أن يجيب عنه هو : كيف تحدث (التفورات) التطورية من مستوى أولي إلى مستوى أعلى منه ؟ ولقد قدم التوضيح التالي : وهو كيف أن اللغة وأشكالها أخرى تتعلم، مما هي عبارة عن إنتاجات مفيدة مجتمعا للسلوك، يمكن أن تنشأ عن أسباب غير مقصود فيقول :

[كيف ينشأ طريق للحبوان في الغابة ؟ فبعض الحيوانات تخترق التفاف الاعشاب الشائنة تحت أشجار الغابة لتحصل على موارد رزقها ؛ وبعضها يجد الطريق ممهدا فتستعمله وهكذا تبسح ويحسن بالاستعمال. ولم يكن هذا الطريق ممهدا له ولا مخططا له نتيجة غير مقصودة كحاجة ضرورية لسهولة أو سرعتها. وهذه هي الكيفية التي نشق بها الطريق في الأصل - ولربما هذا ما يفعله البشر أنفسهم - وأيضا هذه هي الكيفية التي تحدث معها اللغة، وأية مؤسسة أخرى مما نحصل به فائدتهما. وكذلك هي الكيفية التي يمكن أن يلزم عن وجودهما وتطورهما لمنفعتيهما. فاللغة وسائر المؤسسات لم يخطط لهما ولا قصد إليهما، ولربما لم تكن الحاجة داعية إليهما قبل دخولهما في الوجود. إلا أنهما تحصلان وتخلقان حاجات جديدة بل مجموعة جديدة من الأهداف : فالبنية الهادفة للحيوانات أو للإنسان ليست شيئا معطى، وإنما تتطور بمعونة نوع من التغذية الراجعة للآلية الميكانيكية، خارجا عن الأهداف الأولى وخارجا عن النتائج التي كانت متجهة إليها أو لم تكن متجهة نحوها]. بوبر (1972 - 1977).

ويمكن أن يعرض الشبيه اللساني التالي : فالسلوك التعبيري عند الوليد الحديث (مثلا الصراخ) يحدث رد الفعل التعزيزي من جانب الأم : إلا أنه ليس من الواضح عند أية فترة تصح فيها أنماط السلوك غير المقصودة ذات دلالات مقصودة في بدايتها الأولى، ومن ثم مقاصد كاملة الصياغة، معجلة دور تواصل الوليد من مرحلة التعبير غير الإرادية إلى مرحلة الإشارة الإرادية، إلى مرحلة الإشارة الإرادية المعتمدة (2).

ولا يدعي كارل بوبر بأن عوالمه الثلاثة أو وظائفه اللسانية الأربعه جماعة واحدة، وإنما فاني لا اعتقد أنني أعارض إطار منهجه، باقتراح أن أوسع عوالمه هذه إلى أربعة عوالم، والحلقة المفقودة في الالبيستولوجيا التطورية عند بوبر هي عالم الوقائع الاجتماعية، (أو ما يسميه ميرك [الوقائع المؤسساتية]) الحاصل بين عالمه الثاني (الذاتي)، وعالمه الثالث الموضوعي. ذلك أن العالم الثالث، عند بوبر يصبح في هذا التعريف (عالمًا رابعا) كما هو موضح في الجدول (1.3).

والآن فإن العوالم الأربعة ترقى عن طريق الترتيب الطبيعي لنشئها إلى العالم الموضوعي للوقائع ؛ وعند بوبر فإن الوظائف الأربعة للغة توفر وسائل الانتقال التي وفقا لها يمكن أن يتولد عالم من آخر. إذ يجوز أن تتطور الوظيفة التعبيرية للسلوك في عالم مادي محض، كعلامة على حالة بيولوجية، مثلا خفقان طائر بجناحه كأمانة على الانذار بالخطر. إلا أن هذه الأشارة كلما أعيد تفسيرها كعلامة تعبيرية عن حالة داخلية لفرد، كلما كانت لنا وسيلة للاقترب من عالم التجربة الذاتية. وقد يجوز أن يكون هذا الحدث واحدا بعينه، إلا أن تفسيره، يكونه مثلا لحالة داخلية أو لاستعداد الحيوان، يكشف عن عالم جديد من الإمكانيات. ونسلمنا الخطوة الثانية في سلم التواصل من عالم سيكولوجي إلى عالم الظواهر الاجتماعية، فنحن نعامل الحيوانات الكيفية كما لو كانت تواصل على نحو معبر، عندما تبدو عليها علامات الجوع، والتأثير والأمم... إلا أنه في فترة غير محددة، يمكن أن تكون هذه الحيوانات ذاتها قد جعلت نفرض علينا، عن طريق القيام بإعادة التأويل والتفسير، ما يشبه أن يكون «إشارة» لنا دالة على خبر أحوالها الداخلية. وهكذا تنصرف في جهة مقصودة كطريق تواصل، وعندما نحصل هذه الخطوة، يكون الدخول قد تم إلى عالم الموضوعات المجتمعية، وإلى الأحوال والأحداث. وليس هذا عالما ذاتيا فقط، وإنما هو عالم متداخل الذوات ؛ إذ لكونه ثلاثيا أنجزه أكثر من ملاحظ. فهو ينشئ موقعا لموضوع مشاهد حتى يمكن للعديد من أفراد نفس الطائفة الاجتماعية، أن يؤيد كل واحد منهم على نحو من التأزر معنى بعض الظواهر التي توجد خارجا عنهم. ويمكن، على أساس مثل هذه القيم التواصلية المثبتة، أن تنشأ المؤسسات الاجتماعية، مثل التملك والملكية والزواج والخفوق والوجبات. ولا يمكن أن توجد «هذه الوقائع المؤسساتية» خارج عالم ينشئ أن توطد فيه الوظيفة (الإشارية) واقعا وراء الفرد والتداخل الذاتي لعالم الوقائع الاجتماعي يصير بدوره

والكذب لا يمكن أن توجد خارجا عن العالم الاجتماعي الذي يشترك فيه الأفراد ويقارنون ضروب وصفهم للواقع.

العالم 1	العالم 2	العالم 2	العالم 4
الموضوعات المادية (ومنها البيولوجية والأحوال)	موضوعات ذهنية ذاتية وأحواله	موضوعات اجتماعية وأحوال	وقائع موضوعية في استقلال عن موضوعات متخصرة عن التكرار والمجتمع
الوصف التعبيرية	إشارة	وصفية	حجاجة (واضحة)
النقل التاريخي وتراكم المعرفة	تعليمية	نقل ثقافي (نصوص)	نقل لسانی (نصوص)
وحدة النقل	النوع وغيره	الفرد	الجماعة اللسانية
التكيف مع البيئة	الانتخاب الطبيعي	الانضباط	التعليم بواسطة التقني (محتاج علمي)

(جدول 3. 1)

والعالم الأخير، وهو عالم موضوعي (مثل له بالعالم 4) يمكن بدوره أن يفسر كتطور خارج عن الوظيفة الوصفية للغة، وأن تعتبر الأوصاف المعنوية للعالم شيئا ماديا Hypostatization من خلال الأداء الوصفي للغة يمكن أن يفضي بسهولة إلى إعادة تفسير ما لأجله؛ ووفقا له تكون مناسبة (قيمة الصدق)، (والكذب) محكوما بها لا عن طريق وسائل مباشرة (أعني مقارنة وصفها مع الواقع الذي يراد وصفه) بل عن طريق وسائل غير مباشرة (وهي الحكم بقيمة الصدق على أساس الاستدلال والحجة)

وحينما يتم القيام بهذه الخطوة، فنحن نستطيع أن نسلم بوجود وقائع تكون مستقلة عن ملاحظات الأفراد أو حتى عن جماعات الأفراد.

وهذا الاعتبار لتطور وظائف اللغة يمكن أن يلاحظ بسهولة في نمو لغة الأطفال، ولكن لا يمكن أن يلاحظ في المعنى التطوري؛ ومعرفتنا بأصل اللغة وتطورها محدودة إلى درجة كبيرة بهذه الفترة الحديثة والقاصرة جدا من تطور الإنسانية التي يوجد لدينا عنها تسجيلات تاريخية، وحتى في هذه الحال، ربما لا يكون من غير المعقول أن نفترض بأن الوظيفة الحجاجية للغة لم تطور امكانيتها الكاملة إلا حين ابتكار الكتابة. إذ يدون وسائل المعلومات اللسانية المدونة مما يمكن المتكلمين والمخاطبين أن يتفوقوا مشتين في المكان والزمان، كان من الصعب أن تتصور وجود (معرفة موضوعية) في المعنى الذي يعتبره كارل بوبر، أي معرفة توجد مستقلة عن العارف، وأمثلة بوبر عن مثل هذه المعرفة (مثل المعرفة الرياضية، المحفوظ بها في المكتبات، والمعرفة العلمية)، نفترض كلها الكتابة كوسيط.

وتبين الأسطر: ج، د، هـ، من الجدول 1، 3، كيف أنه توجد نظائر للتكيف الوظيفي على مستويات العوالم الأربعة، في كل واحد منها يمكن أن نلاحظ مبدأ التكيف بواسطة (نظام) مع محيطه من خلال نقل المعلومات. وفي المجال البيولوجي غير المعلومة من الوجهة الجينية الوراثية من جيل لآخر، وتكون وحدة الانتقال هنا هي الأنواع. وفي المجال السيكلوجي، فإن الفرد العضو من كل نوع من الأنواع يمكن أن ينقل المعلومة ببلته على معنى التعلم بواسطة الدعم الإيجابي والسلبى لنماذج السلوكات السابقة. ولا يعتبر الانتخاب الطبيعي آلية متخذة في النقل، وإنما نظيرها السيكلوجي في تاريخ حياة الفرد هو الانضباط: إذ هو عملية تكون أنماط السلوك غير الناجحة متروكة، وتتخذ الناجحة منها. وفي المجال الثقافي أو الاجتماعي، تنقل الجماعة (التي قد تكون طائفة صغيرة كالتبيلة أو جماعة كبيرة كالحضارة) المعلومة إلى الجيل الجديد من خلال أحداث تثقيف أفرادها الجدد تنقيها من الخارج. وبهذه الطريقة يصبح أن يقال عن مجتمع ما إنه كله يتعلم من تجربة الأجيال السابقة.

وفي حقل التكنولوجيا مثلا، يمكن أن يتجنب الجيل الحاضر ضرورة ابتكار العجلة مرة ثانية أو أن يكرر المحاولات الفاشلة للظنر بما يباشره الطيارون الرواد في القرن التاسع عشر، وأخيرا فإن النموذج المثالي ذاته للتقدم من خلال إزالة الأخطاء قد احتفظ به في

نطاق العائلي ؛ كما هو موضح على نحو بارز في النتائج الافتراضية - الاستنباطية للعلم
وكما يقول بوير ونحن نستطيع في هذا العالم أن نقوم باكتشافات نظرية على نحو ما
نصنع في الاكتشافات الجغرافية في العالم 1. مثلاً قد نكتشف الأعداد الأولية ومسألة
أو قلبد. وهي ما إذا كانت متتالية الأعداد الأولية غير متناهية قد تنشأ كنتيجة (1974)
وكل هذه الانجازات رابعة في معظمها إلى أن الإنسان، وهو حيوان متكلم، ينقل ثمرات
التجربة عن طريق اللغة.

والنظام التراتبي للعوالم عند بوير تكمن أهميته في أنه يهتاك في نفهم ما نحن فاعلوه
عندما ندرس اللسانيات.

ولما كان العالم الرابع تندمج فيه العوالم الثلاثة، لأخرى، فإن العلم يمكنه أن يصنف
دراسة الواقع الفيزيائي والسيكولوجي والاجتماعي، حينئذ يطرح السؤال : ما نوع العالم
الذي ندرسه عندما ندرس اللغة ؟ إنه توجد تراتبية : نمط النظرية اللسانية، تقابل العوالم
الأربعة. والنمط الأساسي الذي يعالج اللغة كموضوع مادي (فيزيائي)، محض أي باعتباره
متنبأ إلى العالم 1، هو نمط غير كاف قائم، ومن جهة أخرى، كنا قد لاحظنا في الصفحات
الأولى من هذا الكتاب بأن هذه النظرة ليست كلية ؛ فلقد كانت البنيوية التي جاءت بعد
بلومفيلد معثرة اللسانيات، على الأقل من جهة طموحها، كأنها علم فيزيائي، ونظرية
النمط الثاني التي تعالج اللغة كنظواهر عقلية هي من النوع الذي يدافع عنه تشومسكي،
وأتباعه من مدرسة النحو التوليدي، وعيب هذه النظرية هو أنها لا تستطيع أن تتناول
الأحداث المجتمعية المتعلقة باللغة، وأكبر عيوبها يوجد في نتيجتها، وهي أنها لا تستطيع
أن تعمم الأوصاف اللسانية وراء الكفاية اللغوية للفرد. وهذه الصعوبة يخفيها تشومسكي
بإدعائه أنه يتعامل مع المعرفة (يكونها فطرية موجودة على نحو مثالي عند التكلم -
المستمع)، وهذه فكرة مجردة ورواية متخيلة عن الفرد.

وتعالج نظرية النوع الثالث اللغة كظاهرة مجتمعية وأمثلة هذه النظريات توجد لكل من
دي سوسير، وفيرث وهالديني. إلا أن تصور دي سوسير للغة كمؤسسة اجتماعية توجد في
استقلال عن أي عضو من أعضاء الجماعة اللسانية، هو تصور يقع في منتصف الطريق نحو
نظرية نمط الرابع والأخير الذي ينظر إلى اللغة كأمر مستقل، متأصل في العالم الرابع -
وهو عالم المعرفة الموضوعية. هذا التصور يعطى ملاحظة دي سوسير قيمة بأن اللغة «أمر
خارج عن الفرد الذي لا يمكنه أن ينكرها أو يغير منها شيئاً من تلقاء ذاته» (دي سوسير من

طبيعة (1959) وكما أن المعرفة في أمثلة بوير التضمنية في الكتب، والجداول اللوغارتمية
يمكن أن توجد خارج المعرفة الذاتية، لأي كائن إنساني حي، كذلك فإن اللغة توجد مستقلة
عن الجماعة المتكلمة التي تنتمي إليها، مثلاً إن وجود اللغة اللاتينية لا يتعلق بمن ينفي من
جماعة المتكلمين اللاتينين. فضلاً عن ذلك فقد توجد اللغة حتى ولو لم يبق من يتحدث
بها، وبقرائها وبفهمها، ومع أن هذا كلام يبدو وفي الظاهر خلفاً في القول، فإنه لأشياء
أقرب من القول بأن لغة أهل نروسيكا الإيظانية القديمة لا تزال موجودة، حتى وإن كانت
في الوقت الحاضر لا يعرف أحد في العالم عنها شيئاً. وفي الحقيقة قد لا يكون صحيحاً أن
نأخذ بالرأي المضاد وندعي أنه عندما افترضت جماعة المتكلمين من أهل نروسيكا كانت
لغتهم قد انقطعت عن الوجود تبعاً لذلك. لأنه إذا فك رموز كتابتها العلماء في عشر
سنوات، فلن يكون انجازهم ابتكاراً للغة وإنما هو إعادة اكتشافها. وبهذا المعنى فإن اللغات
توجد في عالم مستقل لا يمكن أن يرد إلى العالم 3 للظواهر الاجتماعية ولا إلى العالم
2 للظواهر الذهنية، ولا إلى العالم 1 للظواهر الفيزيائية. ولذلك فإنني أقترح بأن نظرية
لسانية، متى وقع اعتبارها على وجه خصوص، كانت نظرية 4 حول ظاهرة العالم 4.
وهذا الموقف وإن لم يتخذ تشومسكي صراحة، فقد تبناه تلميحه، عندما ناقش بأن كفاية
النحو (مثلاً عندما قدم الحد الفاصل بين الجمل النحوية وغير النحوية) يمكن أن تحقق
ونمحص مباشرة بدروس المتكلمين في لغة الأم. وفي الحقيقة يصح أن نحتج ضد النظرية
الشترنة الأرثوذكسية للإجابات الاختياري الأميريبي بأن المعرفة اللسانية هي معرفة عامة،
لأن المتكلمين بلغة الأم الأصليين باشتراكهم في اللغة يقسمون كذلك المعرفة اللسانية
الضمنية. ومع أن ما نقوم به نحن من ضروب الاستيطان على نحو خاص، فإن المعلومات
التي نحصل عليها منه قد تكون عامة وموضوعية، وقابلة للإثبات عن طريق ضروب
الاستيطان عند عامة الناس وهذا لا يعني أن ماتتة الحد وس يكون دائماً واضحا وخالياً
من الخطأ. والموقف العقلي عند تشومسكي كان يمكن الدفاع عنه، لو كان قد ادعى كما
يظهر من اعتزاده بأن الأحكام الذاتية والخصوصية عند التكلم باللغة الأم هي الأساس في
تحديد الكفاية النحوية (3) وقد يكون موقف تشومسكي في الممارسة أكثر واقعية. وفي
الحقيقة فإن جميع اللسانيين، ومن ضمنهم دي سوسير وتشومسكي، بمن جعلوا اللغة
نظاماً مجرداً عن الأفراد المتكلمين والمخاطبين، واعتبروها محل دراستهم، كانوا قد اختاروا
بدون علم منهم موقف العالم 4.

التداولية لبنيان لنا أن النحو هو ظاهرة محلها «العالم» 4؛ وأن اللسانيات هي علم
فرد من بين العلوم من جهة أنها تقصد إلى أن تقدم تفسيراً للعالم 4 وظواهره (وهذه
المنهجية الاعكاسية المميزة للسانيات يمكن أن تتعدى إلى تفسير الصعوبات الغربية لهذا
الفرع من العلوم. ومن ناحية أخرى فإن التداولية تتناول العلاقات بين اللغة كظاهرة
اجتماعية) من العالم 3.

وعلى هذا إن كان النحو يدرس اللغة كشيء في ذاته فهو يحاول أن يقدم تفسيرات
صورية. أما التداولية، فهي إن كانت تدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع ككل في العالم
فهي تنزع إلى وجهة نظر وظيفية.

لأن ثنائية العوالم ليست متعلقة من وجه واحد، لأن الشرط الأساسي هو أن تؤول
الصورات العليا كما لو كانت متحققة في ظواهر المستوى الأدنى، وكما لو كانت من الوجهة
التاريخية الدياكرونية تحت تأثيرها. وأيضاً من الطلب الأساسي أن المستويات الدلالية بنيان أن
تؤول وأن ترد على ضوء كيف أن اللغة تتفاعل مع أعم المجالات العقلية والاجتماعية. وهنا
يولغ من صحة المسألة، فمن لا تعترف بأن التفسيرات الوظيفية تقوم بدور مهم في النحو
فقط، وإنما تقوم التفسيرات الصورية بدور هام في التداولية كذلك.

3.3. الوظائف الصورية، والعلائقية الشخصية والتناصية للغة.

ومن الوظائف اللغوية الأربعة عند كارل بوبر، أنتقل إلى وظائف هالدي التي تظهر
شهاكيرا عندهما، غير أنه بينما يعالج هالدي جميع الوظائف كأنها حقيقة وداخلية
بالنسبة للنحو، فإني أوولها على نحو مختلف.

- من 7: إن النحو تصوري ideational، والتداولية قائمة على العلاقة بين
الأشخاص وعلى التناص. ونسوق الوظائف الثلاثة عند هالدي
(1970، 1973):

أ- الوظيفة الصورية: تعمل اللغة كوسيلة لنقل وتأويل تجربة العالم (وهذه الوظيفة
تنقسم إلى فرعين: تخريبية ومنطقية

ب- وظيفة ربط العلاقة بين الأشخاص: تقوم اللغة بدور التعبير عن مواقف
الشخصية والتأثير على اتجاهات سلوك المخاطب.

بها.

وتنقسم الوظائف (أ) و (ب) الوظائف الأربعة عند بوبر كما يأتي: ذلك أن
الوظيفة التصورية أو ترتيب المعاني في الذهن هي مزيج من الوظيفتين اللتين يسميهما
هالدي التخريبية والمنطقية واللتين تقابلان عند بوبر الوظيفتين الوصفية والحاجية.
والوظيفة العلائقية بين أشخاص تقابل عند بوبر الوظيفتين التعبيرية والإيحائية الإشارية
اللتين تتأسسان على وظيفتين مشابهتين لما كان كارل بوبر Karl Bühler 1934 قد
أطلق عليه (وظيفة الإغراء appell و Ausdruck) وقد بين هالدي بأن قد وجد
أن ليس من الضروري أن نحافظ على هذا التمييز الذي أقامه كل من كارل بوبر
وبوبر وجاكوبسون (1960) بين الوظائف الموجهة نحو أهداف المتكلم والمستمع في
عملية التواصل؛ ويقول: إن الوظيفتين التعبيرية والإيحائية تدمجان في وظيفة فردية
للعلاقة بين الأشخاص. ومن أجل أهداف عملية، فإني متفق مع هالدي كما أثبتت في
4.2 حيث كنت قد أشرت إلى أنه لا داعي لأن أميز بين دلالة المتكلم ودلالة المستمع،
والوظيفة الثالثة عند هالدي، وهي التناصية، يختلف وضعها عن الوظائف الأخرى.
وقد وضع لها هالدي حياة مخصوصة عرفت باسم (الوظيفة التمكنية). وقال إنها أداة
للموظفين الآخرين (143: 1970، 1965) وسأعرض على أنه بالرغم من أن التنظيم
أو البنية التناصية للغة تلعب دوراً مهماً في علوم التقدير والاعتبار الوظيفي للغة بوجه
عام، فمن الضال أن نسمي الوظيفة التناصية «وظيفة» على الإطلاق. لأن هذا قلب
للحقيقة رأساً على عقب، لقولنا إن اللغة وظيفتها إنتاج ما به تحقق ذاتها، فليست وظيفة
اللغة أن تنقل ذاتها عن طريق النصوص بل النصوص هي التي من وظيفتها أن تنقل
اللغة.

غير أن اختلافي الرئيسي مع هالدي يخرج به عن رغبته في أن يدمج الوظائف
الثلاثة كلها ضمن النحو. وخلافاً لذلك فإني أقول بأن الوظيفة الصورية تنتمي إلى
النحو (الذي ينقل المعاني إلى المستمع خلال تطابق الصوت للمعنى) وأن الوظيفة
العلائقية (= الاجتماعية) بين الأشخاص، والتناصية كليهما تنسبان إلى التداولية. ومن
وجهة نظر المتكلم، فإن الخطابة الاجتماعية والخطابة التناصية يمكن أن توصف كل
واحدة منهما على التوالي (بالقيود على المعلومات المدخلة). وبالقيد على المعلومات

المخرجة) في النحو. كما هو موضح في (شكل 2.3). ومن نظر المخاطب فإن هذه القيود معكوسة من جهة أن الخطابة التناسية تنقذ المعلومات المدخلة، والخطابة المجتمعية (العلائقية) تنقذ المعلومات المخرجة عند فك رموز العملية. ومع أن هالدي يلمح على أن الوظائف الثلاثة متكافئة الوضع والبيئة؛ فقد كان عليه أن يتخلى عن إشارة أو إشارتين، باعتبار الأهمية الخاصة للوظيفة الصوتية. فبينما كان يتنقص ويستكر مثلا وجهة النظر العامة القائلة بأن اللغة ناقلة للأفكار، فهو كان يسلم: (بأن الوظيفة الصوتية الخاصة بترتيب المعاني في الذهن مكون أساسي للدلالة في النظام اللغوي الذي هو القاعدة في كل استعمال للغة قل ذلك أو كثر) (38-9، 1973) ورأيي أنا وهو مناقض لرأيه، يقول بأن النظرة العامة الشعبية للغة صحيحة في جوهرها. لأنها هي الوظيفة الصوتية (لا تتضمن كما ذكرت أنما الوظائف الوصفية والحجاجية عند بوير) التي تجعل اللغة الإنسانية هي علم ما هي عليه أعني أداة قوة خارقة للعادة، قوة للتفكير والتواصل، فلم لم يكن المكون؛ الصوتي، أعني ترتيب المعاني صحيحا، وهذا هو النحو، كان يمكن أن يكون نواصلنا مثل تواصل جماعة القردة، والشامبانزي.

ولقد كنت انتقدت هالدي في موضع آخر (Leech: 5-22: 1980)، لما كنت أعتبره نزعة إلى الإفراط في التحريات النحوية، وهو ميل يسعى في طلب التفسير التحري



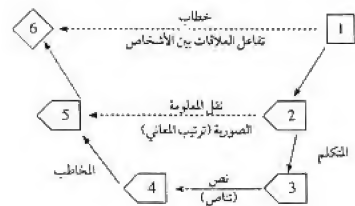
(باستخدام القواعد والمقولات النحوية) لكل جهة علائقية بين الأفراد وتناسية للغة. غير أنه من الملاحظ حديثا أن هالدي (70-66: 1980) قدم مفهوما أكثر مرونة؛ في عمومه أصبحت معه الوظائف العلائقية أو المجتمعية والتناسية مرتبطة مع أصناف غير منفصلة عن البنية ما يطلق عليها التوزيعية الإقاعية Prosodic والتعبيرية، كما يلاحظ أيضا أنه قد

أثار الانتباه إلى عامل مشترك فيه الوظائف التناسية والعلائقية - أعني كون هذه الوظائف يوجد لكل واحد منها جهة المتكلم وجهة المخاطب. وشبه هالديين الاعتبارين، أن يكون هالدي قد اقترب من مفهوم اللغة التي يصير فيها المكون الصوري نحويا بالمعنى التقليدي (باعتبار يجري على البنيتات المركبة، والقواعد والنظم) وباعتبار متمايزا عن المكونات العلائقية بين الأشخاص والتناسية، وهي مكونات متغلغلة في مفهوم التداولية:

1.3.3- أنموذج المعالجة الاجرائية للغة

وحتى أبين كيف تنفق التداولية المتفاعلة العلاقات بين الأشخاص، والتناسية مع وجهة النظر الوظيفية للغة ككل فإنني سأرسم في شكل 2.3 تخطيطا حتى أكمله وأمثل عليه أهداف المتكلم والمخاطب عند عملية التواصل (4) وفي الرسم الاتمي الذي يبين عملية التواصل اللسانية باستخدام تحليل النماثل - الغايات (2.5.1)، فإن الوظائف الثلاثة عند هالدي تشكل نوعا من التراتبية الأداة:

في هذا الرسم، 3.3، يكون الفعل اللساني للتواصل (للتلفظ بالعبارة) موصوفا بكونه مشكلا لضرب من التصرف على ثلاث مستويات (أ) تفاعل العلاقات بين



شكل 3.3

الأشخاص أو خطاب ما (ب) كسلوك صوري أو نقل للمعلومة، (ج) كتعامل تناسي أو نص. إلا أن هذه المستويات مرتبة بحيث إن الخطاب يقتضي المعلومة، والمعلومة تقتضي النص. وهنا فإن التلفظ الكلي بالعبارة يمكن أن يوصف كما يلي:

فالخطاب هو تصرف وتعامل كلي، إذا نظر إليه كمحاولة لنقل قوة فعل الكلام المخصوص إلى السمع، والغاية التي يوجد لها التكلم في منزله (1) يتم استيفاءها، كلما كانت قوة الخطاب مفهومة للسميع. ويدل على نجاح هذه النتيجة بحصول الحالة النهائية (6) (وقد فضلت لفظ الخطاب على فعل الكلام أو قوة فعل الكلام؛ لأنه أنسب لفظاً للتصرف الكلي). إلا أن الخطاب يوحي بأن مجال النشاط يشمل في الواقع متوالية أفعال الكلام، غير أنني أود، قصداً لأحصر قيمة الشكل 3.3 بالإشارة إلى أنه ينطبق فقط على ضروب التلفظ الفردية. ومن جهة أخرى فإني لا أريد أن أشعر في مسائل خاصة بتحليل اتصال الخطاب - لأن هذه مهمة يحسن أن تترك لتفلي الخطاب - كما سترى.

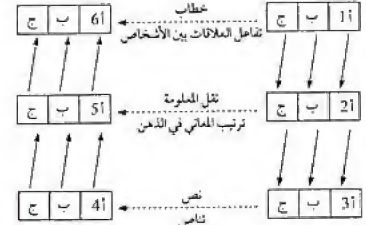
وحسب تسم الغاية المشار إليها برفم (6) في الرسم فإن المتكلم ينبغي أن يختار معنى ما (أو محتوى سوريا) ينقل القوة المقصودة. وهذه المرحلة (1 - 2) من الرسم 3.3 هي التي يفرض فيها تفاعل العلاقات بين الأفراد. ومن ضمنها مبدأ التعاون، ومبدأ السباحة والحلق، (كما يوضع فيودا على المعلومات لمدخله). ولو فرضنا أن المعلومة نقلت صحيحة إلى المخاطب؛ فإنه يتعين عليه أن يفحص المرحلة الموازية (5 - 6) بحثاً عن فعل الكلام، والمعلومة ذاتها ينبغي أن تصاغ في رمز (مرحلة 2 - 3)، من الوجهة التركيبية النحوية، ومن الوجهة الفونولوجية (أو تسجل على قرص)، وتدوّن في نص يكون عبارة عن تصرف لسانی في شكل مادي وامن (إما مسموعاً أو مرئياً) وهذه المرحلة (3 - 4) تسبق العملية المقابلة لتلك رمز النص وإدراجه في شكله كمعلومة - مرحلة 4 - 5)، ومرحلة الرمز أو التحويل إلى رموز (2 - 3) هي أساساً عملية نحوية لتطبيق المعنى على قيم المعلومة المخرجة المناسبة؛ كما هو موضح في شكل (3 - 2) غير أنه قد نبأثر تحت توجيه مبادئ خطابة الناصص التي تعين على تحديد الشكل الاسلوبي للنص من جهة تقطعية وترتيبية... والخطابة الناصصة لها مثل خطابة تفاعل العلاقات بين الأشخاص، إنما تناسس على تعاون المتكلم - المخاطب مما يكون فيه (حسن أداء) النطق بالعبارة من الوجهة الناصصة أحد ما يسبق وسهل مهمة فك الرمز؛ ولإيجاد معنى النص لدى السميع، وأيضاً فإن قيود الخطابة الناصصة تجري على مرحلة (4 - 5) التي تشمل وتمثل فك ترميز النص، من جانب السميع مبنياً قدرته الفونولوجية والتركيبية والسيماطيقية؛ فمن وجهة نظر السميع، تتخذ القيود شكل توقعات من شأنها أنها

متى استوفيت سهل معها عملية فك الترميز. مثلاً قد يشعر المخاطب بكونه مأذوناً له أن يتوقع بأن المتكلم سيراعي قيود نظم الكلام العادي، ويستجيب الإيهام والغموض، وغالباً ما تخيب هذه التوقعات الظن في التماور. فقد يواجه المتكلم مسألة تأتي تصور التلفظ تخطيطاً وإنجاز العبارة في ذات الوقت، وهذا سبب غير مقصود لعوامل كثيرة (لعدم فصاحة اللسان المادية من نحو البدايات غير الموقفة وخلط التراكيب وعميوباً أخرى نحوية وثناصية). وإنتاج نص جيد الأداء والسيك هو أن ننسج عدداً معيناً من المهارات المعقدة وليس عجباً إن أدى الفشل، عند إنجاز هذه المهارات في غالب الأحوال، إلى عدم مطابقة التلفظ وعدم ملامته للوجه الخطابي. ولهذا السبب فإنه في اللغة المكتوبة، (حيث يكون تصور المعنى والإنجاز النهائي منفصلين في الزمان) يمكن أن يراعى إجراء الناص الخطابي على نحو أكثر مباشرة.

وينبغي أن نلاحظ أن الشكل 3.3 يظهارة النموذج الوظيفي للغة، يقدم كذلك مثالا إجرائياً، توضح فيه مراحل الإنتاج اللساني والتأويل بتسلسل الوسائل والغايات. ولا يضر في شيء أن يبين النموذج على هذا النحو، مادامت تذكر أنه ليس من الضروري أن أستدل (من الوسائل والغايات) إلى (قبل وبعد)، وكمحاولة لتقديم عملية الإجراء اللساني في زمن حقيقي، فقد يجوز أن يعجز الشكلان 3.2، وكذلك 3.3، عن القيام بذلك الاستدلال على نحو واضح. فقد يوحي الرسم 3.2 بأننا نتعالج من الناحية السيماطيقية خطابياً في كليتة قبل أن نشعر في وضع ترميز لتركيبه التحري، كما يوحي بأننا نتعالج من جهة التركيب التحوي في كليتة قبل أن نشعر في التكلم أعني في المعالجة الفونولوجية. لكن ندك البنية السيكلولائية على أنه في كلتا الحالتين أو العمليتين: عملية ترميز التلفظ بالعبارة وفك ترميزها، غالباً ما يكون اختلاف مستويات المعالجة اللسانية، ولربما على شكل مخطي، جارياً تناول عملياته على التآني (6) وكذلك وبالمثل فإن الشكل 3.3 يمكن أن يوحي بأننا نصمم ونزود في أنفسنا التلفظ بالعبارة كخطاب قبل أن نتناول ترميزها كنص. غير أننا نريد مرة أخرى أن نقول: إنها تجربة مشتركة في كوننا غالباً ما نفتتح كلامنا من غير أن نتأكد مما نريد أن نقوله على نحو تام، وأتينا غالباً ما نغير ونعدل غايات أفعال كلامنا أثناء إلقاء الكلام، ومهما يكن الأمر؛ فإني أعتقد أن يكون نموذج الرسم 3.3 ذات سمات مقصودة نحتاج أن ننشئها داخل قالب معالجة لغوية. وحتى نجعل نغل هذا القالب أكثر ملائمة، فإنه يتعين أن نتعرف بأن النص ذاته هو ظاهرة تنشر في الزمان،

وأن كل المكونات في شكل 3.3 يمكنها أن يتأثر منها التعاقب الزمني. وإذا فإن الشكل 4.3 الذي توجد فيه التورية مدلولاً عليها في الزمان بالتغيرات أ، ب، ج، يعطي أفضل تقدير تقريبي لواقع زمان لغوي - كنموذج للمعالجة.

والنموذج الذي اتخذته هو نموذج (وظيفي) بالمعنى المتداول : لأنه يبين كيف أن العناصر المتنوعة للنحو والمخاطبة تسهم في (أداء) اللغة خدمة للسلك المتجة للغاية.



شكل 4.3

وذلك أنه مع أنني احتفظت بالحدود وبالمسميات الوظيفية الثلاثة كما هي عند هالدي، فقد عبرت بالوظيفة عن معنى متجه للغاية مما لم يكن واضحاً في استعمال هالدي لهذا الحد، وإحالة هالدي إلى «الوظيفة الناصية» للغة، كوظيفة شكلية قد تصير ذات معنى في هذا الإطار باعتبارها وظائف النص من حيث هي وسائل لنقل المعلومة كما تستخدم المعلومة كوسيلة لنقل قوة الفعل الكلامي للمخاطب المرسل إليه، غير أنه بدل أن نقول مع هالدي بأن للغة وظيفة ناصية، يكون من الأفضل أن نقول بأن للنص وظيفة لسانية - هي وظيفة قائمة على توصيل المعلومات اللسانية.

وتظهر في هذا النموذج الوظيفة الاجتماعية مرتبة ترتيباً أقل عمومية من كلتا الوظيفتين الأخرتين. إلا أنه يجب أن نغيز طريقتين تكون فيهما كل وظيفة تابعة للأخرى.. إذ يمكن أن تكون وظيفة أقل من أخرى من تسلسل الأحداث ضمن إطار الوسائل - الغايات (على معنى أن وظيفة ترتيب المعاني في التصور الذهني قد تكون أدنى من تفاعل العلاقات بين الأشخاص). لكن يمكن أيضاً أن تكون إحدى الوظائف تابعة بمعنى

أن يكون تطورهما أقل تنظيمياً أو أقل أهمية في الدلالة على المساعدة في المعنى الكلي، وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن الوظيفة التفاعلية للعلاقات بين الأشخاص غالباً ما تكون ولربما عادة ما تكون - تابعة لوظيفة ترتيب المعاني في الذهن، وإسهامها في الدلالة على المعنى الكلي، قد يكون كبيراً (في حال أفعال الكلام المباشرة مثلاً)؛ إلا أنها قد تكون أيضاً قليلة الأهمية كما في حال استعمالات معرفية دقيقة للغة. وأعم استعمالات (متحرفة عن الموقف) اللغوي - وهي لا يكون فيها دور كبير للتداولية الاجتماعية حتى نقوم به - هو الاستعمال الذي يكون فيه تواصل العالم 4 عن طريقة معرفة موضوعية على نحو راق جداً.

3.3.2 - مثال توضيحي

وفيما يلي نقدم مثالاً بسيطاً نعرف به كيف يعمل النموذج المقدم في رسم 3.3 (وكذلك رسم 4.3)، وينطبق في الممارسة والموقف الذي اقترح بحثه هو القيام بتناول وجبة غذائية في المطعم.

1 - يريد زبون ما (أو مجموعة من الزبناء) أن يتناول اللحم المفروم.

2 - وحتى يصل إلى غايته في رقم 1 يختار التكلم ما يقوله من كلام، وهو ترتيب معاني هذا الفعل الكلامي الأصلي أي أن الزبون يصيح القضية : (أود أن تقدم لي لحماً مفروماً) إلا أنه يجب أن نلاحظ بأن التكلم يمكن أن يصيح أفعال الكلام بعدة طرق : مثلاً يمكن أن يكون مسرفاً في الاقتصاد ولكنه جاف، فيقول : (هات لحم مفروماً).

وقد يكون مهذباً فيقول : (أرجو أن تعي، لي لحماً مفروماً من فضلك) وقد يكون ذا نزعة تسلطية فيقول : «أيتها النادل : أحضر اللحم المفروم» ويتحدد الاختيار بين هذه الصيغ في جزء منها عن طريق الاتساع الذي يتطلبه الموقف من أدب : فاختيار طبق من الطعام في مطعم ما من هذا المنظور يختلف عن اختيار لون آتوم من الطعام في حفلة أو مأدبة خصوصية.

3 - وحتى ينقل الزبون رسالته، فقد يسوق معلومته كرسالة، ويكون التلطف بالعبارة خاضعاً لنوع من رفع النبر : (أود أن تتوافني اللحم المفروم)، تنطقها بالشدّ على اللحن (المفروم). (ويجب أن نلاحظ أن التشكّل قد يختار تصوراً أخرى حتى يعبر عن نفس القضية مثلاً : إن اللحم المفروم هو ما أريد. وهذا التلطف الأخير بالمعارة يجوز أن

يحول (من موافقه وملا معه حقاصه) مع فصله عن ذلك المخرج قاعدة نهاية الاستراحة على النبر).

4- ثم يسمع المخاطب نص المعلومة.

5- وحيتشد يفك الترميز إلى معلومة (إذا كان نقل هذه المعلومة ناجحاً). وهي معلومة لها، نفس المعنى الموجود في أصل 2.

6- وأخيراً يقوم المخاطب بترجمة قوة الرسالة (إذا وفق في نقل الخطاب)، ويفهم على أن التشكلم أعطاه أمراً في أن يحضر له اللحم المفروم، ويكون الأمر غير مباشر نسبياً من جهة أن الزبون التشكلم عبر فقط عن اختياره تاركاً إلى المخاطب أن يحقق قصده إلا أن هذه القوة لفعل الكلام إنما تتحدد عن طريق الزنوم الجيد الأجبات والتوكيد.

وتدخل الخطابة ذات التفاعل الاجتماعي في هذا المثال في المراحل 1-2 و 5-6 من جهة أن التشكلم يعتمد على ما يستنتجه المخاطب من عبارة (الزبون يريد أن يقدم له لحماً مفروماً)، وأن هذا الاستنتاج يتوقف على الفراض المخاطب ؛ وهو أن التشكلم قد راعى مبدأ التعاون والتنظيم ولربما أيضاً مبدأ السامحة والاحترام. وقد لا تكون وظيفة خطابة الناص واضحة تمام الوضوح، إلا أنه لبيان الاختيارات التناسية فلتنخيل بأن النادل قد جاء بأطباق الغذاء للتشكلم ورفقته في المطعم، وهنا فإن التشكلم إما أن يقول : (أ) أن طبقي هو لحم مفروم أو (ب) إن اللحم المفروم طبقي وهاتان العبارتان وإن كان لهما معنى واحد فإن التلفظ بهما في هذا المقام ينبغي أن يناسب السياقات المختلفة. و(أ) يناسب ما إذا كان النادل حاول أن يتذكر أي صحن طلب التشكلم (في مقابل ما طلبه الآخرون)، و(ب) يناسب ما إذا كان النادل حاملاً للحم مفروم، ويجاوب أن يتذكر من أنه ينبغي أن يقدم له الصحن وبوجه عام فإن (أ) يمكن أن يناسب ما إذا كان الصحن لي (وهو فعل لتحديد التشكلم كاستقبال) معطياً معلومة ما، واللحم المفروم هو خبر جديد في حين أن (ب) يلائم ما إذا كانت المعلومة الجديدة المقدمة قد انقلبت، ويمكن أن يفترض الإنسان في هذا المقام بأن قاعدة نهاية سقوط النبر للاستراحة يجب أن تراعى، وأن كل تلفظ بالمباراة ينبغي أن ينطق به مع بيان علو الصوت أو انخفاضه كما تدل عليه هنا.

أ- طبقي هو لحم مفروم a- Mine is the steak diane

ب- اللحم المفروم لحمي b- The steak Diane is Mine ولنفرض من جهة أخرى خفض الصوت أو سقوطه قد يوضع على المبتدأ (الموضوع) [مع رفع إنشائي على الفعل].

أ- طبقي هو لحم مفروم a' - Mine is the steak Diane
ب- اللحم المفروم لي b' - The steak Diane is mine (7)

وفي هذه الأحوال فإن تنغيم الصوت ونشديده يجب أن يشير إلى قلب العلاقات الجديدة المقدمة كما هو واضحة في (أ) و (ب).

وقد تخرق قاعدة سقوط نهاية النبر، لكن في هذه الحالات ليس من المحتمل إحداث أية صعوبات بعيدة المدى، بالنسبة للمستمع أو المخاطب. وجل ما نستطيع أن نقوله هو أن ذلك ترميز المهمة يمكن أن يكون إلى أبعد حد أكثر تعقيداً في حالتي : (أ) و (ب) إذا قورنا بحالتي (أ') و (ب'). وهذا المثال يبين كيف أن الخطابة التناسية تلائم عملية التواصل الكلية.

3.3.3- تداولية التناص

إن تداولية التناص توضحها أساساً القاعدة الوحيدة : وهي قاعدة وقوع نهاية ضغط النبر Maxim of End focus وسأقتصر خطاطة خطابة التناص التي تشبه ما كان قد أخذ به في خطابة العلاقات بين الأشخاص : وتوجد أربعة مبادئ وكل مبدأ منها يمكن أن ينفرع إلى قواعد، وقد أجمل Slobin سلوبين هذه المبادئ كما يلي :

- 1- كن من الناحية الإنسانية قابلاً لتعريض النفع حين التعامل فيما يستقبل من الزمان.
- 2- كن واضحاً.
- 3- كن سريعاً ومبسراً.
- 4- كن فصيح البارة.

والأسباب التي دفعت سلوبين إلى أن يتخذ هذه المبادئ مسلمات هي إلى حد ما مختلفة عما أقدمه هنا. فلقد احتج بأن هذه القواعد أو المبادئ قد حافظت عليها اللغة نفسها، أكثر مما راعاها مستعملوا اللغة. وهكذا تملئ اللغات دائماً، تحت شروط التنفير، إلى أن تنبع سبيل التغيير في الجهات التي تحافظ على هذه المبادئ. والأمر على هذا

الترعة التحليلية للغات (الهندو - أوروبية) أو اكتساب الطفل للغة أو مسألة استعارة اللغات، وأخذها عن بعضها البعض، أو فحصنا اللغات البسيطة عند المهجّنين من أبناء الأجانب في بلدنا.

ولأجد سبباً للحاج مع البيئة التي يقدمها سلويين حتى أعارض بأن هذه المبادئ متحققة عملياً في اللغات ذاتها. إذ قد تكون هذه المعارضة متلائمة مع الحالة التي تنتظر إلى النحو (كما أثرت إلى ذلك) باعتباره واقعاً تحت التأثير الوظيفي للتداولية. غير أن اعتمادي الحالي مرئياً لراعي هذه المبادئ عند ممارسة التفضيل الأسلوبي، في الاستعمال اللغوي. وسأشرح مبادئ سلويين كما يلي.

1 - مبدأ التعرض للخيار عند التداول

يسبق هذا المبدأ بأن يكون موضوع الطلب مقدماً على نحو يجعله في متناول المستمع حتى يتركز في الوقت المناسب. والخطاب أو موضوع الطلب (في مقابل الرسالة...) يكون في جوهره تخطيطياً ومقيداً بالوقت. ذلك لأننا، أثناء وضع الترميز، غالباً ما نتعرض لاختيارات، منها (أ) كيف نقطع المعلومة أو الرسالة إلى وحدات، ومنها (ب) كيف نعين درجات العلية أو التبعية لمختلف أجزاء الرسالة، و (ج) كيف نرتب أجزاء الرسالة كالمعلومة. وتكون هذه الأخطاط الثلاثة لاختخاذ القرارات مترابطة. مثلاً إن نهاية وقوع التبر من العبارة إذا طبق على الوحدات النغمية، وإذا كان إجراءها متعلق من الناحية النطقية بأولية الاختيارات بالنظر إلى تقطيع التلفظ بالعبارة إلى وحدات نغمية. ويتعاضد قرار التقطيع البت الحاسم في قرار محل التبر (وأي جزء من الوحدة النغمية ينبغي الإشارة إليه كجزء سائد، متغلب عن طريق بيان مقطع النغمة الذرية)؛ وتقضي قاعدة نهاية وقوع التبر من الجملة بأن هذا القرار يستلزم بدوره اتخاذ حكم إزاء الترتيب. ولزعم أن قاعدة نهاية وقوع التبر هي قاعدة وظيفية من جهة أنها تسهل فك الترميز الفونولوجي للمعلومة المرسلّة والطريقة التي بها تؤدي هذه المهمة ليست واضحة وضوحاً كاملاً (8) إلا أن كون هذا المبدأ كلياً أو شبه عام للغة Clark و Clark 1977: 548، يؤيد به سبباً للاعتقاد في وظيفته.

ويطبق مبدأ التعرض عند التعامل، لا على جهات النصّ الفونولوجية فقط، بل يطبق كذلك على جهات التركيبة النحوية والسمانتية. مثلاً بالنظر إلى الترتيب التركيبي

التي تعدت، على نحوين، بنية تركيبية نحوية يسبق فيها المكونات (الفعلية الأهمية) المكونات (الأهم). ونجد هنا أن خاصية الجملة الانجليزية يسود فيها تفرع جهة اليمين على تفرع جهة اليسار، وكثير من ضروب النقل والتحويل (أعني قاعدة النقل وتبديل محل الضمير وغيره) تستخدم قاعدة نهاية الأهم لضمان أن المكونات المعقدة تحتل نهاية العبارة أو الجملة.

That Simon will resign is on the cards

أما أن يستقيل سيمون فهذا احتمال وارد.

It is on the cards that Simon will resign

إن الاحتمال وارد أن يستقيل سيمون.

ومرة أخرى فإن الصياغة الدقيقة لهذه القاعدة أو السبب الداعي إلى اللجوء إليها ليس واضحاً. إلا أنها ترد في بعض هذه الصيغ أو تلك من الإنجليزية، والصيغ موضوع (مو)، فعل محمول (مع)، مفعول (مف): (SVO, subject - Verb - object)، هي صيغ تكاد تكون في سائر اللغات مثيرة للشك (9). ويجب أن نلاحظ أن كلتا القاعدتين، قاعدة نهاية وقوعه النبر، وقاعدة نهاية الأهم من الجملة، وإن كانتا تجربان على مستويات مختلفة عند الترميز (الفونولوجي والتركيبي)، فقد عميلان إلى أن يستند كل منهما الآخر: فقد يتجه الكون المعقد كذلك إلى أن يكون محتويّاً على أكبر بؤرة وأشملها لمعلومات جديدة. وإذا نجح أن يكون هناك سببان يحملان على أن تضع في نهاية الجملة، وموازة لقاعدة نهاية الأهم، تظهر على المستوى السيمانطيقي، قاعدة نهاية النطاق End-scope وتخبر هذه القاعدة بأن عوامل الإجراء المنطقية، مثل عامل إجراء السلب أو التوسير تسبق ولا تتبع العناصر أو من ضمنها عوامل الإجراء المنطقية التي تدخل ضمن نطاقها، وتفسر هذه القاعدة القراءات المتضلة لكل من:

1- Every one in the room knows at least two languages

1- كل واحد في الغرفة يعرف على الأقل لغتين.

2- At least two languages are known by everyone in the room

2- على الأقل لغتان يتكلم بهما في الغرفة (10).

والقراءة المتضلة في (1) إذا حولت إلى رموز تكون:

٧٨ (شخص س وفي الغرفة س) $\exists \geq 2$ (لغة ص ويعرف س، ص)).

والقراءة المتصلة في (2) إذا ترجمت إلى رموز تكون :

$(\exists \geq 2 \text{ (language } y \text{ and } (\forall x \text{ (persons in room } x)$

$\leftarrow (\text{know } x, y)))$

$(\exists \geq 2 \text{ (لغة ص و } \forall \text{ س (شخص س وفي الغرفة س) } \leftarrow$

(يعرف س، ص)).

ومع أنه توجد خلافات عميقة حول تأويلات جمل من هذا القبيل، فإن التفسير الذي يلائم الوقائع هو أن كلتا القراءتين ممكنتان في كل من (1) و (2)، إلا أن القراءة في (1) إذا كان فيها السور الجزئي يوجد داخل نطاق السور الكلي فهي قراءة مفضلة تفضيلاً كبيراً في حين أنه في (2)، يتكافأ التفضيل لقراءة انقلب فيها نطاق العلاقات التوسيرية. ويمكن أن تعتبر هذا التفضيل كاختيار تداولي ويلزم عن القاعدة المطبقة، وهي قاعدة نهاية الأهم. وكما أن قاعدة نهاية الأهم تعطي الخيار للحيز الأوسع إلى اليمين على مستوى التركيب النحوي، فكذلك تعطي قاعدة نهاية النطاق الخيار للحيز الأوسع من التقويس الهلالي نحو اليمين على مستوى التمثل السيمانطيقي ويمكن أن نخمن بأن قاعدتي نهاية الأهم ونهاية النطاق يبرهما وجود تشابه القيود على قدرة الذاكرة الأساسية عند تحليلها من اليسار إلى اليمين البنيات التجميعية.

2- مبدأ الوضوح

ومن ناحية أخرى يطبق مبدأ الوضوح على مستويات مختلفة من ترميز العبارة. إلا أنه بوجه عام قد ينحل إلى قاعدتين : (أ) قاعدة الشفافية و (ب) قاعدة الغموض والإيهام.

(أ) - يجب الاحتفاظ بعلاقة مباشرة وواضحة بين البنية السيمانطيقية والفونولوجية (أي بين المعلومة الرسالة والنص (1)).

(ب) - يجب تجنب الغموض والالتباس.

(يمكن أن نرجع في هذا إلى مسألة التداخل بين هاتين القاعدتين ومبدأ جراسيس عن الأسلوب في (5.4).

تكون العبارات المتجاورة من الناحية السيمانطيقية متجاورة كذلك من ناحية التركيب. (12) ولهذا السبب، تنزع البنيات المنفصلة في التركيب إلى أن تحدث مسائل متعلقة بالفهم :

3- The morning came at last when we were due to leave

3- أقبل الصباح أخيراً عندما تعين أن نغادر. إن فصل الجملة المقيدة (عندما تعين أن نغادر) عن صدرها أو جزئها الرئيسي (الصبح) يجعل العلاقة ملتبسة بين الموضوع والمحمول. والشرط الضروري لتجنب اللبس مرتبط على وجه وثيق بالوضوح والإبانة. إلا أنه يكون ذا أهمية في موضوعه الخفيقي. مثلاً قد يحصل الغموض على وجه ملحوظ مع الضمير المنفصل.

4- If the baby won't drink cold milk, it should be boiled

4- إذا لم يرد الرضيع أن يشرب الحليب البارد فإنه يسخن. ويمكن أن نوسع تفادي الغموض بإدراج، بالابتعاد عن «الطرق غير المهددة» أي ضروب الغموض الراجعة إلى التركيب بما تكون مؤقتة، وتنحل في الجزء الأخير من الجملة (13).

5- Before we started eating the table was absolutely loaded with delicacies.

5- قبل أن نشرع في أن نأكل المائدة مثقلة إطلاقاً بما لذ وطاب، ويمكن الاعتراض بأن مثل هذه الحالات لا تؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان الوضوح، (وهي أن نقرأ أن بعض الناس كان أكلاً المائدة في (5)، وهذه القراءة أقرب ما تكون أن يعبر عنها السياق اللاحق). غير أن نفس الفكرة يمكن أن يقال على سائر ضروب الالتباس والغموض : فالخوف من الإبهام ليس هو بأن يتبه المخاطب أولي من أن يختلط عليه الأمر ويعيق تأويله للجملة. لهذا الاعتبار فإن مبدأ الوضوح يمكن أن ينظر إليه كتابع لمبدأ التعريض للمخيار.

3- مبدأ الاقتصاد

يمكن أن ننظر إلى مبدأ الاقتصاد (على معنى السرعة واليسر، والسهولة)، بكونه أصلاً قيمياً لا بالنسبة للمخاطب فقط، وإنما للمتكلم كذلك، فإذا أمكن لأحد من الناس أن يختصر خطابه مع الاحتفاظ بالمعلومة لم ينقصها شيء، ولم يدخلها خلل، أمكن أن يتصور النقص وتقليص مقدار الفترة الزمانية والمجهود التضخم في ترميز العبارة وفك

ترميزها معا ؛ ومبدأ الاقتصاد، كما يلزم عن هذا الوصف، كما يلزم في شرح مبدأ الاقتصاد الحذف والادغام والاختصار وتبسيط طرق تناول، إلا أن الاساع على ما يبدو، في تفسير (مبدأ) المجهود الأقل على هذا النحو قد يقضى إلى أن يصير الخطاب غير مفهوم. وفي الممارسة، ينبغي أن نوازن بين ربح الوقت والمجهود وبين الحفاظ على اليان. وهذه الموازنة إنما تتوقف، في جزء منها، بكل وضوح، على العوامل السياقية، مثل السافة المادية الموجودة بين المتكلم والمخاطب وبين إمكان التنبؤ الجمعي بالمعلومة المرسلة.

وعلى نحو مشابه، فإن مبدأ الاقتصاد على مستوى النظم والتركيب، توجد له قاعدة الاختصار المساعدة التي يمكن بكل بساطة أن يصرح بها كقاعدة (الاختصار حيث ما أمكن ذلك). إلا أن الاختصار لا يمكن أن يطالب به حيث يؤدي إلى الغموض. وطرق تناول والمعالجة التي تدرج هنا تحت عنوان الاختصار في (أ) تعاطي صور الاضمار و(ب) استبدال صيغ المضمرات القائمة مقام الأسماء، والإجابات المختصرة تجبيا للتكرار من نحو: so, do, كذلك أنا) و(ج) الإيجاز (أو الحذف). فالجملـة (4) مثلا هي شهادة على استعمال صيغة الضمير على نحو غير موفق. وحتى نتجنب الغموض في مثل هذا الحال، كان ينبغي أن يستغني المتكلم عن الاقتصاد بإعادة ذكر اسم الحليب.

6- If the baby won't drink cold milk; the milk should be boiled

(6) إذا لم يرد الطفل أن يشرب الحليب، فيجب أن يغلى له الحليب. وتطبيق مثل هذه الاعتبارات على صور أخرى للاختصار مثلا، حذف واستبدال الصيغ الناتبة عن الجمل تجبيا للتكرار.

7a) James enjoyed golf more than James enjoys Tennis

(7) تعجب جيمس لعبة الكولف أكثر مما تعجب جيمس لعبة التنس.

7b) James enjoyed golf more than he does tennis

(7) تعجب جيمس لعبة الكولف أكثر مما يفعل مع التنس.

7c) James enjoys golf more than Tennis

(7ج) جيمس تعجبه لعبة الكولف أكثر من التنس.

هي (7ج)، وأكثرها مناسبة. ذلك أن مبدأ الاقتصاد يلزم إلى أقصى حد باتخاذ الخيارات إلا أنه إذا دخلت صيغة مختصرة نوعا من الغموض كما في (8ج) الآتية، كانت الجملة الأقل اختصارا، لكنها غير عامضة كما في (8ب). ويجوز أن نفضل :

8a) James likes Mary more than Doris does

(8) جيمس يحب ماري أكثر مما يحب دوريس ماري.

(8ب) جيمس يحب ماري أكثر مما يفعل دوريس.

(8ج) يحب جيمس ماري أكثر من دوريس.

والفكرة العملية اللازمة عن الاختصار هي أنها توجز الخطاب وغالبا ما تبسط بنيته، في حين يتم الاحتفاظ بإمكان تدارك المعلومة واستعادتها. لكن متى فسد أمر تدارك المعلومة صار الاختصار، لهذا السبب، داخلا في صراع مع مبدأ الوضوح.

4- مبدأ التعبيرية

أما المبدأ الرابع فهو أعقد وأوسع انتشارا من أن يحدد. ومن السهل أن نقول لماذا نشد إليه الحاجة على أن نخبر عن أي شيء يتكون. فإذا كانت المبادئ الثلاثة من التعريض لمعالجة الخيار، والوضوح والاقتصاد، هي فقط عوامل تداولية مقيدة بشكل أصناف الخطاب ؛ فإن اللغة ينبغي أن تكون محدودة الأثر والفعالية ؛ ولكن متمشية مع التعاملات. ومع مبدأ التعبيرية، فنحن نهتم بالفعالية والنشاط في معناه الواسع مما يقتضي أوجه الاقصاد والجمالية للتواصل أكثر من مجرد الفعالية. وعلى ذلك ينبغي مثلا أن ندرج فيها الصورة البيقونية (التي تدعو المستعمل إلى أن يجعل نص خطابه يحاكي مظاهر المعلومة مع بقاء الأمور على ما هي عليه) (14). أما الآن فإنه يمكن أن نلاحظ تأثير مبدأ التعبير في منع الاختصار وكفه.

9- John Brown was guilty of crime, and John Brown would have to pay for it.

9- جون براون متهم بالجريمة ويتعين أن يدفع ثمنها.

10- They put in the best they had and we put in the best we had and we beat them and beat them bad

10) لقد عملوا أحسن ما عندهم وعملنا بأحسن ما لدينا فصرناهم، وصرناهم ضرباً منكراً (15).

11- She saw there an object. That object was the gallows. She was afraid of the gallows

11) كانت قد رأت هنا شيئاً وكان هذا الشيء مشقة ولقد كانت تخشى المشقة.

[Josef Can rad: the secret agent ch. 12]

وفي كل مثال من هذه الأمثلة يمكن أن نختصر فيه الخطاب من غير أن يحدث هناك لبس ما. ويكون أن مبدأ الاقتصاد لا يجري هنا، وإن كان الأيهام لا يمتنع، يوحي بأن بعض المبادئ الأخرى تقوم بهذا الدور. ويجوز على نحو معقول أن نرى بأن تلك هي أحوال التكرار التأكيدي ؛ حيث يكون التشديد على التكرار يؤدي قيمة خطابية مثل المفاجأة والتأثير أو إيقاظ رغبة المخاطب. وهكذا كان تكرار (جون براون) في (9) شبه أن يكون معززا ومعقولا للزوم : «إن جون براون هو لاغيره، ينبغي أن يدفع الثمن».

وما قبل عن الخطابة المناسبة يوحي بقوة التوازي مع الخطابة القائمة على التفاعل المجتمعي بين الأشخاص. وعلى ذلك فإن قواعد التناص تشبه مبادئ كل من التعاون، والتسامح ؛ إذ أنها :

(I) تطبق على السياقات المختلفة على أنحاء متباينة.

(II) تطبق على درجات متغايرة.

(III) يمكن أن تتنافس مع أخرى

(IV) يمكن أن تستمر وتستغل طبقاً لهدف الزوم.

(V) تكون مطردة الانتظام أكثر منها تكوينية

(VI) تؤول كغاية وجهة وتستخدم أهدافاً مشتركة بين المتكلم والمخاطب.

ومن هذه المقارنات يتبين أن (III) و (IV) اللتين تعتبران مركبتين في معالجة مبدأ التعاون عند جرائس تخمجان إلى زيادة تفسير. فبالنظر إلى قاعدة (III) كنا قد لاحظنا أنه بينما تنزع بعض المبادئ إلى أن تعمل نحو نهاية مشتركة (مثل مبادئ نهاية وقوع نير الاستراحة ومبدأ نهاية الأهم)، فإن بعضها الآخر (من نحو مبدأ الوضوح، ومبدأ

يشأ بين مبدأ نهاية الأهم ومبدأ الوضوح والشفافية في مكون منشعب غير متصل مثل تنفيذ العبارة المذكورة في بند (3).

(3) أتى الصبح أخيراً حينما وجب أن نغادر. فتشعب هذا المثال بإدخال جملة الشرط هو خرق لمبدأ الوضوح والشفافية لصالح مبدأ نهاية الأهم. لذلك نلاحظ أن مثال (3) أقل مناسبة من (13).

(13) أتى الصبح حينما وجب أن نغادر ؛ بإسقاط الظرف (أخيراً) وهذا يبدو ناتجاً عن قوة تنازع مبدأ نهاية الأهم وغلبته في (13)، وأعني لو لم تأخر جملة الشرط في (3) إلى نهاية الجملة كلها، لكانت النتيجة خرق قاعدة نهاية الأهم (الموضوع المركب المتبوع بحمول بسيط متصل ومنشعب) :

3 ب) والصبح، حينما وجب أن نغادر، كان أتى وهذا فإن تأخير جملة الشرط في المعنى، كان تبريراً أقوى في (13) منه في (3) ومناسبة التلغظ بالعبارة هنا كما في أي مكان آخر، تكمن في تقدير ومقارنة قوى التنازع التنافسية لمختلف المبادئ والقواعد.

واستغلال خرق قاعدة لغرض وجوب الاستلزام كان قد اتضح آنفاً في ارتباطه مع تعبيرة التكرار. وهناك مثال آخر يظهر في الاستلزام الذي يشأ عن خرق قاعدة نهاية وقوع التبر.

12) هل تضررت فاحش الضرر ؟ Is she Badly hurt

13) هل هي تضررت فاحش الضرر ؟ Is she Badly hurt

14) هل تضررت هي : Is she Badly hurt

ففي (12) مثلاً، نستنتج أن المتكلم اتبى إلى فاحش الضرر وفي (13) نطق المتكلم إلى الشخص المتضرر. وفي (14) استنتج المتكلم أن أحداً أئمنه وجعله يعتقد بأن السيدة تضررت.

3 4- الوظيفة التصورية لثرت المعاني : تشعب العناصر وتحديد

لقد حاولت أن أبين بأن «الوظيفة التناسية» (في عبارة هالدي مثلها مثل «الوظيفة التفاعلية» بين الأشخاص يمكن أن تعالج على نحو أكثر مناسبة عن طريق التداولية،

مع تمييز النحو / التداولية مما قامت في الفصل الثاني.

ولقد جان الوقت لأن نعيد النظر في هذه المسألة بالرجوع إلى المسئلة الثامنة والأخيرة التي كنت أحصيتها فيما مضى.

- مس 8: يوحه عام فإن النحو يوصف بحدود من نحو حد تشعب العناصر وانفصالها وتعدد المقولات بينما توصف التداولية بالقيم الدائمة الاستمرار وعدم التعيين.

إن هذه المسئلة، وإن كانت تخفف بها خواص، في تعادل الادعاء بأن النحو شأنه أكثر تنظيمًا ومنهجية من التداولية؛ وبالإجمال فإني أعتقد أن هذا قد يكون صحيحًا، ولكن لا يمكن أن نأخذ مسلما. وفي هذه السنوات الأخير ظهرت صعوبات مؤاذاها أن الاقتراضات الشعبية والحددة التي كانت تميز الأوصاف النحوية (وبخاصة تلك التي تطبع النحو النحوي بجمع مذهب) فيما مضى قد وقع تحديدها على نحو خاص في السيمانطيقا. ودراسة لبوف Labov المشهورة عن معنى cup الكوب ودراسة روس Ross عن squishes عدم التحدد في التركيب النحوي هما من المقالات الأكثر تأثيرا في لفت الانتباه إلى الظواهر انسرجة في المقولة النحوية. ودراسات شبيهة بهذا النوع من التدرج، ومشدة على غموض المقولات النحوية هي تلك التي تقدم بها كل من بولنجر (1961) Bolinger، وكورك 1965 Quirk وغيرها (16). والتطورات الحديثة التي قادت إلى مسألة تشعب الأوصاف النحوية، وعدم ترابطها كانت قد احتلت أيضا مكانا بارزا في علم اللسان الاجتماعي، حيث استعملت أنواع القواعد ودرجات اللزوم حتى يقع الاعتداد بالتغير الاجتماعي في الحدود (الألفاظ) المتدرجة والكمية.

غير أنه ينبغي أن اتسرع في رفض سلسلة التشعب والانفصال في النحو على أساس هذه البيئة. فأولا أنا لست مغفعا بأن مثل هذه الدراسات التي أشرت إليها تعدد كينة ضد وجهة النظر الجميلة المقولية عن النحو (17). وثانيا أعتقد أنه حتى في مواجهة مقدار كبير من البيانات التي تيريه على غموض المقولات النحوية، فقد يكون من المعقول أن نفترض بأن العمليات الأولى في النحو قد تكون منشعية ومنفصلة في حين أن العمليات الثابتة متصلة الاستمرار (غير حملية ولا مقولية).

هذه القيم يمكن أن تكون أحوال للمكون الترابط العلاقات بين وحدتين منفصلتين أو مشعبتين في تيار الكلام (مثلا الانتقالات بين الصوائت والصوائت في كلام متصل). وثانيتها أن هذه القيم يمكن أن تكون أحوال للتحديد محور علاقات الترابط المتداعي الغموض والانتباس بين فئتين من الأصوات. ويتضح هذا أيضا بالتقطيع الفونولوجي مثلا في تفصيل الصوت بالنلفظ بالوحدين والفارق بينهما (P) و (b) الذي هو متدرج أكثر مما هو مطلق. (18) وثالث الطرق هو أن القاعدة التي ترجع إلى أكثر من مقولة يمكن أن تجري على وجه غير محدد، وتتجج جملا يكون وجه النحو فيها ساريا إلى درجة معينة فقط. وإذا حصل أن كانت سائر هذه الأصناف الثلاثة من الانتساب غير المتدرج أو المتصل ماثلة في نفس الوقت فقد ينبغي من دون شك أن يوجد عدم وضوح خطير قائم في عمل النحو، إلا أنه يجوز أن يكون النظام النحوي يتساهل مع مقدار كبير من عدم التحديد من غير أن يعجز عن أن يجري عمله كنظام منكك أساسا. ويمكن اجراء مقارنة جزئية مع الحاسوب الرقمي الذي تكون فيه بعض التساهلات مدمجة، حتى يسمح بوجود بعض التقلبات ذوات الجهد الفولتية Voltage. وما دامت التقلبات موجودة ضمن حدود محصورة، لا يمكن أن يكون هناك عدم تحديد في النظام، ولا يجوز أن توجد هناك إمكانية لأن تقع الأفة في خلل أعني لمل هذا الحاسوب (19).

والفهم السيكلوجي المتعلق بالمقولة كما فحصه روش Rosch واتباعه هو مصطلح حاسم لفهم الطبيعة المطلقة للنحو. (20) إذ أن مقولات روش تتحدد بالإحالة إلى النماذج الأصلية أو (الاستشهادات الجيدة) للمقولة المدروسة (مثلا للمحوت النموذج الأصلي شكل شبيه بالسجار، والزغائف والحراشيف وذيل.... وكذلك السلمون المرقط. والحدود تكاد كلها تكون قريبة من الأصل النموذجي للمحوت، في حين أن لانفليس، والاختبوط والبرونفيل ليست كذلك). والطريق الآخر إلى النظر إلى المقولة هو أشبه شي، بمجموعة مختلطة لتعريف الخواص: فمقولة «العربة مثلا يمكن أن تحدد بمثل هذه الخواص (1) الحركية (2) وعجلاتها (3) وتنقلها (4) وسرعتها على طول الطريق و (5) حمل المسافرين و (6) محرك دافع...». إلا أن بعض هذه الخواص (1) مثلا، يمكن أن يكون في الأهمية أكثر من البعض الآخر مثلا (4). وأعظم نموذج أصلي للعربة (ربما في الوقت الحاضر، السيارة) قد تكون له الأهمية أو جميع ما هو أهم

الأصلي ينتهي أو لا تنتهي إلى مقولة ما، مثلاً هل دراجة السكوتر Scooter الموجودة للولد أو الهيلوكبتر هي عربية ؟

إن معنى مقولة النموذج الأصلي تبدو في الظاهر مطابقة على العمليات الادراكية والمعرفية بوجه عام، وهي أيضا مطابقة على مفاهيم لسانية أو منطقية مثل عامل، عملية، قدرة. ولا شك أن ذات المفاهيم يمكن أن تطبق على مقولات نحوية وفونولوجية : بعض الأعمال النحوية قد تبدو أشد توغلا من غيرها فيها. إلا أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المقولات تقتضي مرحلتين للمعالجة التجريبية : فمن ناحية أولى يجب أن نتعرف الخواص الفردية التي تعين أو تعزو كيانا إلى المقولة، ومن ناحية ثانية يجب أن نتعرف المقولة ككل كصورة جشطالتية : وعلى المستوى الأول يمكن أن يوجد مقدار كبير من عدم التحديد : إذ يجوز ألا يتضح ما إذا كانت عينة ما تنتمي إلى مقولة معلومة (وفي تجربة لبسوف يوجد ما يشكك من عدم اليقين حول ماذا يمكن أن نطلق عليه مفهوم الكؤوس) وعلى المستوى الثاني ليس هناك شك في أن المقولتين تمايزان، ذلك أنه يوجد ملاقا بين الصوائت والصوامت حتى وإن أمكن أن تكون بعض الملاحظات والحدود الفاصلة المحققة بين المقولتين غير واضحة.

ولماذا اخترجته هنا فهو أن أي شيء أخذ بوجه عام، يؤخذ وكأنه أمر مسلم به على المستوى الجزء الصوتي المنفصل (المنشعب) : إذ الصفة الاستمرارية المنشعبة والتداخلية للمعايير الفونطقية لم تمنح علماء الفونولوجيا من أن يضعوا مسلمات ويشغلوا عليها إذ سلموا بضرورتها القطعية المنفصلة والمتضادة. ونميز الشكل - المضمون (المادي - المعنوي) [Emic - Etic] فعلى المستوى السيمائطي قد يوجد اتفاق أقل. لكن قد يصح نفس البدء، فتعالج اللغة التجربة من زاوية المقولات : والمعايير المتحققة لتعرف عناصر هذه المقولات إنما تنتمي إلى النظرية السيكلولوجية، للإحالة المرجعية أكثر من انتسابها إلى النظرية اللسانية للمعنى (21). أما على مستوى التركيب، فنحن نتعامل مع المقولات : من ذلك أن أوصاف الألفاظ كالفعل والتمت، وعناصر العبارة مثل الاسم المبتدأ (أو الفاعل) والمفعول تقتضي كلها هذا النوع من المعالجة. ومن المحتمل أن يصح أنه يوجد عدم تحديد مقولة التركيب النحوي أقل منه في المستويات (الخارجية عند وضع الترميز والسيمائطيا والفونولوجيا). ويتفق هذا على نحو معقول مع نظرية الوظيفة التصورية

مجايلين لمعطيات واسعة التفرج أو غير منشعبة : معطيات إحصائية مرجعية لتماذجنا المخدرة من الواقع التجريبي ومعطيات فونطقية لأفعال الكلام.

وإذا فأن النتيجة العامة التي خلصت إليها هي أنه لما كانت «صفة المقولية الحملية» قد تحددت على معنى كونها تنفخ مع مقولات النموذج عند روض، فقد أمكن أن نعيد صياغة المسئلة (S) على نحو أكثر بساطة كما يلي : إن النحو في جوهه، مقولي حملي، والتداولية في أساسها حملي. ويجب أن نلاحظ أن هذه العبارة لا تلزمنا بأن أنفي بعض ما يوجد من عدم التحديد في عملية قواعد النحو : ويمكننا أن نتسك بفكرة أن قواعد النحو تجري على وجوه أو لا تجري على وجه ما، وحينئذ يصدق أن المقولات التي تعرف شروط حصول القواعد قد تكون مختلطة ومختلفة إلى حد ما، ومثل هذه الوضعية البيئة ينبغي أن تكون متسقة مع ملاحظتين : (أ) ذلك أن ضروب التدرج الحاصلة بين المقولات النحوية واقع ضرورة. (ب) وأن علماء اللسانيات سعوا في الماضي وربما لا يزالون يسعون للحصول على تقديرات تقريبية جيدة لطبيعة اللغة بدون إغفال افتراضات المكون المترابط لتسلسل العلاقات، وضروب التدرج النموذجية المنشعبة.

3. 5- شواهد على إقراض النزعة النحوية

ولما كنت قد بينت على هذا الأساس فصل ونمير المكون التصوري المرتب لمعاني اللغة (النحو) عن المكونات العلائقية الاجتماعية والنحوية (ما ينتمي إلى التداولية) فإني أريد أن أختتم بالتأكيد القوي على الفائدة التي أدى فيها هذا التمييز إلى معالجة النحو : ولقد كان الاتجاه وفي الماضي (وبخاصة في النحو التوليدي معتمدا على الأقارب في التحريات النحوية) أي تناول مظاهر السلوك اللساني من الوجهة النحوية، مما جعل التفسير التداولي يكون أكثر مناسبة وقبولا. ولقد كنت رجعت إلى هذه النزعة في معالجة الوظيفة العلائقية الاجتماعية (وكمثال هو المعالجة النحوية لفوة فعل الكلام بواسطة الافتراض الإنجازي)، ويبقى علينا أن نشير إلى بعض الشواهد والأمثلة (عن شدة التحري النحوي) للوظيفة النحوية.

وتتضمن المعالجة النحوية المعيارية للعبارة الاسمية المنشعبة الانفصال، شرطا بواسطة تكون العبارة المعدولة عن الصدر أي كل ما يهيء وصفا بعد الاسم الرئيسي من العبارة قد تقل : في حين يكون هذا الوصف الذي جاء بعد الاسم الرئيسي من

وكلمتا العبارتين (17) و (17ب) هما توضيحات لاحتياج القاعدة التي تنص على قاعدة تأخير عنصر out مركب عن الفعل حيث إنه بموجب هذه القاعدة ينقل العنصر out إلى نهاية الجملة ويترجم عن موضعه. والصياغة المعيارية للنحو التحويلي وفقاً لهذه القاعدة (انظر تشومسكي 1957: 112)، وكذلك أكاميان Akamajian وبهني Heny 171: 1975) تقوم في فرض وجوبها في هذه الحالات؛ حيث يكون مفعول فعل ذي العنصر المركب ضميراً، وتبعاً لهذه الصياغة فإن جملة (20) تكون غير سائغة من جهة النحو، غير أنه من الواضح في هذه الأمثلة من نحو (18-18ب) أن توجد هناك أسباب خطابية قوية لتفضيل ترتيب على ترتيب آخر، وتطبيق قاعدة تأخير عبارة أو ضمير الشأن لعبارة الاعتداد؛ قد يخرق صراحة مبدأ الاعتداد بنهاية الأهم في جملة (18ب)، والفصل هو جملة غير مستساغة ولا جائزة إطلاقاً. وبالعكس من ذلك فإن مبدئي الاعتداد بنهاية الأهم ونهاية وقوع النبر قد بدلان على أنه حشياً كان المفعول ضميراً للغائب كما في (120-20ب)، لم يكن هنا موجب ولا تعليل لتأخير هذا الضمير، وفي الحقيقة توجد أسباب وجيهة لعدم استخدام هذه القاعدة، وتعبير آخر، فإن عدم إمكان قبول جملة (20) مثل جملة (18ب) يمكن الاستدلال عليها من الاعتبارات التداولية، ولا حاجة بنا لأن نستبعدا كما لو كانت غير جائزة، من الناحية النحوية غير أنه لجعل هذه الحجة قوية يمكن أن نلاحظ، بأن مثلاً من نحو (19) مما المفعول فيه ضمير النفس قد يجرز أن يقع قبله تدريجياً بين جملي (18) و (20)؛ فضلاً عن ذلك فإن القيد النحوي متين: (20أ) تكون غير جائزة إذا وجد في سياق ما وإذا حصل سبب هذا السياق، رفع النبر الدال على التعارض في الضمير للغائب هو HIM.

21) He's the best player we've got : you can leave out any of the other, but for heaven's sake don't leave out HIM.

(21) إنه أحد أفضل لاعبي حصلنا عليه : إذ يمكنك أن تستغني عن كل الآخرين، ولكن بحق السماء لا تستغني عنه.

وفي هذه الحالة الاستثنائية، فإن قاعدة نهاية وقوع النبر تقدم تعليلًا موجباً لإجراء تأخير الضمير، مما هو تسلط وتعد لقاعدة الاعتداد بنهاية الأهم.

الجملة لم ينقل (22). وينتج هذا من التمييز بين جملة (15) التي يفترض فيها أن تكون جائزة وبين جملة (16) التي يفترض فيها ألا تكون سائغة.

15- A jug got broken which was from India

(15) انكسر الإبريق الذي جاء من الهند

16- A jug got broken from India

(16) انكسر الإبريق من الهند

ويقوم هذا التمييز على قبول مشبهه للأحكام، ولا يكون تقييد القاعدة ضرورياً، إذا افترضنا أن الاختلاف بين (15) و (16) هو من شأن درجة القبول التداولي أكثر منه في الجواز النحوي، وذلك أن (16) كانت، من جهة ما يقتضيه الحمل أقل مناسبة من (15)، لأن قاعدة نهاية الاعتداد بالأهم تنص على قوة وجوب حكم التعليل من أجل النقل في حالة (15)، أكثر ما توجه في حال (16). وهذا مثال جيد يفرض فيه النحو تقييداً أشد انفصالاً وواشعاً للبيان والمعطيات، في حين يكون الحل التداولي، باستخدام القوة النسبية لتفضيل قاعدة على أخرى، أكثر ملائمة.

وقد تكون إضافة أمثلة مشتملة على قاعدة الاعتداد بالأهم مفيدة :

(17) (أ) لا تهمل وليام

17a) Don't I leave out william

(17ب) لا تغفل عن وليام

17b) Don't leave William out

18 a) Don't leave out the boy who scored two goals in the match last saturday

(18) لا تهمل الطفل الذي أصاب هدفين في المرمى في مباراة السبت الأخير.

18b) Don't I leave the boy who scored two goals in the match last saturday out

(18ب) لا تغفل عن الطفل الذي أصاب هدفين في المرمى في مباراة السبت الأخير،

19 a) Don't leave out yourself

(19) لا تهمل نفسك

19 b) Don't leave yourself out

(19ب) لا تنس نفسك

وهذا مثال آخر عن جعل التداولية النصية نحوية، يقتضي هذا المثال إجراء تحويل ضروري من شأنه أن يرد عبارة اسمية.

22a) John smith admires john smith, more than any other politician.

(22) جون سميت، يعجب جون سميت أكثر من أي سياسي غيره

22 b) John smith admires himself more than any other politician.

22 ب) جون سميت تعجبه نفسه أكثر من أي سياسي آخر. وقوف ذلك فإن التحليل النحوي المعيارى ينبغي أن يعالج جعل ضمير النفس في (22 ب) كإجراء ضروري، على الأكل إذا كان المبتدأ أو الفاعل والمفعول عبارات اسمية أو مركبات اسمية راجعة إلى مذكور متحد؛ ونتيجة لذلك ينبغي أن تكون جملة (22) إما غير نحوية وإما نحوية بشرط أن يكون اسم جون سميت دالا على شخصين مختلفين.

لأن هذا ليس صحيحا: لأن (22) ليست صحيحة في الظاهر فقط. وإنما مكان تأويلها هو ما يجعل جون سميت محيلا إلى واحد يعينه من الأشخاص.

والتفسير التداولي: من النوع المقترح فيما مضى أنفا يفضل على غيره: ونلاحظ بأن المتكلم عجز وقصر في أن يختصر الاسم (حتى وإن لم يوجد هناك تخوف من الغموض عند تبديل ضمير النفس). وعلى ذلك فنحن نزيل إجراءه، ويمكن أن يقدم نفس التفسير في أحوال أخرى، تبعا للنحو التحويلي، ما يشبه (مكافئ حذف المضاف) وهذه قاعدة ملزمة كما يرى أكمان وهيني (1975: 129 - 363). ولذلك فهي تعتبر في (23) مخالفة للنحو:

23 a) John Smith would like john Smith; to become the next Prime Minister

(23) جون سميت، يود لو كان جون سميت قد أصبح الوزير الأول.

23 b) John Smith would like to become the next Prime Minister

23 ب) يود جون سميت أن يصير الوزير الأول.

وهذا أيضا فإنه من المفيد أن يوجد تقسيم أو تقاسم مناسب للعمل بين النحو والتداولية والتمييز بين القيم المتشعبة الانفصال للنحو، والقيم المتدرجة الاتصال للتداولية بتقوى بقدر

أمثلة الجواز المدرج كما ناقشنا ذلك. إذا أمكن أن تكون أمثلة القبول المدرج مبنية، على وجه الاجتماع، الأصل التداولي لها.

وهنا نوع آخر من اقراء النزعة النحوية موجود في النحو الوظيفي عند هاليدي، فهو عندما لاحظ الوظيفة العلانية بين الأشخاص المتفاعلة، تناول قوة فعل الكلام باعتبار اختيارات وأوصاف متشعبة، ضمن الأطر السيمانطيقية. وعندما لاحظ الوظيفة التنصائية، تناولها تناول العوامل الإيقاعية التوزينية، مثل تقسيم النص إلى وحدات إيقاعية، وكذلك ترتيب التهمة ذات التبرة (الأساس) باعتبار الأنظمة النحوية لاختيار مفصل الشعب (23).

وبالنسبة لهاليدي، فإن مثل هذه الاختيارات التنصائية غالباً ما توصف في حدود الخيارات المعلمة Marked وغير المعلمة. وعلى سبيل المثال، نعا وصفه أنا بعبارة (نهاية وقوع التبر) قد أجراه هاليدي على أنه (بؤرة المعلومة غير المعلمة). حتى أن الخيار بين قولك:

24 هل جرحت جرحا عميقا ؟ Is she badly hurt ?

والأنواع المختلفة غير الخاصة لنهاية وقوع التبر، مما شواهد بين (12 - 14) من نفس هذا الفصل، يمكن أن يوصف كاختيار نحوي بين الخيارات المعلمة وغير المعلمة وكذلك وبالمثل فإن الخيارين قولك: أحب الخوخ، والوخوخ أحبه، إما نعت هو بكونه أحد المواضع الكلامية واما يوجد فيها (موضع معلم) في مقابل (موضع غير معلم) والموضع theme هو عنصر (في حالات الصيغ الفعلية الخبرية غير المعلمة، مثل المبتدأ أو الفاعل)، مما يوضع في صدر العبارة. والنقطة المهمة هي أن تعريف هاليدي للصفة (غير معلمة) يشير إلى التفسير التداولي لهذا المفهوم إذ يصنفه كخيار نحت شروط حيادية: (لأن توجد أسباب مخالفة) وبالتعبير التداولي، يكون الحد غير المعلم هو أحد ما اختير لعدم غيره، حيث لا توجد عوامل تظعن فيه (وهي موجودة في القواعد المنافسة له)، وقد تبطل هذا الحد غير المعلم، وعلى هذا النحو فإن الاختيارات التنصائية عند هاليدي، من بين النحو، تضفي على نفسها إعادة التأويل من جهة الخطابة التنصائية.

كانت غاييتي في الفصلين الثاني والثالث أن أحصني بعض الفروق الجوهرية بين النحو والتداولية، وأن أطور هذه الفروق من خلال النقاش وإيراد الأمثلة. ولقد حاججت الاعتبار الصوري لترتيب المعاني في الذهن، كما دافعت عن الاعتبار الوظيفي لتداولية. ثم ناقشت في ذات الوقت العلاقات المتداخلة الضرورية الموجودة بين هذين الطريقتين في تفسير اللغة. ووجهة النظر الصورية - الوظيفية للغة مما تقدمت به يمكن أن يلخص على النحو التالي:

«تقوم اللغة على النحو والتداولية. والنحو نظام تجريدي صوري شكلي غايته إنتاج الرسالة والمعلومة وتأويلها أما التداولية فهي مجموعة من الاستراتيجيات والمبادئ لإنتاج النجاح في التواصل عن طريق استعمال النحو. وقد يتخذ النحو من الوجبة الوظيفية أهمية إلى حد أن يمتلك خواص من شأنها أن تسهل إجراء المبادئ التداولية.

(1) يمكن الرجوع إلى مناقشة ديك Dik لكل نموذجي دراسة اللغة. وإعطاء مثال جيد عن النزعة الصورية والوظيفية لأساس اللسانيات يمكن الاطلاع على كل من تشومسكي (1976)، وهاليداي Halliday (1973، 1978).

(2) بورد ترقاس Trevanhan بحثنا عن ظهور السلوك التواصلية القصدي في مرحلة الطفولة (1977).

(3) يمكن أن نرجع إلى تشومسكي Chomsky في رأيه عن الاستبطان وعن رفضه للموضوعية (1964: 61، 79-81)، وعن رأيه حول الوصف والمطابقة (1964: 3-62).

(4) والتناول اللغوي الخاص بأسلوب التواصل هو أمر تشترك فيه التداولية مع علم النفس اللساني وخاصة (292 - 35: Clark and Clark 1977)، وكذلك المقاربات التناسبية للغة Beaugrande and Dressler 1981: 31 - 47.

(5) إن استعمال (النص) و (الحطاب) كمستويين متمايزين عند تحليل أداء مرتبط باللغة هو استعمال مأروف في أعمال ودوسن widowsen (1975: 6) وغيره.

(6) فيما يخص تعدد مستوى المعالجة في فهم اللغة، يمكن الرجوع إلى Clark و Clark (1977: 292)، وكذلك فيما يتعلق بتشابه المعالجة في إنتاج اللغة يمكن الاعتماد أيضا على Clark و Clark (1977: 292).

(7) نوضح هذه الأمثلة زيادة رفع الصوت المنبر على آخر الكلمة ويوجد مثال لتوزيع المعلومة عند فيرباس Firbas 1980.

(8) إن نهاية وقرع البر في موضعه من الجملة متلائم مع مبدأ منظور الجملة الوظيفي؛ لأن القديمة التواصلية أو ذات الأهمية تزداد عند قرب النهاية من مقطع تناسي معين. ومفهوم: (وجه منظور الجملة الوظيفي (F.S.P) كان قد تطور عند اللسانيين التشكيكين، وبخاصة فيرباس Firbas 1980.

(9) ونهاية الأهم كمبدأ يبر معالجة التركيب النحوي، كانت قد نوقشت بأساليب مختلفة، فقد ناقشنا مثلا yangve (1961)، و (1970، 1976) Bever و (20: 1979) Frazier ومن أجل إعطاء تفسير ضمن إطار اللسانيات العصبية يمكن الاعتماد على لوروا Luria (1976: 158).

(10) هذه الأخطاء مأخوذة من نشو هذا الأخير أن (1) و (2) هما معاني مختلفة في حين يتسك كل من كاتز ويوستال (1964: 72-3) وكذلك لينش (1969: 52). بأن كلنا الجمالين غامضتان على وجه واحد وقد وجد كاردن Carden، خلال اختبار ما وروينسما، عن الرواد. أساساً لدعم كلا الرأيين، واعتقد أن التفسير الخطائي المقترح هنا هو الذي يلائم أفضل من غيره مجموع الأنماط الملاحظة.

(11) قد طرح لايفنوت (1979: 10 - 12) Light feet (مبدأ الشفافية) كوسيلة للثبوت المفسرة للتغيرات التاريخية للتركيب التحوي.

(12) ينبغي أن نقارن مبدأي التسلسل الطبيعي والبنية المكونة (وهذا المصطلح الأخير ينسب إلى R. Bartsch). في Vennemann (1973: 40-1) وكحال مبدأ الشفافية عند لايفنوت، إذا دخلت هذه المبادئ لكي تفسر خواص النحو، إذ لها تغييل خطائي واضح.

(13) على هذا المعنى granden praths، يمكن الاعتماد على Clark و Clark (1977: 80-2).

(14) فيما يخص أهمية الأيقونية في النظم والتركيب يمكن الإشارة على بولنجر (1980: Bolinger: فصل 3) وكذلك مع الإشارة على الأسلوب الأدبي) ترجع إلى leech (1981: 133-42) short.

(15) هذا المثال مأخوذ من Dressler و Beaugrande (1981: 168).

(16) إن مصطلح كويرك Quirk عن التدرج هو علاقة متسلسلة. وعلى نحو ما فعله روس Ross درس هو هذه الظاهرة عن طريق بعدين مرتبين كانت فيهما العبارات تتعقد على خلاف المعايير.

(17) ويوجد اختلاف كبير إزاء وضع القواعد المتغيرة: وطبقاً لبعض وجهات النظر فإن التفسير ليس جزءاً من (الكفاية التحوية) والقواعد ذاتها ليست حاسمة على وجه قطعي (يمكن الرجوع إلى إحصاء رومين Romaine، 1981 وكذلك وبالمثل فقد يحتج بأن القواعد لا تقسمي التدرج. ويمكن مقابلة استعمال لبوف Lebov للحمل المقولي (1973) مع ربطة مقولات أشعرجية أولى على طريقه روش Roseh (تراجع ملاحظة (20) الآتية).

(18) يمكن الرجوع إلى تجارب ميلر Miller ونابلسي Nicly (1955) وإلى مناقشات أخرى حول إجراء الضجارب، وتجارب إدراك أفعال الكلام عند Clark (1977: 191 - 200) و Clark. والجوهر في إدراك أفعال الكلام هو قدرة المستمع على صياغة قراءات صريحة على أساس للبيانات سماع متغير على نحو مستمر.

(19) لقد ناقش لينش Leech وكوتس Coates (1980) على أساس التحليل السيميائي للأفعال المساعدة ذات المواجهة Medial بأن التدرج وعدم التحديد يمكنها أن يشكلتا مسألة ثنائية نسبياً في التعرف على المقولات بسبب إقامة وإنشاء (صنف نمطي كمي).

(20) والبحث الموسع الذي قامت به روش وإباعها على أساس (النموذج الأصلي) للمقولات

الإدراكية والتصورية يمكن أن نجد لها عينه فروش وعرفيس Mervin من روش (1977). ومما يخص التطبيقات الأساسية لهذا البحث يمكن الاعتماد على ليكوف (1977) وكذلك لينش (1981: 6 | 84: 1974).

(21) توجد هذه الحجة فيما كتبه لينش Leech (1974 | 1981).

(22) يمكن الرجوع إلى صياغة قاعدة نقل المركب الأسمى عن موضعه في النحو التحوي عند برت Burt (1971: 72).

(23) هذا النمط من النقد الذي قام به هاليزي Holiday كان لينش Leech قد عمل على تطويره (1980: 22 - 6).

الفصل الرابع

دور تصاعل الأشخاص في مبدأ التعاون والتنسيق

امن غير المرغوب أن يعتقد الإنسان في قضية

ماضي لم يوجد أساس ليا كان لاقتراض صحتها (Russel, surgical Essays p 1)

وتفوق شخصية في سر حية وإبد -

- حاك إله الأمر غريب: يا كويديلين أن يكشف الإنسان عنه أن حياته كلها لم
يتكلم فيها إلا بالصدق، فهل يمكن أن نعلم له؟

[wilde, The Important of being earnest Act III]

وسأبحث فيما تبقى من الفصول نقطة التفاعل بين الأشخاص بأبلغ ما في قدر
الإمكان، وعلى هذا النحو سألتصق أحوية عن بعض المسائل الكبرى حول - الحاجة
التدويلية بالنسبة للتسليم (تطبيقاً)، وذلك بمحاولة تطبيق النموذج الذي خططت له في
الفصلين الثاني والثالث لوصف اللغة الإنجليزية وسأعطي بوجه خاص، كيف أعالج
مظاهر مبدأ اللطف والسماحة، وقوة فعل الكلام، وخسروب الانجاز، وكذلك أصناف
الكلام الأصلية غير المباشرة، ودلالات الأعمال اللفظية أو اللغوية Verbs لأفعال الكلام
ومن أجل هذا سأوظف بعض الأسس المتعارفة - إلا أن المقاربة التي استعملها قد تكون
إلى حد ما غير مألوفة. فمثلاً سأحاول أن أبين بالقبض كيف أن مبدأ التنسيق والتعاون
ومبدأ الخلق والسماحة يتفاعلا عند تفسير الأسلوب غير المباشر. وإذا أمكن أن نبين
بأن كلا هذين المبدأين يقتضيان معاً الاعتداد بالتأويلات التدويلية، فإني سأكون على
الطريق الصواب لشرح الحاجة إلى (الخطابة) على معنى مجموعة المبادئ التي تلاعب
عند تصنيف المعلومات وتأويلها.

4-1. مبدأ التعاون والتنسيق (م. ق.ع.) ومبدأ الخلق والسماحة (م.)

(خلق).

كثيراً ما كتب عن منذ عام مفهوم حرايس عن م. ن.ع (مبدأ التعاون). فقد اتخذ إلى
حد ما مسلماته إلا أنه من الضروري ليراد بعض التفسيرات هنا أولها لماذا كان هذا المبدأ

صروبا، وثانيها إذا كان غير كاف، كتفسير للعلاقة الموجودة بين المعنى والقوة وأيضا من الضروري أن تغير الوظيفة في النموذج الخاص، وهي وظيفة كل قاعدة من قواعدنا المنكوة (مراجع 2.4.5) وهذه هي مهمة الفصل الرابع.

وينتصر فإن الإجابات عن السؤالين الراودين في الفقرة السابقة، الأول، والثاني، تكون كما يلي: إننا نحتاج إلى (م تع) كما فسرت آنفا، لاعتبار العلاقة الموجودة بين المعنى والقوة، وهذا النمط من التفسير مخفى به لكونه يحل مشكل مغلفة تثار في التقاربة المؤسسة للصدق بصدد السيمانطق، غير أن م تع في ذاته لا يستطيع أن يفسر (1) لماذا يكون الناس، عندما يتقنون ما يريدونه، غالبا لا يشيرون إليه على نحو مباشر. و (2) ماهي العلاقة الموجودة بين المعنى والقوة، عندما تعتبر أصناف الجمل غير الخبرية، ثم إن جريس نفسه، وكل من آثار م تع كانوا يظهرون الاهتمام بالنطق التقليدي للصدق، ويهمل الدلالة القضية، في حين أنني أساهم بتطبيق أسس للمبادئ التداولية معتدا الاتجاه الاجتماعي، والسيكولوجي. وهنا يصبح مبدأ اللطف والسماحة مهما.

وأيضا توجه اعتراضات على مبدأ جريس (م تع)، على أساس كونه لا يدافع عن بداية استعمال اللغة الواقعية، مثلا قد وقع الاحتجاج بأن القيود التحوارية، مثل تلك القيود الموضوعية على (م تع)، لا يكون لها تأثير ما، لأن معظم الجمل الخبرية ليست توجد لها وظيفة حاملة للمعلومة (Larkin و O'Malley 1973)، كما وقع الاحتجاج بأن قواعد (م تع) ليست كلية ولا شاملة للغة، لأنه توجد جماعات لغوية لا تطبق عليها (كيمان 1974)، وملاحظتي الأولى على هذه الانتقادات هي أنها ليست بالضرورة محقة كما يبدو. فلنرى برفض مبدأ التعاون على أسس كمية محضة كان ينبغي أن يساهم فهم قواعد المعايير الاحصائية - وهذا لم يحصل - ثم إنه لم يدع أحد بأن مبدأ التعاون يطبق على كيفية واحدة في سائر المجتمعات وفي الحقيقة فإن أحد الأفراس الرئيسية للتداولية الاجتماعية، كما أراها، هو أن نكتشف كيف أن المجتمعات المختلفة تجري التواعد على أنهاء مختلفة، كأن تعطي مثلا لبدا السباحة والخلق تقديرا أعلى من تقدير مبدأ التعاون في بعض المواقف أو كأن تعطي حق التقدم مبدأ الخلق والسباحة على قاعدة أخرى (الفرق 3.1.6)، غير أنه يجب أن نقبل بأن (م تع) قد يكون في وضع ضعيف، إذ لم يمكن أن تكون استثناءات الظاهرة مفسرة على نحو مرضي. ومن أجل هذا السبب، فإن مبدأ اللطف أو الخلق يمكن أن ينظر إليه على أنه مبدأ مضاف إلى

مبدأ التعاون والتنظيم، ولذلك فهو مبدأ مكمل بالضرورة مما يجعله ينقد مبدأ التعاون من علل خطيرة. والنتائج اللذان يقوي فيهما مبدأ اللطف مبدأ التعاون وينقده هما كالآتي:

1) A: we'll all miss Bill and Agatha, won't we ?

B: well, we'll all miss Bill.

A: إننا جميعا نفتقدنا بيل وأجاثا، أليس كذلك ؟

B: حقا إننا جميعا نفتقدنا بيل

2) P: Someone's eaten the icing off the cake

C: It wasn't me

C: ص: أحدا ما كان أكل الكعك المبرد.

ط: لست أنا.

وفي (1) يبدو أن (ب) قصر في أن يلاحظ مبدأ الكرم، حينما طرح (أ) السؤال على (ب) ليثبت له رأيه فيه، فأقر له بجزء منه فحسب، ونشأس الباقي على نحو مقصود، ومن هذه الإجابة نستخلص هذا لزوم: (فمن رأيي المتكلم أننا لم ننقد كلنا أجاثا) ولكن على أي أساس توصل إلى هذا الاستنتاج؟ إنه لم يتوصل إليه فحسب على أساس مبدأ التعاون، لأن (ب) كان يمكنه أن يضيف (... لكن لم ننقد أجاثا...) من غير أن يكون مخلا بالصدق والمناسبة أو غير واضح. وخلاصتنا أن (ب) كان يمكنه أن يكون أكثر إقادة وتوجيها، لكن فقط على حساب الاساءة وقلة الأدب إزاء شخص في القريب: لذلك فإن (ب) كان قد أخفى الخبر المرغوب فيه أو كتم المعلومة حتى يؤكد مبدأ اللطف والسماحة.

وفي الجملة (2) نجد نوعا من تبادل الحوار النمطي الذي يدور بين الأب (ص) والطفل (ط)، ونلاحظ شيئا غير مناسب ظاهريا في جواب الطفل: إذ يشبه أن يكون ط أحباب كما لو كان يحتاج إلى أن يبرئ ذمته من فعل فيحب فعله. فكان انكاره متوقعا في هذا الموقف. وكان الاتجاه قد توجه إليه مباشرة.

وتفسيري لهذا الخرق الظاهر لمبدأ العلاقة هو كالآتي: ولنفرض أن ص ليس متأكدا من التهم لكنه كان يشك في ط. وحينئذ فإن أي سلوك مهذب بسيط من جانب المتكلم قد يبقى على الاتهام المباشر، عوضا عن أن يقدم أدنى توجيه. ولكنه إثبات صحيح من

شأنه أن يستبدل الاسم النكرة (someone) بضمير المتكلم أنت وعلى ذلك فإن ملاحظة التشكلم من (2) نزول أو تفلهم على أنها اتهام غير مباشر وحيثما سمع ط هذا الأتيان أجاب عنه ١٠ وإقائه بالرم أن ينضم أن يمكن أن يكون من تركيب القعدة المتكررة جاحداً لعلته التي لم تنسب إليه مباشرة وإذن فإن ما يوحى به هذا هو أن عدم المناسبة البارزة في إحاطة ط وحيث من البروم الحاصل في نقطة التشكلم بالعادة المذكورة وقدرد ط على هذا البروم من طريق غير مباشر علله لطلب الإشارة أكثر مما أوضح به القول في الحال

ومن الملاحظ أن الأبحاثين في (1) و (2) تكاد تكون لهما على وجه التأكيد، لجنة مساعدة - معلقة وهذا النمط من العديد التعم العسوتي، غالباً ما يرتبط بنوع البروم غير المباشر إلا أن النقطة الأكثر أهمية هي أن كلا الباحثين يوضحان كيف أن خوفاً بارزاً لبدأ التعاون قد يمتد على المستوى العميق أو على مستوى الاضمار، حين القيام بتأويل مقتض لبدأ اللطف والادب أقول قد يمتد وكأنه ليس خرقاً وعلى هذا النحو فإن مبدأ التعاون يتخلص من الضعوبة ويتقوى بواسطة مبدأ الخلق والسماح.

ومبدأ اللطف في صورته السلبية يعني أن يصاح على نحو عام: [فلتخفف] (والحال هو على ما هو عليه) إلى الحد الأدنى، عن الأحكام غير المؤدية ١٠ وتوجد صيغة وضعية مقابلة [فلترفع] (والحال هو على ما به) إلى الحد الأعلى التبرع عن الأحكام المؤدية ١١، مما هو إلى حد ما قبل الأهمية (1) والتصدقات أو الأحكام غير المؤدية المحدودة من (1) و (2) هي أساساً لمفرد أجاتنا وكذلك (أكلت الكعك المبرد) والأحكام المؤدية وغير المؤدية هي على التوالي تصديقات قد تكون ملائمة وقد لا تكون ملائمة للسمع، وللطرف الثالث، مما يمكن أن تقاس فيه الملازمة وغير الملازمة على سلم ذي صلة بالقيم (انظر 1 6) ويغني أن نؤكد مرة أخرى على أن الاعتقادات الواقعية للتكلم لا مساح للشك فيها، ولكن ما يقصده التشكلم باعتقاده.

وفي هذا الوضع ينبغي أن نعرض الوظيفة الاجتماعية العامة لكلا هذين المبدأين والعلاقة المتبادلة بينهما. ومبدأ التعاون يمكن المشاركة في كل حوار من أن يتواصل بغير اعتراض أن المشترك الآخر متعاون وعلى هذا فمبدأ التعاون وظيفته تقوم في تنظيم ما نقوله على أنه سهم في فعل الكلام أو في دفع غرض الخطاب غير أنه يمكن الاحتجاج بأن مبدأ اللطف والادب يوجد له دور تنظيمي أعلى من هذا بكثير، لأنه يحافظ على التوازن الاجتماعي

وعلى علاقات الصدفة التي تمسكنا من أن نرض بأن مخاطبتنا متعاون معنا في انعام الأول وحتى نضع الأمور على أفضل حالها، فإن المرء إذا لم يكن على نحو من اللطف والخلق مع جاره، فإن قناة التواصل بينهما قد تنقطع ولي يمكنه أن يغير منه شيئاً.

وقد تحصل مواقف يمكن أن يأخذ فيها اللطف والادب وضعا خاصا وهذا مثلاً حيث يكون المتكلم والمخاطب ملزمين بشروط تعاوي، يكون فيه تبادل الخبر والمعلومة متساويين في الأهمية لكلا الطرفين. إلا أنه قد توجد مواقف يمكن أن يكون فيها مبدأ حال الخلق واللطف مهمين على حال مبدأ التعاون، إلى حد أن التكيف ذاته قد يضحى به (مما يرجح الميل إلى اتخاذ قواعد تعاوية وتنسيقية أخرى)، أعني أن الناس في ملائسات معينة يشعرون بحقهم وبربرون (الكذب المباشر)، مثلاً قد يشعر التشكلم بأن الطريقة الوحيدة لأن يرفض بأدب دعوة إلى زيارة ما هي أن يزعم أنه له التزام آخر إلا أنه ينبغي أن يغير (الكذب المباشر) ٢ عن مثل هذا الزعم الذي يقصد به إبطال المخاطب واحباط خطته عن الأحوال التي هي مجرد خروقات ظاهرة لمبدأ التعاون. وهناك فارق بين نمط الأدب (غير الرسمي) (نراجع براون وليفتسون 134-1978) ونمط الأدب (الرسمي) (مثلاً عندما يقول التشكلم: "لا نستطيع أن تساعدني على دفع هذه المائدة") ٣، ويكاد يكون من الديهي أن المستمع يستطيع أن يفعل ذلك.

ويجب أن نلاحظ أن الأمثلة (1) و (2) مما ينسب إلى النمط الثاني ترجح التأويل الساخر. وفي الحقيقة فإن السخرية هي قاعدة من المرتبة الثانية التي تنسب على أو تستفيد من مبدأ اللطف وحسن الخلق (2). ويمكن أن تصنع مبدأ السخرية في صورة عامة على النحو التالي:

{إنه إذا وجب عليك أن تحدث الأذى والضرر فينبغي أن تتوخى على الأقل طريقاً لا يتناقض ولا يعارض صراحة مبدأ اللطف والادب، ولكن يسمح للمخاطب أن ينطق إلى الإيحاء والإيماء بالأذى من ملاحظتك المباشرة عن طريق الاستلزام.}

وتتخذ السخرية، على نحو أفودجي أسلوب التهذيب ووضوح الأدب الحجم في المناسبات. ويمكن أن يحدث هذا إذا فاق تقدير التشكلم لمبدأ اللطف بخرقه السافر لبدأ التعاون، فصد أنه دعم مبدأ اللطف مثلاً كان في جملة (1) خرق واضح لقاعدة الكم كما حصل في (3) خرق واضح لقاعدة الكيف.

3 A. Geoff has just borrowed your car

ألف استعار منك جوف سيارتك منذ قليل

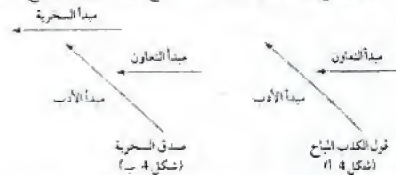
ب حساني أحب ذلك !

إن الاستعارة المشتق من مبدأ السخرية بتأدي تقريبا في هذه الحالة :

إن ما قاله (ب) هو وجه الأدب بالنسبة لجوف ولكن من الواضح أن هذا ليس صحيحا، وإذا ما بعينه (ب) هو في الحقيقة، إيذاء خوف والاستهانة به وهذا صحيح.

ويمكننا أن نعرض هذه الحالة في عبارة جريسي كما يلي : ولكون الإنسان مؤدبا، فهو غالبا ما يواجه التعارض بين مبدأ التعاون ومبدأ الأدب واللفظ، حتى أنه يتعين عليه أن يختار كيف يتعامل مع أحدهما على حساب الآخر. لكن متى كان الإنسان مساحرا، فقد يستغل مبدأ الأدب لعدم مبدأ التعاون على وجه خفي. وقد يبدو الشخص الساحر متحيا لأمل المخاطب أو مصلح له. وإن كان في الحقيقة يتعامل في صورة صريحة مخفية للأمل في الظاهر على حساب الأدب :

ولربما يكون هذا الشفاش قد دل على بعض المخاطر عند استعمال هذا اللفظ والأدب، ويوجد نوع ترابط غير موفق لهذا الحد مع لفظ (الودود والرفيع الأخلاق)



على نحو مضطرب. وإذا كان غير صادق إطلاقا، باعتبار هذه أمثالا للسلوك الإنساني. وإذا كان يكون من الإغراء أن نفخي مبدأ الأدب (على الأقل في بعض الأوساط الثقافية) كما لو كان عملا قليل الأهمية وعتة مندوحة، وكأنه ليس إلا حرفا ملصقة بالاستعمال الجاد للغة. وعندما أشرت إلى أهمية مبدأ اللفظ والأدب لأفسر المبدأين الآخرين (مبدأ التعاون ومبدأ السخرية)، فقد كنت أحاول أن أرين شيئا غير هذا. والذي جعلنا نغفل إلى أن نحلظ المسألة، على ما أنظر، هو الفصل في التمييز بين الأدب المطلق والأدب

النسبي (3). ويوجه عام، فإني في هذه الفصول سأتعامل مع الأدب الخالص كمعيار أو بالأول كمتجموعة من المقاييس (1, 6, 7, 5) يكون لها قطب موجب وقطب سالب. فمعنى أفعال الكلام، (كالأوامر)، تكون ملازمة لعدم الأدب، كما تكون أخرى (مثل الطلب والعرض) ملازمة للأدب. وإذا فإني نفي الأدب يقوم في تقليل ما يوجد في أفعال الكلام غير المهذبة، من سوء الأدب، كما يقوم إيجاب الأدب في إضفاء حسن الأدب على أفعال الكلام المهذبة (كما يستلزم اتخاذ الغرض لنجاح أعمال 5 م مؤدبة في وضعيات لا تقدي فيها إلا أفعال كلامية) وسأتعامل مع استراتيجيات لإنتاج أفعال كلام مؤدبة، وتأويلها ووضعها على مقياس أدب اللياقة الخاصة.

وفي ذات الوقت، فإني على علم، بأن الناس يستخدمون باطراد (الأدب) في معنى نسبي. أي بالقياس إلى معيار معين من السلوك ينظرون إليه في سياق ما، كأنه نموذجي. وقد يمكن أن يكون المعيار من ثقافة مخصصة أو جماعة لغوية معينة. وقد ذكر لي مثلا بعض من أثق بهم، على نحو جاد، (بأن البيوليين والروس ليسوا مهذبين...) (كما أنه من المتعارف أن الصينيين واليابانيين مهذبون جدا إذا قورنت أخلاقهم بسلوك الأوربيين). وهكذا، فإن هذه التعليقات التعليلية غالبا ما تقوم على بيئة موضوعية «واحد التهام التي كنت سميتهما (بالاندالية الاجتماعية) ترجب أن تنحصر إلى أي درجة ينبغي أن تختلف الجماعات اللسانية في تطبيقها لمبدأ اللفظ والتخلق (انظر فيما يلي (1, 6, 3)). ولا تلبث مثل هذه الدراسة أن تسوقنا إلى خط آخر من المعايير وهو معيار حسن التخلق لنمط من فعل الكلام الخاص. مثلا اللغة الانجليزية، وبخاصة نوع منها، غني بالإيحاءات غير المباشرة، مما يستفحصه في الفصل التالي : وبالتالي فإن هذا يمكن أن يعطي انطبعا للمتكلمين بلغات أخرى غير لغتهم بأن اللغة الانجليزية تشتمل على أدب جم (ولو بما هنا تكون غير صادقة) عندما نطلب حسنات وأفضال لغات أخرى. والمعيار الإضافي هو المنسوب إلى المقولة المخصوصة بالشخص تبعا للجنس، وطبيعة العمر... مثالا في اليابان فإن درجة سلم التخلق تستغل النساء خلافا للرجال : وفي الظاهر يستغل من في غرب البلد أكثر مما يستغل من هم في شرقها (4). وعلى أساس مثل المجموعة من المعايير نحكم على الأفراد كمثابدين أو غير مخلوقين، في مواقف الأفعال الكلامية الخاصة : (كان نقول إن جون كان جافا، خشنا مع أمه) وإذا فإني نسبة الأدب واللفظ تكون متقلبة وعلى وجوه كثيرة تبعا للمعيار

العامّة، على وجه معقول، اهتمامها على الأدب والتخلق بالمعنى المطلق. وبالرجوع إلى مبدأ التماثل، فإنه يتعين أن نعتبر الأسس التي اقترحت من أجلها مبادئ مختلفة والتي علمتها، كما نعتبر كيف تمكن أن تلائم النموذج الراهن.

4-2. قواعد الكم والكيف

ويمكن أن نعتبر المبدأين الأولين، لأنه (كما أشرت إلى ذلك) غالباً ما يتنافس أحدهما الآخر. فمقدار المعلومة التي يقدمها التكلم محدودة بما يعلق عليها من أمل حتى يتجنب قول غير الصدق ولهذا السبب اقترح هارنش Hamish أن يجمع القاعدة وأن يحصرها فيما يلي: قاعدة الكم - الكيف. اجعل أقوى طلب مناسب مبرراً عن طريق بيتك. هارنش 1976: 362. وهو يورد أكبر رواية مفصلة لنفس القاعدة التي صاغها (أومير: 1969 - 45): [لأنه إن لم نوجد أسباب جيدة وراححة على التضاد، فينبغي ألا يزلف الإنسان عبارة ضعيفة، إذا كان يستطيع أن يصيغ أقوى منها، وكان الجمهور المستمع يهتم بالمعلومات الرائدة التي يمكن أن تنقل إليه].

وتجلب (القوة) هنا إلى مقادير المعلومات المتقولة + وأقرب طريق لتأويلها بالتقياس إلى قضيتين P و Q هو أن نقول: (إذا كان Q يستلزم K ، وكان K لا يستلزم Q ، كان إذن Q أقوى من K). وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم لماذا كانت بعض ضروب اللزوم تتشأ من تأويل عوامل الإحراء المنطقية + من نحو ضروب الشوير والنفي (لا not) والوصل، والفصل أو Or ولنعبر أولاً بالتصوير الكلي \forall والآخرني E .

4-4. أكلت جيل بعض الحلوى.

فهذه قضية تزوي بنا إلى أن نستنتج كذب:

4-1. أكلت جيل كل الحلوى.

غير أن هذا ليست استنتاجاً منطقياً (إذا فخرنا تأويلاً معيارياً لكل من اللغتين: البعض، الكل، باعتبارهما بتلاان التصوير الحرمني والكلي) وإنما هو ناتج عن اللزوم: أي أن المتأطّب يستدل أن التكلم عندما أثبت (4) فهو قد استنتج بأن (4) كاذبة. وهذا واضح من كون أن الاستنتاج يمكن أن يفسد عن طريق إضافة معلومة متناقضة (5).

العامّة، على وجه معقول، اهتمامها على الأدب والتخلق بالمعنى المطلق. وبالرجوع إلى مبدأ التماثل، فإنه يتعين أن نعتبر الأسس التي اقترحت من أجلها مبادئ مختلفة والتي علمتها، كما نعتبر كيف تمكن أن تلائم النموذج الراهن.

4-2. قواعد الكم والكيف

ويمكن أن نعتبر المبدأين الأولين، لأنه (كما أشرت إلى ذلك) غالباً ما يتنافس أحدهما الآخر. فمقدار المعلومة التي يقدمها التكلم محدودة بما يعلق عليها من أمل حتى يتجنب قول غير الصدق ولهذا السبب اقترح هارنش Hamish أن يجمع القاعدة وأن يحصرها فيما يلي: قاعدة الكم - الكيف. اجعل أقوى طلب مناسب مبرراً عن طريق بيتك. هارنش 1976: 362. وهو يورد أكبر رواية مفصلة لنفس القاعدة التي صاغها (أومير: 1969 - 45): [لأنه إن لم نوجد أسباب جيدة وراححة على التضاد، فينبغي ألا يزلف الإنسان عبارة ضعيفة، إذا كان يستطيع أن يصيغ أقوى منها، وكان الجمهور المستمع يهتم بالمعلومات الرائدة التي يمكن أن تنقل إليه].

وتجلب (القوة) هنا إلى مقادير المعلومات المتقولة + وأقرب طريق لتأويلها بالتقياس إلى قضيتين P و Q هو أن نقول: (إذا كان Q يستلزم K ، وكان K لا يستلزم Q ، كان إذن Q أقوى من K). وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم لماذا كانت بعض ضروب اللزوم تتشأ من تأويل عوامل الإحراء المنطقية + من نحو ضروب الشوير والنفي (لا not) والوصل، والفصل أو Or ولنعبر أولاً بالتصوير الكلي \forall والآخرني E .

4-4. أكلت جيل بعض الحلوى.

فهذه قضية تزوي بنا إلى أن نستنتج كذب:

4-1. أكلت جيل كل الحلوى.

غير أن هذا ليست استنتاجاً منطقياً (إذا فخرنا تأويلاً معيارياً لكل من اللغتين: البعض، الكل، باعتبارهما بتلاان التصوير الحرمني والكلي) وإنما هو ناتج عن اللزوم: أي أن المتأطّب يستدل أن التكلم عندما أثبت (4) فهو قد استنتج بأن (4) كاذبة. وهذا واضح من كون أن الاستنتاج يمكن أن يفسد عن طريق إضافة معلومة متناقضة (5).

لنت الأمر. فأولاً لنعتبر (الكل) (والبعض) كزوج مرتبط على سلم (قوة العمل الاحترافي)، بحيث يكون دالاً على أن (القضية في المشتبهة على السور الكلي هي أقوى من مكانتها المختلفة عنها كالمشتبهة على السور الحرمني). وإن شئت الذقة قلنا: (إن هذا ينطبق فقط متى كان السور الكلي والجزئي خارجين عن مجال العوامل الاحترافية الأخرى). ثم إنه ينبغي أن نلاحظ كقاعدة عامة بأن القضية الأضعف تستلزم أن يعتقد التكلم سلب القضية الأقوى وفي الحالة الراهنة فإن (4) تستلزم بأن (التكلم يعتقد أن جيل لم تأكل الحلوى) ونشرح هذا اللزوم يكون كالآتي:

أ - يلفظ التكلم بالقضية الأضعف ك حيث يمكن أن ينطق بسهولة وعلى نحو مناسب بالقضية الأقوى ق.

ب - وهذا يعني عن طريق الكم - الكيف، في حال عدم وجود معلومة مضادة، أن بية التكلم لا يبرر إثبات ق، ولكنها تترك إثبات ك.

ج - وهذا يؤدي إلى استلزام أن التكلم يعتقد كون ق كاذبة أي أنه يعتقد في سلب ق.

أومن جهة أخرى تشدد الحاجة إلى أن نغير هذه الرواية الموجبة عن الرواية أو الصباغة الحيادية للزوم الموجود في (ج). والرواية الحيادية هي: (لا يعتقد التكلم بأن ق صادقة، كما لا يعتقد أن ق كاذبة) وقد يجوز أن تكون هذه نتيجة لو لم تكن عند التكلم بينة كافية لكي يقرر مثلاً أن:

4 - ج إن جيل أكلت بعضاً من الحلوى (ولكني لا أعلم ما إذا كانت قد أكلتها كلها. وأياً كان اللزوم الإيجابي أو الحيادي قد وقع افتراضه ووضع، فإنه يتعلق بالموقف، وقد يوحى سياق ما بأن التكلم يحتفظ بالأخبار أو بالمعلومة لنفسه بسبب نقص في المعرفة، ويوحى سياق آخر بأن التكلم يحتفظ بها بسبب اعتقاده الحازم بعكس ذلك). ولنلاحظ الآن أن العلاقة المعكوسة (من القوي إلى الضعيف) تحصل بين سلب (4) و (4).

5 - لم تأكل جيل شيئاً من الحلوى: (سلب قضية 4)

5-1. لم تأكل جيل كل الحلوى: (سلب قضية 4)

هذين الفعلين (صار become و ابقى remain). يكون من الضروري أن يحدث الذي يصفه فعل صار يجب أن يقع في زمان و - متقدما على زمان الحالة التي يصفها فعل ابقى (ز ٥) جدول (4 1) .

وإستعمال ق ليحتل الحد الأقوى وك ليحتل الحد الأضعف (و على سبيل المثال : يجب = ق ، ويمكن = ك) نستطيع أن نتضح ضروريا من اللزوم حسب الأنواع الآتية :

الإيجاب في هي أقوى من ك	السلب لاشيء من ك هي أقوى من لاق
ق	ك
أ كل	ب بعض
ب أكثر من	أ ليس (بأكثر / بمقدار) / ليس (بأكثر من / مقدار ما /
ج. وجب، ينبغي	د. يمكن، يستطيع
د. يكون متأكدا من أن	ب. يفكر في أن
هـ. يفتي (في زء)	ج. يصير (في زء)
و. س و ص	س أو ص
ز. نغح في أن	حاول أن

لاق — 1 — ك. (مثلا، يجب ألا — 1 — يمكن).

ك — 1 — لاق (مثلا، يمكن — 1 — يجب ألا).

(وإذا اختيرت الصياغة الموجبة للاستلزام ، كان الرمز س — ص بقصد به اختصار العبارة : «إن إثبات المتكلم س يلزم عنه أن يعتقد ثبوت ص»).

وفي الحقيقة، توجد قاعدة عامة تقول : إذا كانت ق أقوى من ك، كان إذن لا ك أقوى من لاق ومما حدا لفظ المتكلم بالعبارة لاق، فإن اللزوم (في صياغته الموجبة، هو أن المتكلم يعتقد سبلا ك، أو باختصار، فإن المتكلم يعتقد ثبوت ك. ذلك أن استلزام (5) (ثم تأكل حيل كل الحلوى) هو أن المتكلم يعتقد ثبوت (4) أي أن حيل آكلت بعضها من الحلوى ومما هو صادق في هذا المثال الخاص يمكن أن يعمم على النحو التالي :

6 - (الصياغة الموجبة) إذا كانت ق أقوى من ك إذن .

أ - المتكلم استلزم عن طريق ك بأنه يعتقد في عدم ثبوت أو نفي ق وكذلك .

ب - يستلزم عن نفي ق بأنه يعتقد ثبوت ك.

7 - (الصياغة الهادية) : إذا كانت ق أقوى من ك ،

أ - يستلزم المتكلم عن طريق ك بأنه لم يدرك ثبوت 5 أو نفي ق.

ب - يستلزم المتكلم عن طريق نفي ق بأنه لا يدرك ثبوت ك أو نفي ك.

وإذا فإن صروب اللزوم تصدق بين القضايا (الأضعف).

وتكون متكافئة اللزوم وعلى النحو المشار إليه بالسهم في الشكل 2.4 فيما يخص (الكل) و (بعض)

(واختصارا، فقد عمت أيضا استعمال (القوى) و (الضعيف) ابتداء من القضايا ذاتها إلى عوامل الأجزاء التي بواسطتها تختلف القضايا). وإذن فإن تعميم (6) و (7) يمكن أن يوضع مجموعة من الأرواح المنطقية كما هو مبين في الجدول (1.4) ، ويمكن

الإيجاب	السلب
كل	ليس بعض (= لا واحد، لاشيء)
بعض	ليس كل

(شكل 2.4)

وبعض أنواع مختلفة من اللزوم المذكورة في جدول 4: أوردناها فيما يلي، وضروب اللزوم فيها ذات التجهين كما أشرنا إليه بالأشكال ذات الرأسين :

ب - يوجد ثورا (ثما) ثلاثة أطفال.

(ليس يوجد ثورا أكثر من ثلاثة أطفال).

ج - يجب ألا يتقاعد العمال عند 65 سنة

د - أعتقد أن كرابا نائم

(لست متأكدا من أن كرابا نائم (7)

هـ - لم يبق بيتي مريضة.

(يبي في صحة جيدة)

و - تشغل سوزان في المكتب يوم الخميس أو الجمعة.

(لا تشغل سوزان في المكتب يوم الخميس والجمعة معا).

ز - حاول فرانك أن يفتح الباب.

(لم يفلح فرانك في أن يفتح الباب).

وإذن عن طريق (قاعدة الكم - الكيف) يمكن للإنسان أن ينظر في عدد كبير من الاستنتاجات المعتادة أو غير الشكلية وهذا لا يبين قبح القيمة التفسيرية لمبدأ التعارن بل بقوى كذلك النحو بواسطة بيان أن التحليل المنطقي المعباري يجري عمله جيدا على اللغة الطبيعية بالرغم من المظاهر المضادة لذلك، وقد أضر إغناء عدم التحديد واللامنتق بالحاولات التي تريد أن تفسر اللغة الطبيعية باعتماد المنطق الصوري وحدوده. إلا أنه يوجد أمل قوي في أن تتمكن هذه الحاولات عن طريقة مبدأ التعاون، من أن تنسب لا إلى المنطق وإنما إلى التداولية.

وفي ذات الوقت فإن الاعتبار التداولي للاستنتاجات التحاورية كذلك التي مثل لها في «ب»، «ج» الأتفة الذكر؛ قد يقضي إلى تبسيط المنطق المعباري. ذلك أن الفارق الذي وضعناه بين الفصل الاستغراقي وغير الاستغراقي هو فارق مركب من وجهة نظر سيمانيطيقا اللغة الطبيعية من حيث إنه يتضمن أن تنسب إلى روابط الفصل (أو) تفسيرين منطقيين متمايزين، وهما متفاران حتى أن أحدهما ينطوي تحت الآخر. ذلك أن جمع الجمل التي تصدق على معنى الفصل غير الاستغراقي (أو) تصدق كذلك على معنى الفصل الاستغراقي غير أنه في الاعتبار الذي يربط المنطق والتداولية يحتاج الفصل

(أو) إلى أن يعطى له فقط معنى واحد، وهو الفصل الاستغراقي، وحينئذ فإن التأويل الاستغراقي قد يشتق من الفصل الاستغراقي عن طريق اللزوم كما هو الحال في (و) السابقة الذكر (8).

وإذاً فإن (فإن قاعدة الكم = الكيف) تقدم لنا زيادة توضيح لمنطق التفسير الذي صار الآن مألوفاً: وهو أن التفسير التداولي لشيء ما في تعبير نحوي يظهر وكأنه الشكلي أو شاذ غريب، وهذا يوحي بأن تقسيم العمل بين السيمانطيقا والتداولية يتبع من أهم الحلول المرصية لكلا العلمين. وكمثال آخر زيادة في التوضيح تعتبر عدم التناظر في

8) I ran fast and could catch the bus

(8) أسرعرت الخطو وكان يمكن أن أدرك الحافلة

9) I ran fast but could I didn't catch the bus

(9) أسرعرت الخطو لكن لم يمكن أن أدرك الحافلة

[From pimer 1980 : 92]

8 a) I ran fast and was able to catch the bus

(8) أسرعرت الخطو وكان يمكن أن ألق الحافلة

9 a) I ran fast but wasn't able to catch the bus

(9) أسرعرت الخطو لكن لم يمكن أن أدرك الحافلة. إن عدم جواز (أو عدم نحوية) الفعل المساعد could في (8) يشير مشكلة. ويمكن أن نقبل مع بالمر Palmer أن هذا الفعل can, could يتعارض مع الصيغة was able to بحكم مكان تحقيق الوقوع، وهذا يعني أن الفعلين الماسعين للمواجهة can, could يمثلان حالة إمكان عمل شيء ما من دون الإشارة إلى تحقيق وقوع الفعل، مما هو مدلول عليه بالعبارة be able ذات الإضافة إلى التحقق. وبهذا الاعتبار فإن الصيغة was able to و could يشكلان زوج قوي/ ضعيف فيما مثلنا له آنفاً في جدول 1.4 وعلى حين أن الفعل المساعد could يدل فقط على حال الإمكان فإن الصيغة was able to تدل على قوة الإمكان والإنجاز معا وبواسطة الحجة المطبقة في جدول 1.4 ينبغي أن يختار التكملة استعمال البديل الأقوى (كان بالإمكان) (was able to) حيثما تدعمه وتبرره البيئة؛ حتى أن الفعل المساعد للمواجهة

could يستعمل للاستدلال على ما يتفقد من اعتقاد في الانحياز كما كان في جملة (9) وهاتكس غرابية الجملة (8) في تعارضها مع (8). وكون هذه الغرابية في شأن التداولية إنما تدعوه ملاحظة كون أن الجملة المزلفة مع could في مختلف السياقات تكون سائفة (9)

(10) I could just almost reach the branch

(مأخوذ من Palmer 1980: 95)

(10) أنا قد أبلغ لمس الغصن.

ويكون من الواضح في هذه الجملة أن حال الامكانية باعتبارها مقابلة لتحقيق فعل الانحياز تعطي لها الخلبة. وهذا تفسير جزئي فقط إذ لا تعتبر جواز وقبول السلب الأضعف للسياغة wasn't able لكن مجمل العبارة واضح والفعل المساعد could مرتبط مع عدم الانحياز لأن مبدأ التعاون يوجب أنه إذا أمكن أن تصاغ عبارة جهة الصدق فيها أقوى، إذن فلتضعها كما نريد. ولا ينطبق مثل هذا الاستدلال على العبارة الفعلية للخاصة للفعل can، لأن الانحياز لتحقيق الناشئ عن الإمكان في الحاضر هو أقل احتمالاً لأن يعرف، نظراً لامتداده في المستقبل.

وهذه أمثلة إضافية عن الجواز غير المتناظر، مأخوذة من المجال الترنيني.

(1a) My sister is married, and her husband works for NASA

II ؟؟* تزوجت أختي وزوجها يشتغل في النازا.

(1b) My sister's husband works for NASA and she is married

II (ب) زوج أختي يشتغل في النازا، وهي تزوجت.

والنسبة لمن يكون مشتقاً فقط على قوالب الجمل التحوية فقد يجد أن شذوذاً جملة (1a) وتعارضها مع جملة (1b) محير. لأنه لما كان معنى الجملتين واحداً، وكانت في الظاهر ساكنتين من الوجهة التركيبية، حصل من أمرهما أنه لا توجد طريق لتعليل عدم تناظرهما إن اكتفينا بالقاعدة التحوية. إلا أننا لما كنا ننظر في التداولية، فنحن نلاحظ هذه الجملة (1a) ب) بأن شقها الثاني يخرق قاعدة الكم وفي الحقيقة فإن شقها الثاني حسو، من قبل أنه لا يقدم أي خبر أو معلومة غير ما سبق أن فهم في (1b) وهذا يوضح

كيف أن قاعدة الكم، في بعض الأحيان يمتد إلى قول بحيث تطبق على جزء أو شق من الجملة، لا على الشق الآخر، والشح في إعطاء المعلومة في بداية الجملة لا ينقلب بالضرورة في نصفها الأخير إلى نرف في آخر.

4 2 1 ضروب الاستلزام المرتبطة بإداة التعريف (أل)

ومما ينبغي أن يضاف إلى الزوج (قوى / ضعيف) كما رأينا في جدول 4 1 أدناه التعريف (أل: The)، والتكثير (an: الثنوين وغيره)، ومثل سائر الأرواح الأخرى فإذا استبدلت أداة التعريف بمتكبر من فضية ما، كانت النتيجة فضية تلزم عن أصلها. مثلاً (بافتراس أنا نعرف ماذا تعني بالكاتبة The secretary).

من (سالي هي الكاتبة) نستنتج أن (سالي كاتبة)، وكذلك وبالمثل:

من أن سالي ليست كاتبة نستدل على (أن سالي ليست هي الكاتبة).

لأن أدوات التعريف تختلف عما اعتبرناه من أزواج، لأن أساس التعارض بينهما هو من طبيعة تداولية. فعنصر التعريف المبرع عنه بال The (وأيضاً باقفاظ أخرى كثيرة مثل استعمال الضمائر، وأسماء الإشارة، وهي تكون على نحو عارض) ينقل إلى فهم الشكل أن هناك إحالة يجب أن تتحدد على نحو استثنائي في السياق المعرفي، مما يتفاسمه التكلم والمخاطب. وهكذا عندما يستعمل أحد الناس الجملة، ولنسمها The x النص فنحن نستطيع أن نستنتج من ذلك:

(12) There is some x that can be unique by identified as the same x by s and h.

(12) يوجد بعض ص بحيث يمكن أن يتعرف عليه فقط التكلم والمخاطب على نحو واحد. ولما كان هذا جوهرها للدلالة على آل التعريف بشكل أفضل من كون معناها مشتقاً بواسطة مبادئ التحاور؛ فإن جملة (12) ينبغي أن يصطلح عليها بالزوم التحاوري التقليدي؛ كما رأينا في بداية الفصل الأول، بدل أن يطلق عليها التحاور مجرداً والظرف (فقط Uniquely) يدل على أننا نستطيع أن نختار ص واحدة تكون هي المقصودة من سائر ما عداها؛ (والحال أنه إذا كانت ص على حال الجمع استطعنا أن نختار مجموعة واحدة من حال ص تكون من بين سائر المجموعات الأخرى (الصادية). وإذا كان قرار استعمال آل التعريف المفضل على التكثير (an) هو من شأن تقدير ملائمة الموقف، فإن إحالة The x النص تكون محتملة للتنوع من موقف الآخر.

كما لو كان طيب هذه الحامضية للتعريف التي ندل عليها بالمثل (مادة): للدلول على تنكيرها بالشعرين an) يمكن أن يستعمل بشرط لا نحصل عليها في (12) أعني المعرفة السابقة المشتركة: وإذا لا يوجد أساس من موقف أو تعهد لاستخدام أداة التعريف أن (ولمّا توجد معرفة مشتركة). ولهذا السبب فإن استخدام حرف التنكير (an, a) وغيره من أدوات التحديد، مثل بعض، قليل، كثير، يجمع وينظم إلى الحدود التي لم يشر إليها سابقاً، مجمعة من نحو (ويحت اليوم جائزة، وأنى شيء يعني) وهذا في الحقيقة استلزام سالت لما قبلناه في (12)، ويمكن أن يقع حسب قاعدة الكم عن طريق الاستدلال كما يلي: إنه لما تجببت المتكلم أن يستعمل الأخص والأمرى تعبيراً وهو آلة التعريف، الجائزة فهو لم يعتقد بأن مخاطبه له ما يكفي من المعرفة حتى يحدد على وجه استثنائي هذه الجائزة: إلا أن مبدأ التعاون له من العمل أكثر من هذا حتى يكفي بتأويل أدوات التنكير والتعريف وتتمثل المثال الأمي الذي اقتضاه من Clark (1977: 122) و Clark) متعباً في ذلك نموذج جرابي (1975: 66)، وهو على شكل حوار:

ستيفن: أن ويلفريد ضارب موعداً للمرأة من أجل العشاء.
سوزان: وهل تعرف زوجته شيئاً عن هذا
ستيفن: بالطبع إنها تعرف: أن المرأة التي هو ضارب لها موعداً امرأة.

ثم إنه عادة ما يوجد تسريع لسوزان، تبعاً لمبدأ التعاون، بافترضها أن المرأة المشار إليها من جانب ستيفن ليست هي زوجة ويلفريد، وذلك لأن (امرأة) في حال التنكير تقضي إلى اللزوم بأن المتكلم لا يملك معرفة كافية حتى يستدل على أي امرأة هي المرأة المقصودة. ولما كان كل أحد يعرف ويلفريد فهو يتوقع أن تكون له امرأة. ومن ثم فقد خرق ستيفن قاعدة الكم باستعمال عبارة منكورة مجهولة (امرأة x مفضلاً ليأعيا على عبارة أخرى من نحو (زوجته) وفي الواقع قد خرق ستيفن على نحو واضح (ومؤد) قاعدة الكم من غير أن يكسر قاعدة الكيف. وهذا مثال جيد للقفزية التي تصدق من وجهة نظر المنطق، إلا أنها من وجهة نظر التداولية مؤذنة بالخطأ.

ثم إن ضروب الاستلزام التحوارية يمكن أيضاً أن تنتج على نحو غير مباشر من استعمال التعريف The ومع أن عبارتنا (the x ألي) يمكن في العادة أن تستعمل في سياق حيث يشعر المخاطب ويفهم أي شيء يعني الـ ص. وهناك أحوال، من نوع

لامر أن أقم fast accomplish يجعل فيها التسميم للمخاطب يتخذ تقديراً لإحالة واحدة لما لا يعتقد، المخاطب قبل سماعه عبارة التكميم. وتصادف هذه في جمل من نحو:

(13) هل تريد أن ترى الرسالة البريدية التي وصلني من هذين الأسبوع الأخير: وهي جملة يمكن أن يستنتج منها المخاطب، ما إذا كان هو لم يعرف عنها شيئاً من قبل على معنى أنها رسالة وحيدة حتى أن التكميم كان قد تلقاها من هذين الأسبوع الأخير ويمكن أن نقول أن (13) ينتج عنها:

(14) إن التكميم قد تلقى رسالة من هذين الأسبوع الأخير لكن (13) يلزم عنها أيضاً (العللة للزوم الوحيد المرشط بال التعريف The):

(15) توجد رسالة واحدة مثل هذه فحسب

ونسب بهذه الوحدة، صيغة الأمر الجارية مجرى المثل «list»، ونوضح للعموم كرموز للتنبيه مثل: احذر أن تدوس، وانتبه إلى الكلب (نقارن هاوكين Hawkins: 1976: 112 - 121)، وحتى تتقدم خطوة إلى الأمام، فإنه يمكن أن نلاحظ أن هذا النوع من اللزوم الذي يطلق عليه كل من كلاوك وهافيلاند: Haviland (1977, 1974) الافتراض التسميم يميز كذلك أن نفسهم بواسطة مبدأ التعاون. مثلاً تقتضي الجملة (لقد ذهبت إلى الحديقة وجلسنا قرب حوض السمك) حسب تأويلها العادي الافتراض التسميم الذي هو (إن الحديقة كانت تحتوي على حوض السمك) غير أنه يجب أن ننظر أولاً إلى مثال التضمير العائد من دون الاعتداد بمثل هذه الافتراضات.

(16) وفي نهاية الأمر وصلنا إلى الباب الخلفي.

(17) ب - وهل كان الباب مغلقاً؟

وفي (17) انتزعنا النتيجة المتوقعة، المتفقة مع قاعدة الكم، وهي أن الباب في (17) يرجع إلى نفس الاسم المتعمول مثل الباب الخلفي في (16) وهذا اللزوم ينتج من مجرد كون أن الباب بيتني أن يعود إلى باب ما بحيث يتحدد من السياق فقط. وفي هذه الحالة لا يوجد إلا باب واحد متحدث عنه، أعني الباب الخلفي. لكن المخاطب يحتاج لكي يجعل جمليتي (18) و (19) مقهوتين، أن يستعمل سلسلة طويلة نوعاً ما من الاستنتاجات:

(18) وفي نهاية الأمر وصلنا إلى الباب الخلفي.

إن قاعدة العلاقة، ومحتواها (كل مشاركا ومفيدا في المناسبات)، قد اتخذت عدة تأويلات متنوعة، بعضهم قد عالجها كنوع خاص من الشرح في إعطاء المعلومة. وقد وضع كل من سميت Smith وولسون (1979: 177) تعريفا عاديا كما يلي: «إن الحكم قد يكون مسعفا ومفيدا لحكم آخر، إذا كان كل من ق، و ك باجتماعهما على معرفة موحدة، يحتاج معلومة جديدة، غير مشتقة لـ من ق و لـ من ك باجتماعهما

ويدل هذا التعريف على أن الشرط الموجود بين حكم كل من أوب يمكن أن يبين لا المناسبة القبلية فقط، في الأحوال البسيطة من نحو الاحتمالات (20).

(20) أ: أين توجد علبة الحلوى التي هي لي.

ب: إنها موجودة في غرفتي؟

ط: نبي الخالات المائلة (أي غير المباشرة) من نحو:

(21) أ: أين توجد علتي من الحلوى.

ب: لقد كان الأطفال في غرفتك هذا الصباح. (مأخوذ من سميت وويلسون 1979: 175)

وملاحظة (ب) في (21) يمكن أن تكون مفيدة ومناسبة لسؤال (أ) على أساس أن إجابة (ب)، بافتراض أن (ب) هذا لم يكن يعرف الإجابة عن السؤال. قد تساعد (ب) بالرغم من ذلك على أن يكتشف الإجابة، استدلالا على أن الأطفال كانوا قد أكلوا الحلوى، أو على الأقل أنهم تمكنوا من أن يعرفوا أين توجد الحلوى. ومرة أخرى فإن الافتراض بأن المتكلم والمخاطب يلاحظان مبدأ التعاون (بالإضافة إلى المعرفة المسبقة)، يتيح للمزم أن يتحقق. وكل فشل طاهري في الشرح بإعطاء الخبر يؤدي إلى نتيجة مؤداه أن إجابة (ب) تكون ملائمة للإسهام في قاعدة الحكم على أعلى مستوى مباشر.

غير أنه، بدلا من أن ننظر إلى قاعدة العلاقة بكونها على هذا النحو تابعة لقاعدة الحكم، فلقد فصلت أن أوول مناسبة التلطف بالعبارة إلى وجه آخر للمناسبة (كالحال في (20) و (21)) كجزء من مفهوم شامل للمناسبة، وهي مناسبة التلطف للموقف الكلامي. وبهذا المعنى الواسع، يمكن أن نعرف المناسبة على النحو التالي:

ونستنتج بأن القمل المذكور في (19) هو قمل الباب الخلفي، إلا أن هذا اللزوم توصل إليه عن طريق معرفة مشتركة بأن الباب الخلفي هو وحده الباب المتخذت عنه، وإنما توصل إليه أيضا بنوع من المعرفة العامة، وهي أن الأرواب غالبا ما تكون لها أفتال، مما يكون فيه استزاع الاستنتاج المعتلى قائما بضرورة، على أن لهذا الباب الخلفي الخاص فعه. ما وهذا هو الافتراض التعم الذي نستطيع أن نتوصل إلى الشبهة المرحوة في (19)، لال (ب) يحيل إلى الباب الخلفي. وهذا اللزوم المستنتج عن طريق الافتراض التعم، جعل (ب) يتجنب مخالفة مبدأ التعاون.

وكمثال إضافي عن اللزوم المستنتج من أدوات التكبير والتعريف، ننظر في التوقع المزدوج للفظ (خاتم ماس) فيما يلي:

ماري: لقد أضعت خاتم ماس.

بيل: حسنا، كانت حولي وانصه هي أصبعها خاتم ماس واحدا في هذا الصباح وباستعمال أداة التكبير (التنوين، خاتما) أو مايقوم مقامها من نحو الضمير (one) واحدا) يرفض بيل أن يورط نفسه فيما إذا كان الخاتم التي رآه هو نفسه الذي أضاعته ماري فهو يتجنبه البالغ الدلالة للاستلزام والمشارك الاحتمال قلص من اتهام حولي. وهنا فإن:

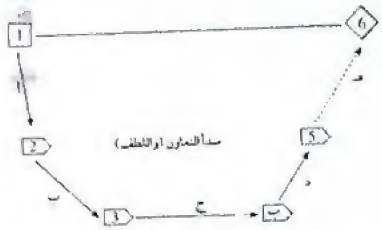
أ- قاعدة الحكم إنما عرفت على وجه متكلف عن طريق رفض الشراك الاحتمال المرجعية.

ب- ويمكن أن يؤول هذا الخرق كتكتم لاجتباب الاتهام غير اللق.

ج- إلا أن هذا التكتم هو في الواقع مقروض بفعل أن ملاحظة بيل لا تكون ملائمة إلا إذا كان يشك في حولي.

وعكذا تقديم لنا قاعدة الحكم، وقاعدة اللطف والأدب وكذلك قاعدة العلاقة تفسيريا لملاحظة بيل، على نحو أنه ما يكون باتهام غير مباشر.

وقبل أن ننتقل إلى معالجة قاعدة العلاقة ذاتها، فلنأمل إلى أن أشير بأن هذه الأمثلة تبين تفاعل العلاقة الوثيقة بين التداولية الإحالية، كما أثبتنا ذلك، وبين تداولية تفاعل الأشخاص. ثم إن تحديد مداهي الأشياء التي ترجع إليها عبارات التفكير والتعريف يتعين في جزء منه، كما رأينا، عن طريق مبدأ التعاون ومبدأ اللطف والتخلف.



شكل 4 4

- 1 - الحالة الابتدائية : يريد (أ) أن يعرف أين توجد الحلوى .
- أ - يسأل (أ) أين توجد الحلوى .
- 2 - يظن (ب) إلى أن (أ) يريد أن يعلم أين توجد الحلوى .
- ب - يفهم (ب) جوابا مناسباً لبدء التعاون والطلب .
- 3 - يكون (ب) مستعداً لنقل الخبر من رقم ب إلى (أ) .
- ج - يقول (ب) بأن الأطفال كـ، وا في بيت (أ) هذا الصباح .
- 4 - يعلم (أ) بأن الأطفال كانوا في غرفته هذا الصباح .
- د - يكتشف (أ) قوة جواب رقم ب .
- 5 - يعرف (أ) ما يمكن أن يساعده إلى الوصول إلى حالة 2 .
- 6 - الحالة النهائية : يعلم (أ) أين توجد الحلوى .

(شكل 4.4) السؤال والإجابة المائلة في 2.1

وتكون هذه المراحل حاضرة ومقبولة حتى في أبسط ضروب العبارات (مثلثظ بها) (انظر 3.3.1) إلا أنها تكون أكثر أهمية في حالات الأجوبة المائلة كما هو الحال في (2.1) فإجابة (ب) من رقم ب (كما في شكل 3.4 من رقم ب،) طاهر من أمرها كونها

محللة عن طريق مبدأ التعاون أعني أن إجابة (ب) قصد بها أن تكون مناسبة لإجابة تقاوم (أ) غير أنه في هذه الحالة قد توجد حجة تقول إن مبدأ اللطف والتخلق يثبث دورا ما والسبب في ذلك راجع إلى أن (ب) يحسن أن يصيح إجابة غير مباشرة أو مائلة بالإحالة إلى إجابة أكثر استقامة أو مباشرة مؤداه أن الأطفال أخذوها. والداعي الأكثر ترجحا لهذه الإجابة المبهمة أو المائلة هو التوقف المتأخر بالإحالة إلى إمكان حصول فعل فيجب من جانب الأطفال ويدل أن يفهم (ب) الأطفال فإنه عمل على صياغة عبارة طاهرة الرامة حول وجود الأطفال في المكان، ناركا (أ)، يستخلص النتيجة غير المهدية وليس هذا كل ما في الأمر، ذلك أن التخلق الطاهري عند (ب) بإحالته إلى الأطفال قد يمكن أن يكون تأويلا سائرا مقصودا. ثم إن (ب) قد يجعل إجابته بليدة على نحو مغرض، لكن من دون أن يقصد إلى منع (أ) من أن يتخلص إلى نتيجة غير مشقة أو خالية من الأضرار.

4.4 استراتيجيات الإيماء والتلويح وأفعال الكلام الشفوية عند هيننج: Hinting

يبين هذا المثال كيف أن تأويل : (أفعال الكلام المائلة) يتعلق تعلقا شديدا بقاعدة العلاقة. وهذا الفعل يظهر هو نفسه فيما كنا قد أطلقنا عليه في موضع آخر استراتيجية الإيماء (Leech [1977] : 32-4)، مثلا في الطلب المذهب يكون من المشهور العام أن نضع السؤال حول إرادة المخاطب أو قدرته على اتخاذ فعل (س)، كإيماء وتلويح يريد به أنه يقوم بمادة (101) هل يمكن أن ترد على التلفون ؟ هل تستطيع أن ترد على التلفون وتقوم هذه الاستراتيجية على التلطف بفعل كلامي نزول غايته كغاية فرعية من أجل اتخاذ فعل كلام آخر، وهكذا فإن تبادل الحوار :

(123) هل يمكنك أن ترد على التلفون ؟

ب. نعم.

يمكن أن يرد إليه كما لو كان عائقا لقصه عن تقاوم مستفيض من نحو

(124) هل يمكن أن ترد على التلفون.

نعم

أ. وفي هذه الحالة لرجو أن ترد.

ب. لم أفعل بها شيئا. لقد وضعتها في الرفوف

1229 أ. هل تعلم متى تعاد الحافلة ؟

ب. نعم على الساعة 5 20

1230 أ. هل تريد مزيدا من القهوة ؟

ب. أشكرك

1231 أ. هل أكلت تلك الفطائر كلها ؟

ب. نعم لقد كنت جائعا جدا

وفي سائر هذه الحالات فإن سؤال (أ) هو على نحو مباشر وسيلة لاشتراك الخبر. ولكنه من طرف خفي وسيلة لغرض آخر. والغاية القصوى لأفعال الكلام هي الاعتراف بكون أن (ب)، (في بعض إجابات البارزة) يرد على نحو تعاوني، مع قصد مساعدة (أ) لإتمام هذه الغاية. وفي جملة (26) مثلا يجب (ب) عن السؤال. لكنه يتخذ كأمر مسلم. متسائلا: «هل يجب أن يكون المشبك صغيرا أو كبيرا»، وكذلك فإن (أ) يود أن يشترى بعضها وفي جملة (30) يسأل (أ) بقوله عن غرض للقهوة. ويجب (ب)، كما لو كانت القهوة قد قدمت له. وفي (1) يضع (أ) السؤال مع اقتضاء للتعريف ويود (ب) كما لو كان يعتذر عما نسب إليه من توخي والأهمية المتعلقة بهاتين الغائتين من أفعال الكلام - وهي تهنيء وتوخي الغاء القصوى - تختلف من حال إلى حال، ومن مناحج الآخر.

وربما كان أكرس توضيح للتفاوت بين التوقع والغاية القصوى هو النتيجة لارتكاب الغلط.

1232 أ. هل تشرب ؟

ب. بالطبع، جميع الناس يربون.

وهناك نوع آخر من الظروف التي يحدث فيها نوع آخر من الغاية القصوى على غير وجهها. وهذا مصدر حسب المسخرية.

1233 أ. هل يجب أن ترقص ؟

أعني أن كل تكميل للمعلومة المطلوبة في فعل الكلام (على يمكن أن) هو جزء من خبر كان على (أ) أن يحصل عليه إن أراد أن يعلم ما إذا كانت الشروط على وجه الدقة مواتية لاجتماع الفعل المطلوب من جانب المحاطب. غير أن الاستراتيجية الإنشائية تصنع بأن فعل الكلام الأول في (24) استخدم لغرض الثاني غير المطلوب به. وتستمر هذه الاستراتيجية فائدة العلاقة من جهة أن سؤال، في السؤال المتخيل في (23) والمطروح حول قدرة المحاطب على اجترار الفعل (من) يمكن أن يكون فقط من الوجهة النظرية مناسبة كوسيلة للإعجاز اللازم عن قيام المحاطب بفعل (من).

وعلى هذا النحو قد يساعدنا أحيانا أن نصور شروط التبادل الحوارية، وكأنها حوار مختصر، شديد الآثار. ولاتوضح الاستراتيجية الإنشائية إلا الهدف المتواطئ عليه للسلام المناسبة) الذي به يؤول التلغظ بالمعارة باعتبارها فعل كلام متوقع الحدوث تماهيها الطريق للفعل الكلامي التالي وبطبيعة الأمر. فإن المتكلم من جهة الممارسة غالبا ما يفترض الإحانة عن سؤاله بالقول: نعم. إلا أن السؤال المقصود بفعل مساعدة دال على الإمكان من نحو (هل يمكن أن ترفع صوتك بالنعاء ؟) قد يفهم منه معا طلب المعلومة. وعلى نحو غير مباشر طلب مقيد وتكون قوته أن سمعنا على وجع التفرير (أن المتكلم يريد أن يعرف ما إذا كان المحاطب يستطاع أن يقي على درجة معينة من علو الصوت) والسبب في ذلك هو أن المتكلم يريد من المحاطب أن يهني بأن يريد من علو صوته. وإذا فإن سؤال لا يثبت أن يكون حقيقيا، لأن له غرضا بعيدا وليس مفهوم السؤال منه إلا الخطوة الأولى (11).

وأیضا يمكننا أن نقول بأن الحد - التوقع anticipatory يجوز أن يطبق على أفعال كلامية مفيدة أو مشروطة مثل التي يجرها (أ) فيما يلي :

1235 أ. هل يوجد عندك ما مشعل به النار ؟

ب. نعم خذ عود القنب هذا. يمد له.

1236 أ. هل تتبع مشبك للأوراق ؟

ب. نعم هل يجب أن يكون كبير أو صغيرا

1237 أ. هل رأيت خطابات كتابي ؟

ب. نعم وأظن أنه يوجد في الرف.

ب. وهل تعلم شخص آخر يريد أن يرفض ؟

(34) المحاضر : يجب أن نغضروا إلى هنا على الساعة التاسعة.

الطالب : ماذا ؟ ماذا حصل ؟

(35) الزبون : توجد ذبابة في حسائي.

الخادم : لا تغلق ياسيدي، كلهم يريدون مثلها.

(36) المحاضر : من لم يكن حاضراً اليوم ؟

الطالب : إنه سروج وانتظرون.

وفساد الإجابة من جانب (ب) في سائر هذه الحوارات هو بطبيعة الأمر، فشله في أن يفهم ملاحظة (أ) أي عدم فهم كيف أن ملاحظة (أ) تقصد إلى الإسهام في غاية الحوار.

وينصح الآن أن المناسبة الملائمة، مثلها مثل إعطاء المعلومة، وقول الصدق، ليست هي صفة الرد بنعم أو لا، وإنما الشأن فيها الدرجة «ففي بعض الحالات، مثل إجابة (20) (إنه في غرفتك)، كانت المناسبة منسجمة ومريحة. وفي الطرف الأقصى، هناك حالات تكون فيها المناسبة غير مريحة، وغير مباشرة، مثل جملة (22) (لقد بادرت لأخفق بالنظر)، وقد تكون المناسبة مرتبطة على نحو سلبي بالمباشرة (انظر 75) أو على نحو مستقيم، كما ترتبط بسلسلة الوسائل - الغايات التي ينبغي أن تنشأ وينبغي حتى يقدم التعليق على قوة فعل الكلام. والاستراتيجية الإيجابية في (30) كانت من السهل أن تتبع.

(30) هل تريد مزيداً من القهوة ؟

ب. أشكرك.

إلا أنه يمكن أن نشغل كذلك مخاطباً غير مباشر تكون فيه مناسبة الإجابة غير واضحة تماماً.

(37) أ. هل تحب القهوة ؟

ب. شكراً.

(38) أ. هل بك عطش ؟

ب. شكراً.

وكلا هذين السؤالين قد يعبران عن تعهد أولي، لتقديم مشروب ما، إلا أنهما غير مباشرين تماماً، حتى ينشأ منهما سرعة العرض المائل (غير المباشر) إلا أننا نستطيع أن نتخيل سياقات قد تجتمع فيها مثل هذه الأسئلة بغير الوسائل اللغوية، كأن يومي «(أ) إلى كأس القهوة في نفس الوقت الذي يضع فيه الأسئلة)، كما حصل على نحو معقول في الجمعتين (37) و (38). ومن الأهمية بمكان في هذا الموضع وفي غيره أن نلاحظ أن الوصف التداولي يتضمن الفرج السلبي وعدم التحديد. وحتى نقدر هذا فإن التعريف الذي اقترحه فيما مضى للعتابة ينبغي أن تعاد صياغته من طريق قريب كما يلي :

[إن التلطف بالعبارة (نع) يكون مناسباً لموقف كلامي بحيث إنه (نع) يمكن أن يكون باعتبار الإسهام في غاية الحوار بالنظر إلى التشكل أو المخاطب].

4-5. قاعدة الأسلوب البياني

تظهر قاعدة الأسلوب البياني (كن واضح العبارة) أشبه ما تكون «بمسند برلاء» المولات الأربعة عند جراس.

وقد اتبع آخرون جراس عندما أشاروا أخيراً إلى هذه القاعدة، وفي النادر لا تقوم بدور ما في تفسيرات ضروب الاستجابات التحلوية. وقد كان جراس نفسه يرى هذه القاعدة بأنها، إلى حد ما، أقل أهمية (مثلاً من قاعدة الكيف، وبأنها مختلفة عن القواعد الأخرى : (لا من جهة ما نقوله بل من جهة كيف نقوله، وما ينبغي أن يقال...)).

ويمكن أن نتخذ هذا التصريح منه، على أن قاعدة الأسلوب البياني لا تنتمي إلى مبدأ التعاون - وإذن لا تمت بصلة إلى الخطابة التفاعلية بين الأشخاص، وإنما تنتمي إلى الخطابة النص (الكتاب) وفيما يخصه عن الخطابة التناصية 3.3.3، كنت قد ادخلت مبدأ الوضوح كأحد المبادئ المكونة والمؤسسة. والفارق بين قولنا «بين العبارة» (والوضوح)، هو فرق غير واضح إن جاز هذا التعبير.

إلا أنني بالرغم من ذلك أعتقد أن جراس كان محقاً في اعترافه، بأن قاعدة وضوح البياني هي أهم أحد العناصر المكونة لمبدأ التعاون عنده، وأن نحمل (بيان الوضوح)

الثنائية، وهناك نوعان لموضوع البيان: يقوم النوع الأول في الاستعمال الصريح للتركيب اللغوي النحو والفنولوجي لغاية بناء وتأليف نص واضح. والنوع الثاني من البيان يعتمد على تأطير ومباغة رسالة واضحة أعني رسالة تكون بينة أو معقولة المعنى حتى تنتقل غاية فعل الكلام المقصود إلى المخاطب. وما يلزم عن هذا هو أن ضروب التخاطب في نحو جمل (32) - (36) ينبغي أن تكون نادرة، كما هي في واقع الأمر ولربما خارجة عن الكتب الهزيلة. وتكون مسألة البيان بهذا المعنى على أتم الاتفاق مع المسألة: وقاعدة البيان وقاعدة العلاقة كلاهما تساعدان على بلوغ تواصل مباشر لوجهة نظر فعل كلامنا، وكلاهما لهذا السبب ذاته، يؤثران على كون الاستراتيجية التراجيية والاشارةية تعريضة مائلة ولربما لهذا السبب، فإن المخاطبين، عادة ما يقرضون أن يكون التأويل المباشر هو «التأويل الخاطئ» فيبحثون عن التأويلات غير المباشرة فقط متى أقصد باب التأويلات المباشرة».

وعلى هذا النحو، إذا اختصت قاعدة البيان الوظيفي بدعم قاعدة العلاقة، فقد تظل هناك أسباب تبعث على الشك في أن تدخل كجزء من مبدأ التعاون غير أنني أعتقد أن الجمل السالبة تقدم الحجة على استقلال دور هذه القاعدة.

4. 5. 1- الشح في الخبر وفي إعطاء المعلومة عن طريق النفي المائل (غير المباشر).

هناك سببان لافتحاح أن الجمل المنفية هي من الوجهة التداولية أقل تفضيلاً من الجمل الموجبة. السبب الأول هو أن السؤال أقل فائدة عند الأخبار من مقابلاتها الموجبات إن كانت الأمور على حال واحدة.

- (39) لم يكن إيفان مازيبا هو الذي أطلق النار على أبراهام لينكولن.
(40) إن جون ويلكيس بوت هو الذي أطلق النار على أبراهام لينكولن.

والأحداث السالبة عند سكان العالم أكبر من الأحداث الموجبة. مثلاً إن عدد البشر الذين لم يطلقوا النار على لينكولن هم أكثر ملايين المرات من عدد الذين أطلقوا النار عليه من جهة الخبر. ولهذا السبب فإن جملة (39) انقص جهة الخبر من (40)، مع أن كلتا العبارتين صحيحتان. والقاعدة الفرعية لنفي الشح في إعطاء المعلومة، كما نسي ذلك، عندما تقرن مع قاعدة الكم، فإنها تستلزم أن الجملة المنفية ينبغي أن تتجنب إذا

كانت الموجبة يمكن أن تستعمل بدلها. وفضلًا عن ذلك فقد تستلزم أن السالبات متى استعملت أمكن أن تكون هذه القاعدة الفرعية في السلب دالة على غرض مخصوص، وفي الواقع فإن مبدأ التعاون قد ينشأ بأن الجمل السالبة تنجح إلى أن تستعمل على وجه القبط في مواقف متى كانت أقل شحاً في إمداد الخبر لغرض معلوم من مقابلاتها الموجبة. ويمكن هذا متى أراد المتكلم أن ينكر بعض القضايا التي اقترحت كنظرية أو فكر فيها أحد في سياق (ربما ذكر فيها المخاطب). وإذا فإن سلب الشح في إمداد الخبر يقدم تفسيراً، لماذا كانت القضايا السالبة في المعاني المتساوية هي حجة القضايا الموجبة التي تكون بمعنى ما (حاضرة في السياق). غير أن هذا التعميم قد لا يكون من جهة الاتساق مطبقاً في سائر الحالات، فإذا اعتبرنا جملة منفية من نحو (قطاً ليس ذكراً) فإن هذا مجرد خبر أثبت شي. بعبارة موجبة مقابلة لها (قطاً ذكر). إلا أن الجملة المنفية تلقت الانتباه وكأنها (أمانة وتنبه).

وتقتضي تأويلات خاصة كجحد وإكراه لا أثره الغير. ولما كانت قاعدة الكم لا يمكنها أن تفسر هذه الحالة، فإن قاعدة البيان الأسلوبية، تحري كما يلي: إن الجملة السالبة [كما بين بحث علم النفس اللغوي - فاون كالارك وكلاك 1977 - 107-110] تأخذ أطول وقت ليحري بها العمل ولربما هي أصعب من أن يجري بها العمل من الجملة الموجبة. وإذا عند اختيار الجملة السالبة وتفضيلها على استعمال الموجبة، فإن المتكلم يجعل الشلفظ بالعبارة مائلة وغامضة أكثر من الحاجة. وعلى ذلك فإن المتكلم يخرق قاعدة الأسلوب البياني ويلزم أن يكون إنفاً فعل هذا السبب ما - وأوضح الأسباب لاستعمال الجملة المنفية هو جحد مقابلهما الموجب.

وأيضاً توجد حالات استثنائية لهذا التعميم وهي أن الجمل السالبة توجد لها (أمانات) أكثر مما يوجد للموجبات. وتقتضي الجحد، وتنزع الاستثناءات إلى أن تكون تعبيرات سالبة للافعال والهيئة. وذلك مثل قولك (إني لا أحب كينيت)، لأنه لا يعتقد في الزواج، ولا تفق معه. وغالباً ما يفضل النفي من الوجهة التركيبية على مكافئه الموجب (إني أكره كينيت) كصريح على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة. والنفي في هذا المكان هو في الظاهر عبارة عن وسيلة لتجنب إعطاء إجابة حساسة أي السبب الذي يمكن أن يكون داعياً إلى تحسين السلوك والتخلق أو مجرد تلطيف التعبير عن الرأي والموقف (انظر 26 1).

وقد تكون هذه الحالات قابلة للتفسير، ولا تنفص من الفكرة العامة للسبب بكونه
يؤلول من الوجهة التداولية كجحد وانكار

وإذا ندعم مناقشة الساب حال قاعد الأسلوب الباني كجزء مستقل عن مبدأ
التعاون بالرغم من تداخله وظيفته مع قاعدة العلاقة ومبدأ وضوح الناص

تعليق الفصل الرابع

11) والمعالجة الأولى خلال مبدأ اللطف مما درس ضمن الإطار المناسي كانت من جانب ليكوف (Leach) 1973، وبرون Brown وليفسون (Levinson) (1978)، وليفش (Leach) (1977) (1980) والوجه
الوجه والوجه لطف أخذت من قبيرون وليفسون بين الوجه الوجه والوجه الساب
(64) (1978)، وليفش (1978) بين حال اللطف الوجه وحال اللطف الساب (1978)

12) لقد عالج جريس (1979) السخرية كنوع من الاستلزام أو استجابة للزوم. واعتبره مبدأ قائما
بذاته وليس هذا بالضرورة تعارض بين معانيته وبين معانيه للسخرية كعبداً من الدرجة
الثانية. وفي الحقيقة يمكن أن نسطر إلى هذا البدء كاستجابة مؤسسة عن مستوى أعلى،
حيثها يلتم المتكلمون ملهم اللغوي بالخذاء مبادئ أساسية أكثر تقعيها من مبدأ التعاون ومبدأ
اللطف.

13) وبالأدب الشسي أعني اللطف وحسن الأخلاق المتعلق بالسباق أو الموقف. وبالمعنى المطلق، فإن
(1) عبارة كن مهدياً just be quiet هي أقل تأدياً من (م) عبارة.

Would you please be quiet for a moment?

هل يمكن من فضلك أن تلم قليلاً من الأدب؟ غير أنه قد تقع مناسبات تكون فيها (1) أكثر تأدياً
أيضاً وفي مناسبات أخرى يجوز أن تكون (2) ليس فيها ما يكفي من الأدب. غير أنه قد تحدث
مناسبات تكون فيها (2) أقل تأدياً من (1) حينما تكون مثلاً (1) قد أولت على نحو من الدعاية
والمزاح. وكذلك حينما تستعمل على نحو من السخرية والتهكم. وعلى هذا فنحن نتحدث عن
المثاقفة في الأدب وعن قلة الأدب وذلك على نحو نسبي.

14) يمكن الرجوع إلى Miller (1967: 283-90) فيما يخص مبدأ اللطف والأدب كظاهري عند
البياتين.

15) وفيما يخص إطلاق اللزوم، يحسن الرجوع إلى Ginzler (1979: 131-2) إذ يعتبر مفهوم زيادة
الاستنباط (أي كل الأخبار تكون مناسبة، عنده مطلقاً اللزوم حيث يشأ تعارض بين قاعدة الكم
وقاعدة الكيف

(6) وفي هذا الوضع قد أول مصطلحا (الغوي) و (الضعيف) باعتبار تعارض العكس leech ومن أجل معالجة عوامل الإجراء المنطقي كما هو نتج ما يمكن اعتماد Horn 1976 و Gazdar 1979.

(7) إن كلتا الحيارتين، على وجه الدقة في هذا الاختصاران: إن المتكلم يعتقد أنه يقش أن جراند ناتم، وهو كذلك (يعتقد أنه ليس متأكدا من أن جراند ناتم). وهناك مبدأ للتعديدية خاص بالاعتقاد الثاني: ويمكن أن نراجع مابلي من هذا الكتاب الفصل الثامن (عما يشيخ لهاتين الحيارتين أن تختصر إلى (يعتقد المتكلم أن جراند ناتم و (أنه ليس متأكدا من ذلك)، على أساس أن المتكلم لا يرغم على نحو مطرد بأنه هو نفسه يعتقد في حال اعتقاد ب، إلا أن يكون اعتقاده هو مثل اعتقاد ب. وثبت هذا المبدأ، في صورته العامة بأن أية قضية من نحو (يعتقد المتكلم أنه يصدق اعتقاده ق)، حيث يكون تصديق الاعتقاد الثاني في هذه الحالة محمولا، أقول بأن أية قضية يتيح للإنسان أن يستنتج التقسية المجردة (للتكلم بصدق اعتقاده ق) ولا يصح هذا فقط على أحوال الاعتقاد الإيجابية بل يصبح كذلك على الأحوال الاعتقادية السلبية، مثال ذلك عدم اليقين.

(8) إن التميز المنطقي التقليدي بين معنى الفصل (أو الدال على الاستغراق أو عدم الاستغراق مثله مثل السلب الدال على الشمول أو عدم الشمول، قد تعرض في الأونة الأخيرة لانتقاد أكثر من شخص: ولنراجع بهذا الصدد Barret و Steiner وكذلك Kempson (1977: 126-8).

(9) وكما يشير بالرمز (3-92: 1980) إلى أن الفعل المساعد could يمكن أن يستعمل في معنى إيجابي معناه:

عادة يضغط أبي ما أراد: My father could usually lay hands on what he wanted.

(10) والتفسيرات المبكرة لمضروب الأعمال غير المباشرة هي التي صدرت عن Gordon و Lakoff (1970) وكذلك Sadock (1974) و Searle (1975) ويمكن الرجوع إلى لبش leech (1980) (1977a) 87-92، 12-14، من أجل مناقشة هذه القضايا والملاقة بينها بماسمي الاستراتيجية الإيجابية.

(11) ولقد أشار سيرل Searle إلى هذه الفكرة (1975: 1979) وأضاف إليها اعتمادا على ما قدمه كل من Gordon و Lakoff (1971) وكلامهما نظر إلى فعل الكلام المائل باعتباره غامضا من وجهة السياقية، إذ هو فعل كلام دائر بين تأويلين مستقيمين ومائل، أكثر منه ناظلا لتأويل مائل غير تأويل مستقيم. إلا أن قوة فعل الكلام في الاعتبار الراهن إنما قدمت عن طريق عبارات تدور حول الموقف الإرادي للمتكلم وازدواجية قوة فعل الكلام (هل يمكن أن ترفع صوتك في الغناء) تبلورت في كون أن قوة فعل كلامها الوصفي يتضمن عبارتي الموقف الإرادي، أحدهما مستلزم عن الآخر.

الفصل الخامس

قاعدة فن التخلق واللياقة

«هذه قاعدة ضخمة ولكنها مبسطة»

«Lewis Carroll, the Hunting of the snark»

إن حسن الأدب والتخلق، إضافة إلى أن شأنه أدخل في اصطناع المجتمع المدني، فإنه الحلقة المهمة المفردة بين مبدأ التعاون ومشكلة الكيفية التي بها يرتبط المعنى بقوة فعل الكلام. ولقد كنت أكدت على دور حسن النطق والتخلق في التداولية فيما سبق من الفصول. إلا أنني في هذا الفصل وفيما يليه، سأبحث كيف يستعمل حسن الأدب على نحو مفصل. وبينما كنت ركزت على الاستراتيجيات المثمرة لتحليل الوسائل - الغايات، فإني سأعتمد، في الوقت الراهن بالغ الاهتمام، بالاستراتيجيات الاستكشافية Heuristic للتأويل، ناظرا إلى فكرة حسن الخلق من زاوية المخاطب أكثر من النظر إلى هدف المتكلم وقصده.

5. 1- تنوع وظيفة قوة فعل الكلام

وفي المواقف المختلفة، تستدعي أنواع متنوعة من حسن الآداب ودرجات كثيرة من حسن الخلق. وعلى المستوى الأعم، فإن وظائف قوى أفعال الكلام يمكن أن تصنف إلى أربعة أنواع تبعاً لما ترتبط به الغاية المجتمعية لإثبات سلوك المجاملة واللياقة، والحفاظ على الكرامة:

(أ) - التنافسية: هنا يتزاحم غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية: مثلاً إعطاء الأوامر، وطرح الأسئلة من الطلاب والانتعاش.

(ب) - أدب الترحيب: هنا يتطابق غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية: تقديم التكريم، والاستدعاء والاستضافة، وشكر المنعم، ورد الجميل، والتهنئة.

(ج) - التناصر والدعم: هنا قد يكون غرض الفعل الكلامي غير متحيز للغاية الاجتماعية: من نحو التأثر وإشاعة المعلومة المفيدة، والإعلان والتوجيه.

(د) الصراع : قد يتضارب غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية . (ب) التهديد ، والأبهايم ، والغذف ، والشتم والتأنيب .

والصنفان الأوليان من الأصناف الأربعة هما اللذان يتضمنان بالأساس حسن الأدب . وحيث كانت وظيفة فعل الكلام تنافسية في (أ) فإن حسن التخلق كان ذا صفة سلبية ، وكان هدفه تقليل الاختلاف المتضمن في التناقص الحاصل بين ما يريد المتكلم أن يقوم به ، وبين ما هو (التصرف الحميد) وقد تكون الأغراض التنافسية متسمة أساسا بالفظاظة والغلظة ، كأن يزعمك أحد عندما تطلب إليه أن [] بقرضك بعض المال : « ومن أجل الوضوح ، فإني سأميز عند التطبيق مصطلحي الكياسة والدعامة » (الفظاظة) عن الغايات ، ولطف الأدب من الناحية المساندة أو سلوكيات أخرى مما يستعمله آخرون كوسائل لهذه الغايات .

وإذن يقتضي مبدأ التخلق تخفيف الفظاظة عند النظر إلى غرض ما . والصنف الثاني ، وهو وظائف أدب الترحيب (ب) قد يكون من الوجهة الواقعية متسما بالكياسة : إذ حسن الأدب هنا يتخذ شكلا إيجابيا للبحث عن الفرص المناسبة لبيان الكياسة والدعامة . وحسن الخلق الإيجابي يعني مراعاة مبدأ اللطف والأدب . فإذا صادف مثلا أن تهنيء المخاطب بيوم عيد ميلاده ليلوغه (100 سنة) فإنه يتعين أن تقوم بذلك . وفي الصنف الثالث نجد وظائف فعل الكلام الدال على قوة المعاونة ، مما يكون فيه أدب التخلق غير ملائم .

ومعظم ضروب الخطاب المكتوبة تندرج في هذا الصنف . أما الصنف الرابع من وظائف الصراع فإن حسن الأدب والتخلق غير وارد في هذا الباب ، لأن فعل الكلام ، ذا القوة النزاعية (ج) ، بطبيعته مختص لأن يشير الدفاع ، فتهديد شخص ما أو شتمه على نحو مؤذٍ هو في الحقيقة تناقض في القول : والطريقة الوحيدة لإعطاء معنى لهذه الفكرة هو أن نفترض أن المتكلم إنما قصد بذلك السخرية (انظر 6 ، 3) . والأطفال أثناء تمويدهم وثرثرتهم على الحياة المجتمعية ربما يتعلمون كيف يستبدلون التواصل الصراعى بأشواط أخرى من السلوك . (وبخاصة النمط التنافسي) . وهذا أحد الأسباب الحميدة التي لأجلها ينبغ فعل الكلام ذي القوى النزاعية ، لحسن حفظنا ، إلى أن يكون بالأولى هامشيا بالنسبة للسلوك الإنساني اللغوي في الظروف العادية . وهنا عندما نعبر السلوك الإنساني المؤدب وغير المؤدب ، فنحن نحصر انتباهنا أساسا في فعل

الكلام التنافسي والاستيعالي بالترتيب مع صفاته المقابلة من حسن التخلق الموجب والمنفي .

5. 2- أصناف قوى أفعال الكلام عند سيرل :

يعتمد التصنيف السابق على الوظائف ، في حين يتأسس تصنيف سيرل searle لقوى أفعال الكلام (1975) [1979] على معايير متعددة (2) غير أنه قبل أن نستأنف عملنا ، يكون من المفيد أن نربط هذين التصنيفين ، ونبين كيف أن أدب اللطف تؤثر على أصناف سيرل ، وباختصار تحدد أصناف هذا الأخير كما يلي (انظر المناقشة في 9 4.2) .

(1) التأييدات التوكيدية : نلزم المتكلم أن يقول الصدق والحقيقة في القضية المعبر عنها : كاليائيات والاقتراح ، والانتخاب والتباهي والتذمر والادعاء ، ونقل الخير ومثل هذه الأفعال الكلامية تنزع إلى أن تكون غير متوقعة بالنظر إلى أدب التخلق أي أنها تنتمي إلى صنف أو مقولة الدعم والتأزر المذكورة في بند (ج) السابق . إلا أن لها استثناءات : مثلا التباهي أو التفاخر يعتبر يوجه عام فعلا غير مهذب . ومن الوجهة السيمانتيقية ، تكون التأييدات التوكيدية أقوالا انتراضية .

(2) التوجيهات الإلزامية : ويقصد بها إحداث أثر من خلال ما يقوم به مخاطب لآخر ، وأمنلتها الإلزام ، والطلب والارشاد . وهي غالبا ما تنتمي إلى صنف المناقشة (أ) . وإذا شمل صنف أفعال الكلام التي يكون فيها حسن الأدب التقي هاما ، ومن جهة أخرى فبعض التوجيهات (مثل الاستدعاء للحفلات) قد تكون من الوجهة الواقعية مؤدبة وحتى تنجب كل خلط عند استعمال التوجيه directive المرتبط بمعنى (فعل الكلام المباشر وغير المباشر) ، فقد فضلت أن استعمل مصطلح الإلزام impositive للدلالة على فعل الكلام التنافسي من هذا القبيل .

(3) المباحات : نلزم المتكلم (إلى درجة معينة) بفعل ما في السبيل ، مثل أن يعد ، وأن ينذر النذر وأن يسلّم الشيء . وكل هذه الأفعال تنزع إلى أن تكون من أدب الاستهلال والترحيب الذي هو حال غير التنافس لكونه ينجز المصالح الأخر أكثر مما ينجز لمصالح المتكلم .

(4) القدرات التعبيرية : ووظيفتها الاعلام بالموقف السيكولوجي للمتكلم إزاء أمر من الأمور مما يفترضه فعل كلامي ، مثل الشكر والتهنئة والمحاكاة على سبيل السخرية ، والتوبيخ والتفريق والتعزية ، والقدرات التعبيرية مثلها مثل المباحات تنزع إلى أن تكون

استهلاكية، ومن ثم تدل بالفعل على الأدب والتخلق، والعكس صحيح، فيما يصدق على التبكيت والتوبيخ والاثم.

(5) البيانات والقرارات : وهي أفعال كلام إنجاز نجاحها يحدث تطبيق المحتوى والواقع، من نحو : الاستقالة، والانصراف، وإيجاد التسمية، وتحديد الوظيفة (التعين فيها) والطرد، وإبرام الحكم والقضاء. وكما يقول سيرل فإن هذه التصرفات هي صف من أفعال الكلام : إذ هي تنجز في العادة من لدن من يؤذن له أن يقوم بالفعل ضمن إطار مؤسسي.

والأمثلة الكلاسيكية هي الأحكام القضائية، والدفاعية، وأقوال الكهنة المختصين بإعطاء أسماء للأطفال، والأشرف الذين يطلقون الأسماء على اليراسر... والتفريعات لما كانت أفعالا مؤسسية أكثر منها شخصية فلا يكاد يقال عنها إنها تتضمن حسن الأدب، ومع أن الحكم على شخص ما، مثلا، لا يعجبنا ولا نرضى أن نقوم به، فإن للقاضي كامل الاختصاص والسلطة لأن يقوم به، ولا يقال، عند إصدار حكمه : «إنه غير مهذب» وأكثر من ذلك فإن حسن التخلق، لا يمت بصلة إلى القرارات، لأنها لا تنوجه إلى مخاطب بعينه، على معنى أنها لا تطبق على خطاب شخصي. والشخص الذي يتنطق بالقرار يستعمل لغة كعلامة خارجية لها مما تنجزه بعض التصرفات المؤسسية (الجمعية منها والدينية والقانونية)، من أجل التخاطب بها. وذلك أن تسمية التسمين تكون بدون موضوع، وهادئة لقوة قراره، إذا اكتنفت تسميته لفظ مجاملة وتلطف كأن يغير تعبيره من قوله (أسميك...) إلى (هل يمكن أن أسميك...) ويتنطق نفس الأمر، ولكن بدرجة أقل، على القرارات المخصوصة، كالإسحاب من لعبة الشطرنج أو الإعراس عن لعبة من ورق البوידج.

وبالرغم من أنه توجد حالات لا يشملها هذا التعميم السابق، فإنه يحسن أن نلاحظ أن حسن التخلق السليبي، كما تنص عليه مقولات سيرل، ينتمي في قوته وكما له إلى فئة التوجيه، في حين أن حسن التخلق الإيجابي، إنما يصلح مثلا في أصناف المباحثات والقرارات، والبيانات.

3-5. اللياقة : أحد أنواع حسن الأدب والتخلق

ولربط الآن الأفعال الكلامية، على نحو أدق، بأنواع حسن التخلق والآداب التي تنصل بها.

ولقد كنت ذكرت بأن التخلق هو في أساسه غير مشاطر فعا يكون أدبا عند شخص مخاطب أو عند الغير بوجه عام. قد يكون مخالفا للأدب عند متكلم، والعكس صحيح، وتعليل قواعد الأدب والتخلق بالضبط هو أنها تفسير مثل عدم المشاطر هذا وتناجحه بطرق مائلة أو غير مباشرة. وقبل كل شيء فإن سافر هذا بالإحالة إلى أهم نوع من الأدب في مجتمع التخاطب الأنجلزي، وهو ما تشتمل عليه عملية فن التخلق.

وقاعدة فن التخلق تنطبق عند سيرل على صفتي التوجيه والإباحة من أفعال الكلام، مما يرجع في محتواه الافتراضي (س) إلى بعض التصرفات التي ينبغي أن ينجزها المخاطب والمتكلم على التوالي. ويمكن أن نسعي مثل هذا التصرف (1)، وأن يقوم بالنظر إلى ما يفكر المتكلم أو المخاطب أنه ربح أو خسارة (3) وعلى هذا الأساس، فإن (س)، وتلك العبارة : يمكنك أن تفسر هذه البطاطا) يستطيع أن يحتل سلم الربح - الخسارة، كما في المثال الآتي :



وفي نقطة غير محددة نوعا ما من هذا السلم (عما هو متعلق بالسباق) تصبح القيمة المناسبة «ربحا للمخاطب»، أكثر منها «خسارة له». إلا أنه من الواضح أننا لو بقينا على ثبات صيغة الأمر، وجدنا أن هناك تزايدا عاما في حسن التخلق (إذا ظلت عوامل أخرى على حالها) بين (1) و (6).

وهناك طريقة أخرى للحصول على تدرج حسن التخلق، وهي أن نحافظ على نفس المحتوى الافتراضي (س مثلاً = يمكنك أن تفسر هذه البطاطا) وأن نرفع درجة تقدير حسن الأدب عن طريق استعمال النوع غير المباشر، لفعل الكلام استعمالا كثيرا، وأفعال الكلام المائلة تنص إلى أن تكون أكثر تأديبا لأنها (1) ترفع درجة القدرة الاختيارية ولأن

18) أود لو أخرس (لو كنت مكانك).

فيدها كلها، في سياق صحيح. أفعال دالة على التوبيخ، غاب عنها هو طلب سكوت المخاطب إلا أن الطريقة التي صيغت بها توحى باستراتيجية مختلفة من جانب المتكلم في كل حالة على حدة. وكلتا الجملتين غير متأديتين إذ تدل (16) على صرامة التعليمات العسكرية، بينما تدل (17) على شدة الغضب إزاء سلوك المخاطب، في حين تكون دلالة (18) أقرب إلى النصيحة لصالحه.

وذلك أنه لا يكفي أن نلاحظ ما يوجد في (7) - (12) و (16) - (18) من ترابط بين القول المائل والأدب، إذ يجب ألا نكون قادرين فقط على أن نخبر كيف أن فعلا كلاميا ما يكون دالا على التأدب بل وأيضا لماذا يسهم شيء مخصص كالأسلوب المائل في غرض فعل كلامي مخصص. ودرجة البهجة المائلة مثلا من (7) - (12) ترتبط مع الدرجة التي يؤذن فيها المخاطب باختيار عدم أداء الفعل المطلوب وعدم الرد على المكالمات. وفي الحقيقة فإن الفكرة القائمة على استراتيجية الأسلوب المائل، في هذا الموضوع، هي أن تنحرف بضيعة الأمر شيئا فشيئا نحو الاختيار السليم حتى يصير الحال بالتدرج من السهولة بمكان، بحيث فيه المخاطب نفسه أن يقول «لا». وفي هذه الحالة يكون سبيل حسن الأدب المنفي (أي استغلال تجنب عسكرة المخاطب) قد ازداد كثيرا.

وقد يبدو أمرا غريبا هنا أن نصف حسن الأدب والتخلق كما فعلت سابقا، بكونه قائما على تقليل ضروب الاعتقاد غير المهذب، إذ المحتوى الافتراضي لسائر هذا الجمل دال على خشونة التصرف إزاء المخاطب ؛ من أجل أن ينسب إليه بعض الجهد والقلق والتحرران، وحينما استعمل المتكلم صيغة الأمر في (1) و (7) فإنه غير عن الاعتقاد في أن المخاطب ينبغي أن ينجز الفعل (واستعمال صيغة الأمر لا تسمح أن يكون للمخاطب اختيار في الموضوع في حين أن صيغة الاستفهام في (9)، مثلا تعبر عن الشك فيما إذا كان هذا المخاطب سينجز الفعل - إلا أنه لما كان عنصر الشك أو السلب المائل قد أدرج، وازداد في الأمثلة (9) - (12) صار الاعتقاد الذي عبر عنه (بأن المخاطب سينجز الفعل) دالا على ضعف التعبير.

أقل تأدبا
مائل
أكثر تأدبا

7) أجب عن مكالمات المتلفون

8) أريد منك أن تجيب عن المكالمات

9) هل يمكنك أن ترد عن المتلفون ؟

10) هل تستطيع أن ترد على المكالمات ؟

11) هل تسمح بأن تجيب المتلفون ؟

12) هل بالإمكان أن ترد على المتلفون ؟

وأحد الأمور التي يجب أن نفسرها التداولية هي : لماذا تجري بعض أفعال الكلام المائلة (غير المباشرة) مجرى أفعال أمرية في حين لا تجري أخرى مثلها ؟ مثلا، إن جملة (13) دالة على العرض، بدلا من أن تدل على الأمر، إذ هي تقتضي أن يكون لفائدة المخاطب :

13) ألا تريد أن تجلس ؟

14) ألا تستطيع الجلوس ؟

15) ألا تسمح لنفسك بالجلوس ؟

ومن ناحية أخرى فإن (14) صيغة دالة على القوة الأمرية على نحو غطلي، في حين أن (15) لا يشبه أنها تستعمل في وظيفة الجاب ولا وظيفة أمر الوجوب. وهناك أمور أخرى تحتاج إلى تفسير هذا الموضوع منها.

أ - لماذا يؤدي استعمال الاستراتيجية المائلة من بعض الأحوال إلى أدب جم. كما هو الحال في الثاني من الجملة (13)، (16)، وفي أحوال أخرى، قد تؤدي جملة (13) إلى أدب جم، وفي حالة أخرى إلى (14) مع نغمة يفهم منها نفاذ الصبر ونقود إلى قلة الأدب ؟

ب - ومنها لماذا يكون اختلاف أفعال الكلام المائلة دالا على تباين انفعالي أودالا على أحوال اللزوم التي لا يمكن أن ترد إلى مجرد درجة من درجات الأدب مثلا.

16) ينبغي أن نسكت

وهناك جانبان لقاعدة فن الأدب والمجاملة : جانب سلمي من شأنه أن يقلل خسارة المتكلم، وجانب إيجابي من شأنه أن يقصص ربحه. وهذا الجانب الثاني أقل أهمية من الأول إلا أنه يشكل نتيجة طبيعية لأول. إذ هو يعني مثلاً، أن المتكلم باقتراح الاثنيان بالفعل الذي يستفيد منه المخاطب ينبغي أن يتصرف بالفعل الكلام نحو نتيجة إيجابية عن طريق تقييد الفرصة المتاحة للمخاطب يقول : (لا) وذلك أن صيغة الأثر التي لا تشمل في الواقع أن يقول المخاطب (لا) في سياق مخصوص، هي من الوجهة الوضعية طريقة مؤدية في تقديم عرض ما كأن نقول مثلاً : خذ ما أردت وتفضل وتمع بحلولي أخرى... وقد تكون الجهة الإيجابية قابلة للزيادة عن طريق الاقتناع التوكيدي كأن نقول : لا بد أن تأخذ الحلوى ! وفي هذه الحالة فإن الصورة غير المباشرة : للجل (9) - (11) إن كانت صورا أو إشكالا أكثر تأدياً من الصيغة المستقيمة أو المباشرة، الانسجام لنفسك بأن تأخذ حلوى أخرى ؟ وقد ينبغي أن نشير إلى أن المخاطب يمكنه أن يقلل طواعية ما أمر به المتكلم - وإذا كانت الحلوى، لربما، غير صالحة للأكل أو مسمومة أو السبب في هذا القلب لاستراتيجية حسن التأديب في الأساليب الأعرابية، والمباحة هو سبب واضح إلى حد ما، وله تعلق بعدم تناظر حسن التصرف - فما يجب أن يعبر عنه بعض المشاركين تعبيراً قوياً على أنه «اعتقاد حسن التصرف» قد ينبغي أن يفتن به مشارك آخر «ظن السوء» وهكذا فقد تعني زيادة حسن التصرف الإيجابي لتقديم عرض ما استباق وقوع التأديب السلبي والاعتراض على المتلقي.

وهذا يوضح السبب الذي من أجله كانت صيغة نفي السؤال : (ألا تعين نفسك ؟ دالة على حسن الأدب في تقديم العرض . إذ السؤال النفي بدور، كما سنرى (في 2.3.7) حول قضية سلبية تنقص هي ذاتها انكار القضية الموجبة. ويمكن أن يوضح هذا المعنى حرفياً كما يلي : [إني أتمنى وانتظر منك أن تعين نفسك، إلا أنه يبدو أنك لا تعين نفسك أليس هذا هو الواقع ؟] [4]، وفي الحقيقة فإن هذا المعنى ينفذ المخاطب التهمة لكونه قائماً باعتقاد حسن التصرف ؛ وفي ذات الوقت يعبر على نحو مهذب (من وجهة نظر المتكلم) عن الظن في ذلك الاعتقاد وهذا يدعو المخاطب، بالرغم من المقاومة الظاهرة إلى أن يقبل العرض . وعلى هذا السؤال يتصرف السؤال جبهة النتيجة الإيجابية، لأن السبب المقابل للمجمل : would you mind helping yourself، لا تفكر أن تعين نفسك هو الزام حسن التصرف، ومعنى (فكر mind) في هذا التركيب، إنما يدل على توقع سالب لحصول الفعل والإثبات به: لأن جملة would you mind تكافئ من الوجهة

السيمانتيقية جملة (أفكر أن would you dislike) أو جملة من نحو هل تعترض على... وبهذا الاعتبار فإن هذا بناء معدول الجهة النفي، ومعارض بلجة (الغيب)، مما يفسر في العادة كتقديم للعرض. وإذا تحدثنا حديثاً منطقياً، قلنا إن هذه إجابة متفية عن سؤال يعبر فيه المخاطب عن ادعائه (لأنني أكره : No; I would n't mind) وحتى هذه العبارة ليست هي إجابة ملزمة إذ هي تكاد تشمل معنى : (لا أعترض I would not object)، مما يثبت أن المخاطب لا يرغب في أن يقرم بالإثبات بالفعل وإدخال مزيد من مناقشة السلب في هذه الاستراتيجية لا يفيد شيئاً، لأننا نجد هنا عدم قبول الصيغة : "wouldn't mind"

4.5 - مضارقات تداولية تكلف حسن الأدب

وقد يحتاج البعض في دوائر الأدب التالي بأن تعيين مشاركين في خطاب ما، على شرط أن يكونوا مؤدبين إزاء بعضهم. قد يؤدي من جهة المتلقي إلى الرجوع اللامتناهي عند اختبار سلوك محاور. ولنفرض أن (أ) و (ب) مشاركان في هذا الحوار وأن حصول الفعل المراد القيام به هو فعل مهذب بأمل (أ) أن ينجزه لصالح (ب)، وهكذا يتقدم (أ) عارضا خدمته :

19) فلتسمح لي بأن أحمل لك تلك الحقائق

ولنفرض زيادة على ذلك بأن كلا من (أ) و (ب) يخضعان لمبدأ اللطف والتخلق إلى أبعد حد، وتعمل العبارات الآتية ملخصاً لحرفتين من الرجوع اللامتناهي من جهة المتلقي.

1- وهذا عرض تقدم به (أ)

(1) : إن (أ) يكون مراعياً لمبدأ حسن التخلق (افتراضاً)

(2) : (حصول الفعل) ينجز لصالح (ب) (افتراضاً)

وإذن فإن :

(3) (أ) يستطيع على وجه الأدب بأنه يريد أن يقع الفعل (وهذا لازم من (1) و (2) ومن مبدأ التخلق).

II- (ب) يرفض عرض (أ)

(4) (ب) يراعي حسن الأدب (افتراضاً)

وإذن فإن :

(6) يستدل : (أنه لا يريد أن يقع الفعل)

(وهذا لازم من (4) و (5) ومن مبدأ التخلّي)

وكلا هذين الاستدلالتين (3) و (6) يؤولان إلى ما يمكن أن نسميه بالمفارقة التداولية : وهو إسناد مواقف متعارضة إلى المشاركين في الحوار. وبالرغم من ذلك فعلى افتراض أن (أ) يمكن أن يؤول قوة ملاحظة (ب) فإنه من الممكن أن يستنبط (أ) من (6) العلة التي من أجلها يريد (ب) أن يخضع لمبدأ التخلّي والأدب، وأن (ب) أشار إلى أنه لا يريد أن يحصل (الفعل) ويعبارة أخرى فإنه يمكن أن يستنبط (أ) من أن (6) هي مجرد استلزام معلل لحسن الأدب. وإذن فإن (ب) لا يريد أن ينجز (الفعل). وعلى ذلك يكون من الأدب أن يحدد (أ) عرضه على نحو أقوى. ولكن على نفس السؤال ، فإن (ب) لا يستطيع أن يفترض من عرض (أ) بأن اللزوم الناتج من (3) هو صحيح لأنه يجوز أن يكون هذا اللزوم ناجما فقط عن الاعتبار، والاعتراض بحسن الأدب. لذلك يكون من الأدب أن يدفع (ب) هذا الظن إلى أبعد حد. وهذا الصراع العنيف للمجاملات، والاحترام المتبادل قد يستمر إلى أن يلين أحد المشاركين ويخضع لقوة الأدب الجرم عند الآخر.

وسلسلة الجمل (1 - 6) من I و II يمكن أن ننظر إليها على أنها مثل أجزاء من تحليل الوسائل - الغايات ، ولكن من وجهة نظر تأولية قد تشكل هذه السلسلة أيضا جزءا من التحليل الاستكشافي، وهي حالة يعمل فيها الانتفاق من الاتجاه المضاد، فمثلا من اللزوم (3) يمكن أن يستنبط المتكلم من (I) بأن المخاطب كان مجاملا ومؤدبا غير أن استلزام ما يتحصل من سلوك مهذب قد يكون بالقبض من «خارج اللزوم meta-implicature» الذي هو ذاته يحتوي الأخالة على لزوم آخر وذلك لأنه من غرض شبيه بما ورد في جملة (9) : اسمح لي بأن أحمل لك حقائلك، قد يمكن أن يلزم عنه على نحو مباشر.

(20) يريد المتكلم أن يحمل حقائب المخاطب. إلا أنه لما افترض عن طريق المعرفة المشتركة، أن حمل الحقائب قد يكون لغير صالح المتكلم فقد يلزم عنه :

(21) إن المتكلم مهذب.

(22) ولما لأجل المتكلم مؤدب، فقد ترتب عنه أنه يريد أن يحمل حقائب المخاطب.

وإضافة المزيد من استنتاج (22) هو أن المخاطب يمكنه إذن أن يخرق قاعدة الكيف أي أن أكبر لزوم مباشر للمتكلم (الذي يريد أن يساعد على حمل حقائب المخاطب) يمكن أن يكون فاسدا، والسألة التي تواجهنا هنا هي إحدى مسائل الاخلاص أي جدية السلوك المهذب. ويمكن للإنسان أن يستنتج من (21) شيئا من غير أن يتخذ خطوة أخرى أو أن يسوق شيئا آخر غير ما ورد ؟ حتى (22) مع اقتضاها أن المتكلم ليس صادقا ولا جادا، وذلك أنه من الممكن فيما يخص التلفظ بالمعبرة المهذبة أن تؤول تأويلا مهذبا حقيقيا أو فقط (مؤدبا على نحو رسمي شكلي polite on the record).

(51) وبكل وضوح كان هذا التأويل الأخير يمكن أن يفصل لصلوحه إذا دلت سائر القرائن والبيئات بأن (20) فاسدة. وإذن إذا كذبت (20) كان المخاطب قادرا أن يحمل (20) كعلة لقبول تقديم عرض المتكلم من جهة الأدب. وينفتح الطريق إلى ضروب الرفض المؤدية كما أشرنا إلى ذلك في II وهذا الرفض بدوره يمكن أن يردده المتكلم ويدفعه باعتباره غير جاد. وهكذا يمكن أن تبدأ لعبة الحوار وتستأنف، مثل استئناف لعبة كرة الطاولة.

ويمكن أن نلاحظ في تناقضات أو مفارقات تداولية المباعدة في التآدب كوميديا العطالة، وسخرية البطالة وانعدام العمل. والحال هنا يشبه أن يكون مصير شخصين حرما إلى الأبد الدخول من باب معين لعلنة أن كل واحد منهما، مباعدة في التآدب، يقدم صاحبه على نفسه فيمتنعان ويوجد عليهما الباب من الدخول ...

وشبيه بمفارقات السلوك ما يصير طبقوما في بعض الثقافات التي يشكر فيها تقديم عرض ما ويدفع موات عديدة قبل أن يقبل. وهكذا هو الحال في الممارسات، إذ لا يوجد أحد مثالي في أدبه.

وقد نتساءل : ولماذا يظهر التآدب نفسه في هذا السلوك المتناقض أو العملي ؟ والإجابة عن هذا السؤال تبدو هي ذاتها مفارقة نوعا ما : ذلك أن تضارب أنواع التصرف البالغ فيه يجري مجرى الترياق لأخطر أنواع التناقض. وهذا التعارض الخطر هو خرق منطلق الفعل المتجه للغاية أعني أن نكون هناك حالة يوجد فيها شخصان (أ) و (ب)

ويعتني هذه الحالة على أغراض متضاربة. ونشخص هذه الحالة في موقف، مضاد لما تخيلناه آنفا حيث يكون فيه كل واحد من الشخصين يرغب أن يدخل من ذلك الباب قبل الآخر، وتكون النتيجة أن يصطدما في المدخل وأن يرتبطا... وتقدم مثل هذه المقارقات إلى صراع مباشر، وتكون من الناحية الاجتماعية ولا أقول الفيزيائية مهدبة، مدمرة. ويمكن أن يضع الشخصان سلما متدرجا منقادا الخطورة كما يلي [6]:

(1) الصراع الزاهي المتحقق (على أشده).

(أ) [يجعل أو يحاول أن يجعل] (ب) [ينجز (فعلا ما)، لكن (ب)].

[يحاول أن يعمل] على ألا ينجز (ذلك الفعل).

(2) عدم الرضوخ والعصيان.

(أ) يقول / يأمر (ب) بأن يفعل (الفعل) لكن (ب) يرفض أن يفعل «ذلك العمل»

(3) إرادة الهزم والسخرية: (أ) يخبر بأنه يطلب منه أن ينجز فعلا، لكن (ب) لا يمثل.

(4) رغبة أو إرادة متعارضة (الأشد ضعفا).

(أ) يخبر (ب) بأنه يريد منه أن ينجز (فعلا ما) لكن (ب) يفهم (أ) بأنه لا يرغب في أن يقوم بإنجاز (ذلك). وفي مقابل هذه الأنماط من المواقف المتعارضة توجد أنواع أخرى تقلب فيها الأوضاع الأعمال الموجبة والسالبة.

1 ع: الصراع المتحقق (على أشده).

(أ) [يقف أو يحاول أن يقف] (ب) عن الاثنان يعمل ماء لكن.

(ب) [يحاول أن يعمل أو يعمل] هذا العمل.

2 ع: عدم الرضوخ، ح والعصيان.

(أ) يمنع (ب) من أن ينجز (الفعل) لكن (ب) يقوم بإنجازه.

(3) إرادة الهزم والسخرية.

(أ) يخبر (ب) بأنه يريد على أن ينجز (الفعل)، لكن (ب) يقوم بإنجازه.

4 ع: إرادة غير متوافقة (الأضعف).

(أ) يخبر (ب) بأنه يريد على ألا ينجز (العمل) لكن (ب) يفهم (أ) بأنه يرغب في أن

ينجز (الفعل).

ويمكن أن نقارن هذه المواقف المتضاربة بعبارة بسيطة تكون فيها Ann (=) لها غرض خاص في أن تحصل من Bill (= ب) على مقدار 50 درهما. وفي حالة خطرهما (1) تأخذ أن Ann النفوذ بالقوة ويبل Bill يحاول أن يحررها، فإن تحاول أن أن تنال المال ويحررها بيل (وقد نرفع الفعل (حاول أن))، ولكن عندما نتركه، فإن هذه العبارة تصبح مغارقة منطقيا: مثلا، أخذت أن النفوذ، لكن بيل منعها من أن تفعل ذلك. وفي الحالة الأخيرة الأقل خطرا، (4) فإن أن تعبر عن رغبتها في أن يعطيها بيل بعض النفوذ، ويمر بيل عن رغبته في الإيحاء لها طلبها. والنتيجة هنا ليست صراعا مباشرا، ولكنه النزاع الإرادي الذي غالبا ما يكون، كما نعلم ذريعة لإحداث صدع خطير في باب المجاملة والود.

ولذا هذا التمهيد أو هذه العناصر المهددة، فإن وظيفة قاعدة فن الأدب هي إحدى الوظائف السالبة لأنها وسيلة لتجنب الصراع، وسائر المواقف الصراعية التي أطنبنا في شرحها كونها تتضمن تناقضا في الشكل العام: a vol [x], b vol [not-x] (أ) إرادته [س.]، (ب) إرادته [عدم س.].

حيث تدل vol الإرادة على نوع من العمل والاسناد مثل الرغبة، والميل (وهذا يصدق جليا على الحالة الأضعف لكل من 4، و 4، وأيضا من احتمال استلزامات أخرى) وقاعدة حسن التخلق في صورتها المطلقة تمنع مثل هذه المقارقات من أن تثار، لأن القول: (بتقليل خصاصة المخاطب) ينطوي على الاستلزام (لأيفعل ما يريد المخاطب)، ولا يرغب فيه. حتى إذا راعى كلا الطرفين هذه القاعدة فلي يكون هناك خلاف بينهما إلا أنه من جهة أخرى، فإن تجنب الاستراتيجية، كما رأينا هو طريقة إجرائية لتعطيل الفعل.

وأيا كان الأمر، فإن هذا الوصف يستقطب الموقف الذي يكون في الواقع مادة للتدريج؛ وقد تراعى قاعدة حسن الأدب إلى درجة معينة. وهذا يدل من ناحية أولى على أن الصراع ليس دائما يمكن تجنبه، ومن ناحية ثانية فإن تعطيل العمل ليس دائما ناجما عنه. ففي حال فرض الأمر يكون أثر قاعدة حسن التصرف باعنا لنا على أن نوقف الفعل وننتقص من الشيء أو نتلافى إعطاء إجابة. وهذه المعاني تكون مكلفة للمخاطب. وكنا قد رأينا بأن الوسائل الرئيسية لانحياز هذا الأمر هو أن تضعف من الاعتقاد عن طريق الانحراف بفعل الكلام جهة النتيجة السالبة. وأيضا فإن هذا القانون العام الذي يحكم جهة الانحراف والميل يكون ملائما: وهو أنه كلما كان اللزوم أشد ميلا وانحرافا كلما كانت قوته أضعف وأكثر احتمالا للتفتت.

يمكن أن نقارن مع أنواع من الصور التداولية، وإثما وضعت أقواسا لمصطلح الإثبات والتساؤل، وعلامات لأدل بها على ما يشعر به من عدم اليقين إزاء هذه المصطلحات. نظر الطبيعة غير المتوقعة لقوة فعل الكلام (كما سبق أن رأينا ذلك)، وحتى تكون مفيدة على إطلاقها، كان يجب أن نعرف على نحو يجعل منها مصطلحات أقل عموما من مقابلاتها النحوية، ولربما كان هذا التعريف أول تعريف معقول :

إن الإثبات هو التلطف بعبارة يكون فيها غرض الكلام أن يحدث الأثر في المخاطب حتى يمي مقضى (ص) (حيث ص هي قضية). والتساؤل هو التلطف بالعبارة يكون الغرض فيها من شأنه أن يحصل للمخاطب تأثير على التكلم حتى يمي مقضى (ص) (حيث ص هي قضية).

وتتفرع هذه التعاريف أن تكون ضروب الإثبات والتساؤل مقنعة بتجاعة تليخ الخبر والمعلومة بين المتكلم والمخاطب. وهذا يعني مثلا أن مسألة مفحوصة أو مسألة خطيبة لا يمكن أن تقوى قوة (التساؤل).

وأبضا فإن التقصص المصطلحي يظهر في الافتقار إلى تميز حدود الفئة العامة لكيانات مقدرة تكون فيها القضايا والأسئلة وضروب الطلب فروعا لفئات ثم هناك اشتراك ترتيب محتوى المعاني في الذهن، وهو اشتراك يمكن أن تنقاسه القضايا والأسئلة وأصناف الطلب؛ كما يمكن أن يوصف على أنحاء مختلفة (كمحتوى افتراضي) و(لساندي) أو (جملة مستقلة) (9)، مثال ذلك أقول لك : هل يمكن أن تجلس ؟ اجلس ! وكل هذه التعبيرات تشترك في المحتوى الافتراضي (ص) الذي يصف حال الجلوس في المستقبل مما يعرض على المخاطب. وتختلف هذه التعابير في الصورة اللغوية، لكني أريد أن استعمل حدا مفردا أو تعبيراً مفردا، وهو مصطلح الافتراضي، لأطبقه على الأنواع الثلاثة بمعنى الجملة. وسأمثل هذه الأنماط الافتراضية الثلاثة مستعينا باستعمال الأقواس المربعة. والقضية هي النوع المخصوص بالافتراضي، ويمكن أن يمثل لها بالاسناد الجملي (ص) أو (ي) ضمن مجال عامل إيجابي أو سلبى : [نفي (ص)] أو [إيجاب (ص)]، وإذن فإن سؤال : نعم - لا ليس من الجائز أن يرمس : (كدالة قضوية) أي افتراضية يكون فيها السؤال استفهامي متغيرا حرا يتبع فيه الإيجاب والسلب (10)، مثلا :

[إيجاب (ص)]

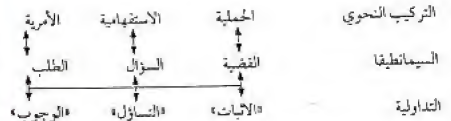
23) فتحت مائة الباب

[إيجاب (ص)]

24) لم تفتح مائة الباب

وإذا حصلنا النقطتين السابقتين فنستخرج في 5.5، في فحص بعض الاستراتيجيات لصياغة أمر الوجوب المؤدب وغيره، وقد تبين لنا من مثل هذه الجمل المباشرة من نحو : (اجلس، وينبغي أن تجلس، وهل لك أن تجلس ؟) أن الأمر للوجوب أو الأمر المفروض قد يتخذ من الناحية النحوية شكل أي نمط من أنماط الجمل الثلاثة المذكورة. وتبعاً لذلك، وقبل أن نذهب بعيداً، يكون من الحكمة أن ننظر كيف تمثل الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية على المستوى السيمانطيقي.

ولأنما يستعمل مصطلح الخبر والاستفهام والأمر، على نحو معتاد في أصناف التراكييب النحوية، وسأستعمل هذا الاستعمال متناولاً لها كأصناف جمل أساسية. وقد جرى العرف على تمييزها عن أصناف مقابلاتها السيمانطيقية أو أفعال الكلام مما يحال فيه إلى عبارات من نحو الآيات والسؤال والطلب؛ ولو سلمنا بالموقف التكاملي، بهذا الكتاب لصح لنا من وجه آخر التمييز بين مقولات على أساس المستوى السيمانطيقي والتداولي ؟ ولو. الحظ، فإن اللغة الانجليزية لا تتأني فيها وجهة النظر التكاملية بكونها لا توفر لنا مصطلحات مرضية عن مثل هذه المستويات الثلاث. ونتيجة لذلك كان يسهل علينا أن نقارن المعجم السيمانطيقي بالمعجم التداولي، والعكس، كأن نعالج مثلاً (السؤال) من جهة كونه سيمانطيقياً (منطقياً) وتداولياً معاً في كليته (1) وسأميز هذه الحدود على مستويات ثلاثة كما يلي (8).



وذلك أن معنى الجملة الخبرية والأمرية والاستفهامية يكافئ معنى القضية والسؤال والطلب. غير أن الصلة بين مقولات السيمانطيقا والتداولية هو أقل وضوحاً مما نتوقع. ولقد كنا رأينا مثلاً بأن القضية والمسألة يمكن أن تكون لها قوة الوجوب (الإتزام)، كما ظهر لنا بوجه عام بأن استراتيجية الأسلوب المائل تضمن بأن كل صورة سيمانطيقية

والتغير الآخر هو في الحقيقة شيء ناقص من معنى القضية وكذلك السؤال : نعم - لا، يتميز بكونه قضية غير تامة، متروك فيها التخصيص ؛ أعني علامة تباعد الطرفين القطبين من إيجاب وسلب، هذا انحراف عن المنطق المعياري بإدخال عامل الإيجاب، إذ دخول هذا العامل كدخول عامل السلب. إلا أن هذه الإضافة معقولة، وتشبه زيادة علامة كعلامة (+) على العبارة العددية لتدل بها على الإيجاب بدل السلب، وبعبارة مألوفة عند علماء السيمانتيقا، فإن علامة السلب الحسائية (مثل عامل السلب في القضايا)، تكون حدا سواء هو والرمز الذي تحجب الإشارة إليه، في حين أن الإيجاب يحذف في العادة. والميزة الملموسة لهذا التحليل هو أنه يسمح بمعالجة منطقية موحدة للأسئلة إذ كانت حروف الأسئلة المصدرة بالمركب (wh) يمكن أن توصف على نحو مشابه للدالات القضايا. والتغير الآخر في هذه الحالة هو موضوع غير معين تمثل أدوات الأسئلة من نحو when متى، who كيف، وماذا what كالتغير (س) في السؤال.

(26) أين يشتغل توم ؟ (إيجاب يشتغل توم في مكان س). ومن الوجهة المنطقية فإن الإجابة المصاغة صياغة جيدة من مثل هذا السؤال قد تكون أية قضية تعين قيمة التغير (س)، مثلا الإجابة عن (26) هي أن توم يشتغل في لندن أو يشتغل في المكتب... وكذلك وبالمثل فإن الإجابة الجيدة التركيب عن سؤال نعم - لا، هي قضية تملأ ناقص من طرفي التضاد من معلومات إيجابا أو سلبا (11).

فإذا لم تتعين الأسئلة تعيينا ما بالمقارنة مع القضايا فإن ضروب الطلب تكون أيضا غير محددة تمام التحديد، لأنه في تعارض الأسئلة والقضايا، لا يكون هناك تعارض لطبيعة الفعل الزمانية أو المواجهة modality، غير أن الأسئلة قد يقع التعارض فيها بين الإيجاب والسلب، وهكذا تأخذ صورة [إيجاب (س)]، [نفي (س)]، ما نأخذ القضايا تماما.

أما ضروب الطلب فهي تؤلف أعظم صنف مما نفيهم عادة من صيغة الأمر، لأنها تظهر العنصر العام للدلالة التي نشترك فيها صيغ الفعل الثلاثة، وهي الأمر، ومصدر الفعل، والشرط فيما يخص الوصف التقليدي لنحو اللغة الانجليزية، وكثير من اللغات الأخرى. ويمكن أن توصف هذه الصيغ كلها بأنها غير خبرية، من جهة أنها لا تصف أحوالا واقعية، وإنما تثير وتستحضر في الذهن بعض الأحوال التي تدرك على أنها غير

والمصدر، ويصنف هذه أن تكون هذه التراكيب غير الخبرية، في اللغة الانجليزية كلها مثلثة بالصيغة الأساسية للفعل اللغوي غير المصدر (12) : من ذلك

(27) انصرف (الأمر للمخاطب)

(28) ولتنصرف (الأمر للمجموعة)

(29) وليذهب كل أحد إلى منزله (الأمر غير المعين)

(30) يريدون أن يذهبوا إلى منازلهم (مصدر مؤول)

(31) أقترح أن يذهب كل أحد منا إلى منزله (احتمال الشرط في الحاضر)

والقضايا الخبرية وغير الخبرية يمكن أن نرسم إليها بالرمز و لاخ على التوالي.

وباستثناء الأمر فإن معظم الصيغ غير الخبرية تحصل في الجمل التابعة حيث تعامل من الوجهة السيمانتيقية على ضرب من التأويل يكونها محمولات مخصوصة (وعلى نحو أوضح يكونها محمولات تتضمن أفعالا من نحو : أراد غني، قرر، انظر 2.9.3).

وهذا يؤدي إلى ملاحظة أن ما يفترض سواء أكان قضايا أم أسئلة مطالب يمكن أن نطوي تحته جملا افتراضية أخرى منها :

(32) أعقد أنك مخطئ؛ خ [...] خ (إيجاب (س))

(33) هل تعلم ما إذا كانوا قد نجحوا ؟ خ [...] خ ؟ (س))

(34) قالوا لي بالاشتكى خ [...] لاخ سلب (س)]

ويجب أن نلاحظ أن الأسئلة غير الخبرية قد تحصل ولكن على نحو مفيد.

(35) لا أدري ما إذا كنت سأطلب هذا العمل خ [...] لاخ ؟ (س)]

ولتقارن هذه الأمثلة المشابهة للأسئلة المصدرة بأدوات السؤال (wh) غير الخبرية.

(36) قالت لي ماذا أعمل

(37) لماذا لا تترك المكان قورا ؟

وكذلك توجد في اللغة الانجليزية تعابير شرطية رئيسية قديمة أو جامدة من نحو (سبحان الله، تمجيد الله). وهذه العبارات مثلها مثل صيغ الأمر للمخاطب والمتكلم،

الأصلية الرئيسية هو الأمر للمخاطب الذي يختص بدوره من الوجهة التداولية، (تراجع الفصل الثاني)، بكونه يتعرف من جهة أن الفاعل أو المبتدأ إذا كان ضميراً المخاطب (أنت)، فقد يكون جائز الاظهار أو قد يحذف بوجه عام.

وقد كنا رأينا بأن صيغة الأمر لا يمكن أن ترتبط بفعل كلام مخصوص كالارشاد والتأديب، كما لا يمكن أن تتعلق بنمط فعل كلامي عام من نحو أصناف الوجوب. فأني تعميم تداولي، فيما يخص استعمال معاني الأمر يجب أن نكون من الاتساع بحيث تشمل مثل هذه الأنواع من التلغظ بالعبارات ؛ من نحو : ليكن حظك سعيداً (للمتني) وعذ ما بدالك (للعرض). اجعل نفسك كأنك في منزلك، (للاستدعاء) سلست من الأذى (دعاء)، فلتذهب إلى الجحيم (الإهانة) أعد ما قلت والاصفعتك (التهديد) وكذلك الحال مع الوجود : من نحو، قف حيث أنت... والأرضية المشتركة التي تنقاسها هذه الصيغ هي أنها كلها من وجه ما، تمثل محتوى اقتراضي كمرشح لأن يتجزأ المخاطب. وتوجد هنا مسائل مهمة لا يمكن أن نتابعها هنا بالدراسة، وبخاصة مسألة إلى أي مدى تكون علاقة ضروب السؤال والطلب بأفعال الكلام، مما تنجز على نحو نموذجي (من حيث التساؤل وأمر الوجوب) هي مسألة متواطأ عليها أكثر مما تحددها خطابة الأشخاص فيما بينهم. ولقد اختارت (كيمبسون Kempson 1975 : 147) تطبيق بناء نموذج على مجموع أصناف أخرى ؛ في حين أنني أفضل (3-1-4-3) أن أتحمّل النهج التداولي كله وأحاول تفسيراً كاملاً بالنظر إلى خطابة تفاعل الأشخاص.

وفي الوقت الحاضر، يكفي أن أضيف إلى التمييز الخبري وغير الخبري التعارض المنطقي المتعلق بضروب الوجوب : وهو التمييز بين القضايا المنحقة وغير المنحقة (ما يعود منها إلى موقف شرطي أو افتراضي).

والصيغة غير الواقعة، وبخاصة كما تظهر في صيغة الفعل الماضية mood من نحو would يجب و could استطاع وأمكن، مثلها مثل صيغة الأمر نختص من الوجهة التداولية بوظائف محددة. ومن الوجهة المنطقية، فإن القضايا الاحتمالية يمكن أن تختص بالصنف الخبري. أما القضايا الشرطية الافتراضية أو غير المتحققة، فقد يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة (13). وهكذا فإن الأمثلة الآتية قد تكون بالضرورة كاذبة أو صادقة.

(14) لو كنت أطول من أختي، لأمكن أن تكون أطول مني.

(39) إذا كنت أطول من أختي، فينبغي أن تكون أقصر مني.

لكني لا يمكن أن نعين قيمة صدق لقضية افتراضية إذا كان ينقصها الشرط :

(40) كثير من الناس يحبون منزلاً مثل هذا.

(41) يمكنك أن تفتح هذه الرسالة. ولكي نؤول هذه الجملة من الوجهة المنطقية بتعين علينا أن نضيف شرطاً مضمراً فيها من نحو (إن أردت أن...). وإذن يكون من المعقول أن نقول، كما ادعى بعض الناس، أنه مهما وقعت قضية غير متحققة وبدون فعل شرط، فهي غير متعينة منطقياً، وتحتاج في إتمامها إلى إضافة شرط كان فيها مضمراً. وتميز القضية المحلية والقضية غير المتحققة بكونهما يقعان بوجه عام في مواقع الإدماج حيث يشدد هذا الحصول باختيار قيود لضروب الإنسان من نحو فعل أراد want وأداة الشرط (إن : if) (14 : 14).

لكن حينما نتعمق في مواضيع غير إدماجية فقد نقيد أن من الوجهة التداولية ببعض وظائف الأعمال الكلامية وهاتان الخاصيتان هما في الحقيقة وجهان خاصة واحدة عامة، وهي أن هذه الأنماط من القضايا الانشائية أو المحلية (كما يقتضيها الشرط التحري الكلاسيكي) ليست من الوجهة المنطقية مستقلة، لأنه متى وقعت مستقلة إذن كانت واقعة مع افتضاء أنها ناقصة من وجه ما ؛ إذا قورنت مع القضايا المتحققة. وبير هذا التحليل إلى حد ما وجهة نظر تتفق مع الاستعمال الموضح عليه في منطق القضايا وقيم الصدق، وهو أن هذه القضايا من الوجهة المنطقية وحدت صغرى نامة في اللغة الطبيعية إلا أن بعض المعاني الافتراضية للقضايا قد تنقسم مع القضايا المحلية عنصر الخوى الافتراضي، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقارنهما من الوجهة التداولية مع محتوى آخر.

5.6- تأويل أوامر الوجوب

وعندما أبين كيف أن تأويل أو تفسير ضروب أمر الوجوب يتدرج في الترتيب تبعاً لأصناف فن التخلق، فإنني ابتدئ بصفت الأمر كجنس باعتباره أعم شكل مباشر للوجوب. وإذن فأمر الوجوب هو ما عدم التخلق من جهة أنه فديعرض للتعصيان الذي هو أخطر نوع لموقف الصراع :

(42) التكلّم : احملني معك إلى بيتي.

وليس من الواضح ما إذا كان هذا الاقتضاء وهذا اللزوم عرفياً أو حوارياً، أعني هل هذا راجع إلى التواطؤ الذي تعبر فيه ضروب الطلب مع أفراد آخرين ؟ عن رغبة المتكلم ليحصل فيه من المخاطب على أن يقوم له بفعل ما أم أن هذا التفسير أرجح من أن (يكون تأويلاً فاسداً) بافتراض أن المتكلم تلفظ بطلب يصف فيه للمخاطب فعلاً في المستقبل.

(43) المتكلم : إني أريد منك أن تذهب بي إلى المنزل.

(اللزوم : إن المتكلم يريد من المخاطب أن يعي بأنه يرغب في أن يوصله إلى منزله).

وفي جملة (43)، كان المتكلم ملاحظاً لمبدأ فن التخلُّق بتلفظه للقضية أكثر منه مقدماً لطلب مباشر، وذلك لأن الإيجاب لا يتطلب أي فعل مثلما تتطلبه الإجابة المباشرة. وهكذا فإن المخاطب يترك له خيار ما إذا كان ينفذ رغبات المتكلم أم يتجاهلها. وذلك أن المتكلم كلما (اعتمد على) مراعاة المخاطب لمبدأ حسن الأدب، كلما كانت قوة الجملة (43) تفترض أمر الوجوب.

ويعني هذا أن (43) تخرق مبدأ حسن الأدب في معنى من معانيه. لأن المخاطب إذا كان مراعياً لهذا المبدأ، فلن يكون له حينئذ أي خيار. إلا أن ينفذ ما يطلبه المتكلم، لأن بتلفظه القضية (43) يكون المتكلم قد اضطر إما أن يحمله إلى منزله وإما أن يخرق قاعدة حسن السلوك. وفي كلتا الحالتين يحصل خرق القاعدة، مادام المخاطب قد تنقذ بأن يفعل ما أمره به المتكلم، خوفاً من عدم الوفاء بقاعدة حسن الأدب. وقد خرق المتكلم نفسه هذه القاعدة باملائته على المتكلم ما أراد، وهكذا نحن نضيف إلى هذه القاعدة قيداً رائداً هو : ينبغي ألا تجعل المخاطب في موقع بحيث يصبح فيه المتكلم أو المخاطب محتماً عليه أن يخرق قاعدة حسن التخلُّق. ويجوز القول بأن المتكلم في (43) يستغل قاعدة حسن الأدب لمصلحته الشخصية، لأن صور السؤال الآتية قد تكون إلى حد ما أكثر نادياً.

44 [هل يمكنك / هل تستطيع] أن توصلي إلى منزلي ؟ (15)

45 [هل تقدر / هل أنت قادر على] أن تحملي إلى منزلي ؟

وصورة السؤال من (45) مشعرة بكونها أكثر نادياً، لأن نعم - لا، إذا كان صريحاً يعطي للمخاطب حرية الجواب أي الحرية في أن يرد بنعم أو لا. وعلاوة على ذلك عندما يسأل المتكلم عن مراد المخاطب، فهو يضع نفسه على نحو واضح في دور تفصيلي

اللزوم من خلال مبدأ التعاون :

أ - يريد المتكلم [أن يحمله المخاطب إلى منزله] (كما دافع Hinting عن استراتيجية مبدأ العلاقة) : قوة اللزوم من خلال مبدأ التخلُّق ومعها (1)

ب - إن المتكلم، بتجنُّبه فعل الأمر، براعي قاعدة حسن الأدب.

ج - وعلى هذا فإن (44) تؤخذ كأمر الوجوب. إذا افترض المتكلم أن المخاطب كان مراعياً لقاعدة الأدب.

د - وعندما يفترض المتكلم أن المخاطب سوف يؤوّل (44) كأمر الوجوب، فهو يتقدّر أن هذا المخاطب ذاته يفترض كون المتكلم مراعياً لقاعدة حسن الأدب. (والألم يكن هناك من داع يجعل المتكلم يتخذ استراتيجية Hinting).

وعندما نتقدم بخطوة أخرى، فقد نلاحظ أن المسألة المتعلقة بقوة المخاطب في (45) هي أكثر نادياً، باعتبار الوجوب من جملة (44). وذلك لأن (40) إذا أولت من خلال معناها للقضي كأمراً للوجوب، فقد تشبه (42) و (43) إذ لا تسمح للمخاطب بأي حرية للرفض. فإذا أجاب المخاطب (44) بالرفض وقال : (لا، إني لا أريد) فإنه يقدر أمانته ورغباته الخاصة بأكثر عما تفهمه ورغبات المتكلم وهذه قلة أدب. وإذا فإن اللزوم الإضافي، إنما يحصل متى اتخذنا توقعاً مائلاً أكثر عما يعطيه فعل الكلام (45) هـ - ويتقدّر أن (44) هي أمر للوجوب غير المزدب، مما يكون فيه المخاطب واقعاً تحت شرط (د) على نحو غير اختياري، إذ لا حيلة له إلا أن يوصل المتكلم، فإن المتكلم يكون قد ضمن بأن المخاطب قد افترضه مراعياً لقاعدة الأدب.

والقضية المتعلقة بقوة المخاطب على أن يتنجز (1)، تجنب عدم احترام الأدب في درجة ثالثة لأنها تعطي للمخاطب (مخرجاً، إذ يستطيع أن يرد القيام بفعل (1) على أساس أنه لا يستطيع ذلك، ولا أحد يلزمنا على كوننا فشلنا في القيام بعمل ما. إذا كان الفشل ناتجاً عن عدم القدرة، مثلاً قد يقول المخاطب : إني مريد لأن أقوم بإعجاز (1) ولكني لا أستطيع، ومن ثم يبرر موقفه بأن يقول :

للممكن أن أكون مسؤولاً عن فشلي في القيام بالفعل إن لم أكن قادراً على القيام به. واتخاذ الصيغ غير الحقيقية (44) و (45) هو في الواقع مرحلة متقدمة من اجتناب التعهد.

(47) هل كان باستطاعتك أن تأخذني إلى منزلي ؟

وعندما يستبدل المتكلم الضلعين المساعد *can* و *will* بصيغتهما الماضية الشرطية، فإنه يقدم للمخاطب عذرا آخر حتى لا يستجيب لطلبه : إذ جعل الشرط الماضي ندل على فعل افتراضي خمنه المخاطب. وفي إجابته يمكن أن يقدم إجابة القبول عن السؤال من غير أن يلتزم بشيء ما في العالم الواقعي. وحتى يصاغ لزوم أمر الإيجاب ولو كان بعيدا في احتماله، فإن المحاولة أو القضايا المنحرفة من وجهة النفي يمكن أن يضاف إليها.

(48) هل كان باستطاعتك أن تحملني إلى المنزل ؟

(49) ألم يكن يمكنك أن توصلي إلى المنزل ؟

لأننا ما يلاحظ على هذه الصيغ الشرطية خلوها من الشرط الصريح *overt protasis*، إذ لا يجوز (على خلاف الأسئلة المصوغة مع فعل *can* مثلا)، أن نفهم كاسئلة جادة باستثناء بعض السياقات غير المعتادة. إذ قد تكون هذه من الوجهة التداولية شديدة الاختصاص والتوعية المتعلقة بالوظيفة الدالة على الآداب الرسمية. وتوجد علامات أخرى ظاهرة على حسن التخلق. وتستهمل فيها عبارات مثل من فضلك، لو سمحت.

وعندما نرجع إلى الجمل الخبرية، فقد نجد فيها كذلك تدرجا في حسن الأدب كما لوحظ في حال الاستفهام مع استخدام الفعل المساعد *can* الأكثر مباشرة من نظيره *will*، ومع الصيغة الشرطية الأكثر مباشرة من الصيغة الحقيقية :

(50) إنك تريد أن توصلي إلى المنزل (وأيضا يجب أن توصلي إليه).

(51) تستطيع أن توصلي إليه.

(52) كان بالإمكان أن توصلي إليه.

والتشابه الموجود بين القضايا الخبرية والقضايا الاستفهامية لا يمكن أن يعمم على أفعال من نحو *would* وعلى خلاف جملة الاستفهام : هل تستطيع أن توصلي إلى المنزل، تكون الجملة الخبرية لذات الجملة [تستطيع أن توصلي إلى المنزل] لامتثال قوة الأمر على الاحلاق. ويمكن أن يفسر هذا الخلط من التشابه من كون أن العبارة (إنك تريد أن...) في (50) هي أسوأ من توجيه أمر الوجوب المباشر. إذ لا يجوز أن يجتمع مع أمر

الوجوب الإيجابية الصاعدة في أسلوب مؤدب من نحو ما تحتمله الصيغة الشرطية الواردة فيها الفعل المساعد *would* : فيها الفعل المساعد *would* :

وحتى تنضح هذه الفكرة جيدا، فإن التضاميا من نحو (50 - 52) هي أقل تأديا من صيغ السؤال في المختلطات (44) - (47) إذ هي ثبتت أو تتضمن قدرة المخاطب على الفعل وإذا نكر له فرصة أن يدفع ما قدم له عن طريق الاستفهام. وعلاوة على ذلك فإن الصيغة (you will) تريد أن : الواردة في (50) تؤول على نحو مباشر، (وكانها توضع وهذا نوع من الإثبات المتجه إلى ما يحصل في المستقبل)، ومن ثم هي تعبر عن اعتقاد المتكلم بأن الحدث (أ) سيقع مستقبلا :

- يريد المتكلم بأن يعي المخاطب بأن يوصله إلى المنزل. وإمكانية العصفان المقرونة إلى الأمر تستعبد بالفعل : ومع السلطة المطلقة التي لا ترد، فإن المتكلم يزعم كونه ضامنا لطاعة المخاطب في المستقبل. ومن أجل ذلك فإن (50) بهذا الاعتبار تقرى أمر الوجوب أكثر من أن تلتفنه حتى أن الصيغة (you will) لا يجوز أن تحول مهما حاولنا ذلك إلى صيغة *would*. وهكذا فإن الصيغة *you will* تعني (إني متأكد على الإطلاق أنك تستطيع تنفيذ أمري، في حين أن الصيغة الشرطية *would* تعني : (إني لست متأكدا ما إذا كنت تستطيع أمري). وعلى هذا النحو فإن قوتيهما التداولية مختلفة.

وفي مقابل ذلك، تكون العبارة المبتدأة بالصيغة *you can* تستطيع أو تقدر طريقة ملائمة لتلطيف حدة أمر الوجوب، ويمكن أن نلحظ أنها كصياغة لتأدية معنى يجب عليك : *you must*، كأن يشير المخاطب إلى إمكانية المخاطب حتى يقوم بالهبة ويقترح (تعبا لاستراتيجية Hinting) أن يقوم بإيجاز الفعل.

وهذه الصيغة تخفف من قوة الصيغة *you will* لأنه كما رأينا في جدول (1.4)، يكون مدلولها *you can* على معنى (ليس يجب عليك أن). وهكذا يقدم إلى المخاطب في مواجهتها، ذريعة لأن يجهل هذه الإشارة، غير أن جملة (51) لا صيغت كفضية، ولم تضع استفهاما، فهي لم تقدم للمخاطب خيارا لأن يقول : لا. وتكون بهذا الاعتبار أقل تأديا من مقابلتها المصوغة بصيغة استفهام. وعلى عكس ذلك فإن صيغة حسن الأدب فيها يشتق من غموضها إذ يفهم من دلالتها أن تكون توصية أو نصيحة (كفعل كلام لصالح المخاطب) كما نفهم أمر الوجوب وهو *must*، لم تكن هناك علة تلزم زيادة تجنب السؤال عن طريق الصيغة الشرطية *you could*.

والاستهوائية. والسؤال المتني مع الفعل can قد يفيد قوة الوجوب، كما لاحظنا آنفاً،
في حين أنه لا يوجد شبه قوي بينها وبين القضية السالبة.

(17) ألا يمكن أن تسكت؟ (17. a) لا يمكن أن تسكت. ولما كانت كل جملة منفية من
نحو (17)، أ. تعبر عن استحالة قيام المخاطب بفعل (a) لم يكن بالإمكان أن تستعمل
على نحو واضح كوسيلة للحصول على إنجاز (a)، وإلا كان النقيض هو إقناع المخاطب
أن يقوم بفعل (a)، لكن لسلب السؤال في (17) يجوز أن تكون له قوة جعل المخاطب
يسكت في الحقيقة. وبهذا الاعتبار يكون له أثر مخالف لما يوجد في الاستفهام المتني
(13) [ألا تريد أن تجلس؟] بالرغم من تشابه النظائر الموجبة. وكما رأينا فإن (13) تقدم
عرضاً أكثر تأدياً في حين أن (17) تفهم فعل الأمر للوجوب الأمل تأدياً. وتفسير هذا
أمر سهل، إن نحن قمنا بتحليل السؤال المتني كما لاحظنا في أول هذا الفصل، وهو
سؤال حول القضية السالبة، معنى القضية (17) يمكن أن يوضح على هذا الأساس كما
يلي: (انظر 3. 3. 3): أفترض أنك لا تريد أن تسكت والآن أثبتك إذا كان هذا صحيحاً.
وأطلب إليك أن تحمل هذا الشك.

ومن هنا يصح أن نعيد بناء سلسلة الأفكار الساخرة الموجودة وراء هذا السؤال على
النحو التالي:

أ - إنك تحدث كثيراً من الضجيج (ملاحظة غير مؤدبة).

ب - والطريقة الوحيدة لتصحيح هذه الملاحظة مع حسن التأديب هي أن تفترض أنك
لا تتمالك أن تحدث كثيراً من الضجيج (وهذا افتراض مؤدب).

ج - وإذاً فإني وضعت افتراضاً مؤدباً وهو [إنك لا تتمالك أن تسكت].

د - غير أن كل أحد يعلم أن الناس تستطيع أن تسكت متى أراد ذلك.

هـ - وإذاً فإن افتراضي المؤدب في (ج) ينبغي أن يكون فاسداً.

و - وإذاً هناك صراع بين ما أعتقد وما هو أدب في اعتقادي. وأسالك أن تؤكد
اعتقادي.

ونتيجة هذا السلب الساخر من شأنه أن يحرف بالتأويل جهة الرد الإيجابي. وهنا يرد
جهة الطاعة، وإذاً فهذا السؤال هو أقل تأدياً من السؤال الأكثر موضوعية وهو can you

ومع ذلك وهو لا يجلس، بنزع بالإجابة لصنع الافتراض المؤدب: «تستطيع أن تجلس» في
حال العرض. وهو إذاً أكثر تأدياً من مقابله الموضوعي: هل تستطيع أن تجلس؟

5. 7- المراقب التداولية وسلم تدرجاتها

لقد عينت أقسام الفصل السابق ثلاث درجات سلمية متناسبة مع درجة حسن
التأديب الخاص بموقف فعل كلامي وهي هذه:

(1) - سلم الخسارة والربح كما رأينا في بداية هذا الفصل مما يقدر فيه الربح والخسارة
لاقتراح فعل (a) على المتكلم أو المخاطب.

(2) - السلم الاختياري الذي ترتب فيه أفعال الكلام تبعاً لمقدار الاختيار الذي يسمح
به المتكلم للمخاطب.

(3) - سلم تدرج الأسلوب المائل، وهو ما تكون فيه أفعال الكلام من وجهة نظر
المتكلم مرنة باعتبار طول الطريق (بالنظر إلى الوسائل - تحليل الغابات) الرابط لفعل
كلامي إلى أغراض أفعال كلامية أخرى.

وسلم تدرج الأسلوب غير المباشر أو المائل يمكن أن يصاغ أيضاً من وجهة نظر
المخاطب، بالنظر إلى طول الطريق أعني طول طريق الاستنتاج الذي بواسطته تشتت
القوة من المعنى وإذاً إن تحدثنا على وجه الدقة قلنا إنه يوجد سلمان للأسلوب المائل:
أحدهما للمتكلم والآخر للمستمع؟ غير أنه لما كانت استراتيجيات المستمع القائمة على
الاستنباط والبناء خطوة فخطوة مما يفهم من استراتيجيات فعل كلام المتلفظ بالعابرة.
فنحن نستطيع أن نفترض وجود تطابق بينهما. وبوجه عام ليست هناك حاجة عند
مناقشة الأسلوب المائل، لأن غموض وجهة نظر المتكلم والمستمع.

وأيضاً فإن درجة سلم الربح - الخسارة مكونة على وجه الضبط من درجتين
متمايزتين: ربح / خسارة المتكلم وربح / خسارة المستمع وكلا هذين التمييزين يتغيران
بوجه عام عكسياً. إلا أنه من الجائز أن يتغير كلاهما على نحو مستقل. مثلاً قد يقترح
المتكلم طريقة للعمل. تكون حسب تقديره، على كلفته، وفي صالح المخاطب. وهذه
الطريقة توصف بكونها عرضاً (انظر جدول 2. 9 من الفصل).

(53) هل كنت ترغب أن تستعمل مفتاحي الكمبيوتر؟ (مخاطب ↑ متكلم ↓)

الأمور (أما مدينين أو دائنين) لبعضنا البعض لا تنطبق فقط على الأعمال الخيرة (الماتر)
بل كذلك على الأعمال القبيحة. (كالإهانات) ولذلك فإن الاعتذار، مثله مثل الشكر،
يمكن أن ينظر إليه كاعتراف بالاختلال بالتوازن في العلاقة بين المتكلم والمخاطب. وإلى
حد ما يمكن اعتبار الاعتذار محاولة لإعادة التوازن.

54) كنت سأستعمل المثقب الكهربائي لو كنت مكانك (مخاطب) وقد يوصف
هذا الاقتراح أكثر ما يوظف بكونه نصيحة (والمسهم المتجه إلى الأعلى يدل على الريح
(أ)، والمتجه إلى الأسفل يشير إلى الخسارة (د).
ويصح أن نضيف بالرغم من ذلك بأن هناك ترابطا قويا بين هذين السليبين، لأن
ضروب أمر الوجوب، وضروب الإباحة يعرضان على نحو أتمودجي، عملا يتضمن
التعامل بين المتكلم (16) والمخاطب: أعني حيثما يحصل المتكلم على أمر مفعول
بالنسبة للمخاطب والعكس بالعكس. وفي هذه الأحوال النموذجية، ليس من الضروري
أن نميز بين سلام الريح والخسارة عند كل، من المتكلم والمخاطب ما دام الموقع الإيجابي
عند أحدهما سيقتضي لامحالة الموقع السلبي عند الآخر أي أيا كان ربح المتكلم ↑
كانت خسارة المخاطب ↓، فإن حصلت خسارة المتكلم ↑ حصل ربح المخاطب ↓.

وهذا يجعلنا نفكر في وجه الشبه المتشابه بين كثير من أفعال الكلام، (أو على نحو
أكثر مباشرة، من الأعمال التي تكون مادة لأفعال الكلام هذه)، والتعاملات التجارية
(16). ففي أمر الوجوب من نحو: ألا ترى أن تنظف النوافذ؟ قد يوجد لزوم أو اقتضاء
نقل البضائع وغالبا ما يكون نقل الخدمات من المخاطب إلى المتكلم، في حين أن الأمر
مع المباح من نحو: هل كنت تريد أن تنظف النوافذ؟ قد يوجد فيه نوع من اللزوم،
بوجوب النقل في الاتجاه المضاد، وبعض الصيغ التعبيرية قد تكون من جهة الشبه حاملة
للمزومات نقل البضائع أو الخدمات في الماضي: فإذا شكرت بعض الناس فإنك تفترض
نقلا للخيرات والخدمات من المخاطب إلى المتكلم والاستعارة التجارية لا تنفيذ، فوق
ذلك، بأفعال الكلام، (الثانية) مثل هذه. ولنعبر فعل الكلام التعبيري الذي نسميه
الدفاع الاعتذاري، وكذلك العفو والصفح، فنجد أن الدفاع الاعتذاري يعبر عن الندم
لإهانة أو تكييها المتكلم في حق المخاطب، - ولا يوجد هنا لزوم بأن المتكلم أفاد وانزع من
الإهانة. وأيا كان الأمر فإن الاعتذار يقتضي التعامل التجاري؛ وهو في ذلك دعوة إلى
تغيير كفة الميزان للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب. حتى إذا نجح الاعتذار، فقد
ينتج عنه إما عفو المخاطب أو الصلح عن الإهانة. ومن الوجهة الدلالية فنحن إذا ارتكبنا
إهانة لجزء بعض الناس، فنحن من نتحدث بكوننا مدينين له بالاعتذار. ومن ثم يعتبر

الأمور (أما مدينين أو دائنين) لبعضنا البعض لا تنطبق فقط على الأعمال الخيرة (الماتر)
بل كذلك على الأعمال القبيحة. (كالإهانات) ولذلك فإن الاعتذار، مثله مثل الشكر،
يمكن أن ينظر إليه كاعتراف بالاختلال بالتوازن في العلاقة بين المتكلم والمخاطب. وإلى
حد ما يمكن اعتبار الاعتذار محاولة لإعادة التوازن.

والاستعارة التجارية هي في الواقع أكثر من تشبيه مفتعل، إذ يمكن أن نحتج بأن
العالم التجاري، خلافا لذلك هو حالة مخصوصة من العالم الاجتماعي التي يمكن أن
تكون فيه منزلة شخص بالقياس إلى شخص آخر لمقبة بالنظر إلى ما يستحقه كإزاء
ل أو ما يدين به ل للشخص ك بالنظر إلى ما يستحقه كإزاء ل أو ما يدين به ل للشخص ك
وهذا التقدير للعلاقة الإنسانية يحتاج إليها بوجه عام إذ بدونه لا نستطيع أن نفهم معنى
الفعل اللغوي لفعل كلامي من نحو اعتذار، مما لا يتضمن أي نوع من التعامل بتبادل
البضائع والخدمات، إلا أنه يقتضي على الأقل شطب دين ما. فبدون هذا التقدير سيكون
بالإضافة إلى ذلك من الصعوبة، تفسير دلالات الأفعال الاصطلاحية لأفعال الكلام
من نحو توسل beg، والتمس petition وتضرع beseech فكل هذه أفعال اصطلاحية
تشبه فعل طلب request إلا أنها اقتضاء إضافية، وهو أن المتكلم يكون إلى حد معترفا
بالدين الذي يلزم عن أداء المخاطب للعمل المعين.

55) توسل إلي جيم أن أعيره دراجتي.

56) سألني جيم أن أعيره دراجتي.

57) طلب مني جيم أن أعيره دراجتي.

ومن جهة أخرى فإن فعل طلب في (57) يقتضي أن المتكلم لم يعترف بأن يحصل
أي دين من تصرف المخاطب. وبهذا الاعتبار فإن الفعلين beg في (55) و demand في
(57) متضادان في حين أن الفعل سأل في (56) حيادي بينهما. ونصح نفس الملاحظة
لكن مع تغيير الألفاظ المعجمية، إن نحن قلنا بأن جيم في (55) يعتبر بإعارة الدراجة إنما
سلمت إليه تحت التزام، في حين يعتبر الإعارة في (57) كأنها استحقاق (17).

وإذا فإن سلم الريح والخسارة بحمل مع إقامة التوازن لكل من المتكلم والمخاطب
بالنسبة لمنزلة معينة وأيضا يشبه أن يكون هناك افتراض ضمني بأن المحافظة على التوازن

يقصد به إعادة التوازن أو على الأقل تخفيض وتقليل عدم التوازن والاختلال بين المتكلم والمخاطب.

وبالإضافة إلى السلام المشار إليها آنفاً، وهي سلم الريح والخسارة، وسلم الخياوة وسلم الأسلوب المائل : فهناك سلمان إيجابيان يتصلان بحسن الأدب، وهما المعروفان عند براون وجيلمان، Gilman ويحددان أن الاختيار بين أسماء الضمائر الأسرية المخاطبة في كثير من اللغات الأوروبية (كالاختيار مثلاً بين أنت Tu، وأنتم في اللغة الفرنسية) ويمكن تصويرها محسوسة كميّان ذي بعدين كما هو موضح في رسم 1.5 ويتّيسر المحور الرأسي درجة المسافة بالنظر إلى السلطة أو تحويل مشارك سلطة الآخر وهذا تدبير غير متناظر حيث إن أحدهما المخول له السلطة يمكن أن يستعمل الشكل المألوف في البراعة مع آخر يستعمل هو بدوره نفس الأسلوب، أما المحور الأفقي فهو من جهة أخرى يقيس ما أطلق عليه كل من براون وجيلمان، عامل (التكافؤ) أو ما يمكن أن اعتبره من وجهة نظر مضادة، المسافة الاجتماعية (19) والدرجة الكلية. للاحترام بالنسبة لأي موقف فعل كلامي إنما تتعلق على وجه شمولي بالعوامل المستقرة، نسبياً، للأوضاع والسن ودرجة الألفة... ولأيضا إلى حد ما، قد تتعلق بالدور المؤقت لعلاقة الشخص الأسرية مع آخر (20)، وقد يرى المحاضر أنه من المعقول أن يقول لطالب ما : (تقدم لي محاولتيك في الأسبوع القادم، ولكن لايجوز أن يقول له (حضر لي كتاباً من القهوة)، ففي الحالة الأولى، ينبغي أن يمارس سلطته المشروعة على سلوك الأكاديمي للطالب لكن في الحالة الأخيرة قد يتجاوز ما يعترف له فيه بجهته ومرة أخرى، فإن الحقوق والواجبات تكون ذات أهمية عند تعريف منزلة المشارك في علاقات الناس بعضهم ببعض.



(رسم 1.5)

النظم من العلاقة الاجتماعية لكن كما أوردنا في المثال السابق، فإن مقدار حسن الأدب المطلوب في أمر الوجوب سيحدد بدرجة الاحترام المتضمن في وضع المتكلم إزاء المخاطب، ويمكن أن تلخص الطريق التي أثرت بها هذه الخصائص المتنوعة على فن حسن كما يلي :

- أ - كلما كثرت الخسارة كلما كثرت كلفة (أ) بالنسبة إلى المخاطب.
- ب - وكلما اتسع أفق المسافة المجتمعية كلما بعد المخاطب عن المتكلم.
- ج - وكلما كان الوضع أكثر سلطوية كلما تباين وضع المخاطب بالمقارنة مع المتكلم.
- د - كلما اشتدت الحاجة إلى الاختيار وإلى الأسلوب المائل للتعبير عن أمر الوجوب، إذا كان على المتكلم أن يراعي قاعدة فن الأدب.

8.5 - حسن التخلق والتصرف بكياسة

إن العبارة الرابعة الأخيرة (د) من التعميم السابق لا تخلو من استثناءات، إذ أن الاختيارية : مع أنها يلزم عنها الأسلوب المائل، فقد لا يقتضي هذا الأسلوب الاختيارية. وتوجد بعض الأوامر لا يسهم فيها الأسلوب المائل، بشيء من كياسة التصرف. ولقد كنا سجلنا بعض الاستثناءات التي تشمل في السؤال المنفي من نحو : (لا يمكنك أن تسكت ! والسؤال المنفي هو أشد ميلاً عن السؤال الموجب، إلا أنه أقل كياسة، مادام يستهلك وينقص مقدار الاختيار المتضمن فيه، وأيضاً يؤدي هذا المثال إلى نوع آخر من الاستثناء، وهو هل يجب أن تحدث كل هذا الضحيق ؟ مما يقود فيه الأسلوب المائل إلى تأويل ساخر، ولربما الأكثر أهمية هو المثال الأفضل الذي لم نعالجه بعد، حيث يستعمل المتكلم طريقة في التلطف تشبه أسلوب الإياحة والإذن بالتصرف، كما نؤول مع ذلك جهة أمر الوجوب فقد يقول رب العمل، مع شيء اللطف إلى كاتبه الجديد.

(58) هل يمكنك أن تنقطع هذه الرسائل على الآلة الكاتبة ؟ ومثال آخر من مجال قديم هو استعمال الفعل المساعد (يمكن may)، وأنت تعطي الأمر، مثلاً، في عهد المدرسة الفكرية، يمكن للمدير أن يصرف التلميذ قائلاً له :

(59) يمكنك أن تذهب الآن باسميث

بتقديمهم فرصة إلى المخاطب ليعمل ما يرضيه. إلا أنه في الحقيقة، قد يطلب تحليل آخر لأنه يوجد أثر شك بأن جملة (58) قد يتبعها ركن أو طباعة الرسائل. وأن (59) يتبعها مباشرة انصراف التلاميذ؛ لأنه غالباً ما تشر جملة على صورة (58) بإمكان الاعتراض، لأنها بالضبط تتعامل مع وضع سلطوي للمتكلم، وما دام وضع المتكلم هو بحيث إن المخاطب لا يمكنه إلا أن يعترف به بسلطته، فهو يشعر بالاضطرار إلى أن يقبل عرضه. وفي هذا الحال، فإن المتكلم حر في أن يستمتع بلذة كياسة التصرف واللباقة المبالغ فيها من جانب لا تشغل مبدأ السخرية. وهنا تدخل بالأولى استراتيجية Hinting :

- (1) يبدو أن المتكلم مهذب عند ما عرض على المخاطب خياران : ينجز (أ) لشكل يوحي بأن (أ) سهل ومريح.
- (2) (إلا أن الجاز (أ) ليس مريحاً).
- (3) غير أن ملاحظة المتكلم تكون مناسبة فقط إذا كان يريد من المخاطب أن ينجز (أ)
- (4) ولما كان للمتكلم سلطة على المخاطب، فالمتكلم أن ينجز له (أ).

ويشبه أن تكون هذه الاستراتيجية من جانب المتكلم معقولة فقط إن افترضنا مرة أخرى وجود توازن مجتمعي بين المتكلم ومخاطبه. وعندما يظهر أن المتكلم يعطي الخيار للمخاطب، فهو قد رفع اعتبار التوازن لصالحه. غير أن هذا الامتياز قد يفقد إذا اعترف المخاطب أن كياسة المتكلم غير صادقة. والحظر هو أن المتكلم يريد أن يعطي الانطباع على حسن كياسته. وفي هذه الأحوال، كما في سائر أحوال السخرية، فإن المبالغة في تحسين التأديب تنقلب إلى زيف الكياسة.

(1) يمكن الاضمار على نقاش كل من Levinson و Brown (1978: 3-71) لمواجهة التعديد الجوهري للأفعال.

(2) في مراجعة سيرل لثاله (1979 و 1978) في تصنيف أفعال الكلام كان قد غير مصطلح التنكيل بعد التأكيد. وإتي استخدم هنا ما استقر عليه اصطلاحه الأخير، وهناك تصنيفات أخرى، عند أوسين (1982: 152 و 1962: 63) وكذلك عند كل من Hamish و Bach (1979: 41-55).

(3) وتجدر الإشارة إلى أهمية الحقوق والواجبات المترتبة مجتمعياً كعوامل داخلية في تقييم سلطة نفوذ المتكلم على المخاطب. وتراجع البند (17) من هذا التعليق فيما يلي :

(4) وفيما يخص ضروريات الملزم للأستلة الانكارية بالتقصيا المتبقية تراجع Leech

(5) يمكن الرجوع إلى ما قام به كل من Brown و Levinson (1978) من تمييز بين الرسمي القائم على العرف On the record، وغير الرسمي off the record في الأعمال التواصلية.

(6) لقد كان Leech قد قام بعرض لهذه المقارقات التداولية سنة (1980) (1979: 108).

(7) ويختلف هذا العرض عما قام به سيرل (1969: 66) إذ عرف السؤال كمنط من قوة فعل الكلام فوجد أنه من الضروري أن يفصل (الأستلة الحقيقية) عن الأستلة التي يريد المتكلم أن يعترف بها من الإجابة، وعن (الأستلة التي يتلمس فيها الاختيار والامتحان حيث يكون المتكلم عارفاً للجواب مسبقاً)، ويحسن التباين ليفنسون 1978، Levinson، إذ يبين أن الأستلة وأن اشتركت من الوجهة النطقية في أساس ما، فإنها تحاول إظهار طائفة كبيرة من المهام والوظائف التداولية

(8) وفيما يخص مصطلح الطلب Mand يمكن الاعتماد على Lyons

(1977: 751) حيث يقول : (إن ضروريات الطلب تختلف عن العبارات من جهة أن موضوعها ينبغي أن يكون ممن نحو قولك (ومكذاهو Sobel)، ولا نقول هنا : it isso. ويضع لايتز Lyons ثلاثة فروق (وهو يأخذ هذا التمييز من Hafe بين التركيب phrasal واللباعي Tropie و neustic وهو فروق تقابل جزئياً التمييز الثلاثي : التركيب والسماططيقا والتداولية).

(9) «المتحرى الاقتراضي» هو تعبير لسيرل (1969) وقد تبنت كيمبون Kempson

(1975: 43-4) تعبير ستينيوس Stenius وهو (الجملة المنقطة : Sentence-radical).

- (10) وفي مقاربة هذه الأسئلة يمكن الاعتماد على هودسن (Hudson) وليش (Leech) وميريل الذي طبق مفهوم الدالة النقصية فقط على كل استعمال مصدر بالحروف (whi).
- (11) إنه من الضروري أن نغير بين (الإجابة الجيدة الصياغة من الوجهة النطقية) في هذا المعنى وبين الرد المناسب من الوجهة التداولية) عن السؤال والمثالان (21)، (22) المتأخذان من Smith و Wilson من صفح 94 المذكورين آنفاً. ويوضحان هذا المعنى الأخير للأول.
- (12) والذي يستند هذه الوجهة من النظر هو ما احتج به Bolinger (1977: 152: 82). و (1977) Downes لصالح توحيد الجانب التركيبي والسيماطقي لكل من الأمر والمصدر.
- (13) كان ما كولي (1981: 311: 16) قد ناقش القضايا غير المحققة أو الافتراضية وقيمة الصدق فيها.
- (14) وبالنسبة للشروط المحققة اللازمة للمحمولات يمكن الاعتماد على لينش (1976: 1980) وكذلك لينش (1981: 301 - 1974).
- (15) وليست الجملتان (44) و (45) من الوجهة التداولية متكافئتين. إذ أن الصيغتين هل يمكن وهل تقدر أقرهما التعرف كصيغتين للوجوب أكثر مما يشئ من معناهما. وفضلا عن ذلك فإن Sadoks (1974: 78) كان قد احتج كذلك بأن مذين الزوجين من الصيغ متمايزان من الناحية التركيبية. وهكذا زعم أنه في إحداهما يكون فعل الكلام الظلي مرموزاً إليه على وجه فار في النحو، في حين يكون في الأخرى غير مرموز إليه ويسمى بالكون الاعتراف بأن هذه الاختلافات موجودة على وجه التأكيد، فإني اهتم هنا بالتركيز على التكافؤ الحاصل من جهة المعنى، وإلى حد ما، هو تكافؤ بين هذه الجمل أكثر مما هو تأكيد على تباينها ويمكن الرجوع إلى 8.7 لنجد نظرية Sadock حول قوى أفعال الكلام المعادلة.
- (16) والقياس التماثلي التجاري كان استغله أيضا كل من Brown و levinson عند تأويلهما للأفعال التواصلية باعتبارها مقتضية تبادل (البضائع والخدمات) وقد دعم النموذج التجاري للملاحظة التي وعدت بها مثل هذه الأعمال الكلامية، وفازت بالكسب لأجل إنجازها الناجح وهو كسب العلاقة المتعادلة بين المتكلم والمخاطب، ولتراجع فورش Polton.
- (17) إن أهمية العقود والالتزامات في تقدير الربح والخسارة وهنا في حسن الأدب تنضج بمثل كان أقول: إنني مدين لـ Jennifer thomas، ولنفرض أن مسافراً (س) طلب من سائق الحافلة (ص) أن يقف له في محطة ما، وتقليل من الأدب مطلوب هنا، لإحجاز فعل الكلام، لأن هذا من عمل السائق (أي من واجب شغله) أن يترك المسافرين ينتزلون في المحطة. لكن لنفرض أن (س) طلب من (ص) أن يقف به قرب منزله، حيث لا توجد محطة الوقوف، وفي هذه الحالة، فإن كثيراً من حسن الأدب، وكذلك تصحيح السلوك من نحو التحفي والاعتذار والتعليل مطلوب في هذا المقام. وفي كلتا الحالتين، فإن مقدار الأزعاج والمنجود من جانب السائق يكون كثيراً إلا أن الالتزام يكون أكبر في حال ما إذا سئل السائق أن يحمل الشخص بدون أجر...

- (18) وكذلك فإن الاحتفاظ بالتوازن يشبه أن يكون مظهراً من مظاهر أنواع التماثل والتصنيف الإنساني ويمكن أن نرجع إلى Dean و Argyle (1965). في الاحتفاظ بالتوازن عند الاعتماد (من مشارك) أخرى في حال السلوك النشط والتفاعل).
- (19) وقد طبقت درجات سلم Brown و Gilman الخاصة بالقوة والتعاون على فكر وحسن الأدب كما هي موجود عند Brown و Levinson (1978: 89-79).
- (20) ويذكر كل من Brown و Gilman (كمثال جيد) على تغيير أهل الجيل من التفرقة بين شياطين الكلام من أنتم vous إلى أنت tu عند بلوغ بعض العمر الخرج...

مسح عام واحصاء لفن الخطابة التفاعلية

- ليدي براكيل: هل السيدة يرسم الأثني ذات المظهر النضر هي المرتبطة عن بعد بالتعلم؟
- تشارزيل: (ميدية بعض السخط) أنها أكبر مظنة مما عليه الخدم، وأصدق صورة عن الاحترام
- ليدي براكيل: من الواضح أنها نفس الشخص، (أوسكار وابلد من مسرحيته:

[The importance of being earnest act III]

وعندما وصفت فن الخطابة التفاعلية كنت قد ركزت طويلا على مبدأ التعاون وعلى قاعدة واحدة لمبدأ التخلق والكياسة أعني قاعدة حسن الأدب والدمائة. وحينما حصرت مدى النقاش في هذا الباب فلاني حاولت أن أبين من خلال التوضيحات القيمة التفسيرية للخطابة التي كان مبدأ جرايس عن فن التخلق والالطف أحد مكوناتها كما أنني قد أشرت إلى قاعدة السخرية (4، 1) إلا أنه من الضروري الآن أن نعتبر أي مبادئ وقواعد أخرى ينبغي أن نعرض وجودها لغاية أن نفسر العلاقة بين المعنى والقوة أو الدلالة في التفاوض الإنساني. وباختصار، فلاني سأكمل بعض النقص في عطاطة مقدمتي عن الخطابة التفاعلية (رسم 1.4)، وسيضطرني هذا إلى وضع أساس تأملي: إلا أنه سيثبت على الأقل نظاما غنيا من المبادئ والقواعد في تفصيلها.

1.6- قواعد فن التأدب والكياسة

وباستثناء قاعدة حسن الأدب، يوجد عدد كبير من القواعد تتعامل مع السلوك الملهذب. وتبل أن أصغها، سأشير، كفكرة عامة، إلى فن حسن الخلق، بكونه يختص بالعلاقة بين مشاركين يمكن أن نطلق عليهما الذات والآخر وفي التفاوض، تتحدد الذات self أو النفس بالتكلم. ويعترف الآخر على نحو مخصوص بالمخاطب؛ إلا أن التكلمين يظهران كذلك حسن الأدب إلى طرف ثالث قد يكون أو لا يكون حاضرا في موقف فعل كلامي (1). وما نسميه الآخر لا يصدق على المخاطبين وحدهم. وإنما على المشار إليهم بالضمان الغائبة، وأهمية إظهار حسن التأدب لطرف ثالث تتغير: والعامل الضابط هو ما إذا كان الطرف الثالث حاضرا أو غير حاضرا كمتفرج؛ والضابط

وحتى نأخذ حالة واضحة فإني ينبغي أن يكون التكلم أكثر تأدياً في الإجابة إلى قربة المخاطب أكثر من إجابته إلى قريته هو ذاته. وحتى في هذا الميدان، فهناك اختلافات ثقافية متقاطعة. ففي بعض المجتمعات، فإن شخصا ما يتحدث عن امرأته أو قريته فقد يعاملها كذاته، وإذا فإنه يشعر بحريته، وربما اضطر إلى الإساءة إليها، غير أنه في بعض المجتمعات الأخرى، فقد يعامل الرجل زوجته كأخ.

وقواعد فن التأديب تنزع إلى أن تنجذ أزواجاً كما يلي :

1 - قاعدة فن التأديب (في أمر الوجوب والاباحة)

أ - تقليل الحساسة للآخر [ب تكثير الريح للآخر]

2 - قاعدة الجود والكرم، [ب في أمر الوجوب والاباحة]

أ - تقليل الريح للذات، [ب تكثير الحساسة للذات]

3 - قاعدة الاستحسان، [ب : التعبيرة والتأكيد]

أ - تقليل التقبص من الآخر [ب : تكثير اطراء الآخر]

4 - قاعدة التواضع [ب : التعبيرة والتأكيد]

أ - تقليل الاطراء عن الذات [ب : التقبص من الذات]

5 - قاعدة الموافقة (التأكيد)

أ - تقليل الاتفاق بين الذات والآخر

ب - تكثير الموافقة بين الذات والآخر.

6 - قاعدة التعاطف (التصديق).

أ - تقليل التنافر والعداوة بين الذات والآخر.

ب - تكثير التواد والتعاطف بين الذات والآخر.

والواقع تبسيط العبارة عن هذه القواعد الملائمة للمقام، لأنه كان يمكن أن يكون على وجه الضبط، أن : 1 (أ) مثلاً، ينبغي أن تقرأ (تقليل التعبير عن الاعنفادات التي تقتضي

حساسة الآخر (وسائر القواعد الأخرى يجب أن تصديق على نفس النحو. وعلى ذلك، فإن القواعد تتطلب التعبير عن حسن الأدب أكثر مما تتطلب الاعتبارات غير المهدية وكل هذا تدخل تحت مبدأ التخلق واللفظ. والقواعد الأربعة الأولى تقتضي أزواجاً، لأنها تعامل مع تدرجات مزدوجة القطبية : ربح / خسارة التقبص / التفریط.

أما القاعدتان الأخيرتان، فتعاملان مع درجات غير قطبية وهما سلماً الموافقة ~~وتنزع إلى أن تنجذ أزواجاً كما يلي :~~ ومع لمة توجهت ~~لأنها تعنى~~ بين السلالم، فإنه كل قاعدة متساوية من جهة كونها ترجع إلى سلم تقسيمي يختلف عما تزول إليه السلالم الأخرى. فعلى حين أن (1) و (2) تخصان على الترتيب تكلفة الريح للفعل المتجز في المستقبل للأخر وللذات، فإن (3) و (4) تخصان على الترتيب الدرجة التي تنقل بها ملاحظة التكلم بعض التقديرات الجيدة أو الرديئة للذات وللآخر. مثلتاين قاعدة الاستحسان لطف التهناني ومجاملة التحايا، كما مثلت قاعدة التواضع الاعتذارات.

ولما كان سيرك، في مقولاته أو أصنافه عن أفعال الكلام بما يربط فقط بعض الأنماط المختلفة لفن التخلق، فإني ضمنت وجمعت واحداً أو أكثر من المقولات مع كل قاعدة. ولما كانت مقولته الخامسة من الأقاويل التفريرية، لا تنتمين حسن التخلق (5، 1) فإن هذه المقولة من جهة أخرى مشتتة أو مخرجة من القائمة.

وحينما أعطي لهذه القواعد فإني سأستخلص أصنافاً متنوعة من ضروب البيئة : بيئة عدم التناظرات التداولية بين التكلم والمخاطب، وبيئة ضروب الملزوم والأسلوب المائل بوجه عام (وقد بينت قاعدة حسن التخلق على نحو بارز في 5، 3، 5، 8).

وليست جميع القواعد وفروها متساوية الأهمية. فمن الزوجين (4) و (1) يظهر (1) أشد تفضيلاً لسلوك التناظر من (2)، كما أن (3) أكثر تفضيلاً من (4). وهذا إن صح ~~بما يعكس القانون العام، وهو أن حسن التصرف يتركز بقوة على الآخر أكثر مما يتركز~~ على الذات. وفوق ذلك فإن فرع قاعدة ما (ب)، ضمن كل قاعدة يبدو أقل أهمية من فرع قاعدة (أ). وهذا يوضح مرة أخرى القانون العام، وهو أن حسن الأدب السالب (كمتجنب الخلاف) أكثر أهمية من جهة الاعتبار من فن التخلق الموجب (كالمبحث عن الوفاق). وهناك فارق إضافي، وله أهميته، وينبغي أن يلاحظ وإن كان لا يصبغ ضمن جملة القواعد، وهو أن حسن التصرف إزاء المخاطب هو بوجه عام أهم من حسن الأدب إزاء طرف ثالث.

ولست نؤخذ بقواعد مطلقة. ومن الأحسية يمكن أن نذكر هذه القواعد وبخاصة فروعها أعني تلك المذكورة بين الأقواس المربعة مثل [المبالغة في وصف النفس بنوع من سوء الحال].

ثم إن من يبحث على نحو مستمر، عن المناسبات من أجل نكران الذات بصير بسرعة عملاً، ويحكم عليه بكونه غير صادق وهذا أهم. وعلى هذا النحو، فإن مبدأ حسن التخلق والأدب (قاعدة الكيف) ترد عنا من أن نكون مبالغين في التواضع كما تمنعنا في بعض الظروف الأخرى أن نكون أكثر تخلفاً.

1.1.6 - قاعدة الجود والكرم

تقليل الريح للذات : تكثير الخسارة للذات

أمر الوجوب، والإيابة : وتعني هذه الثنائية في الممارسة، أنه لا توجد حاجة كبيرة لتمييز قاعدة (مركزية الآخر) في فن التخلق عن قاعدة (مركزية الذات) المتعلقة بالجد. وعدم التناظر في القواعد السابقة : (1) و (2) و (3) و (4) يمكن أن يفسر مثلاً بكل واحد من هذه الأنظمة.

(1) * يمكنك أن تعبرني سيارتك (عدم التخلق).

(2) يمكن أن أعبرك سيارتي.

(3) يجب أن تزورني وتتناول الغذاء معنا.

(4) يجب علينا أن نزورك وتغذى معكم (سوء الأدب).

[ملاحظة : إن النجمة (*) تدل على أن هذا التلطف بالعبارة هو أقل قبولاً وتداولاً في عرف الأدب المطلق من التلطف الذي يقرن به. ويجب أن نذكر أننا لا نزال نعني بصفة (المطلق) أكثر من عنايتنا بالأدب على وجه تسمي].

والعرض الموجود في جملة (2) والدعوة في (3) يفترضان أن يكون فيهما نوع أدب لسبيين : أولهما أنهما يفيدان المخاطب، وثانيهما أقل حزمًا، لأنهما يقتضيان الضرر والخسارة للمتكلم. لكن في (1) و (4) تكون العلاقة بين المتكلم والمخاطب مقبولة على الصعيدين معاً، ومن جهة أخرى، فإن فعل الكلام يكون في بعض

الأحيان بحيث إن قاعدة حسن الأدب تكون وحيها موافقة. إذ التلمذ من نحو (يمكنك أن تحصل على هذه البضاعة بأقل من نصف ثمنها من السوق) يدل على أنه لفائدة المخاطب، لكنه لا يقتضي حساسة من جانب المتكلم، ما عدا مجهود التلطف بالقول المبلغ للنصيحة ذاتها.

وأيضاً في أحوال أخرى فإن قاعدة الجود والتبرع قد تبدو مطبقة من دون قاعدة حسن السلوك : مثلاً قد يكون طلب مساعدة مرثانية أكثر تأديباً، إذا كان دور المخاطب كمستريح بالإمكان مقبوعاً : (هل يمكن أن أحصل على أكثر من (س). وثم المبالغة في التأديب على نحو خفي، مستتر، إذا كان الحال إليه غير مذكور كمستريح : [هل يوجد شيء من (س)؟] إلا أن الافتراض بأن قاعدة الجود أقل قوة من قاعدة حسن الأدب، تدعمه الملاحظة القائلة بأن الأمر للوجوب يمكن أن يلطف ويصاغ بكثير من الأدب، وذلك عن طريق إخفاء الحالة المرجعية إلى خسارة المخاطب، وهذا يقضي وصف الفعل (أ) المفيد للمتكلم من خلال تعامله :

(5) هل أستطيع أن أعبر هذا الثقب الكهربائي ؟ وهل هذه العبارة أقل تأديباً من العبارة (هل يمكنك أن تعبرني الثقب الكهربائي) وكذلك العبارة.

(6) لا أرغب في كأس من القهوة.

فهل هي أقل تأديباً من العبارة (هل توفر لي كأساً من القهوة ؟) والسبب في ذلك هو أن أعراض فعل الكلام الموجودة في (5) و (6) تراحم صراحة قاعدة الجود والتبرع ولكنها لا تناقض قاعدة حسن السلوك، ويوجد اتجاه معكوس لإيقاف نصب المتكلم من التعامل في العبارات الدالة على الإيابة.

(7) يمكنك أن تترك دراجتي إن شئت.

(بالمقارنة مع : أستطيع أن أعبرك دراجتي إن أردت)

(8) أتريد أن أبري لك هذا القلم ؟

(بالمقارنة مع : هل تريد مني أن أبري لك هذا القلم ؟)

والخط هنا من دور تبرع المتكلم هو صورة عاكسة لاستراتيجية (5) و (6). إذ الفكرة أنه كلما كان التأديب في العرض كبيراً، حتى يجعله يظهر بأن المقدم للعرض لم يقم بأي نصيحة كلما كان أقل تأديباً بالنسبة للمخاطب ليقبل العرض.

1.6-2. قاعدة الاستحسان

تقليل التنقيص من الآخر وتكثير تقريبه

والعنوان غير المداهن بالنسبة لقاعدة الاستحسان ينبغي أن يكون «قاعدة الإطار» - غير أن حد الإطار Flattery، يحفظ بوجه عام فيه على الاستحسان غير الصادق. هذه القاعدة في جهتها السلبية الأكثر أهمية إنما تعني «تجنب قول الأمر غير السار إزاء الأخير وبخاصة إزاء المخاطب». وبينما الأطراء هنا من نحو: «ما أعجب الوجبة التي طبخت! قد بقدر على نحو رفيع، تبعاً لقاعدة الاستحسان؛ فإن العبارة: «ما أفنعت الوجبة التي طبخت! قد لا تقدر امثالاً». وكذلك وبالمثل، فقد يجوز أن يقول الإنسان من جهة الأدب (وهو يرجع إلى اغتاز موسيقى):

(9) أ. إن أداءه كان رائعا.

ب. بلى، ليس كذلك!.

ولكن لنفرض أن (ب) هو الذي قام بالأداء.

(10) أ. لقد كان أدائك رائعا.

ب. بلى أليس حقاً!.

وفي هذه الحالة فإن (ب) يصطدم مع قاعدة التواضع مما سترجع إليه في الفصل القادم.

ولما كان انقصاص المخاطب أو طرف ثالث يكون خارجاً من الأدب، فمن المفهوم، كما في حالة قاعدة فن الأدب، فإن الاستراتيجيات المتنوعة للأسلوب الملائم إنما تستعمل لتلطيف أثر النقد.

(11) أ. لقد كان أدائها جميلاً! ب. هل هذا صحيح!.

ولو افترضنا أن كلاماً من (أ) و (ب) قد استعما إلى الأداء فإن إجابة (ب) حذرة ومراوغة وتقتضي رأياً غير مستصوب. وقد استدل (ب) بالتساؤل عن عبارة (أ) بأنه ليس متأكداً ما إذا كان حكمه صحيحاً. والاستلزام غير المؤدب إنما يثبت من عدم احتمال أن يكون سؤال (ب) مجرد طلب للاستئذان، ومن حقيقة أن (ب) لو كان قادراً بصدق على أن يثبت مع (أ)، لكان يمكنه (عن طريق مبدأ من الأدب) أن يفعل مثله.

وفي هذه الحالة، فإن (ب) قد خرق في الظاهر مبدأ التعاون (مبدأ قاعدة الكيم). ويخطئ جرياس مثلاً آخر لإجابة غير متحفظة في إعطاء المعلومة، وهي أن شخصياً يكتب عن مقالات طالب يريد منصباً فلسفياً أو عملاً في قسم الفلسفة فقال:

(12) سيدي العزيز:

إن تمكن السيد (س) من اللغة الإنجليزية ونقله فيها كان ممتازاً، وكان حضوره في الدرس منتظماً.

صديقكم المخلص.

(جرياس 52-1975)

وعندما يفسر جرياس الاستلزام بخرق قاعدة الكيم، فهو يضيف إلى أن التكلم يجب أن يأمل في أن يتغل الحبر الذي يعارض أن يسجله. ويمكن الدفاع عن الاعتقاد فقط على افتراض أنه يرى بأن السيد (س) ليس جيداً في الفلسفة. ويجب أن أضيف، لمساندة تأويل جرياس، بأن مقاومة التكلم ليصرح برأيه، ناتجة عن قاعدة الاستحسان.

وفي أحوال أخرى، يظهر دفع النقد ذاته ومعارضته في الأشكال المؤسسية للمعارات المختصرة:

(13) عليك أن تكون حذراً.

(14) ليس أدائها جيداً بمقدار ما ينبغي أن يكون.

(15) أ. أتريد هذا الشمس؟ ب. ذقت الجيد منه.

وبالإحالة إلى بعض سلام القيمة، فإن هذه الجملة تشير إلى أن: (الوضع الأعلى على السلم يكون ممكناً). غير أنه حينما تكون قاعدة الاستحسان مطبقة، فإن الفصل في الالتزام بالرأي الفلسفي يقتضي الإشغال الإنسان ذلك من «جهة الصدق» وعبارة أخرى، فإن التقريط في الأطراء يلزم عنه الحفظ والتنقيص.

1.6-3. قاعدة التواضع

التقريط في إطراء الذات مقابلفة في التنقيص.

وتظهر قاعدة التواضع مثلها قواعد الأدب الأخرى كونها غير متناظرة.

(16) أ. لقد كنا معنا لطيفين جداً. ب. بلى أليس كذلك.

تقليل التقبص من الآخر وتكثير تقريظه

والعنوان غير المداخن بالنسبة لقاعدة الاستحسان ينبغي أن يكون (قاعدة الاطراء) - غير أن حد الإطراء Flattery، يحفظ بوجه عام فيه على الاستحسان غير الصادق. هذه القاعدة في جنتها السلبية الأكثر أهمية إنما تعني (تجنب قول الأمر غير السار إزاء الأخير وبخاصة إزاء المخاطب). وبينما الإطراء هنا من نحو : ما أعجب الوجهة التي طبخت! قد يقدر على نحو رفيع، تبعاً لقاعدة الاستحسان؛ فإن العبارة : ما أقطع الوجهة التي طبخت! لقد لا تقدر إطلاقاً. وكذلك وبالمثل، فقد يجوز أن يقول الإنسان من جهة الأدب (وهو يرجع إلى انجياز موسيقى) :

(9) أ. إن أداءه كان رائعاً.

ب. بلى، أليس كذلك !.

ولكن لنفرض أن (ب) هو الذي قام بالأداء.

(10) أ. لقد كان أدائك رائعاً.

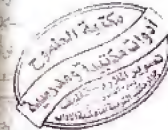
ب. بلى أليس حقاً !.

وفي هذه الحالة فإن (ب) يصطدم مع قاعدة التواضع مما سترجع إليه في الفصل القادم.

ولما كان انتفاص المخاطب أو طرف ثالث يكون خارجاً من الأدب، فمن المفهوم كما في حالة قاعدة فن الأدب، فإن الاستراتيجيات المتنوعة للأسلوب الماتار إنما تستعمل لتلطيف أثر النقد.

(11) أ. لقد كان أدائها جميلاً ! ب = هل هذا صحيح !.

ولو افترضنا أن كلاماً من (أ) و (ب) قد استمعا إلى الأداء فإن إجابة (ب) حذرة ومراوغة وتقتضي رأياً غير مستصوب. وقد استدلل (ب) بالسؤال عن عبارة (أ) بأنه ليس متأكدًا إذا كان حكمه صحيحاً. والاستئثار غير المؤدب إنما يشتق من عدم احتمال أن يكون سراً (ب) مجرد طلب للاستحسان، ومن حقيقة أن (ب) لو كان قادراً بصدق على أن يتفق مع (أ)، لكان يمكنه (عن طريق مبدأ من الأدب) أن يفعل مثله.



وفي هذه الحالة، فإن (ب) قد خرق في الظاهر مبدأ التعاون (من قاعدة الكرم). ويعطي جرائس مثالاً آخر لإجابة غير منحظة في (إعطاء المعلومة)، وهي أن شخصاً كتب عن مؤاملات طالب يريد منصباً فلسفياً أو عملاً في قسم الفلسفة فقال :

(12) سيدي العزيز :

إن تمكن السيد (س) من اللغة الإنجليزية وتضلعه فيها كان ممتازاً، وكان حضوره في الدرس منتظماً.

صديقكم المخلص

(جرايس 52، 1975)

وعندما يفسر جرايس الاستئثار بخرق قاعدة الكرم، فهو يضيف إلى أن التكلم يجب أن يأمل في أن ينقل الخير الذي يعارض أن يسجله. ويمكن الدفاع عن الاعتقاد فقط على افتراض أنه يرى بأن السيد (س) ليس جيداً في الفلسفة. ويجب أن أضيف، لمساندة تأويل جرايس، بأن مقاومة التكلم ليصرح برأيه، ناتجة عن قاعدة الاستحسان.

وفي أحوال أخرى، يظهر دفع النقد ذاته ومعارضته في الأشكال المؤسسية للعبارات المختصرة :

(13) عليك أن تكون حذراً.

(14) ليس أدائها جيداً بمقدار ما ينبغي أن يكون.

(15) أ. أتريد هذا الشمس ؟ ب - ذقت الجيد منه.

وبالإحالة إلى بعض سلالمة القيمة، فإن هذه الجملة تشير إلى أن : (الوضع الأعلى على السلم يكون ممكناً). غير أنه حينما تكون قاعدة الاستحسان مطبقة، فإن الفشل في الالتزام بالرأي المناسب يقتضي ألا يفعل الإنسان ذلك من «جهة الصدق» وبعبارة أخرى، فإن التقريظ في الإطراء يلزم عنه الخط والتقبص.

3.1.6- قاعدة التواضع

التقريظ في إطراء الذات : المبالغة في التقبص.

وتظهر قاعدة التواضع مثلها قواعد الأدب الأخرى كونها غير متناظرة.

(16) أ. لقد كانوا معنا لطيفين جداً. ب : بلى أليس كذلك.

17. أ. كنت لطيفا معنا ب. بلى ! ليس كذلك

18. كم كنت غبيا ! 18) كم * كنت ذكيا !

19. * ما أشد غباءك ! 19) أ. ما أسرع ذكاءك !

20. أرجو أن تغفل هذه الهدية الصغيرة كعربون على تقديرنا.

21. * أرجو أن تغفل هذه الهدية الضخمة كعربون على تقديرنا.

وكما تبين جملة (16)، فإنه يكون من الملائم أن نتفق مع أي مدع آخر، إلا إذا كان المديح متصلا بنفس الإنسان. وكذلك، وبالمثل، تبين (18) كيف أن تنقيص الذات ينظر إليه كسلوك كريه، حتى ولو كان مبالغا فيه من أجل إحداث أثر ساطع وفي (20)، تبين العبارة القاسرة أنها جدي عادية، وبالفعل فهي مألوفة في تعارضها مع المبالغة في الإكرام، وكما نوضح الجملة (17) و (21)، فإن خرق قاعدة التواضع الأولى إنما هو ارتكاب المخالفة الشخصية للتفاخر. والمحاور الآتية بين سيدتين يابانيتين (وقد أخذت من Miller 1967: 289-90) تعطي المثال، وهو كيف يمكن أن ينشأ التعارض التداولي من خلال الصراع بين قاعدة التواضع والاستحسان كما رأينا (4.5)، من خلال تضارب قاعدة فن الأدب وقاعدة الجود، عندما رد تقديم عرض مرارا كثيرة. وفي هذه الحال فإن التضارب paradox التداولي يتخذ شكل الأفكار المتكرر لصديق المدح والاطراء.

أ- يا الهي ما أجمل هذه الحديقة !

في منزل لكم : الاختصار جميل !

وبارز للعيان؛ إنه لرائع.

حقا. أليس كذلك؟

ب- لا. ليس على الإطلاق، إننا لانهتم بهذا أبدا.

إنه ليس دائما جميلا كما كنا نود أن يكون.

أ- لا إني لا أعقد ذلك.

لكن لما كانت هذه الحديقة.

كبيرة فينبغي بطبيعة.

الحال أن يهتم بها تمام.

الانضمام من جانيكم، وحتى في هذه الحال.

فأنت لآخرين وسعا في أن تجعلها دائما جميلة.

وهي بالتأكيد جميلة كلما نظر إليها الإنسان.

ب- لا، أخشى الان تكون كذلك.

ويبدو في المجتمع الياباني، ولا سيما بين نساء (انظر Miller 290) أن قاعدة التواضع فيه أقوى من أن تكون مثل هذه القاعدة الموجودة في المجتمعات الناطقة باللغة الإنجليزية، حيث يكون من المعتاد المبالغة في التآدب بما يقبل فيه المدح (على وجه المبالغة، كأن نشكر التكلم على تفضله بالمديح لنا) بدل أن نسمى إلى إنكاره، وهناك فإن المتكلمين الإنجليز يميلون أن يعثروا على توافق بين خرق قاعدة التواضع، وخرق قاعدة الموافقة.

على أن هناك تماقيا واضحا بين مختلف قواعد فن التخليق والأدب، كما يوجد هذا التعاقب بين قواعد مبدأ التعاون، ولربما تدخل أحيانا قاعدة التواضع في صراع مع قاعدة أخرى مما يجعلنا في هذه الحال، نفضل قاعدة على أخرى. وفي جملة (17) مثلا فإن (ب) ينحاز إلى مناظرة قاعدة الموافقة على حساب قاعدة التواضع، إلا أن في مثل هذا الموقف يكون للتواضع وزنه الخاص. وفي المحاور اليابانية السابقة، فإن الجملة (أ) تنفق جزئيا مع (ب) حول العمل المستهلك في الحديقة، لكنها حينئذ تكرر مدحها. وعندما يقدم الياباني طعامه إلى ضيفه، فلربما أردنه بالقول أرجوك أن تنال منه chitoto dozo (2) والمعنى الحرفي لترحيبه (أرجو أن تأخذ شيئا)؛ إذ يستغل في الظاهر كرمه واحتفاءه. إلا أن هذا يمكن أن ينظر إليه كنتيجة لآيلائه الأهمية الكبرى للتواضع : فإن تقدم أكثر من طعام واحد يوحي بأن الطعام يستحق الأكل، وخلافا لذلك، فإن المضيف الإنجليزي ربما يعتبر نفسه بخيلا، إن هو قدم طعامه من القول بدون أن يقول : تفضل وخذ منه. وفي العادة يمكن أن يعتبر نفسه أكثر تأدبا، إذ قدم منه كمية كبيرة قائلا : خذ ماشئت. وأكبر قيمة مرتبطة بقاعدة التواضع في الثقافة اليابانية هي ما يشار إليه كثيرا بتدرج العبارة غير الصريحة المستعملة في تقديم الهدايا. وبينما يمكن أن يسمى الإنجليزي هديته، ويعتبرها بكونها صغيرة، فإن الياباني يذهب أبعد من ذلك ويقول : (إن هذه قليلة جدا في تلك لكن...) ويمكن أن يذهب المضيف في تعطفه حتى ينكر وجود الطعام الذي تقدم به العبارة :

Nani mo (meshiagaru mono wa) arimasen ga; dāzo

1.6-4- قواعد أخرى لفضن التآبط

ومع أن الواضح يقل بالنسبة لبعض الفواعل الأخرى، إلا أنه يحسن أن نلاحظ، مثلاً، أن هناك انجذاباً للمبالغة في الرفاق مع أقوام آخرين، وتلطّف عدم الموافقة بالتعبير عن التأسف وإظهار الرضا. وإذن يجب أن نتحدث عن قاعدة الموافقة. ثم لنفانر خشونة الإيجابية في (22) من الإجابات الواردة في (23) - (25).

(22) أ. لقد كان معرضاً مفيداً. أليس كذلك ؟

ب. إنه * غير مفيد على الإطلاق.

(23) أ. إن إجراء الاقتراع سيرضى الجميع.

ب. نعم بكل تأكيد.

(24) أ. إن اللغة الإنجليزية من أصعب اللغات في التعلم

ب. هذا صحيح، ولكن نحوها سهل بسيط جداً.

(25) أ. إن الكتاب مقروء على صعيد ضخم.

ب. نعم، لأنه مكتوب على نحو جيد ككل، إلا أنه توجد به بالأحرى بعض الترفيعات المملة. ألتفكر في هذا وكما تبين جملتنا (24)، فإن عدم الموافقة الجزئية يكون في غالب الأحيان مفضلاً على عدم الرفاق التام، وأيضاً يمكن أن نضيف قاعدة التعاطف التي تفسر لنا لماذا تكون التهاني والتعازي من الأفعال الكلامية الأكثر مجاملة، حتى وإن عبرت التعازي عن الاعتقادات التي تنبئ عن السلب بالنظر إلى المخاطب (26) :

(26) إني متأسف جداً على كونى سمعت بموت قطعتكم، وهذا النمط من حسن الأدب مخالف مثلاً لهذا التعبير : لقد سررت كثيراً السماعى بموت قطعتكم. إلا أنه لا يوجد على الأقل بعض التحفظ فيما يخص التعبير عن التعازي، ما دام الرجوع إلى السياق المعنوي (س) يكون في الحقيقة معبراً عن اعتقاد خال من الأدب (انظر 4-7)، على معنى الاعتقاد غير المجدي للمخاطب. وهنا يجوز أن يكون من الأفضل الإشارة إلى أنه بدل (26) نقول :

تتأولها بدون زيادة في الأخبار أو المعلومة عند التعزية أي كالتعبير عن التعاطف مع سوء الحظ، وعن التهنية في حال التعاطف.

(28) إني لمسور جداً بما سمعت عن قطعتكم.

أعني أننا نفترض أن الحدث المشار إليه في (27) هو حدث مشؤوم (مثل الموت)، والمشار إليه في (28) صدقة سعيدة (مثل الربح في ألعاب الحظ...) وكذلك فإن المخاطبة الآتية يمكن ألا تكون نموذجية في التحوار الإنساني إن صحت العبارة على الأقل.

(29) أ. إني مسرور جداً بما سمعت عن قطعتكم.

ب. ما الذي تقصده ؟ هل ماتت ؟

أ. بالضبط

2.6- في الوجود اللسانية الواصفة لتساير مستويات فن التآبط

ولا يظهر حسن التخلق فقط في محتوى التحوار، وإنما أيضاً في الوجه الذي به يجري التحوار، وفي الطريق الذي يبنى به المشاركون تحاورهم، فمثلاً، على السلوك التحواري مثل التحدث في الوقت الضائع (عند انقطاع الكلام وتمتعه)، أو السكوت في الوقت غير المناسب، قد يحصل على لوازم ونتائج غير مؤدية. ونتيجة لذلك قد نجد أحياناً أنه يكون من الضروري أن نرجع إلى أفعال الكلام التي يلتزم فيها المخاطبون معنا بالرد على الطلب، وعلى البحث عن طلب الإذن في التكلم، وعلى الاعتذار عند إرادة التكلم.

(30) هل يمكنك أن تخبرني متى تغادر الحافلة المطة من فضلك ؟

(31) هل تسمح إن أسألك ما إذا كنت متزوجاً ؟

(32) أحذرك بالآتناش هذا أمام الجمهور.

(32) إني أسف لأخبرك بأن مجموعة نبات الدريفة لم يعد بالإمكان الحصول عليه قط. ومثل هذه الصيغ : (هل يمكنك أن هل تسمح بأن، وأحذرك...) الواصفة تعتبر واصفة Metalinguistic على معنى أنها تحيل في حال الأتوايل المائلة oration obliqua (4.3.8). إلى أفعال الكلام التحوارية الجارية. وجمل من نحو (31)، (33) تعرف في

المتاح لمن وضعه صفيح؛ لكن إن أدخل شخص أجنبي عن الحوار، فإن السكوت يكون علامة على الاختيار من خارج الالتزام المجتمعي لمراعاة المبادئ الخطائية التفاعلية بين الأفراد، ومن ثم يكون السكوت في كثير من الملاحظات صورة لسوء الأدب.

وفي غالب الأحيان تؤدي ضروب اللزوم المتناقضة للصمت إلى مأزق حينما يكون شخصان أو أكثر متحاولين فيلحق بينهما متطفل أجنبي. ويشعر هذا الوافد الجديد بفظاظة وقلة أدب بانتطاع التخاطب، إلا أن المشتركين يدركان فظاظة المتطفل فلا يعطيانها حظاً لأن يتواصل معهم ويلتصق بحدثهم، ويمكن أن تكون النتيجة هي هذه الثغرة غير المريحة في التفاوض.

ثم إن مشكلة كقيمه اختتام حوار على نحو مهذب هي مسألة مألوفة عند كل مستعمل لغة ذي كفاية، وتجعلنا وعين للربط والترابط الوثيق بين حسن الأدب ونشاط التخاطب للمحافظة أساساً على الناحية الاجتماعية، مما هو غط السلوك أطلق عليه Malinowski (حميمية الجو التواصل المجتمعي phatic communion) وفي الحقيقة يمكن أن أذاع عن إضافة قاعدة حسن الأدب، وهي قاعدة العبارة المعراضية الواصفة التي يجوز صياغتها مؤقتاً على وجهين إما في صورتها السلبية (تجنب الصمت المطبق) وإما في صيغتها الإيجابية (مراعاة حسن استمرارية التخاطب (6)، إنها الحاجة التي تجنب الصمت مع استلزام الاختيار من خارج التواصل، إذ هي التي تنفس، على المستوى المؤلف، المناقشة الأكثر ابتداءً من نحو الحديث عن الطقس، وأقل ابتداءً الحديث عن قرع عبارات ليس فيها أي حسن عن طلب معلومة ما، من نحو ما يقال: نعم، قد حلقت شعرك! ولما كانت مثل هذه الملاحظات تخرق بوضوح قاعدة الكم، فقد نجد كذلك حالة أخرى حيث ينبغي أن نفسر بها خرق مبدأ التعاون صراحة، كأن نفسره باللجوء إلى قاعدة أخرى؛ وفي هذه الحالة لا يكون لنا إلا أن نعود إلى قاعدة الرغبة الحميمية في التواصل. غير أنه لا يكون من المناسب أن نصف الرغبة في التواصل المجتمعي كمجرد تجنب الصمت وكسره. وعلى نحو أكثر إيجابية، فإن مثل هذه الرغبة في التفاوض، إن لم توجد في أساسها فكرة فعل الكلام غيرها، فقد تستخدم لتوسيع الأرضية المشتركة والمعرفة العامة القائمة على التراضي وعلى التجربة التي يتقاسمها المتفاوضون. ومن لم يميل اختيار المادة أو الموضوع إلى أن يكون غير متنازع فيه، وأن يركز على أحوال المتكلمين عوضاً عن الموضوعات الحقيقية. وفي هذا

السباق، قد تصير حتى مثل هذه العبارات: (لقد حلقت شعرك؟) لها أسهامها في تقدم التخاطب وذلك يجعل المخاطب يعي بأن المتكلم قد انتبه إلى أن شيئاً ما حصل الوعي به، وبإعطائه المخاطب فرصة لإغناء تجربته الشخصية، ودفعها في اتجاه جديد. وبافتراض أن مثل هذا الاستكشاف لأساس مشترك للتجربة، يكون ممكناً، نستطيع حينئذ أن نعالج تجنب الصمت كمحالة مخصوصة من التراضي وقاعدة الألفة والتعاطف (4، 1، 6). وسواء أكانت الرغبة الصادقة في التواصل الاجتماعي قاعدة أم لم نجعلها قاعدة، فإنها ينبغي أن نتدرج أو نفرض بكونها داخلية في القواعد الأخرى، إذ يشبه أن يكون من المعقول أننا نحتاج في هذه الحالة، كما في سائر الأحوال الأخرى، بأن قلة الإصباح الظاهري للغة عن المعلومة ينبغي أن يعزى إلى مبادئ التفاوض الأخرى، ولا يمكن أن ننظر إليه كدليل منقضى لبدا التعاون.

3-6. التورية الساخرة والدعابة

ولقد أوجحت المناقشة السابقة عن التهكم (1.4) بأن قاعدة السخرية تحتل مكانتها إلى جانب مبدأ التعاون، ومبدأ حسن التأدب في الخطابة التفاعلية. غير أن هذه القاعدة منطلقة على كلا هذين المبدأين، كما سيتضح هذا المعنى ذلك أن مبدأي التعاون والتخلق يمكن أن ننظر إليهما وكأنهما مؤديان لوظيفة ما عن طريق الإحالة المباشرة إلى دورهما الذي يعزز التواصل التفاعلي على المؤثر. لكن قاعدة التهكم إنما وظيفتها تنفس فقط بواسطة مبادئ أخرى؛ إذ مزلتها تقع (كمبدأ من المرتبة الثانية)، مما تمكن المتكلم من أن يصطنع عدم الأدب، بينما يظهر به، ويتصرف تبعاً لذلك، بتكلف مخالفة مبدأ التعاون؛ وإن كان كان في نهاية الأمر مؤيداً لهذا المبدأ. وإذاً تكون قاعدة التهكم متصفة بالاختلال الوظيفي: فإذا كان مبدأ حسن اللطف والتأدب يعزز الميل نحو الكياسة، أكثر مما هو نزعة إلى الصراع في العلاقات الاجتماعية، فإن قاعدة التهكم، إذا كانت نكتنا من تجاهل لباقة حسن التصرف، فإنها تقوي الاستعمال غير المجتمعي للغة. فنحن قد نسخر من التبذير في نفقات شخص ما، وننتقد آخرين على نحو مؤدب مما هو مخالف للصدق بشكل بارز، وبما أن هذا الفعل أظهر كونه بديلاً عن قلة الأدب، فهو غير صادق. ويمكن أن تكون مخالفة الصدق أقل أو أكثر وضوحاً، وقد تتخذ صورة مخالفة لقاعدة الكم، كما رأينا، وغالباً ما تكون مخالفة لقاعدة الكيف.

(34) إن هذا هو كل ما أحتاجه أ.

(35) وهل يحتاج الإنسان، مع مثل هذا الصديق إلى أعداء أ.

أخذت في معنى التهكم وعلى معنى: (ما فعلته بالضبط هو ما لا أريده)، ومن ثم فإن كذب العبارة يتضح على نحو واضح، اعتماداً على نغمة التلغظ الدالة على التناقض، وتكون العبارة مناسبة للشعور بما نفيده عبارة (وهذه آخر قشة يتمسك بها) وفي عبارتي (35) و (36)، قد انتهكت قاعدة الكيف من مفهوم العبارة، لأن نصها: إلا أن عدم صدق الرأي الذي أقيمه المتكلم كان واضحاً من خلفه وتناقضه. وذلك أن (35) تدعي التعبير عن اعتقاد كون الخصوم خيرين. وإن (36) تمثل فكرة شبيهة بثقوب في الرأس، والخرق غير المباشر لقاعدة الكيف قد يكون أيضاً حاضراً في ضروب صيغ التوبيخ أو الأمر من نحو: لا تزعجني (ألا تكف!)، إن وجهت إلى شخص اتهم بخشونة، إن صح التعبير، حمى المتكلم أو عبارة ألا ترحم نفسك (لا تريد هذا!) عندما يقال لمن قام بعمل ونجح فيه، والأمر، لكي يوافق الهدف المنشود، يتطلب بأن يدع عن إليه المخاطب. وهذا الشرط وقع خرقه في الأمثلة السابقة. وعلى منوال آخر، فإن السؤال: أتريد أن تهرق الرماد على الزريبة أينزلزم اعتقاد المتكلم، بأن المخاطب لا يمكنه أن يتجنب التقيصة المدرجة في السؤال.

وإن في كل حالة من هذه الحالات يبدو المتكلم وكأنه يضع افتراضاً ويقدر تقديراً بريئاً، هو في باطنه غير صحيح؛ وبهذه الوسيلة يستدل على أن الافتراض المناقض الذي هو قلة الأدب، يكون صحيحاً.

وقوة التهكم عن طريق الإيماء والتلميح، غالباً ما تكون قد استدل على أن الافتراض المناقض الذي هو قلة الأدب يكون صحيحاً. وقوة التهكم عن طريق الإيماء والتلميح، غالباً ما تكون قد استدل عليها بالمبالغة أو الإيجاز مما يجعلها صعبة على المخاطب حتى يؤل التلميح على وجهه وقيمته. فالتكلم بالعبارة (34)، مثلاً، يزعم أنه يؤيد الوضع المتطرف قائلاً إن هذا هو كل (هو فقط) ما أريده، ومعنى السخرية لم تثبت لو لم يكن المتكلم قد اكتفى بأن قال ما بضاد الحقيقة كما في قولك: (وهذا ما أردته؟). وهذه الحال من المبالغة قد يمكن أن تعارض بإيراد عبارة فيها اضطراب من قولك مع (مارك ترين Mark Twain) بعض ألفاظه ما يفال في مدرسة يوم السبت، وهذا قدع فاحش ولكن لسبب مغاير. وفي هذا الحال، فإن قاعدة الكم، وليست الكيف، هي التي انتهكت مباشرة، وبواسطة سلب عدم إعطاء الخبر، والشع فيه (انظر 4.5.4). يستنتج المتكلم على نحو من النادب بأن (ما

خاطط، وإن نستنتج كما مر، نقيض الأمر لا كان صواباً: وهو أن الإنسان استعمل لغة رديئة، وعلى خلاف جملة (ب) (3). فلهذه قضية غير صادقة لكونها لا تخبر بشيء أصلاً. وتدعي الجملة التهكمية ذات الاضطراب، عن طريق السلب، ما يبدو وأضعف مما تدعيه الجملة العادية.

وتتنوع السخرية في قوتها من الهزلية الموجودة عند مارك توين إلى أعنف سخرية تهكمية من نحو: فلنتدبر أملك ومع أن التهكم يظهر فيه نوع من الإخلال الوظيفي، وكأنه أداء قاصر، وبخاصة عند تقديمه منهاجاً للهجوم على الآخرين، فهو كقاعدة يمكن أن تكون لها وظيفة إيجابية لسماحة ظهور العدوان في أدنى صورته اللفظية الخطرة من النقد المباشر، والقفز، والتهديد... وبينما يمكن أن يؤدي الشتم بسهولة إلى الرد بمثله، ومن ثم إلى الصراع، فإن الإشارة الساخرة أقل سهولة من الرد على نوعاً أو مثلاً، لأنها تفرق من الهجوم مع براءة ظاهرة أنبأ ما تكون بشكل من أشكال الدفاع عن النفس. وعلى هذا فإن وظيفة التهكم يمكن أن تنسر على نحو من المحاولة كما يلي: فإذا أخفق مبدأ حسن التصرف والأدب، فقد يكون الاختفاق من كلا الجانبين: ويقود الاتهام المباشر إلى الاتهام بمثله أو أكبر منه، والتهديد بتهديد آخر وهكذا، ولأن السخرية تستفيد من تعلق مبدأ حسن التصرف، فقد لا ييسر كسر هذا المبدأ استجابة لها. إذ أن قاعدة التهكم تبعد الاعتداء وتدفعه عن حافة الصراع.

وإذا عرفنا وجود قاعدة التهكم، فنحن نستطيع كذلك أن نعرف مبدأ آخر أعلى رتبة، وهو مبدأ له أثر مناقض وبينما تكون السخرية طريقة ظاهرة المودة والصدقة في الهجوم «ذي الهزء المؤدب»، فإن نوع السلوك اللفظي المشهور بالدعابة يشكل طريقة هجومية (ذات جزء غير مؤدب).

ومبدأ الدعابة the banter principle، إن جاز إطلاق هذا التعبير عليه، قليل الأهمية إذا قورن مع سائر المبادئ الخطابية الأخرى عما ناقشناه حتى الآن. إلا أنه ظاهر في جزء كبير من التواور اللساني العارض، وبخاصة فيما بين الشباب (8) مثلاً في لعبة الشطرنج، قد يقول شخص لآخر مازحاً يائلاً من خدعة جبانة! وهو يحيل إلى انتحاح اللعب بالمغامرة ببديق أو اثنين، والحال أن كلا الصديقين يرحب أحدهما بالآخر مع ابتداء بعض الملاحظات من نحو: سنبدأ في الأزعاج أو انظر ما سترجع. ويمكن أن نعبر من

وفي الظاهر يوجد طريقان يخلان ويخالان مبدأ التعاون الذي يستحق اعتبارا منفردا وعمما عبارة الأطناب (= Hyperbole) وعبارة لإيجاز Litotes (Understatement) وعندما نسمي هذه الأساليب بأسمائها الكلاسيكية فقد حصل أن تذكرنا بدورها في البلاغة القديمة، وتشير على نحو ملفت للنظر إلى الاستمرارية الموجودة بين الخطاب كما فهمت هنا وبين البلاغة كما فهمت على نحو مختلف منذ زمن أرسطو.

وحتى نفهم هذه الاستراتيجيات التداولية، كان علينا أن نقدر بأن الصدق ليس دائما من شأن وضع اختيار دقيق للمصحة والكذب، وكما أن شروط الصدق غالبا ما تمثل بالنسبة للقيم على سلم متدرج. كذلك فإن قوى الصدق يمكن أن يحكم عليه كآمر متدرج وفقا لحال الدقة التي يكون عليها المتكلم، وهو يمثل قسما من هذا القليل، فيلاغة العبارة تنؤول إلى حال يكون فيها وصف المتكلم أقوى وأبلغ عما يزكده الأمر أو الشيء الموصوف، والإيجاز هو عكس هذه الحال. فيلاغة العبارة من نحو: (جعل دمي ينلي)، تشكل عرقا، إلى درجة ما، لقاعدة الكيف، وإيجازها ما يكون (لم أولد بالأسس)، وهي تقليد بمعنى ما خرق قاعدة الكم. وكما هو الأمر مع السخرية، فإن خرق مبدأ التعاون هو فقط أمر عرضي. إذ نحن لاستطيع أن نطبق هذه العبارات البلاغية على ما يتلفظ به من جمل يستعمل فيها الأطناب والإيجاز لتضليل المخاطب. وعلاوة على ذلك، وكالحال أيضا مع التحكيم، فإن أفضل احتياط ضد التضليل هو التأكيد من كون أن التلفظ بالعبارة قد يكون أكثر تعارضا مع السياق حتى أنه لأحد يستطيع أن يصدقه لكونه (يقول الصدق ولا شيء غير الصدق) ومن ثم فإن الأطناب أو بلاغة العبارة وإيجازها يكون لها زيادة توضيح عن طريق نموذج مألوف للاستلزام التحاوري: ذلك أننا نبليغ القوة غير المباشرة لإشارة المتكلم بواسطة الإخلال بالمعنى الظاهري لمبدأ التعاون (19).

ولقد كنا صادفنا من قبل حالات حصل فيها أن كان تحليل المبالغة والإيجاز قائما على حسن التخلق. وبطبيعة الأمر يوجد تفضيل للإيجاز في الاعتقادات المؤدبة كما يوجد تفضيل للفهم الاعتقادي غير المؤدبة. وببينا تكون المبالغة من نحو: (إن هذا الغناء لذيد) مدحا للاخريين، فإن النكارا غير مفهوم للخبير - وهذا النموذج لأسلوب الوجازة التحقيرية - غالبا ما يستعمل في النقد: إنه لم يؤثر في كلامها. فالمبالغة في المدح والاطراء إنما تنتج في العادة نحو المتكلم أكثر من انجذابها إلى المخاطب.

بكمال الوضوح و (2) وبكمال الصراحة إنه غير مهذب.

والدعابة مثلها مثل السخرية ينبغي أن تعرف على أنها غير جادة. وبما أن الأقراط في حسن التأدب كما رأينا في الفصل الرابع يمكن أن يكون دالا على التفاضل في الترفع ويرودة السخرية، فإن التقريط في حسن التأدب يمكن أن يكون عكس ذلك الأثر مما كان يشد ويفوى أزر الرابطة الأسرية. وقد يكون السبب في هذا هو أن ندني القيمة في درجات سلم السلطة والبعد الاجتماعي (7.5) يتناسب مع انحطاط الوضع في سلم حسن التصرف، أعني كلما كانت علاقة الفردية أكثر ألفة ودقا كلما نقصت أهمية التخلق وحسن الأدب. ومن ثم فإن نقص حسن التأدب يمكن في حد ذاته أن يصير في بعض الأحيان علامة على المودة؛ إذ القدرة على أن نكون غير مؤدب مع بعض الأشخاص، حتى تشير معهم الدعابة والنكتة، تساعد على إثبات العلاقة الأسرية والحفاظ عليها. واللزوم المشتق من مبدأ الدعابة هو التقيض لما يشتق من قاعدة التحكيم: إن ما يقوله لشكلم هو غير مهذب بالنسبة للمخاطب ولكن غير صحيح ما يقوله إليه. وإذن فإن ما يعنيه المتكلم بكلامه داخل في الأدب، وإذن فهو صحيح.

ويجب أن نتقدم ونسمي قاعدة الدعابة (المبدأ الثالث في الرتبة) لأن الدعابة ذاتها تستغل السخرية. ويجوز أن نصف الدعابة بالتورية الساخرة في بعض الحالات من نحو (إنك لصديق طريف!)، عندما نقال هذه العبارة إلى شريك، أو وافق في لعب الورق (card game) على مطلب ما. وتأويل هذه العبارة المتلفظ بها يقتضي قلبا وعكسا مضاعفا للقيم.

أ - إنك لصديق طريف (المعنى الظاهري).

ب - وكونك على هذا الحال فلست صديقا طريفا (سخرية).

ج - لكن في الواقع، إنك حقا صديقي، وحتى أظهر لك مودتي، فأنا كنت غير مؤدب معك (دعابة). والمبادئ ذات (الرتب الرفيعة) لكونها تتعلق باستلزامات المبادئ ذات (الرتب الدنيا)؛ يقتضي طريقا طويلا ملتويا لاستخراج قرة التلفظ بالعبارة. وإذن تكون أقل قوة في أثرها ونتائجها. ولهذا السبب فنحن نرتب مبدأ حسن التخلق وقاعدة السخرية، وقاعدة الدعابة ترتيبا مؤسسا على الأهمية مما يقابل النظام الذي أشير إليه آنفا.

(37) إن هذا ليس غذاءً رديثاً قد طبخته بضفي.

(38) إن هذا ليس غذاءً رديثاً قد طبخته أنت.

والإطراء المطعون فيه من جملة (37) قد يكون مقبولاً نسبياً كمشكل من تهنته الإنسان نفسه، لكن (38) هي عبارة دالة على قلة أدب قاضحة كمدح أو إطراء لمضيفة على طهرها من مطبخها، وبالأخص لأن الجملة المثنية يلزم عنها أن كان متوقفاً وصول الغذاء رديثاً (1, 4, 5). وليست جميع أساليب المبالغة، والواجزة يمكن أن نفسر بالرد وتأييل دورها في تجميل التصرف وتحسينه، ذلك أن تكرار حصول المبالغة في التخاطب العادي توجد له بيته ودليل في كثير من العبارات الداعية مذهب المثل من نحو: (قد كادت عينها تمحيط خارج رأسها، لقد جعل دمي يغلي! كان يصغي بكل أذنيه، سينفق ثمن كربة الأرض، لقد نشبت أظفاري في عظامي...) وأيضاً في استعمال المبالغة لأنواع السور الكلي، والإحالة إلى الأظراف القصوى من درجات السلم، من نحو: (لقد تحطمت كلية؛ لا يوجد شيء إطلاقاً في التلفزة هذه المساء) وتكاد هذه الأمثلة تكون كلها راجعة إلى موقع متطرف من السلم رجوعاً مضحكاً وثائفاً، مثلاً (قد كادت عينها تمحيط خارج رأسها)، هذه عبارة تميل إلى أعلى نقطة من السلم في درجة الغرابة والاندحاش، وكذلك عبارة (جعل دمي يغلي) ترجع إلى أعلى نقطة من السلم في درجة الحزن والغضب.

والمبدأ التحاروري الذي يشبه كونه منظورياً على مثل هذه الحالات هو مبدأ يأمرنا على النحو الآتي: «قل ما ليس متوقفاً، ومن ثم مفيداً».

ومجازفة بوالد كثير من المبادئ التندولية؛ فإني سأحاول أن أقترح إذن مبدأ الاهتمام الذي فيه يكون التحاور ذو الاهتمام على معنى عدم امكان التوقع أو الاخبار القيمة، منفصلاً على التحاور الذي هو مل وقابل للتوقع، وأحد الطرق العامة التي يظهر فيها هذا المبدأ ذاته في تخريننا اللسانية اليومية هو الأغراء الذي نشعر به عندما نقص حكاية عن شخصية معينة، فنبالغ في تظريزها على شيء الوجود، عند اعدادها وتحسينها بالإغفال في توضيحها. وهناك علاقة أخرى لهذا المبدأ، وهي الطريقة التي تصير بها العبارات البلاغية ضمنية من خلال اجراء التصغير أو التحقير في الاعطاف الراجع (وبهذا الاعتبار تكون العبارات شبيهة بضرب من التلطيف والتخفيف لموقف متأزم). فإذا استعملت العبارات البلاغية على نحو متكرر، فإن المخاطب يتعبن عليه حسناً أن يلائم تأويله ويعد له، حتى

تتقدم من قيمة أعمقها وتصير متوقفة وعلى ذلك يوجد ما يشبه الخيل والصرع، في كل تخاطب إنساني بين قاعدة الكيف ومبدأ الاهتمام (10).

وبهذا المعنى فإذا كان الأقراط في المبالغة نزعة طبيعية في كلام الناس، فمن الصعب أن نفهم لماذا يكون الاتجاه المضاد للأقراط في الإيجاز يراعى كثيراً في معظم الأحوال وجزء كبير من تفسير ذلك هو أنه يوجد جدل بين المبالغة والإيجاز كجدل مواز لما هو حاصل بين حسن التصرف والتهكم. ولما كانت السخرية هي عبارة عن مبدأ من الرتبة الثانية فيها يصحى بحسن التصرف من أجل مبدأ التعاون، فإن الإيجاز هو عبارة عن مبدأ من الدرجة الثانية يصحى فيه بالاعتناء بالاعتماد من أجل أمانة الإيجاز وإخلاصها. وإذا كانت المبالغة تتعرض لخطر احتمال التقليل والتحقير في المواقف المخرجة؛ بسبب عدم صدقية الاطناب، فإن الحيلة المخلصة هي التحرك في الاتجاه المضاد، ولذلك رد الاعتبار إلى الصدقية، باستعمال الأوصاف التي تنقص موضحة ما عسى يكون قد اثبت بصدق وهو ما افترض فيه المبالغة. وإذاً فإن الإيجاز قد يرجع إليه الثقة، ويقع به التصديق الذي يتماشى مع الرعاية الدقيقة لمبدأ الكيف، والذي كانت المبالغة قد ضحكت به.

وحتى يتضح تعليل الإيجاز كثيراً فإني سأرجع إلى مبدأ آخر وهو ما أعترف به علماء النفس واصطلحوا عليه (بغرضية *pollyanna*) (11) ويشبه هذا المبدأ بأن الناس يفضلون أن ينظروا في الجانب المشرق من الحياة بدل أن ينظروا في الجانب المشائم منها. وهذا يشبه البطلة المتفائلة من قصة بوليانا *Eleranor H. Porters* *novel* (1913) وعندما نفسر ها في إطار تواصلية كمبدأ بوليانا *pollyanna*، فهذا يعني افتراض أن المشاركين في تخاطب ما يؤثرون المواقف السارة على التحاور في المواقف غير المرضية والجانب السلبي في هذا المبدأ هو بطبيعة الأمر تلطف التعبير *Euphemism*: إذ يستطيع الإنسان أن يمتنع بأشياء غير سارة فيخفيها باستادها إلى تعابير غير مؤذية في الظاهر (كان نقول إن العمال وقع تسريحهم بدل أن يقال طردوا...) وجانب آخر وهو النزعة إلى تبليين الثقل عن الدرجة التي تدنت إليها الأمور، ذلك أن التصغير المعبر عنه عن طريق الظروف من نحو شيء قليل، وصغير، وثناه، وأقل إنما يختص بالتقسيم جهة السلب.

(39) كانت الصياغة نوع ما متسقة

(40) كانت الصياغة نوعاً ما نظيفة

(47) إنني إلى حد ما، في الوقت الراهن، خبير في لعبة الكلمات المتقاطعة.

(48) ونحن إلى حد ما، نخورون بمهنتها الأقل طبقية على نحو ما.

وليست بلاغة العبارة والإيجاز في التعبير هما مجرد مبادئ تداولية بل الأولى اتجاهان عامان يحصلان من أحداث مبدأ تداولي مابشه التشويه للصدق والحقيقة، وتأثير مبدأ التعاون مثلاً، يتسبب في بلاغة العبارة المهذبة والموجزة معاً، وهكذا فإن تأثير مبدأ بولياني يحدث بلاغة العبارة التفاضلية والعبارة التلطيفية الموجزة معاً. إلا أنه علاوة على ذلك يوجد نوع من اقتصاد في التعبير ولجاجة (الموضح في 44) مما يشبه أنه يؤدي وظيفة مثل وظيفة الترياق المضادة لإغجاب المبالغة في تطابق مع مبدأ الاهتمام :

(49) ليست فتاة قبيحة المنظر

(50) توجد صور حائطية زيتية نوعاً ما على الجدار الشمالي.

والعبارة الموجزة هنا التي تخفف على نحو غير طبيعي الصفة الملائمة، تظهر مكتفية بصدق رأيي التشكلم ومثبتة مرة أخرى، قيمة مبدأ التعاون ضد مبدأ الاهتمام والمصلحة.

5.6 - خلاصة

لقد انطلق هذا الفصل من أرضية صلبة نسبياً - هي مبادئ حسن الأدب واللطف - إلى مجال غير مؤكد حيث تساءلت فيه عن دور الخطابة التحوارية للبلاغة القديمة، واستأنفت التأمل في أساليبها من السخرية والاطباب والابجاز، ولقد أشرت إلى الكيفية التي بها يمكن أن تدرج تلك مبادئ التخاطب والزموم؛ وعلى هذا النحو يساعد على النظر في العلاقات غير المباشرة بين المعنى والقوة، على نحو يجعله بضيف شيئاً إلى مبادئ التعاون وحسن الأدب، واللطف. ويمكن أن أقدم الآن ملخصاً للمبادئ والقواعد مما يخص الخطابة التفاعلية كما اتسعت فيها في الزيارات والإضافات المذكور من جدول :

(41) إنها جرد صغيرة بالنظر إلى هذا العمل.

(42) * إنها صغيرة بما فيه الكفاية لئلا هذا العمل.

وهناك ظرف آخر يقتضي أحياناً تقييماً سلبياً هو الطرف rather (نوعاً ما) مما يبرز معه إلى أن يضيف أثراً منخفضاً إلى الحد الذي يغيره هذا الطرف.

(43) كان العمال غير متحمسين نوعاً ما إلى الحركة العمالية.

The employees were rather enenthusiastic about the move

(44) كان العمال متحمسين نوع حماس للحركة.

ومع أن الجملتين (43) و (44) صحيحتان من الوجهة النحوية، فإن جملة (44)، من الوجهة التداولية غير معتمدة بالقياس إلى (43) وتوجد تقنية ثالثة لفهم التقييم المتشائم، وهي تقنية كنا لاحظناها عند استعمال النفي :

(45) لم يحضر اللقاء جمهور غفير بشكل ملحوظ.

(46) * لم يحضر اللقاء جمهور غفير على نحو ردي.

ولما كانت القضية السالبة يقتضيه فيها أن تنفي كل توقع إيجابي، فإن الجملة (45) استعارت نموذجها من نظيرتها الموجبة وهي (لقد حضر اللقاء بوجه خاص جمهور غفير). ومن ثم فإن اللقاء حتى ولو كان قد حضره الجمهور الغفير فقد يصح إذن أن نثبت جملة (45) ومن هذا الوجه، فإن الإيجاز في العبارة يخفي إشاعة قبيحة في شكلها، مما أتاج تأويل جيداً بحسب الظاهر، وعلى نحو غير مباشر، حصل تأويل غير مناسب باستخدام الاستلزام فكان لذلك ضعيفاً. والجملة النقيض (46) هي من الوجهة التداولية أقل صلوحاً، لأنها تخالف قاعدة بولياني، لأنها إما تحصل فقط في سياق غير معتمد حيث يكون اللقاء الرديء لأسباب معلومة متوقعا.

وإذن يمكن أن نلاحظ بأن الإيجاز أو الاقتصاد في العبارة هو طريق للتصرف في وجوه الدلالة التي تكون من الوجهة التداولية غير ملائمة. ففي جملة (45)، فإن الحكم المتشائم، بأنه لم يحضر اللقاء جمهور يذكر هو حكم ملطّف. وهناك

وذلك بحدود ما هو من هذا الموضوع. أما هذا الموضوع فهو التفاعل بين الثقافات واللغات في علاقتها مع الخطابة التفاعلية بين الأشخاص، وإلى هذا الموضوع فإن معرفتنا للغات بين الثقافات في هذا المجال هو إلى حد ما مليئة بالحكايات والأساطير: مثلاً هناك ملاحظة بأن الثقافة الشرقية (الصين واليابان) تنزع إلى تقييم مبدأ التواضع أكثر مما تفعله المجتمعات الغربية؛ وأن ثقافة المتكلم باللغة الإنجليزية وبخاصة (الإنجليزية) تغلب مبدأ الكياسة واللباقة، والسخرية، وتمنح ثقافات حوض البحر الأبيض المتوسط قيمة علياً لمبدأ الجود والكرم، وتحط من قيمة مبدأ التواضع وبطبيعة الأمر، فإن هذه الملاحظات بأن مثل هذه المبادئ يكون لها ذات وظيفة أمرية عامة في التواصل الإنساني، قد تصدق في عموميتها وكليتها فلذلك أو أكثر؛ إلا أن سلطتها النسبية ونفوذها يتغير من مناخ ثقافي ومجتمعي أوليغوي إلى مناخ آخر؛ ومع أن هذه الأمور نفل غير واضحة في تفاصيلها فإن الخطابة التفاعلية بين الأشخاص تقدم إطاراً يجعل البحث فيها ممكناً على نحو جامع ومنظم.

مبادئ الرتبة الأولى	مبادئ الرتبة العليا	القواعد المساعدة
مبدأ التعاون		الكرم الكثف العلاقة أحوال الأسلوب
مبدأ التخلق واللفظ		فن التخلق الجود والكرم الاستحسان التواضع الرفاق الآلفة والتعاطف رغبة التواصل ؟
مبدأ الاهتمام مبدأ بوليانيان	السخرية الدعابة	

ومن الواضح أنه يوجد قدر كبير من المجهود يتحتم القيام به، عندما نهيه ونعد مثل هذه الخطاطة، ونحل بعض المسائل التي تثيرها، وأحد المسائل هو: أن وصف السخرية وإيجاز العبارة، وحقائق أخرى متشابهة بالنظر إلى المبادئ التداولية تؤكد كلها على الجانب الاجتماعي للغة تريحاً على الجانب السيكلولوجي. وذلك مثلاً أن الخيار بين التعبير البلاغي والإيجاز في العبارة يمكن في جزء منه أن يوصف باعتباره النموذج المرجح للغرض المقصود، إلا أنه يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الشخصية، والاستعداد، وهكذا الأمر مع الاستعمال اللغوي، ويصدق هذا على سائر مركبات الخطابة التفاعلية؛ إلا أنه لا يصدق إلا نادراً وبالإمكان مع مبدأ التعاون ومبدأ اللطف فضلاً عن صدقة على المبادئ الأخرى.

(1) وقد استعملت فرضية Pollyanna (ورساخته مع كل من Boucher and Osgood 1969 لكي تفسر لماذا تغلب المواقف الإيجابية السائدة: المواقف غير المرضية، وأيضاً لماذا يميل المتكلمون إلى إخفاء رداءة الأشياء، تحت العبارات السالبة (نراجع 538 - 539 Clark 1977) وإظهار النزعة الإنسانية إلى التفاؤل هو أولى من توضيح الميل إلى جمع العادي مع الجيد، وضم غير العادي إلى السيئ، وإذا كان الأمر على هذا الحال، فإن الحالة المثالية للتناقض بين مبدأ Pollyanna ومبدأ الاهتمام إنما توجد في الصحف (غير المعرضة للرقابة)، وفي أعياد الأقايات حيث تكون نوعية الأخبار، ومن ثم استحقاق الخبر مرتفعة ارتباطاً وثيقاً مع ما هو غير سار (إن الأخبار الرديئة هي الأخبار الجيدة!).

(1) إن وجود أصول الأدب عند كل من المخاطب والمخاطب قد استدلل عليه، في بعض اللغات التي تتميز بالأدب الجرم، والتراكيب الصوتية التيجيلية المرتبطة بكل من المخاطب والسياق المحيط. وفيما يخص النظام التيجيلي الياباني Kuno نراجع (18 - 22: 1973) ويميز Comrie 1976 في مناقشة اللغات ذات الأنظمة التيجيلية بين محاور ثلاثة متفصلة لنن التادب: محور التكلم / المخاطب، ومحور التكلم / السياق المرجعي، ومحور التكلم / المقترح.

(2) وأنا مدين بهذه الاستشهادات وما يتلوها من مظهرها إلى هيديشي ساتو Hideshi Sato (3) إن ضروب اللزوم التداولية والسيماطيقية لأنواع العيغ الانجازية المعارضة قد استقصى البحث فيها Fraser.

(4) المناسبة هنا هي عمل Goffman (1963، 1967، 1971) الدائر حول (face and territorialien of self).

(5) وفيما يخص تسيير التفاوض يمكن الاعتماد على Sacks Sherglogg و Jefferson (1974).

(6) وعن التهمة التواصلية للسكرت يمكن الرجوع إلى Verschueren الفصل الثالث.

(7) لتراجع التعليق (2) في الفصل الرابع.

(8) ويوجد شكل مقفوس من الدعابة في نشاط (التهاجي) وهو تبادل احتفالي للشتم يمارس في جماعة السود بنينويوك، كما درسه Labov. تتعلق هذه اللعبة اللغوية بتأثيرها على فهم أن كل ادعاء يدعيه فريق ما يعترف به كأمر غير صحيح، وإذا لا يمكن أن يكون خاطئاً في شمه.

(9) ويذكر جوايس (1975: 53) الأخطاب والإيجاز كأشوب الجزء لقاعدة الكيف.

(10) ويقصص كل من Dressler و De Beaugrand (1981: 144، 160، 213) مسألة الأهمية كزغبة متأصلة في النص: فمن جهة أولى، إنهما يربطانها مع عدم التوقع وقلة المعلومة (قاعدة الكيف)، ومن جهة ثانية، إنهما ينظران إليها كصراع مع المحس المعرفي (قاعدة الكيف).

الفصل السابع

النحو التواصلي : مثال

جونسون (صديقي الكريم : إنه ينبغي أن تظهر غفلك من النفاق. وأن تتحدث كما يتحدث الناس، تقول لرجل ما، مثلا : [سيدي : إني خادمك المتواضع] وأنت لست بذلك الخادم وتقول لآخر : إني أسف لأن أصابك البرد في آخر يوم من رحلتك. وابتلث كثيرا وأنت لاتهتم بالتقود إن أصابك البرد أو الجفاف. ويمكنك أن تتحدث على هذا النحو. وهذه طريقة في الحديث في المجتمع ولا أعلن أن في هذا حماقة ما).

(James Boswell. The life of Johnson 15 May, 1783)

1.7- النحو التواصلي والقوة التداولية

قد حاولت في الفصل السابق أن أتوسع في المقارنة التداولية على نحو من التفصيل بأكثر مما أثبتته في الفصل الأول والثاني، وغرضي الآن هو أن أعطي مثالا أبين به كيف أن هذه المقارنة تتحقق في الممارسة بتطبيقها على تداولية أسلوب النفي والاستفهام في اللغة الانجليزية وسيكون التحليل بالضرورة غير رسمي ولا تقليدي نوعا ما، إلا أنه سيكون أكثر عددا ونفصلا مما مورس حتى الآن.

وأحد الاستنتاجات لهذا النموذج، هو أنه يمكننا أن نحلل أية مقولة نحوية (مثل النفي والصيغة الخبرية أو الاستفهام) وذلك على ثلاثة مستويات متميزة. والمستوى المؤلف لعلماء اللسان هو التركيب : إذ نستطيع مثلا أن نصنف كيف نصيغ جملا منفية أو عبارات ما في الانجليزية. والمستوى الثاني هو السيماتيقا : وأعني به مستوى المعنى أكثر مما نعني القوة، لأننا هنا ننظر مثلا في عامل الاجراء وبخاصة اجراء النفي في علاقته بالقضية المنطقية. والمستوى الثالث هو التداولية. وقد كنا اعتبرنا مثلا جهة واحدة من التداولية الخاصة بالسلب في 1.5.4 حيث ناقشنا قاعدة فرعية للنفي المتحد في عدم البوح بالمعلومة والخبر. ويمكننا أن نصف النحو التواصلي بكونه مقاربة أو طريقة في تناول النحو الذي يقصد إلى ربط هذه المستويات الثلاثة من الوصف والتحديد لكل واحد منها.

وتشتغل من هنا إلى السيمانطيقا ثم إلى التداولية أو هل يجب أن نسير في الاتجاه العكاس؟ ويبدو من جهة المبدأ أنه لا سبب يدعو لأن نفصل اتجاهنا عن آخر، إلا أنه من الشاحية العملية يكون من الطبيعي أن نشرع بما هو معارف وواضح - وهو التركيب التحوي - وأن نتجه منه إلى ما هو متغير في السياق وغير واضح - أعني التداولية. وإذا نحن قررنا الانطلاق من هذا الاتجاه، فيشبه أننا اتخذنا، ضمناً موقف المخاطب الذي ينجح (كما بينا في 2.5.2) في الوصول إلى قوة التلغظ بالعبارة، بفك رمزها ومعناها، وحينئذ، عن طريق حل الاشكال استكشافياً، يستنبط قوتها أو ما يؤهل إليه تأويلها التداولي. والاتجاه التأويلي هو الذي أخذ به جرابيس في مفهومه عن اللزوم التحاروي وكذلك سيرل، في مناقشته للأعمال الكلام غير المباشرة) ومن الوجهة المنهجية فإن هذا يظهر أسلم طريق لكي نتناول شرح القوة التداولية، حينما نتفق (راجع 4.2) بأن التداولية مثلها مثل السيمانطيقا هي دراسة التبليغ التواصلية للدلالة على وجه فصيح في ملا من الناس، ومن ثم فإنه يكون حتماً لازماً أن نبديء بالنص ذاته عما هو ملاحظ عند الملأ من الناس، ونحاول حينئذ أن نعيد انطلاقاً منه بناء الدلالة التي وقع بها التواصل بوضع بعض الافتراضات ونوع من المعرفة التي تقاسمها كل من المتكلم والمخاطب ولهذا السبب كنت قد أشرت في 4.1 (1) بأن أفضل دور للمحلل التداولي هو أن يقوم مقام الملاحظ المتفرج: وهذا شخص في عملية التداولي والتبادلي.

وهناك سبب آخر لتفضيل العمل انطلاقاً من التركيب التحوي إلى التداولية أو إن شئت انطلاقاً من الشكل إلى الوظيفة ويشمل هذا السبب في صعوبة الاتقاع عما هي عليه قوة التلغظ بالعبارة بافتراض أن قوة التداولية (كما احتججنا لذلك 4.3) هي أساساً صيغة غير غطية ومتغيرة تبعاً للسياق، وبافتراض أن الوصف التداولي يقتضي الشوع، وعدم التحديد واستمرارية القيم. وفي الحقيقة فإنه قبل أن نشرع في مهمة اعطاء المثال عن التحليل التداولي في تفاصيله، يجب اعتبار السؤال التالي: أي شكل يتخذه وصف قوة تداولية ما؟ وحتى تقدم جواباً مؤقتاً، فإنني سأقدم بين يدي بعدد من الملاحظات المجتمعية التي يمكن أن نطلقها على القوة التداولية اعتماداً على الفصول السابقة:

1- إن قوة التلغظ بعبارة ما (تع) يتحدد تبعاً لأغراضنا عن طريق ضروب اللزوم التحاروي (ف) واستعمل لفظ اللزوم في معناه الواسع، على معنى "قضية مستنتجة

تداولي من (أ) معنى (تع) و (ب) من افتراضات المتكلم يكون مرادفياً باعتبارها ما، وإلى درجة ما لمبادئ وقواعد الخطابة التفاعلية و (ج) من المعرفة السياقية".

2- إن مجموع ضروب اللزوم ف مرتبة على وجه بحيث يمكن أن يكون كل لزوم على حدة واسماً للطريق الذي بموجبه يمكن الاستباط منه، ولربما عن طريق ضروب اللزوم المتوسطة إلى درجة من الاحتمال انغلاقاً من (أ) إلى (ج) وطول هذا الطريق هو مقياس لمعرفة ميل وعدم استقامة اللزوم.

3- وكل لزوم له درجة معينة من الوثاقة المقترنة به وهذه الدرجة من الوثاقة يمكن أن تصاغ صياغة صورية كاحتمال كون اللزوم جزءاً ما يقصد المتكلم أن يوصله وأن يبلغه بنطقه (تع).

4- ثم إن فرعاً من ضروب اللزوم (ف) يحدد قوة فعل الكلام المتلفظ بعبارة وهذا الفرع (الذي قد يكون مؤلفاً من عنصر واحد) يحدد تحليل الوسائل - الغايات بما يكون التلغظ بعبارته منشأ الفعل مركزي. ومن ثم يعرف عرض فعل الكلام المتفرض للمتكلم حين تلفظه بالعبارة.

5- وهناك فرع فئة أخرى (ف) (وهو ليس دائماً منفصلاً) يتحدد بما يكون المتكلم قد ضمن جهة تعلقه ومده حتى يراعي قواعد الخطابة التفاعلية.

6- ويرتبط كثير من ضروب اللزوم مع بعض القيم بواسطة سلم تداولي. مثلاً يمكن أن يرتبط لزوم ما، في صورة وضع افتراضي، من نحو (يعتقد المتكلم بأن س) مع قبة ذاته ارتباطاً طاهياً بدرجة من الثقة في ذلك الاعتقاد. فإذا مثلنا مثل هذه القيم بالحروف الهجائية ولتكن اللاتينية مثلاً a, b, ... يمكن أن يكون اللزوم أكثر تعبيراً في صورة من نحو (يعتقد المتكلم a بأن س)، كذلك وبالمثل فإنه إذا اعتقد اللزوم مع اعتبار المتكلم لمبدأ حسن التخلق، فقد تنصل بعض القيم بمسند ذي وضع مناسب للإشارة إلى الكيفية التي عليها يكون حسن التأدب.

ولقد كنا لاحظنا من قبل على نحو كاف الطبيعة المتدرجة لحسن التصرف، إذ لا يمكن لأحد من الناس أن يرد فن التخلق مثلاً إلى مجرد اختيار نعم - لا، بين قولنا: "إن المتكلم احترام قاعدة فن التخلق" وقولنا "إنه لم يحترم القاعدة". وأيضاً فإن الطبيعة التدريجية خواص من نحو الإدلاء بالمعلومة والخبر وقول الصدق، كانت قد وقعت الإشارة إليها في التعامل مثلاً: بين حسن التصرف وبين الإخلاص والصدق.

في أخرى. مثلاً قد يمكن أن يقرأ الإنسان مثل هذا اللزوم : المتكلم يفترض B أن المخاطب كان متواضعاً B. ومن جهة المبدأ فإن هذا الإدماج لوضع افتراضي في آخر يمكن أن يجري بدون حد معلوم.

وهذه العبارات العامة حول القوة تكفي في الوقت الحاضر. ومن الواضح أن الصياغة الأكثر دقة لمفهوم (القوة التبادلية) تكون ممكنة. وسأرجع باختصار إلى هذه المسألة في الفصل الأخير. أما في الوقت الحاضر، فإن عدم التعمين لهذا المفهوم هو الذي يشد على وجه الاحتمال انتباه القراء المعتادين على النظريات الأكثر إطلاقاً مثل نظرية سيرل من أفعال الكلام إلا أنني أكتفي بالقول بأن عدم التعمين هذا هو الضرورة عامل سائد في أي نموذج يحاول أن يقدم على نحو واقعي كيف يعمل التواصل اللساني.

وينبغي أن نشير بالرغم ذلك إلى نوع آخر من عدم التعمين وهو الذي يقع بين التعبيرية كالحال عند بوبر Popper والوظائف الإيحائية للغة. ونحن عندما نناقش الدلالة فعادة ما نفترض أن ما عبر عنه المتكلم وما أو ما إليه متكافئتان : فما ينوي المتكلم أن يبلغه وما يريد أن ينقله في الحال إلى المخاطب هما شيء واحد. وفي الواقع، فإن هذا الافتراض إنما يتم بتأوه ضمن التعريف التداولي للدلالة (4.2) إلا أنه يوجد اعتباران يمكن أن تفشل فيهما هذه الملاممة بين دلالة المتكلم ودلالة المخاطب. فلو أصبح أن يكون هناك كما أثبت أنفا عنصر لعدم الفصل أو عدم التحديد المبيت : (إ) قوة التلغظ بالعبرة يجوز أن تكون إلى حد ما قد تركت للتفاوض بين المتكلم والمخاطب وثانياً قد يوجد عنصر من عدم التحديد غير المخطط له، مثلاً عند مناقشة قاعدة العلاقة (3.4) كنت قد أضرت إلى أن المناسبة تكون من شأن الرضع الاجتماعي، وأن الاختيار يقع عليها إلى حد ما، سواء اعترف المخاطب بملاحظات المتكلم، يكونها مناسبة، ومتعلقة بفرض التهاور المخصوص أم لم يعترف بذلك، ولتأخذ أحداً لأمثلة الأصلية عن كلام جريس (54: 1975)، ويفترض أنها مقطع من حديث في حلقة شاي :

أ : إن السيد (س) يشع المنظر. (وبعد صمت رهيب)

ب : إن الطقس في هذا الصيف رائع إلى حد ما، ليس كذلك ! وفي تأويل جريس يكون (ب) قد خرق على نحو صارخ، قاعدة العلاقة. ومن ثم يشير إلى أن (أ) ارتكب غلطة اجتماعية لكن قراءة أخرى لها، وربما أكل احتمالاً في هذه الحالة، قد تكون قائمة

على أن (ب) صادق على نحو حقيقي بملاحظة (أ) بغير نحو ملائم الموضوع بدون أن يقصد إلى أنه لأحد من الناس لاحظ استياءه وضحكه. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون إجابة (أ) قائمة على ثلاثة أنواع من الردود.

1 - إن (أ)، هذا الحشن الوضع، يفشل حتى في أن يلاحظ ضيق مخاطبه (ب)، إذ غير له الموضوع.

2 - لاحظ (أ) تغيير (ب) للموضوع بغير مناسبة، وسند إليه الضيق الواقعي للملاحظة.

3 - يلاحظ (أ) تغيير (ب)، للموضوع على نحو غير ملائم وينسب إليه قصده بكونه جذب إليه انتباه رفيقه حتى يفهم بأن (أ) ارتكب خطأ اجتماعياً.

وبصيغة الأمور، توجد إجابات أخرى ممكنة زيادة على ذلك، مثل (ب) يلاحظ تغيير الموضوع، لأنه لا يعتبر يحال من الأحوال رد فعل (أ) على الملاحظة السابقة. ونستخلص فكرة من هذا التمثيل والتوضيح، وهي أن ما يصح أن يكون جزءاً من الدلالة المقصودة، قد لا يصح أن يكون جزءاً من دلالة التبليغ، والعكس بالعكس. وفكرة أخرى، وهي أكثر أهمية في النقاش الحاضر، تعني أنه من المحال أن نرسم الحد الفاصل أو الحدود بين التلغظ بالعبرة التي يستلزم بها المتكلم قضية ما ولتكن ق (وفي هذه الحالة فإن (أ) قد ارتكب خطأ اجتماعياً) وبين التلغظ بالعبرة التي تكاد توصل المعلومة غير المقصودة بما يعتقده المتكلم في (ب). ولنرجع إلى النوع البسيط من الأسئلة : منها متى يكون التأويب مجرد علامة على السأم والمل. ومتى يكون إشارة مقصودة لأظهار السأم أو كون أن بعض الجهل وعدم البقن من الشيء هو من المواضيع المشتركة لا يلزم، عنه من ناحية أخرى أن يخفي علينا حقيقة أن التواصل اللساني يتعلق تعلّقاً كبيراً بالافتراض القائل، بأن ما يقصده المتكلم يتأوله والمخاطب على نحو ما ومن وجه ما. وهذا التداخل الموجد بين المعنى «المقصود» والمعنى «المبلغ عنه» هو ما يحتل المركز في التداولية. وقواعد العلاقة والأحوال الأسلوبية هما الضامتان لمركزيتها.

7. 2- ملاحظات على اللغة الواصفة التبادلية

أي نوع من اللغة الواصفة metalanguage يكون مطلوباً عند وصف أو تسمية القوة التبادلية ؟ ولقد كنت استعملت ولا تزال استعمل الأفعال اللغوية العادبة في

وهذه الوقائع يمكن أن تفسر مستوى البنية المنطقية والسيما منطقية. ويتقابل على هذا المستوى تضاد ثلاثة تراكيب نحوية مع تضاد ثلاثة منطقية.

التضاد التركيبي	التضاد المنطقي
الاثبات : النفي	[إيجاب (س)]: [نفي (س)]
خير : استفهام	[إيجاب / نفي (س)]: [؟ (س)]
تقرير : عدم تقرير	[س*]: [س ⁰]

وهنا قتل (س) الإسماء (المحتوى الفضي) الذي يتقاسمه كل جزء من مجموعة أصناف الجمل. والرمزان الموجودان على س: يمثلان على التوالي عاملي الإجراء الواقعي (واقعة) و (غير واقعة)، عما يعبر عنه مثلاً من خلال اختيار الفاظ بعض (some) ولا واحد (any) أو اختيار الظرف (أحياناً)، و (قط). وعلامة الاستفهام (؟) هي الرمز المحر المتغير المرتب على [الإيجاب، السلب] بين أسئلة نعم / لا وتدل علامة الاستفهام على أن قيمة الصدق المرتبطة ببعض (س) تكون غير متعينة. وهذا يسميه سيرل (1969: 31) الدالة القضية (نراجع 5. 5) وأنماط الجمل المعيارية [1]، [4]، [6] يمكن أن ترتبط مع القضايا ودوال قضايا كما يلي :

- 1) يكون جورج أحياناً متأخراً [إيجاب (س+)]
- 2) لا يكون جورج متأخراً قط [نفي (س⁰)]
- 3) هل يكون جورج متأخراً قط [؟ (س⁰)]

ونمثل هذه الصيغ القيود المنطقية المتسلطة على تأليف [الإيجاب، السلب] مع (+، 0) :
فالقضايا المثبتة إيجابياً تكون واقعية (وهذا يعني أنها تشخص الزعم بأن س: تقابل أمراً ما) في حين أن الجملة المنفية والاستفهامية ليست كذلك. وتعتبر هذه القيود عن إعادة الصياغة المناسبة للمواضع البسيطة المذكورة في (9) كقواعد منطقية :

- (11) في كل قضية [ق] فإن الإيجاب يحصل مع س+ ويحصل النفي مع س⁰،
وتوارد الاستفهام مع س⁰.

[1] غالباً ما يتأخر جورج	✓	✓	✓
كان القطار قد وصل من قبل			
[2] يكون جورج متأخراً في كل وقت ✓	✓	✓	×
يكون القطار قد يصل			
[3] لا يتأخر جورج في الغالب ✓	×	✓	✓
لم يكن القطار قد وصل			
[4] لم يتأخر جورج قط	×	×	×
لم يصل القطار بعد			
[5] هل يتأخر جورج غالباً ؟	×	✓	✓
هل وصل القطار من قبل ؟			
[6] وهل يتأخر جورج قط ؟	×	✓	✓
وهل يصل القطار بعد			
[7] أ لم يتأخر جورج غالباً ؟	×	×	✓
أ لم يصل القطار بعد			
[8] أ لم يكن جورج متأخراً قط	×	×	×
أ لم يكن القطار قد وصل ؟			

إلا أن هذا التحليل لمستوى التركيب والنظم لا يفسر الحالات غير الاعتيادية للعبارة [3]، [5]، [7] ولا يكون أن العلاقات بين الاثبات والنفي للسؤالين [6]، [8] غير مواتية لما هو حاصل بين اثبات العبارتين وفيهما في [1] و [4].

التركيب. وأيضا فإن صبغا من نحو (1) و (4) و (6) تتخذ أمثلة متماثلة من الإيجاب والسلب والاستفهام، وبطبيعة الأمر هما متناقضان. والاستفهام. (؟) متغير بحيث يترك الإيجاب والسلب غير معينين. والمعنى الثالث لهذه الصيغ هو أنها تحصر بين فوسين [] عما يدل على أن الصيغة كلها صورتها صورة قضية، وهو ما يصح أن يعامل كمغدير للمحمولات التي يدخلها الصدق والكذب، غير أن الجملتين (1)، (4)، غتلان فقط قضايان إن شئنا الدقة. وإذن يكون من الملائم، (كما ذكرنا في 5.5) أن نستعمل اللفظ العام الافتراضي للصبغ الثلاثة كلها (1) و (4) و (6)، (في حين أنني في 5.5 كنت قد أشرت إلى التعارض الموجود بين الجمل الخبرية عن طريق استعمال الرمزين ي و ن. وفي هذا التحليل، فإني أحذف هذا التمييز لكونه غير مؤثر ولا مناسب).

غير أن الأشكال هنا عما يتعين النظر فيه هو كيف يمكن أن أقدم تحليلا منطقيا للمجمل الباقية (3)، (5)، (7) وكذلك (8)؟ وعندما أقدم إجابة ما، فإني سأحاول أن أبين بأن الحل المقبول من وجهة النظر المنطقية هو أيضا المفتاح إلى التأويل التداولي لمثل هذه المجمل، ومن وجهة سبق الأحداث، فإنه يحسن أن نلاحظ هنا ضروب اللزوم التداولية الأشد خصوصية لهذه الأنماط من الحمل (الأقل اعتيادا) بالنظر إلى اعتبار أمثلة كثيرة منها. ولنقرض أن الموظف الجرمي، بدل أن يسأل تلك الأسئلة المعتادة الروتينية كما في (12)، طرح أسئلة من نحو (15) - (13).

(12) هل عندك ما تصرح به ؟ نقارنها مع (6)

(13) أ يوجد لديك شيء تعلمه ؟ نقارنها مع (15)

(14) ألا يوجد عندك ما تصرح به ؟ نقارنها مع (8)

(15) ألا يوجد عندك أي شيء تصرح به ؟ نقارنها مع (17).

وفي الحال نوضح العلاقة بين الموظف الجرمي ومخاطبه على طريق غير عادي، وغير روتيني، وربما على نحو كارتني. وهذه بعض السياقات الممكنة.

(13) يرى الموظف الجرمي امرأة مترددة بين (أن تصرح بأنه لا يوجد لديها شيء) وبين أن تقول (يوجد عندها شيء ما)، فينتهيها الموظف بأن لديها في حقيقتها ما يخضع للرسم الجرمي، ويحاول أن يشجعها على أن تعترف بكل ما لديها.

يعتقد الموظف الجرمي أنه لا يوجد بين هذه الحقائق كلها، ما تصرح به المرأة ومن ثم يتحداها.

(15) يرى الموظف الجرمي امرأة تصرح بأنها (لا تملك شيئا) إلا مجوهراتها التي تخرجها من محفظتها وتراكمها فيهنمها بالتهريب.

وتدل أمثلة كثيرة من هذا القبيل على أن أصناف الأسئلة النمطية قد ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك المؤبد

(16) هل يمكن أن يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟

(17) هل يوجد عندك ما يؤكل ؟

(18) أليس يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟

(19) ألا يمكن أن يوجد عندك ما يؤكل ؟

فإذا كانت هذه استدلالات من جانب المضيفة إلى الضيف فإن جملة (16) مع أنها من النوع المتعارف في السؤال، فهي أقل تأديبا، في حين أن (19) هي أكثر تأديبا وهنا فإن ضروب اللزوم لحال الشخص معارضة للجمل من (15) - (12). ومن فإن جملة (21) يمكن أن تعد كعبارة اعتذار مؤدبة وتعتبر جملة (22) ذات خشونة صريحة.

(20) هل أنت تاركنا هنا الآن ؟

(21) أتركنا في هذا الوقت ؟

(22) أأنت تتركنا الآن ؟

(23) أو تتركنا قبل هذا ؟

وحتى أفسر مثل هذا الدفق في المعاني المضمرة هنا، فلنسمع لي بأن أرجع إلى التحليل المنطقي. فقد يمكن أن تكون المحاولة الأولية لصياغة الأصناف (غير المألوفة) للجمل هي ترجمة آلية لخواصص النظم والتركيب للسمات التأليفية لمقابلاتها المنطقية.

[3] قد لا يكون أحيانا جورج متأخرا * [نفي (س+)]

[5] هل غالبا يكون جورج في حال تأخير ؟ * [؟ (س+)]

[8] ليس يكون قط جورج في حال تأخر ؟ * [؟ نفي (س)]

ويوجد على سائر هذه العبارات رمز هو نجم (*) ، لأن صياغتها غير جائزة تبعاً للقيود المشار إليها ، لأن الجمل [3] ، [5] ، [7] تجمع الاستفهام (؟) أو النفي مع الحقيقة الواقعية . وكذلك الجملتان [7] أ ، [8] تجمعان الاستفهام مع النفي . وفي الواقع فإن هذا المعنى الظاهري للطبيعة غير الجائزة هو تفسير للسبب الذي تكون فيه تلك الصيغ وأقل اعتياداً فصورها المنطقية . أكثر تعقيداً وإنجازها التداولي أكثر ميلاً وانحرافاً عن الجمل الصحيحة من نحو [1] ، [4] و [6] .

ومفتاح صورتها المنطقية هو أن بعض هذه الجمل قد توجد لها على الأقل صفة يمكن أن يطلق عليها العبارات المتلفظ بها من الرتبة الثانية أي أنها نفترض سياقاً يجعلها تحيل فيه إلى عبارة سابقة . وهذا أوضح ما يكون في العبارة [3] التي يمكن أن نضع لها مقاماً وسياقاً من نحو .

24. أ. إنني آسف لكوني سمعت أن جورج وبيل يتأخران عن العمل في غالب الأوقات .

ب. إنه ليس في غالب الأوقات يتأخر جورج بل هو دائماً في حال التأخر . وكذلك وبالمثل في (13) فقد يرد بعض غير المهربين للبضائع على موظف الجمارك :

(25) لا . ليس لدى شيء . أصرح به !

وليس بالضرورة في بعض الأمثلة ، أن العبارة المتلفظ بها من الرتبة الثانية يبنى أن تكرر ، في كليهما أو في جزئها العبارة السابقة ، وإنما من الضروري فقط بالنسبة للقضية التي يعيد ذكرها المتكلم من الرتبة الثانية حتى يعتقد أو يفكر في السياق المناسب . ويمكن أن تسمى مثل هذه العبارات المتلفظ بها بالقضية الواصفة أفضل من تسميتها باللغة الواصفة بالمعنى الواسع لهذا المصطلح ، ذلك لأنها تعبر بقضية على (دالة) قضية (3) . وكلما قبلنا بأن صفة القصوية يمكن أن تحيل إلى صفات قصوية أخرى حتى نرى بأن التحليل المنطقي لهذه الجمل يجري تبعاً للقواعد :

26. أ. س + يبنى أن تقع ضمن المجال غير المباشر للإيجاب .

فإن أحدهما يبنى أن يرتبط بالقضية أو بشكلها الرئيسي ويحصل الآخر ضمن قضية مندرجة (منطوية) .

ج. والمتغير الحر (؟) لا يجوز أن يحصل ضمن مجال الإيجاب أو السلب .

وفي الواقع فإن هذه القواعد هي توسيعات متعددة صغرى للقيود المنطقية المشار إليها آنفاً في (11) . والقاعدة (أ) تكرر فقط القيد المنطقي المشار إليه في (17) وهو أن س يمكن أن تحصل في نفس القضية كإيجاب ، لا في نفس القضية كسلب أو استفهام ؟ . وكذلك وبالمثل فإن (ب) هي طريق لجعل المعنى المشار إليه من قبل متعادلاً للإيجاب والنفي والاستفهام لربطها جميعاً إلى مختلف القضايا حتى تندرج قضية ضمن أخرى . وبفضل هاتين القاعدتين تحصل على الصيغتين المراجعتين الآتيتين :

[3 ب] [؟ نفي [إيجاب (س) +]]

[5 ب] [؟ [إيجاب (س) +]]

[7 ب] ؟ [؟ نفي [إيجاب (س) +]]

[8 ب] [؟ [؟ نفي (س) +]]

والقضايا المندرجة بحصرها القوس [] . ويجب أن نلاحظ أن هذه القاعدة طبقت مرتين في الحالة [7 ب]

ولا يزال هذا التحليل غير مستوف ، فهو أولاً يسلم بالتأويل الثاني للاستفهام والنفي في انسجام مع التمييز المشهور بين السلب الداخلي والخارجي . ولقد وقع الاختلاف حول ما إذا كان هذا التمييز غير ضروري ، ويشق الإنسان الايقم تعريفاً موحداً للنفي والاستفهام . وإنما يثار هذا التمييز لأن الاستفهام والنفي لهما نوعان من الإجراءات : إذ في معظم الحالات المعتادة إنما يجريان على ضروب الاستناد (س) . وفي أقل الأحوال المعتادة يجريان على القضايا ، غير أننا نستطيع أن نجعل الحالة الأقل اعتياداً داخلية في المخطوطة الأكثر اعتياداً أو عموماً باللجوء إلى القول بأن القضايا تتحدد بكونها يجري عليها الصدق والكذب . وادراج الصدق بين كل قضية محتوية على الأنطواء والإجراء السابق ، حتى أن [صدق (ق)] يصير إسناداً (وهو حال تحقق (س)) هو ادراج يجعل

(27) يصح أني شرت نبيذك (صدق [ق])

ويمكن أن نلاحظ تأكيداً لذلك بأن (27) مثلها مثل (5)، (3)، و (7)، و (8) هي جملة من الرتبة الثابتة، تفترض أن القضية (شرت نبيذك) كانت قد اعتبرت في السياق. وهذا يعني الآن أن هذه الصيغة (3ب) - (8ب) يمكن أن تعاد كتابتها كما يلي :

[3ج] [نفي الصدق] [إيجاب (س+)] هل يصدق أن جورج يتأخر أحياناً ؟.

[5ج] [؟ الصدق] [إيجاب (س+)] ؟.

هل يصدق أن جورج يتأخر أحياناً ؟.

[7ج] [؟] [الصدق] [نفي] [الصدق] [إيجاب (س+)] ؟. (هل صحيح أن جورج

يكون في غالب الأحيان في حال تأخر).

(أعني : أليس من الصحة أن جورج يتأخر في غالب الأحيان ؟)

[8ج] [؟ الصدق] [نفي (س+)] ؟.

وهل صحيح أن جورج لم يكن قد تأخر قط ؟

وإعادة الصياغة هذه نتعامل معها على وجه عرضي مع تحليل (3ب). (ج ب) ولا يوجد تفسير لهذا التحليل وهو لماذا تقع عوامل الإجراء من الإيجاب والسلب والاستفهام فقط في مجال ترتيب واحد أعني [الإيجاب ضمن (ضمن النفي)] ؟ وهذا الترتيب تحت هذه الصياغة الجديدة هو الذي يكون وحده مصاغاً صياغة جيدة تبعاً للقاعدة : إذا [الإيجاب ينفي] أن يكون الأدنى متى كانت (س) متحققة (س+) والاستفهام (؟) ينفي أن يكون دائماً في الطرف الأقصى لأن الصدق يجب أن يجري على القضية كلها لا على دالة القضية.

وإذاً فإنني أحكم بأن (3ج) (8ج) هي الصياغة الأبسط على معنى كونها أعم ضروب التحليل المضبوط القاعدة للأصناف المنطقية التي تمثلها، لكن لما كانت صياغات مكتوبة، لم تظهر بيده السهولة والملاءمة للإحالة المرجعية، وسأختصرها كما يلي (مقبهاً أمثلة لكل جملة نوعية).

[1د] [إيجاب س] مثال : هي اشترت بعض الزهور

[3د] [نفي صدق إيجاب س] مثال : انها لم تشتت بعض الزهور

[4د] [نفي س] مثال : انها لم تشتت شيئاً من الزهور

[5د] [؟ صدق إيجاب س] مثال : هل اشترت بعض الزهور

[6د] [؟ س] مثال : هل اشترت شيئاً من الزهور

[7د] [؟ صدق نفي صدق إيجاب س] مثال : ألم تشتت بعض الزهور

[8د] [؟ صدق نفي س] مثال : هل لم تشتت شيئاً من الزهور

3. 3. 7- التحليل التداولي

1. 3. 3. 7- القضايا الموجبة

وسأبتدئ التحليل التداولي بحالات مستقيمة [1د] و [4د] و [6د]، وبالنسبة للعموم الأدنى، لا تفترض معرفة مخصوصة حول السياق. غير أن بعض الاقتراحات التداولية الصغرى قد توضح : مثلاً إن العبارة المتلفظ بها يحصلها المتكلم والمخاطب معاً. وكلاهما يفهمان معناها. والاقتراض الإضافي هو أن المتكلم يراعي مبدأ التعاون والتضامن، ذلك أنه بالنسبة لجملة [1د] يكون التأويل التداولي المباشر تقريباً كما يلي :

[1د] أ. إيجاب س (هذا معنى - معطى)

ب- يقول المتكلم للمخاطب، بأن س (في سياق أدنى)

ج. والعبارة (ب)، قصدتها أن تجعل المخاطب أكثر وعياً (أي إخباره) أن س (افتراض قوة فعل كلام أدنى).

د. يعتقد المتكلم أن س (الكيف)

هـ. يعتقد المتكلم أن المخاطب لا يعني بأن س (وهو الكم : تأكيد الشرط).

و. يعتقد المتكلم أنه من المرغوب فيه عند المخاطب أن يعني أن س (العلاقة : تأكيد الشرط).

وهذا فإن العبارة (د) التي يعتمدها سيرل كشرط تمهيدى للسؤال، هي لزوم طبيعى، وبطبيعة الحال، هناك أسباب أخرى لترك قيمة الامتياز / النفي لصيغة (س)، غير معبىة، وبخاصة في سباقات محددة، مثل الاستنطاق القضائي - والأسئلة المتضمنة للمعاني الكثيرة أثناء الدرس في القسم، وفي أسئلة الامتحانات. ثم إن سيرل، عن طريق تعليل (د) كشرط للأسئلة يسلم بالفارق بين (الأسئلة الحقيقية)، و (أسئلة الامتحانات). إلا أن هذا مبالغه من التبسيط والتجزئة بحيث نتجنب ما إذا كان لفظ (السؤال) محصورا على معناه المنطقي. وكل ما ادعاه في (6 د) هو أن السؤال نعم / لا، كمقولة منطقية يجد تنفيذه المحتمل في ظروف، ملائمت قد يكون فيها المتكلم لا يعرف الإجابة. ومع التحديد أو التعريف المؤقت للسؤال في اتصاله مع فعل الكلام المنطقي لطلب المعلومة من (ج)، فإن قاعدة الكيف وقاعدة العلاقة تسمحان لنا بأن نحقق هذا الافتراض في كل من (د)، (هـ)، (و).

3. 3. 4- حمولة الأسئلة - نعم - لا

وعندما أترك القضية التقريرية السالبة [3] التي هي بالأولى مسألة مختلفة (5)، فإني أرجع الآن إلى أعقد الأسئلة ذات الحمولة الكبيرة من [5]، [8]، [7]، على هذا الترتيب. والاستراتيجية العامة لإعطاء تأويل للجمل من الرتبة الثانية مطلوبة في سائر هذه الحالات، وبشبه أن تكون المقاربة الملائمة مهيأة لأن تجري على وجه التقريب كما يلي: تحتوي الأسئلة من الرتبة الثانية (أي المنطوية تحت القضية) على خرق المعنى الظاهري لقاعدة الأسلوب، من جهة كونها قد نظر إليها فقط كمعلومات منتزعة عن طريق الاستنباط، ومن ثم في أكثر تعقيدا من الوجهة المنطقية، وانحرافا عما هو ضروري، وذلك لأنه يوجد نوع من التكاثر بين كل واحد من هذه الأسئلة المنطوية تحت بعضها أو مايسمى بالرتبة الثانية، وبين مجرد سؤال لا يحصل فيه اسناد (الصدق). ولنعتبر.

[5] و ؟ صدق إيجاب س ⇐ { إيجاب صدق إيجاب س ⇐ إيجاب س

سلب صدق إيجاب س ⇐ سلب س

وفي هذه الصياغة [5] و [تكون القضيتان عن يسار السهم إجابات منطقية بدائل للسؤال الموجود عن يمين السهم. وكلتا هاتين الإجابتين متكافئتان من الوجهة المنطقية بالنظر إلى أسئلة القضايا البسيطة إيجاب س وسلب س والحال كذلك مع [5] و [7]، ما عدا أن القضايا من نحو إيجاب س وسلب س معكوسة.

[8] و ؟ صدق سلب س ⇐ إيجاب صدق سلب س ⇐ سلب س

سلب صدق نفي س ⇐ إيجاب س

[7] و صدق سلب صدق إيجاب س ⇐

{ إيجاب صدق سلب إيجاب س ⇐ نفي س

سلب صدق نفي صدق إيجاب س ⇐ إيجاب س.

وإذا حددنا الأسئلة باعتبارها (متكافئة من الوجهة المنطقية) فكلما وجدت علاقة واحد بواحد لتكافؤ: قيمة الصدق بين أجوبتها، كانت إذن جميع الأسئلة متكافئة من وجهة منطقية لاستفهام بسيط (؟ س). أعني لاملومة يمكنها أن تنتزع من هذه الأسئلة التي لا تستنبط منها على نحو متساو بالنظر إلى أبسط سؤال. وإذن فإنه تبعاً لقاعدة الأسلوب، فقد نتوقع أن نجد سببا لهذا الانحراف المتعمد ولكن أي شيء هو هذا الميل؟ إن ما يميز هذه الأسئلة عن الأسئلة العادية من نحو [6] هو أنها تجبل "أي قضية واحدة أو قضاياء. ونفترض الإحالة إلى قضاياء معينة أن قضية منها موجودة أي في ذهن بعض الناس. وهنا فإن الانتاج التداولي الأدنى حول الأسئلة المتضمنة للمعاني الكثيرة أو معان من الرتبة الثانية يفهم بأن القضايا التي تجبل إليها تلك الأسئلة (توجد في السياق) وهذا يعني بوجه عام أن القضايا توجد في ذهن المتكلم أو المستمع كافتراض وتخمين (6). وسأطلق على هذا الاستنتاج اللزوم المتضمن في المعاني من رتبة ثانية.

وتحليل [5] يتزع هذا المنزع، إذ كانت [5] حالة مخصوصة من [6]، باعتبار أن هذا التحليل يكرر نفس إجراء [6] مستديلا فقط (صدق إيجاب س) من خلال (س)، ومن جهة أخرى، فإن لصدق إيجابي (س) لما كانت متكافئة من الوجهة المنطقية لعبارة (س) كان لنا كذلك أن نقرب إجراء التبديل بتعويض (صدق إيجاب س) بالعبارة (س) فقط ويضاف اللزوم المتضمن من الرتبة الثانية (ز).

[5] هـ ؟ صدق إيجاب س (مثلا هل اشترت بعض الزهور).

هو مكافئ للسؤال ؟ س.

وإذن فإن مجموع (ب) - (و) من [6] هـ ينطبق أيضا على صدق إيجاب س. وفضلا عن ذلك.

وتفسر (أ) لماذا تنجده الأسئلة التأكيدية من نحو [5] إلى أن تسمى (أسئلة متحررة الوضوح) أو (أسئلة متوقعة الإجابة بنعم)

وكذلك وبالمثل بالنسبة للسؤال المنفي [8] ؟ (صدق نفي س) وفي هذه الحالة فإن القضية المتضمنة تكون مفية وكذلك لزوم المتضمن من الرتبة الثانية يتخذ صورة (ز) :

[8 هـ] أ. ؟ صدق نفي س (مثلا ألم تنشر أي شيء من الزهور ؟) يكون مكافئا لـ ؟ س

وإذا فإن (ب) - (و) تنطبق على ؟ صدق نفي س كذلك. وفضلا عن ذلك :
(أ) فإن التشكلم يفترض أو يعتقد المخاطب أن سلب س أي أن س ليست صادقة .
(السلوب من الرتبة الثانية).

ح إن التشكلم يحصل له أو يعتقد المخاطب أن يوجد له الاستعداد ليعتقد أن س (الكلم، نفي شح إعطاء المعلومة) والشيء الزائد في لزوم (ح) إنما أضيف بفضل القاعدة الفرعية لشح إعطاء المعلومة المنفية ذلك أن السؤال المنفي من نحو : ألم تنشر أي ورد، يفصح عن عبارتين متعارضتين أحدهما (وهو التوقع الملغى) أن السيدة اشترت بعض الزهور، وثانيهما (وهو التوقع المتحقق) أنها لم تنشر الزهور. ولهذا السبب فإن مثل هذه الأسئلة تتضمن المفاجأة أو ربما عدم التصديق بما يحدث كواقعة (مثلا : أ لا نستحي من نفسك ؟ - أي توقعات أن نستحي ولكن هذا في الظاهر لم يحصل).

والسؤال التفريري المنفي [7] (ألم تنشر بعض الزهور ؟) قد يضيف كذلك درجة زائدة في الانحراف المائل. ومرة أخرى فإن ضروب اللزوم للأسئلة العادية تطبق هنا كذلك ؟ صدق نفي صدق إيجاب س ؟ باعتبار التبادل من جهتين مع (س ؟) في المجموعة (أ) - دو من [6 هـ] وإلى هذا نستطيع أن نضيف ثلاثة أصناف من اللزوم :
رأخ، ط :

[7 هـ] أ. ؟ صدق نفي صدق إيجاب س (مثال : ألم تنشر بعض الزهور ؟) يكون مكافئا للعبارة ؟ س

أ. من كادمة (السلوب من مرتبة ثانية)

ح. إن التشكلم يحصل له أو أن المخاطب يعتقد كون التشكلم خاصا على استعداد لأن يعتقد ثبوت صدق إيجاب س (الكلم، شح إعطاء المعلومة بسلوبها).

ط. يفترض التشكلم أو المخاطب (في صراع مع ز) أن س (السلوب من الرتبة الثانية). وقد عولج السؤال التأكيدي المنفي على نفس النوال الذي يتناول به السؤال الغير التأكيدي السالب، ماعدا أن لزوم ط الإضافي من الرتبة الثانية قد يشتق من القضية المتضمنة من الرتبة الثانية. ومن الوجهة التداولية فإن الفارق الرئيسي بينهما هو أن [7] تدبر عن قوة الالتزام بإيجاب القضية، وهذا الافتراض في ط يلغي الافتراض في ز. ويوجد هنا أقوى تصنيف لعدم التصديق في [7] منه في [8] وعلاوة على ذلك تنزع [7] إلى الوقوع حيث تكون القضية (إيجاب س) مبية أو مفترضة الثبوت في السياق ويتضح الفارق في [122] و [123] من نحو : الست تاركنا الآن ؟ فهذه جملة يمكن أن تكون سؤالا دالا على الغضب بالنسبة للضيف الذي يطبل مكنه، وكان لسان حال المضيف يقول : أتمنى أو أتوقع أن يكون قد غادرت المكان، لكن يبدو أنك لم تفعل بعد، في حين أن جملة : (أو تتركنا في هذا الوقت ؟) لا تستخدم في مثل هذا السياق لأن مستعملها يفترض أن هذه العيارة (إنك تاركنا في هذا الوقت) محتلفة للصدق أكثر من كونها تحقيا ملحا بالبقاء، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم أن الأسئلة التأكيدية السالبة من [7] و [23] غالبا ما تكفي في الواقع عن أن نصير عبارات يصرح بالتلفظ فيها بمضمون الخبر بمضمون (وهذه هي الأسئلة في معنى سيرل)، ومن أن تصبح طريقا إلى حسن التعبير على نحو غير مباشر تقريبا من عدم اعتقاد ما قاله المخاطب أو ضمه كلامه.

ويمكن أن نلاحظ في [27] أن لزوم ط لا يتفق في الواقع مع لزوم ز. وهذه فكرة مهمة من الاستعمال الراعي لحد «اللزوم» ذلك أن لزوم عبارة متلفظ بها يمكن أن يلغي من جهة الواقع لزوما آخر لنفس العبارة. غير أن اللزوم الملغى لا يبتلك بالرغم من ذلك من أن يظل جزءا من دلالة العبارة المتلفظ بها.

وكل هذا يعود بنا إلى السؤال عن حسن التأديب، وأسئلة من نحو [19] - [16]، قد
تؤول لأسباب بحثناها في 3.5 على أنها دالة على العرض. ومن الملاحظ أن الأسئلة
المحملة للوجوه الكثيرة: [19] - [17] هي أكثر تأديبا من أسئلة العرض [16].

[16] هل يمكن أن يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟ س

[17] هل يمكن أن يوجد عندك بعض ما يؤول ؟ صدق إيجاب س

[17] ليس يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟ صدق نفي س

[19] ألا يمكن أن يوجد عندك ما يؤكل ؟ صدق نفي صدق إيجاب س

وكما رأينا فإنه يوجد عدم تناظر في السلوك المذهب أيا كان الاعتقاد المؤدب عند
المتكلم، فهو يميل إلى أن يكون اعتقادا غير مهذب بالنسبة للمخاطب، والعكس صحيح
وعدم التناظر هنا يمثل له في صفة ضروب العرض. إذ من حسن الأدب أن نعرض لأحد
من الناس شيئا ما. إلا أنه يكون كذلك في معظم الأحوال من الأدب أن نرد عرضنا على
أن نقبله وكما يشير حد (حسن الاعتقاد) ذاته، فإن مثل هذه الاعتقادات هي ما يفهم
المتكلم أنه يصدقها، أكثر ما يصدق، بما هو أمر مختلف. والسؤال التأكيدي [17] أكثر
تأديبا من السؤال الاعيادي.

[16] لأنه يقتضي التصديق المؤدب.

[17] أ يفترض المتكلم (أو يعتقد المخاطب أنه يفترض) أنه يريد شيئا يأكله.

ثم إن ما يوجد بداخل الأقواس السابقة يمكن أن نساء في هذه اللحظة الآن. وسنرى
السبب بعد قليل، والجملة [18]. هي على وجه خاص أكثر تأديبا من [17] لأسباب جد
معقدة لا نتعرض لها الآن والسؤال المنفي، كما رأينا يستلزم افتراضا منيا واقعيًا، ويلغي
الاعتقاد الموجب. وكلا هذين اللزومين يطابقان (حسن اعتقاد) المخاطب، و(حسن
اعتقاد) المتكلم على التوالي. ذلك أن جملة [18] دالة على حسن التخلق من وجهين :
إذ هي تنفي بمدح المستمع في افتراض كونه مهذبا كما تعطي له حظ أن بسحب أو
ويوقف رفضه المهذب.

[18] إن المتكلم يفترض أو يعتقد في المخاطب افتراض كونه لا يريد شيئا يأكله.

وهذا يلغي أي محل محل وضع المتكلم (أو الوضع الذي افترضه المخاطب) في أن يعتقد
أن المخاطب لا يريد شيئا يأكله.

السبق عند المخاطب) عن طريق افتراض قوي من جانب المتكلم : إذ يفترض المتكلم
كما ينبغي أن يقبل حسن أدب المخاطب، إذ لو فعل ذلك كان دالا بنفسه على عدم
تخلقه من وجه أبعد.

[19] يفترض المتكلم أو يعتقد في المخاطب كونه يفترض أنه لا يريد أن يأكل شيئا
وهذا يلغي أو ينزل منزلة حال المتكلم (أو الحالة التي يخضعها المخاطب)، في أن يعتقد
بأن المخاطب يريد أن يأكل شيئا، فيلغي بدوره افتراض المتكلم (أو تخمين المخاطب)
وهو أنه يريد أن يأكل شيئا.

وهذه الصيغة المشار إليها بالحرف أ من [17] - [19] تكون من جهة الممارسة
مستثناة من تأويل هذه الأسئلة المتأدية، وإن كانت تبعًا لاعتباري السابق للزوم المتضمن
من الدرجة الثانية، عتصرا ممكنا منها، وبما له دلالة هو أنها من وجهة الممارسة مخرجة،
لأنها تمثل الاعتقادات غير المهدية. وقد تبين الآن كيف أن مبدأ حسن التخلق يتفاعل مع
مبدأ التعاون محدثين جزءا غير مهذب من التأويل الذي يجب أن يحذف. وبما له دلالاته
كذلك، هو أن أصناف التحليل هذه تكشف عن الترابط بين حسن الأدب والصيغة
الثالثة (غير المباشرة). وإذا كانت الصيغة [17] - [19] محصورة بالفعل في اللزوم
الخاص بالاعتقادات والظنون اللبقة، فإنه يمكن أن نلاحظ كيف يطبق كل لزوم ملحق
زيادة درجة من حسن التأديب. والمبدأ المعمول به هنا هو مبدأ (تبادلية) نفاذ رؤية العلاقة
وصوابها) كالتالح مع عدم تناظر حسن التخلق. ولكي يكون الإنسان متأديبا على الحقيقة
يشتم عليه أن يخمن أن المستمع هو كذلك ينبغي أن يكون متصفا بحسن الأدب وأن
يدرك مسبقا حسن تأديبه، وقد يسوق هذا من الوجهة النظرية إلى الرجوع للاعتناهي
لأننا حسن الأدب والوقوف عنده، مما أعطينا عليه ثلاث مراحل، ومثلنا لها بالعبارات
[17] - [19] 1. وعلى ذلك يمكن أن نشق من الزيادة المتدرجة لضروب اللزوم الواردة
في [17] - [19] فئة مقابلة لضروب اللزوم المتأدية.

[17] ب يكون المتكلم مراعيًا لحسن الأدب،

[18] ب يكون المتكلم مراعيًا لحسن الأدب،

إذ يفترض المتكلم أن المخاطب يكون مراعيًا لحين الأدب.

التكلم يخمن أن المخاطب مراعى ليداً حسن الأدب ويخمن التكلم أن المخاطب يفترض أن التكلم يكون مراعى لحسن الأدب.

ويقاس ازدياد حسن الأدب من (17) إلى (19) بعد تكرار مراعاة حسن الأدب.

ومن دون أن نحلل على وجه التفصيل أمثلة الموظف الجمركي من (10) - (13) فقد نلاحظ أن الجملة المائلة في هذه الحالة تحدث في الاتجاه المعاكس. لأن الجملة (يوجد عنك شيء لتصرح به) هي اعتقاد سيء وغير مهذب، وأكثر أنواع الأسئلة غير المباشرة هي على سبيل التدرج أقل أدبا، وأشد تهديدا من السؤال العادي الذي نجيب عنه بقولنا: نعم - لا.

وبين هذا التحليل كيف نشأ التأويل التداولي للتلفظ بالعبارة عن (أ) أعني افتراض فعل الكلام الأدنى، وعن (ب) ضروب اللزوم مع ادراج أنماط ضروب اللزوم الخاصة بحسن التأدب التي تترتب عن أو ترافق الافتراض، (وفي أوسع حالة غير مباشرة، يمكن أن يطرح هذا الافتراض لفائدة افتراض آخر). وعلى هذا النحو فإن المخاطب يعيد بناء الدلالة كما خطط لها التكلم.

5.7 - تلخيص :

يمكن أن نبرر لفصل السيمانتيقا عن التداولية إذا أمكن أن نبين أنه توجد أنواع مختلفة للاطراد والانتظام الذي ينبغي أن يراعى في كل مستوى من هذه المستويات، وأن العلاقة بين هذين النوعين من الانتظام يمكن أن تفسر على نحو مؤسس على قاعدة ما. وهذا ما حاولت أن أبرهن عليه في هذا الفصل.

فعلى المستوى السيمانطيقي، يمكن أن تصاغ القواعد للنظر في العلاقات المنطقية بين الإيجاب والنفي والتأكيد وغير التأكيد، وبين الجمل الخبرية والاستفهامية. وللنظر في عدم الفناظر الظاهري لهذه الأصناف من تركيب الجمل، وعلى المستوى التداولي يمكن أن تعمم الطريقة التي بها يحدد مبدأ التعاون ومبدأ حسن الأدب، شكل السلوك اللساني في علاقته بالوظيفة التواصلية. ومن الواضح أن هاتين الفئتين من ضروب الاطراد هما من طبيعة جد مختلفة، وتركيبها الجامع من خلال استراتيجيات وضع المسألة وحلها عن طريق التأويل التداولي هو تأليف قادر على أن يبين كيف أن الجمل المركبة تركيبا متشابهها (مثل نوع الأسئلة المنفية) يمكن أن تتغير وتتعارض تأويلاتها التداولية على أنحاء شتى.

من الضروري بالنسبة للتداولية أن تدرج قواعد أفعال الكلام المخصوص مثل تلك التي نص عليها سيرل فالشروط، مثل الشروط التي توجد عند سيرل، وهي موصوفة بالجوهرية، والتحضيرية والصدفية، فيما يخص أفعال الكلام. لا تحتاج إلى أن تثبت على نحو مستقل، لأن مقارنة الشروط (على الرغم من احتمالياتها)، يمكن على حال ما أن يتوصل إليها عن طريق ايجاد معنى التللفظ بالعبارة، وعن طريق مبدأ التعاون. وكما أثبت ذلك كل من Johnson - Laird و Miller (1976 : 636) : [إنه بافتراض مجموعة من قواعد التحوار والتأويل الحرفي للتلفظ بالعبارة، وبخصوصية سياق استعمالها، فإنه يمكن من جهة المبدأ أن نستنتج قوة فعلها الكلامي].

(1) وتعارض هذا الحكم مع مبدأ التعبيرية عند سيرل (20 - 19 - 1969) على الأمل في الصورة المخصوصة التي يطبقها على أعمال الكلام (فبالنسبة لأي فعل كلامي ممكن، يوجد عنصر لساني محتمل، تكفي دلالاته لأن يعين كون تلفظه اللغوي هو اقتباس لفعل كلامي مضبوط... (وفي الحقيقة، حينما يقول سيرل: إن كل ما يمكن أن يدل عليه من الوجهة التداولية يمكن أن نتحدث عنه من الوجهة التداولية، فإني أدعي أن كل ما يمكن أن نتحدث عنه من الوجهة التداولية، يصبح أن يدل عليه (ولو جزئياً) من الناحية التداولية.

(2) إن العبارة: George is ever late: (إن جورج يكون في وقت متأخر) هي بطبيعة الأمر جملة نحوية إذا صح أن الظرف EVER يفهم في معناه العتيق على أنه يفيد: (دائماً).

(3) ولقد وردت المرتبة الثانية من عند Bolinger [1965] (1952):

والفارق بين مقولة اللغة الواصفة meta propositional والقصبة الواصفة هو أنه في الحالة الأولى تستعمل الأنفاظ المتحققة على نحو مقصود (في العبارة الأصلية) وتكون منتزعة من سياق، في حين أنه في الحالة الثانية، فإن المعنى وحده هو الذي يقترض فيه كونه مكرراً أي أن الفارق هو في التوازي الموجود بين الكلام المباشر وغير المباشر، أو بين نمط الشكل ونمط المحتوى مما كنت أشترت إليه. Leech 1980 (1977b)

(4) والصينتان [3 ج] - [7 ج] لم يقع اشتقاقهما من القواعد. ولكن إذا لاحظنا بأن ترتيب المجال أو المدى وحدهما يكون ممكناً (أعني الإيجاب (صحبة السلب) ؟، كانت إذن هذه الصيغة هي التي تكون غير جائزة. وسنرى هذا فيما يلي.

(5) والقصبة التفسيرية أو التأكيدي السالبة [3] من نحو قولك (لا يكون جورج في غالب الأحوال متأخراً)، هي مختلفة عن حالات أخرى من مرتبة ثانية، لأنها تسمح فقط بتأويل اللغة الواصفة على وجه الاختصار، مما يوضح علامة احتمال أقواس الاقتباس من نحو [لا يكون جورج (أد) في غالب الأحوال متأخراً]]. وفي هذه الحالة فإن قيمة الصدق للقصبة التأكيدي مختلفة بعض الاختلاف من مقابلتها السالبة. وكذلك على ذلك [24] التي تبين أن العبارة [لا يكون جورج في

بعض الأحوال متأخراً) هي من الناحية المنطقية متسقة مع (من جورج دائماً يكون متأخراً) لكنها متناقضة مع (لم يكن قط جورج متأخراً).

(6) إن ضروب اللزوم المفسرة في المعاني من الرتبة الثانية تشكل فئة من الاستنتاجات أو معارة أخرى تشكل استنتاجية اتزان اللزوم هذه الفئة التي يمكن أن يحرف فيها عن طريق المبالغ في الاطرء أو السخرية، التمجيل والتشريف إلى مبدأ أو قاعدة غير أي لم أظفر بإيجاد تفسير مقنع للكيفية التي تنتج ضروب اللزوم من المرتبة الثانية ومع ذلك فإني أشير إلى أنها تستنتج من كون أن العبارات المنضممة للمعاني من الدرجة الثانية، على نحو ما نقتبس الأفكار المباشرة، لأعمال الكلام، تسمى في الوقت الراهن حصول التلفظ المخصوص. وإذا من الوجهة المنطقية تكون ضروب اللزوم قريبة الشبه في تكوينها من عبارة محددة قد دخل عليها حرف التبريد «أل» مثال ذلك، العبارة (هل جورج يتأخر غالباً)، يمكنها أن تصاغ على نحو: هل القضية المنحصلة الوقوع [جورج يتأخر غالباً] هي قضية صادقة أو كتحديد العبارات بوجه عام قد يفترض أن التشكك والمخاطب، لاقصامهما معرفة السياق يستطعان أن يحدد أي قضية واقعة تكون هي القضية الدالة.

(و) فيما يخص نوع مثل هذا التمييز المذكور هنا يمكن الرجوع إلى: Leech (1977) [1980] 33-9.

الفصل الثامن

العبارات الإيجازية

ق: يوجد عندنا من القطة، على نحو ما يوجد من الفئران عند كثير من الناس

عن السيدة: فوولوز Footloose

أ- أعلم أنك حاصل على ذلك، إلا أنني لا أستطيع من خلال التواصل معك أن أقول ما إذا كنت تمنى النصح لي أم الادعاء والتبجح فقط.

[Jamer Thurber; The owl in the attic]

إن هذا الفصل، وهو آخر الفصول في معالجتي للخطابة التفاعلية بين الأشخاص، سيواصل النظر في الملاحظة الاشكالية المدروسة في آخر الفصل السابق، وسيحاول أن يبرر المقاربة التي اتبعتها في تناول قوة فعل الكلام ازاء الأوضاع التنافسية، مما سأنظر فيها أولاً (نظرية أفعال الكلام التقليدية الأرثوذكسية) المصاغة في قالب أوستين وسيرل وثانياً، الفرضية الإيجازية عند كل من روس Ross وليفوف Lakoff وصادوك Sadock وغيرهم.

والفكرة الأساسية في احتجاجي ستكون ضرورة القيام بقصص جازم بين تحليل قوة فعل الكلام وبين تحليل الأفعال اللغوية ذات قوة الفعل الكلامي.

1.8- الإنجاز وأغاليط الفعل اللغوي ذي قوة الفعل الكلامي

أريد أن أقابل بين أطروحتين أعتقد أننيهما وهمان، وأنهما تؤثران على التفكير في مفهوم قوة فعل الكلام، وبخاصة من خلال عمل أوستين وسيرل. «ومناظرة فعل الكلام للفعل اللغوي» هو وجهة نظر يمكن أن يتطرق إليها تحليل قوة فعل الكلام على نحو مناسب من خلال تحليل دلالة الأفعال اللغوية verbs للأفعال الكلامية من نحو: أنصح، أمر أعد. وفي مقابل هذه الواجهة من النظر تبدو مقارنتي معقولة. إذ تبعا لما عرضته تؤدي هذه المقاربة إلى بيان خطأ القوة التداولية، (المطبقة للواجهة النحوية على القوة التداولية)، إذ أنه لما كان معنى الأفعال اللغوية للفعل الكلامي جزءاً من النحو، ويتبع أن تعالج في مقولاته، كانت قوة فعل الكلام إنما ينبغي أن تعالج وتعلل وتحلل

تتعامل مع النحو، في حين أننا عندما نتناول قوة أفعال الكلام للعبارة المتلفظ بها، فنحن نتعامل مع التداولية. ومن السهل أن نخلط بين هذين المستويين لأن أحدهما جزء من اللغة الواصفة للآخر؛ أي أننا حينما نقاش أو ننقل أفعالاً كلامية في الخطاب العادي (في قولنا مثلاً: طلب جون من تيدور أن يفتح الباب) فقد غد أنفسنا لا محالة فاعلين كذلك ومنجزين لأفعال لغوية لفعل كلامي مما توفره اللغة الانجليزية لهذا الغرض من نحو: سأل (طلب)، وحكى إلخ. إلا أني قد أوضحته وبخاصة في (2، 2) بأن قوة فعل الكلام بسبب إيهامها وعدم تحديد معانيها وتنوع درجاتها، قد تكون أكثر دقة مما يمكن أن يتلأم معه، بسهولة معجمنا اليومي لأفعال الكلام اللغوية. لذلك فإنه إذا ربطنا، كما فعلنا، قوة الكلام بالطريقة (كما اكتشف عند تحليل الوسائل - الغايات) التي يحاول بها المتكلم أن ينجز تبليغ رسالة ما وإيصال عبارته المتلفظ بها إلى المخاطب، وجدنا حيث أن أسلوب التحليل الموضح في الفصلين 6، 7، يدل على أن القوة (المعنى) ينبغي في جزء منها أن تدرس في حدود ألفاظ متدرجة سلمياً؛ لا في الألفاظ مقولية جامدة. فالفاروق، مثلاً، بين الأمر، والسائل يكون في جزء منه من شأن التدرج السلمي الاختياري (كم من اختيار أعطي إلى المخاطب)، والفارق بين (الطالب) و(المعارض) يكون من شأن الريح - الحسارة للتدرج سلمياً (كم هو بعد أ) من الريح - الحسارة بالنسبة للمتكلم المخاطب)، ويمكن الرجوع إلى (7.5.3.5).

والحالة المخصوصة بمغالطة الفعل اللغوي لفعل الكلام هي ما يمكن أن يسمى بالمغالطة الإنجازية، وهذه هي الأطروحة التي يكون فيها الإنجاز، من حيث هي عبارة متلفظ بها، متعلقة على فعل لغوي صريح الإنجاز، صورة مقبولة أي معيارية بها يصح أن تفسر قوى عبارات أخرى متلفظ بها. فهذه المغالطة هي التي تؤدي بالإنسان لكي يقول: بأن الجملة العادية غير الإنجازية من نحو [1] توجد لها دلالة يمكن أن تفسر بإضافة ما يتصدر من فعل إنجازي مثل [2] أ، [2] ب.

[1] إنه لم يعمل.

[2] أ ثبت أنه لم يعمل.

[2] ب) يؤكد بأنه لم يعمل.

وتنقل صورة متلفظ أو جاري هو الزعم أو الافتراض المطابق لكل عبارة متلفظ بها غير الإنجازية من نحو [1] بأنه توجد عبارة الإنجازية متلفظ بها على شاكلة [2] أ و [2] ب) تجعل قوتها صريحة.

وهناك حالة أخرى للمغالطة الإنجازية، وهي الفرضية الإنجازية التي قال بها روس Ross، وآخرون غيره، وتعني هذه الفرضية أن الفعل اللغوي الأساسي للبيئة السيمانتيقية المضمرة من كل جملة يكون فعلاً إنجازياً أي أن الانحصار من كل بنية عميقة في جملة من نحو [1] توجد له صورة من نحو [2] أ.

2.8- نظريات فعل الكلام عند أوستين وسيرل

لقد داعب أوستين وسيرل وزعم الفعل الإنجازي وانتهيا إلى اعتناق مغالطة الفعل اللغوي لفعل الكلام (1)، واعتقد أن هذين الأمرين مترابطان، أعني أن الاهتمام الذي أولياه لظروب العبارات الإنجازية ضمنياً أثر عليهما بحيث افترضاً أن التحليل الدقيق لدلالة الأفعال اللغوية الكلامية قد يؤدي إلى فهم قوة فعل الكلام. غير أن هذا الأمر منهما حصل أدراكه بعد فوات الأوان من الناحية التاريخية.

والفكرة الأصلية في كتاب أوستين (كيف نتجز الأشياء بالكلام (1962)، هي أن التلفظ بالصيغة الإنجازية، (واختصاراً الإنجازية) يختلف أساساً عن التلفظ بالعبارة الخبرية (أو الوصفية constative)، وبينما يمكن أن نقيم التلفظ بالعبارات الخبرية والوصفية، وتقديرها حق تقديرها بالنظر إلى الحدود التقليدية من الصدق والكذب فإن التصريح الإنجازية لا تحتل صدقاً ولا كذباً. وبدلاً من ذلك يمكن أن يقال عنها كونها مطابقة لمقتضى الحال أو غير مطابقة له... إلا أن أمثلة من نحو [1] و [2] المذكورتين آنفاً تأتت بأوستين إلى نتيجة محتملة، وهي أن العبارات المتلفظ بها كلها قد تكون إنجازية على معنى إنشاء صيغة للتصرف أكثر من كونها مجرد قول شيء ما عن الواقع والعالم. ولقد كان أوستين قد أشار إلى هذا بأن وضع نوعاً من التوازي بين (العبارات الإنجازية) من نحو:

[3] أعد بأني سأكون هناك (وبين العبارات الإنجازية الأولية) أو العبارات الأصلية

المتلفظ بها من.

[4] سأكون هناك.

[3] و [4] سواء وجد بها فعل المجازي لنوي أم لم يوجد، تصادف الصياغتين مما : (إنجاز) شيء ما، و(قول شيء ما)، مما أدى به إلى أن يتحول إلى التمييز (109 : 1962) بين أفعال الكلام (عما هو تقريبا معادل للتلفظ بعبارة ما لها معنى ومرجع) وبين قوة أفعال الكلام، لأن ضروب التلفظ بالصيغ هنا يوجد له نوع من التوافق أو الاتفاق. ثم هو يكسل هاتين المقولتين بإضافة مقولة أخرى سماها لازم فعل الكلام (مما تحدثه أو نتجج بواسطة قولنا شيئا آخر). إلا أنه بانتراض العبارة الإنجازية أو الإنشائية بكونها صريحة، وهي محك الاختبار، لقوة فعل الكلام، كان أوستين قد تابع تصنيفه لقوة أفعال الكلام، وهذا التصنيف (المكون من القرارات التشريعية، والممارسات التشريعية، وضروب المباحث، والأوضاع السلوكية، والعروض الوصفية) هو أول مثال لما سميت - مغالطة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام) : إذ يشبه أن يكون أوستين قد تخيل أن صيغ الأفعال اللغوية في اللغة الإنجليزية تطابق مطابقة تامة (واحدا بواحد) مع مقولات أفعال الكلام.

وعندما وضع سيرل تصنيفا مشابها فيما يسمى : (تصنيف قوى أفعال الكلام) فإنه كان قد انفصل صراحة عن افتراض وهم أوستين فيما يخص هذا التطابق بين الأفعال اللغوية والأفعال الكلامية. والفوارق في صيغ الأفعال اللغوية لقوى أفعال الكلام هي دليل جيد، إلا أنها ليست بحال من الأحوال دليلا قاطعا إلى وجوه الاختلافات في قوى أفعال الكلام و (1975) (1979).

ومهما يكن الأمر فإنه من الواضح من خلال هذا المقال أن سيرل كان لا يزال يفكر في حدود صيغ الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، ومع أننا نستطيع أن نتفق على أن تصنيفه كان أنجح وأدق من تصنيف أوستين : إلا أننا نغده لا يزال يرجع في العبارة الإنشائية كصور معيارية أو ضابط معياري لكل قوة فعل كلامي وكأساس لتصنيفه : (واقترح الآن أن أفحص البنية العميقة المضمرمة للمجمل الإنجازية الصريحة في كل صنف من الأصناف الخمسة).

ولم يكلف سيرل نفسه عناء تحليل هذا النهج في الإنجاز (2)، وإنما اتخذته كمنسلة روحاني اتفاق مع (عمدا التعبيرية) : ويقول هذا المبدأ : (إن كل ما يمكن أن يدل عليه يمكن أن يقال)، وقد أخذ سيرل بهذا المبدأ من دون أن يحلل له في كتابه (أفعال الكلام)

الذي صدر في سنة 1969 - 1970. وبهذا التعبيرية هو أطروحة مناسبة إذا أراد الإنسان أن يثبت بأنه يمكن دائما أن يوضح قوة فعل الكلام من عبارة متلفظ بها. وذلك عن طريق جعل صدر العبارة مبتدأ فيها بفعل إنجاز صلات، وأيضا يظهر سيرل من وجه آخر أنه يربط مغالطة العبارة الإنجازية وإن كان لا يعترف بذلك صراحة. ويجيز أن يعبر عن قوة فعل الكلام بعدد من الوسائل الدالة على هذه القوة (39 : 1969) ويدخل في ذلك تنعيم الصوت وتفصيل مقاطع... كالحال تماما مع صيغ لغوية إنجازية إلا أنه في الممارسة قد لا يكون استعمال الوسائل الأخرى غير العبارات الإنجازية متضمنا في فعله هذا ولا معروضا فيه. وكذلك وبالمثل، يقلل سيرل بأن هناك (عموما كبيرا) في تحديد ضروب التلفظ بالعبارات المختصة بمقولات وأصناف قوة أفعال الكلام، وهو لا يزال يؤكد بأننا إذا اتخذنا وجهة نظر قوة فعل الكلام كمفهوم أساسي تصنف به استعمالات اللغة، ترتب عندك أنه يوجد بالأولى عدد محدود من الأمور الأساسية نحتاج إليها في اللغة) وهكذا فإن سيرل يكون مخلصا إلى نظرية حاسمة في أفعال الكلام بالرغم من وجود صعوبات واضحة عند تقرير ما إذا كانت عبارة متلفظ بها تناسب هذه المقولة أو تلك من أفعال الكلام.

واحتجاجي ضد وهم صيغة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام كان وصفا إلى حد بعيد : ذلك أن التصنيف المطلق لأفعال الكلام، الذي يتضمنه هذا التصنيف ليس إلا مجرد توثيق لإمكان التواصل الإنساني إلى درجة معينة لا يمكن أن تعزل لها الملاحظة. وسأعود إلى نقطة نظرية حاسمة. فبالرجوع إلى السلوك الشاعوري الإنساني كسائر مجالات التجربة الإنسانية الأخرى، نجد أن لغتنا تمدنا بوجوده وفروقه مميزة مطلقة : إلا أنه من الخطأ الشنيع أن نفترض أن هذه الفروقات المميزة مما يصنعه معجمتنا توجد كما هي في الواقع. ذلك أن اللغة تزودنا بصيغ أفعال لغوية من نحو أمر، طلب، ترحى التمس، كما تمدنا بأسماء من نحو صهريج، بركة، بحيرة، بحر، محيط. غير أنه لا يمكن أن نزعم بأنه يوجد في الواقع العملي مقولات فاصلة مميزة من نحو ضروب الأمر والطلب، كما يوجد في الواقع الجغرافي طبقات وأصناف متمايزة مثل الصحاريج. والبرك والبحيرات. ويشغل هذا الزعم، وهذا الافتراض غير المروى إلى أنه تصنيف سيرل، من دون أن يلاحظه فيقول : ماهي الضوابط التي بها يمكن أن نقول عن ثلاث عبارات متلفظ بها في الحال أن إحداها حكاية قول، وثانيها تنقي، وثالثها وعد ؟ وحتى نطور أجناس الترتيب

أعني أن تقول : إنه يجب أن نعرف أولاً كيف تختلف الأنواع من نحو الودع، والنسب والحاكية وتمايز بعضها عن بعض (2) [1975] (197).

إلا أنه قد يكون من غير المناسب على نحو بارز إذا شرع أحد من الناس في معالجة وبحث اتساع المياه على وجه الأرض على هذا النحو قاتلاً :

ماهي الضوابط التي بها يمكن أن تقول عن اتساع المياه في الوقت الراهن بأن بعضاً من هذا الاتساع هو صهريج وثانيها بركة وثالثها بحيرة : وحتى نفعل أجناس الترتيب العليا يجب أن نعرف أولاً كيف تختلف أنواع الصهاريج، والبرك والبحيرات بعضها عن بعض.

وعندما نحاول أن ندافع عن سيرل، فقد يمكن أن نجادل أولاً بأن هذه المقارنة غير عادلة فإذا اختار أحد الناس مثلاً القدرة والزرافات بدلاً من البرك والصهاريج، كان المثال المأخوذ أقل سخافة. إلا أن ردي هو أنه (أ) لا يكون لأحد من الناس الحق مسبقاً أن يدعي وأن يفترض أن مثل هذه المقارلات توجد في الواقع، (وإن كان قد يكتشفها عن طريق الملاحظة) و (ب) أن كل من لاحظها في الواقع المتحقق، ظن أن قرى أفعال الكلام في كثير من وجوهها أشبه ما تكون بالصهاريج والبرك منها بالفرد والزرافات : لأنها تمايز إن صح التعبير بالتصالح الخواص واستمرار الصفات أكثر من انفصالها فيما بينها.

وهناك حجة ثانية في الدفاع عن موقع سيرل الجازم، وهي أن الواقع العملي مختلف تمام الاختلاف عن الواقع الجغرافي : ذلك أنه ما كانت اللغة، منظوراً إليها من وجهة نظر عملية، تمثل ظاهرة مجتمعية (تنتمي بالنظر إلى 2.3 إلى عالم (3) أكثر مما تنتمي إلى عالم (1))، فإنه يوجد سبب قوي لأن نفترض في هذه الحالة بأن اللغة تبرز بوضوح الفوارق التي توجد في الواقع المجتمعي. وفي الحقيقة، يمكن أن نتمسك (بالاختلاف المجتمعي تبعاً لفرضية سايبر - وورف) بأن هذه الفوارق مما ترسمه اللغة بين الأنواع المختلفة لأفعال الكلام تصيح، بفضل هذه الفرضية فوارق ذات دلالة في كل تواصل مجتمعي : إلا أنني سأرد مرة أخرى، بأننا لا نستطيع أن ندعي مسبقاً بوجود مثل هذا التماثل في الشكل، Isomorphism بين نظام لغوي، ونظام مجتمعي، كما لا نستطيع أن نقول في هذه الحالة بوجود شبه أو قرابة في المصطلح التقني، ونغيز اللغة السودية من جهة المعجم بعض أوجه الشبه في المقولات - بين جد لأب / وجد لأم، مما لا يؤكد بميزه معجم اللغة الإنجليزية وكذلك الحال في اللغة الفرنسية، إذ هي تفرق بين الذكر

والأنثى من جهة العمومية والاحتrole، مما لا يتصل بالإنجليزية. وبالتأكيد فإنه يكون من الحق أن نفترض في مثل هذه الحالات، بأن الفوارق المعجمية تطابق الاختلافات المنطوية أو المتضمنة في النظام المجتمعي. وفضلاً عن ذلك فإني أحتج بأنه لا يستطيع أحد من الناس أن يزعم بوجود تشاكل لساني، وتنظيم مجتمعي على نحو مسبق. والطريق الوحيد لتبرير مثل هذه النظرة هو أن تقوم بوضع دراسات مستقلة عن استعمال اللغة على نحو ما تصف اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات، استعمال اللغة قبل أن يخلص الإنسان إلى نتيجة مزادها أن هذين الأمرين متشاكلان. ويوحى الدليل المقدم بوجه عام أنهما ليسا متشاكلين.

4. 2. 1- العبارات الخبرية (التقريرية)

لقد بينت بعض الحالات أن الفروق المميزة للنحو / المعجم توافق، من وجهة صريحة، أفعال الكلام المحددة ؛ وهي تلك الأفعال الكلامية التي يطلق عليها سيرل (3)، العبارات التقريرية. وبالإجمال يمكن مثلاً، أن نقول على وجه الضبط ما إذا كنا نعرف المواصفات والاتفاقات، عند حصول أفعال الكلام، مثل إطلاق التسمية على السفينة، إعطاء التقدير والنطق بالحكم على المجرم أو في الأمر بمزايدة على وجه الإنجاز وعندما لا يحصل ذلك. وهذا النمط من السلوك اللساني المتواطئ عليه والمتجزئ يكون بالرغم من ذلك استثناء وليس قاعدة. والعبارات الخبرية من هذا القبيل كانت هي الأنماط الأولى لأفعال الكلام التي اشتغل عليها أوستين (1962 : 5) ؛ واهتم بها فيما اهتمام، حينما أعلن أنه سيقصص العبارات الإنجازية. ثم إن هذه الأفعال الكلامية المتوافقة عليها إجماعاً هي التي يمكن أن يقال عنها (كما أشار سيرل [1975] 16) (1979) (بقولنا شيئاً ما، فنحن نفعله). وفي مثل هذه الطقوس اللغوية تكون العبارة الإنجازية في غالب الأحوال هي الجزء المكون : أسمى هذه السفينة... أسر، أنذر، بوصي بارث... وإما كانت هذه الحالة على هذا النحو بوجه عام، لأنها مهمة بالنسبة للمجتمع، أو الجماعة منه حتى تعلم بالضبط متى يتجزئ صف من أصناف الفعل الكلامي. وتكون العبارات التقريرية استثناء من عدة جهات. وحتى نوضح أحد وجوهها الاستثنائية، فإنه يتعين أن نرجع إلى مناقشة تحليل الغايات - الوسائل مما درسه في 1.5.3 وأبسط حالة لتحليل الغايات - الوسائل، مما تناوله هناك، ظهر مثلاً غير لساني (انظر رسم 1.2 سابق) وهو اشتغال جهاز النسخين حتى يحصل الدفء،



شكل 1.8

1- الحالة الأولى (موصل جسري لم يفتح)

2- فعل كلامي (ومن أجل ذلك أعلن فتح الموصل الجسري)

3- الحالة النهائية (افتتح الموصل) لغيري من الناس : (اشعل جهاز التسخين - إلا أن ذلك كان على نحو غير مباشر (راجع رسم 2.2 من الفصل الثاني).

وفي الحقيقة، نكاد تكون اللغة على نحو فار وثابت، لكونها معرضة لأن ينظر إليها كوسيلة غير مباشرة أكثر منها أداة مباشرة لأداء بعض الغايات اللسانية كفضلة زائدة : فغاية قوة فعل الكلام المتوحدة للمتخاطب حتى يقدر غايته بنفسه هي من الضرورات الأولية للحصول على هذه الغاية المنجزة. غير أن العبارات التقريرية، على خلاف معظم أفعال الكلام، هي وسائل مباشرة لغاية ما. ومن ثم يمكن أن تمثل بأبسط رسم تخطيطي يبين الوسائل - الغايات كما في شكل 1.8 الألف الذكر، وبطبيعة الأمور، فقد يوجد للافتتاح الرسمي لموصل جسري ما، ماحو أفضل من قول كلام صحيح : إذ يجب أن نحل الألفاظ في موقع صحيح (مثلا يجب أن يكون فعل الكلام عموما وفي المكان الصحيح، والزمان المناسب عند افتتاح الموصل الجسري). وبهذا الاعتبار فإن الجملة الخبرية أو التقريرية أشبه ما تكون بطقس ما : إذ هي علامة مادية مسموعة مما يكون فيها التصرف المجرد، (التكولوجي والمجتمعي والروحي) كاملا الإنجاز. ويجب أن نؤكد على أن التصرف الذي ينتج بصياغة عبارة تقريرية هو أساسا تصرف مجتمعي : إذ عند افتتاح الموصل الجسري، على نحو رسمي، مثلا، قد يجعل (الافتتاح) لأحد الناس، دالا على أنه من الآن فصاعدا (يسمح) باستعمال الموصل الجسري. (وكل فعل فيزيائي أو تصرف مادي يكون مصاحبا لجملة تقريرية، مثل قطع الشريط، إنما هو فقط عبارة عن عرف أو طقس مثل (فعل الكلام ذاته). وهذا لا يعني أن ننفي بأن التعبير المجتمعي الحادث عن الصياغة التقريرية لا يمكن أن يكون متنبأ، إذ يجوز أن تكون أهميته مثل أهمية إعلان الحرب، ومثل الزواج أو شراء منزل. لكن إذا

التقريرية (تبعا للأنظمة المعنوية التي يدعى معظمنا كونهم يتقاسمونها في يومنا هذا)، مؤثرة بذاتها في إحداث التغيير مثلا ليس يحسن أن نقول : (إني أعلن افتتاح هذا الباب)، كوسيلة مادية لفتح الباب. إذ فعل الكلام الذي يمكن وحده أن ينتج مثل هذا العمل، ينبغي أن يكون عملا خارقا للمعادة (مثلا ورد في عبارة علي بابا، مناديا، في ألف ليلة وليلة، افتح يا سمسم...).

وهذا في الحقيقة استشهد بثل به للدلالة على الترابط الوثيق بين العبارات التقريرية وأفعال الكلام السحرية كإلقاء الرقي. وفي هذا الموضع، فإن الصيغ التقريرية، وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تثل بحال من الأحوال، ماحو أو مؤدجي لقوى أفعال الكلام. وفي الواقع هناك سبب دافع للاحتجاج، وهو أن هذه الصيغ ليست دالة على وجه الإطلاق على قوى أفعال الكلام. وبدلا من ذلك فإنها تدل على التواضع والاتفاق أكثر من دلالتها على أفعال تواصلية، وكانت أجزاء لسانية مخصصة بالطقوس (4). ويمكن أن يشير معنى الألفاظ بأجزائها منها إلى الإنجاز على سبيل الرجحان : حتى إذا تغيرت المواضع على نحو موافق، فقد يمكن أن يسمي الإنسان باخرة بالقاء قصيدة شعرية أو بأن يأكل كعك بالقشدة، وقد كررنا هذه الأمثلة بأن الصيغ التقريرية اللسانية (كما لاحظ سيرل ذاته)، غالبا ما تكون موازية للعبارات التقريرية غير اللغوية من نحو وقع الأصبع لمثل شيء في فم الزئاع، والضرب بمطرقة الدلال في البيع بالمراد العلني. وكما أشار سيرل، فإن الصيغ التقريرية ليست شروطا صدقية : إذ الطريق الوحيد الذي تفشل فيه لإحداث الأثر يكون من خلال الاختفاق في شرط واحد أو في الشروط المصاحبة للطقس (مثلا إذا تم عقد الزواج على يد شخص واحد عادي يمثل القسيس...) وسيرل على حق عندما يقول : (إن العبارات التقريرية صنف جد مخصص من أفعال الكلام (1975: 18-19 [1979]) إذ هي الإنجازية على معنى فعل إنجازي أو بمعنى أصح، للعبارات الإنجازية لقوى فعل الكلام من نحو : (إني أعد بأن أكون هنا). ومن الآن فصاعدا فإنني سأبعد العبارات التقريرية من مناقشتي للصيغ الإنجازية ولقوة فعل الكلام، وسأركز على هذه الأخيرة التي تصف الفعل الكلامي الصحيح أو الضمعي (5).

لقد توقفت عند الصيغ التقريرية وقتنا كثيرا حتى أركز الانتباه على دقة اختلافها، وسأنتقل الآن لمناقشة أمر آخر، وهو أن الصيغة الانجازية ذات التركيب اللغوي التي قد تتصل بوجه ما مع التقريرية، يمكن أن تكون كذلك قريبة في نوعها. فالصيغة الانجازية إن لم توجد في أصل كل تلفظ بالعبارة، فهي معتادة؛ إذ هي بطبيعة الحال، لا تحصل إلا إذا احتاج المتكلم أن يحدد فعله الكلامي باعتباره متشيا إلى فئة مختصرة من العبارات. وعلى هذا النحو، فإن قائد الجيش الذي يقول لجندي ما: (إني أمرك أن تقف) يكون موضحا تحديده الرسمي لقوة فعل كلامه كأمر، كما لو كان مذكرا المياه بما مضى عند ما قال: فهذا أمر؛ وكون أن التلفظ بالعبارة قد تحدد على هذا النحو، يجوز أن تكون

	S	IA (t)	h	u
	1	Order	you	to stand up
[5]		تلفظ	مخاطب	قوة فعل الكلام
		بأن تقف	ك	أمر
[6]		بأن يتقوا	هم	أمر

له نتائج ذاتها: مثلا التصرف التأديبي الصارم، وتتصل بهذا ملاحظة أحدثها هذا المثال، وهي أن الصيغة الانجازية هي لغة واصفة: لأنها من وجهة التركيب النحوي والدلالي السيمانطي، نوع من حكاية فعل كلامي (الخطاب المائل)، متلفظ به. وقلنا هذا هو فقط إشارة إلى نوع من التوازي الحاصل بين أزواج من العبارات من نحو:

وكلتا العبارتين [5] و [6] تحددان موقفا أو وضعية كلامية مكوناتها:

[7] - المتكلم - المخاطب

- قوة فعل الكلام - التلفظ بالعبارة

- زمن وقوع الفعل الكلامي

وبعبارة أوضح، فإن الصيغة الانجازية هي التلفظ بفعل كلامي محلي على وجه خاص، لأن الموقف الكلامي الذي يحدده هو وضعه الكلامي ذاته.

علامة دلالية على نفسها: إذ هي لا تكشف عن ذاتها ولا تجعل قوة فعل كلامها واضحا فقط وإنما تصنف ذاتها بذاتها وهكذا فقولنا: (اجلس) يمكن أن يدل على قوة متنوعة ومتباينة وغير محددة في جزء منها، مما يمكن، في ملائسات مختلفة، أن يطلق عليها حسب نطق (اجلس)، أما الدعوة إلى الجلوس أو الإيحاء، وقد يدل التلفظ بها على العرض أو الأمر للجواب لكن الصيغة أمر لك بأن تجلس، لكونها معرفة بذاتها للأمر فهي لا تسبق أي غموض. وهذا يبين بوضوح لماذا كان وهم الصيغة الانجازية وتغليظها خطأ فاحشا؛ لأنه وهم كان يحاول أن يغرض على سائر ضروب التلفظ بالعبارة، بثبة مطلقة مما لا يتوفر عليه إلا عدد محدود من ضروب التلفظ الخاص باللغة الواصفة.

وما اجتهدت في إبرازه إنما هو وجهة نظروصفية للصيغ الانجازية، باعتباره معارضة لنظرة غير وصفية مما قال به أوستين وسيرل وغيرهما (6). أما أوستين فقد عارض ما يشبه التصرف الكيفي للصيغ الانجازية باحتذاء الوصف الكيفي للصيغ الخبرية أو الوصفية، إلا أن وجهة النظر الوصفية للصيغ الانجازية تسوي هذا التعارض وترفعه إلى اتجاه مضاد إلى ما اختاره أوستين آخر أمره. وهذه الوجهة من النظر هي التي جعلت الصيغ الانجازية مثل سائر الجمل الأخرى في صيغة الخبر، قضايا. إنها حقا قضايا ليست معتادة؛ إلا أنها على كل حال قضايا يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة.

أما اعتبار مسألة ما إذا كانت الصيغ الانجازية توجد لها قيمة الصدق، فليس من السهل أن تصل إلى اتفاق حولها، نظرا للوقائع الواضحة مما هو مستعمل الآن. وبالقياص إلى وجهة النظر غير الوصفية فقد يجوز أن يدعي الإنسان أن صيغة من نحو (8) لا يمكن أن تجحد أو تنكر، لكن ما يمكن أن يظهر للمرة الأولى قابلا للنتكار في هذه الصيغة هو الجحد الحالي المتحقق في القضية التي تتضمنها.

[8] أؤكد بأن كل حديث في حياة الأمم المتحدة ليس هو لإحديت دكاكين.

[9] إني وحقك: لا! ليس الأمر كما ذكرت: إنها آخر أمل الإنسان المتحضر.

وهكذا فإن [9] ليست جحدا لجملة [8] بل بالأولى إنها متضمنة في القضية: فإن منظمة الأمم المتحدة، كل حديث فيها حديث ناهه وبعبارة أخرى، فإن صاحب النزعة الوصفية يمكنه أن يحتج بأن الصيغة الانجازية قد تجحد في ملائسات مخصوصة.



شكل 1.8

1- الحالة الأولى (موصل جبري لم يفتح)

2= فعل كلامي (ومن أجل ذلك أعلن فتح الموصل الجبري)

3= الحالة النهائية (افتتح الموصل) لغيري من الناس: [اشغل جهاز التسخين - إلا أن ذلك كان على نحو غير مباشر (راجع رسم 2.2 من الفصل الثاني).

وفي الحقيقة، نكاد نكون اللغة على نحو قار وثابت، لكنونها معرضة لأن ينظر إليها كوسيلة غير مباشرة أكثر منها أداة مباشرة لأداء بعض الغايات اللسانية كفضلة زائدة: فغاية قوة فعل الكلام المتوحدة للمخاطب حتى يقدر غايته بنفسه هي من الضرورات الأولية للحصول على هذه الغاية المتجزئة. غير أن العبارات التقريرية، على خلاف معظم أفعال الكلام، هي وسائل مباشرة لغاية ما، ومن ثم يمكن أن نحل بأبسط رسم تخطيطي بين الوسائل - الغايات كما في شكل 1.8 الأنف الذكر، وطبيعة الأمور، فقد يوجد لافتتاح الرسمي لموصل جبري ما، ما هو أفضل من قول كلام صحيح: إذ يجب أن نحل الألفاظ في موقع صحيح (مثلا يجب أن يكون فعل الكلام عدوميا وفي المكان الصحيح، والزمان المناسب عند افتتاح الموصل الجبري). وبهذا الاعتبار فإن الجملة الجبرية أو التقريرية أشبه ما تكون بطقس ما: إذ هي علامة مادية مسبوعة مما يكون فيها التصرف المجرد، (السلوكي والمجتمعي والروحي) كامل الإنجاز. ويجب أن نؤكد على أن التصرف الذي ينتج بصياغة عبارة تقريرية هو أساسا تصرف مجتمعي: إذ عند افتتاح الموصل الجبري، على نحو رسمي، مثلا، قد يجعل (الافتتاح) لأحد الناس، دالا على أنه من الآن فصاعدا (يسمح) باستعمال الموصل الجبري. (وكل فعل فيزيائي أو تصرف مادي يكون مصاحبا لجملة تقريرية، مثل قطع الشريط، إنفاذه فقط عبارة عن عرف أو طقس مثل (فعل الكلام ذاته). وهذا لا يعني أن ننفي بأن التغيير المجتمعي الحادث عن الصياغة التقريرية لا يمكن أن يكون متنيا، إذ يجوز أن تكون أهميته مثل أهمية إعلان الحرب، ومثل الزواج أو شراء منزل. لكن إذا

التقريرية (تبعاً للأنظمة العنقودية التي يدعى معظمنا كونهم يتقاسمون في يومنا هذا)، مؤثرة بذاتها في إحداث التغيير مثلا ليس بحسن أن نقول: (إني أعلن افتتاح هذا الباب)، كوسيلة مادية لفتح الباب. إذ فعل الكلام الذي يمكن وحده أن ينتج مثل هذا العمل، ينبغي أن يكون عملا خارقا للعادة (مثلا ورد في عبارة علي بابا، مناديا، في ألف ليلة وليلة، افتح باسمي...).

وهذا في الحقيقة استشهدا يمثل به للدلالة على الترابط الوثيق بين العبارات التقريرية وأفعال الكلام السحرية كإلقاء الرقي. وفي هذا الوضع، فإن الصيغ التقريرية، وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تمثل بحال من الأحوال، ما هو أعزج لقوى أفعال الكلام. وفي الواقع هناك سبب دافع للاحتجاج، وهو أن هذه الصيغ ليست دالة على وجه الإطلاق على قوى أفعال الكلام. وبدلا من ذلك فإنها تدل على التواضع والافتقار أكثر من دلالتها على أفعال تواصلية، وكأنها أجزاء لسانية مخصصة بالطقوس (4). ويمكن أن يشير معنى الألفاظ بأجزاء منها إلى الإنجاز على سبيل الرجحان: حتى إذا تغيرت المواضع على نحو موافق، فقد يمكن أن يسمي الإنسان باخرة بالقاء قصيدة شعرية أو بأن يأكل كعك بالقشدة. وتذكرنا هذه الأمثلة بأن الصيغ التقريرية اللسانية (كما لاحظ سيرل ذاته)، غالبا ما تكون موازية للعبارات التقريرية غير اللغوية من نحو وقع الأصعب لقول شيء في فض النزاع، والضرب بمطرقة الدال في البيع بالمزاد العلني. وكما أشار سيرل. فإن الصيغ التقريرية ليست شروط الصدقية: إذ الطريق الوحيد الذي تفشل فيه لإحداث الأثر يكون من خلال الإخفاق في شرط واحد أو في الشروط المصاحبة للطقس (مثلا إذ تم عقد الزواج على يد شخص واحد عادي يمثل القيس...) وسيرل على حق عندما يقول: (إن العبارات التقريرية صنف جد مخصص من أفعال الكلام (1975: 18-19) (1979) إذ هي إنجازية على معنى فعل إنجازي أو بمعنى أصح، للعبارات الإنجازية لقوى فعل الكلام من نحو: (إني أمد بأن أكون هنا). ومن الآن فصاعدا فإنني سأبعد العبارات التقريرية من مناقشتي للصيغ الإنجازية ولقوة فعل الكلام، وسأركز على هذه الأخيرة التي تصف الفعل الكلامي الصريح أو الضمني (5).

لقد توقفت عند الصيغ التفريرية وقتا كثيرا حتى أركز الانتباه على دقة اختلافها، وسأنتقل الآن لمناقشة أمر آخر، وهو أن الصيغة الانجازية ذات التركيب اللغوي التي قد تتصل بوجه ما مع التفريرية، يمكن أن تكون كذلك فريدة في نوعها. فالصيغة الانجازية إن لم توجد في أصل كل تلفظ بالعبرة، فهي معتادة؛ إذ هي بطبيعة الحال، لا تحصل إلا إذا احتاج المتكلم أن يحدد فعله الكلامي باعتباره متبعا إلى فئة مخصوصة من العبارات. وعلى هذا النحو، فإن قائد الجيش الذي يقول لجندي ما: (إني أمرك أن تغف) يكون موضحا لتحديده الرسمي لقوة فعل كلامه كأمر، كما لو كان مذكرا إياه بما مضى عند ما قال: فهذا أمر؛ وكون أن التلفظ بالعبرة قد تحدد على هذا النحو، يجوز أن نكون

	u	h	IA (t)	S
	to stand up	you	Order	I
	تكرم	قوة فعل الكلام	مخاطب	تلفظ
[5]	أنا أمر	ك	بأن تقف	
[6]	هو أمر	هم	بأن يتفروا	

له نتائج ذاتها: مثلا التصرف التأديبي الصارم. وتتصل بهذا ملاحظة أحدثها هذا المثال، وهي أن الصيغة الانجازية هي لغة واصفة: لأنها من وجهة التركيب التحوي والدلالي السيمانتليقي، نوع من حكاية فعل كلامي (المخاطب المثال)، متلفظ به. وقلنا هذا هو فقط إشارة إلى نوع من التوازي الحاصل بين أزواج من العبارات من نحو:

وكلتا العبارتين [5] و [6] تحددان موقفا أو وضعية كلامية مكوناتهما:

[7] - المتكلم - المخاطب

- قوة فعل الكلام - التلفظ بالعبرة

- زمن وقوع الفعل الكلامي

وبعبارة أوضح، فإن الصيغة الانجازية هي التلفظ بنعل كلامي محلي على وجه خاص، لأن المرقف الكلامي الذي يحدده هو وضعه الكلامي ذاته.

علامة ودليلا على نفسها: إذ هي لا تكشف عن ذاتها ولا تجعل قوة فعل كلامها واضحة فقط وإنما تصنف ذاتها بذاتها وهكذا فقولنا: (اجلس) يمكن أن يدل على قوة متنوعة ومتباعدة وغير محدد في جزء منها، مما يمكن، في ملائسات مختلفة، أن يطلق عليها حسب نطق (اجلس)، أما الدعوة إلى الجلوس أو الإيحاء، وقد يدل التلفظ بها على العرض أو الأمر للوجوب لكن الصيغة أمرك بأن تجلس، لكونها معرفة بذاتها للأمر فهي لا تسبغ أي غموض. وهذا يبين بوضوح لماذا كان وهم الصيغة الانجازية وتغليبها خطأ فاحشا؛ لأنه وهم كان يحاول أن يفرض على سائر ضروب التلفظ بالعبرة، بنية مطلقة مما لا يتوفر عليه إلا عدد محدود من ضروب التلفظ الخاص باللغة الواصفة.

وما اجتهدت في إبرازه إنما هو وجهة نظروصفية للصيغ الانجازية، باعتبارها معارضة لنظرة غير وصفية مما قال به أوستين وسيرل وغيرهما (6). أما أوستين فقد عارض ما يشبه التصرف الكيفي للصيغ الانجازية باحتذاء الوصف الكيفي للصيغ الخبرية أو الوصفية، إلا أن وجهة النظر الوصفية للصيغ الانجازية تسوي هذا التعارض وترفعه إلى اتجاها مضاد إلى ما اختاره أوستين آخر أمره. وهذه الواجهة من النظر هي التي جعلت الصيغ الانجازية مثل سائر الجمل الأخرى في صيغة الخبر، قضايا. إنها حقا قضايا ليست معتادة؛ إلا أنها على كل حال قضايا يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة.

أما اعتبار مسألة ما إذا كانت الصيغ الانجازية توجب لها قيمة الصدق، فليس من السهل أن نصل إلى اتفاق حولها، نظرا للوقائع الراهنة مما هو مستعمل الآن. وبالمقاس إلى وجهة النظر غير الوصفية فقد يجوز أن يدعي الإنسان أن صيغة من نحو [8] لا يمكن أن تحدد أو تنكر، لكن ما يمكن أن يظهر للمرة الأولى قابلا للانكار في هذه الصيغة هو الجمل الحالي المحقق في القضية التي تتضمنها.

[8] أوكد بأن كل حديث في هيئة الأمم المتحدة ليس هو لإحداث دكاكين.

[9] ليبي وحقك: لا! ليس الأمر كما ذكرت: إنها آخر أمل الإنسان المتحضر.

وهكذا فإن [9] ليست جحدا لجملة [8] بل بالأولى إنها متضمنة في القضية: «إن منظمة الأمم المتحدة، كل حديث فيها حديث نافع» وبعبارة أخرى، فإن صاحب النزعة الوصفية يمكنه أن يحتج بأن الصيغة الانجازية قد تحدد في ملائسات مخصوصة.

[10] إني وحققك، إنك لن تفعل، لأن جريمة العقاب بالموت قد ألغيت. وفي كل الأحوال، فإنك لست قاضيا.

[12] ويوجب ذلك فإني متفق معك، لأن حياة الأمم المتحدة هي بالضبط مجمع الكلام الفارغ.

[13] إني وحققك لايصح هذا الحكم فقد لا تنفذ معي لأن رأي مختلف عن كل ما تتخيله.

والأمر الواضح هنا أن الملاحظات التي يمكن أن نجحد وينكر فيها على وجه معقول الصيغ الانجازية يصعب جدا الوقوف عليها. وصاحب النزعة الوصفية لا يجادل في هذا. وإنما بالأولي يجد تفسيراً عمليا وتدوليا لماذا كان الحال هكذا. وإذا فإن الحجة الوصفية أو غير الوصفية المتعلقة بالصيغ الإنجازية هي بالإضافة إلى ذلك مثال للمناقضة الامتزوجة الأصلية حول ما إذا افترضنا ظاهرة من هذا القبيل، ينبغي أن نعالجها عن طريق النحو أو التداولية، والقاتل بالنزعة الوصفية قد اتخذ جانب النظرية التكاملية محتجا بأن خصوصية الصيغ الإنجازية يمكن التنبؤ بها من خلال معانيها ومن العلاقة بينها وبين قوتها الكلامية. أما غير القاتلة بالنزعة الوصفية فقد اتخذت جانب الموقف أو الرأي السيمانتيفي مؤكدا أن خصوصية الصيغ الإنجازية هي من شأن حالتها أو وضعها المنطقي الأساسي. والصعوبة مع الحالة غير الوصفية هي أنها تحتاج إلى قدر كبير من الاحتجاج، إذ كيف يمكن للصيغة الإنجازية التي هي من الوجهة التركيبية النحوية (والحجاجية) أشبه ما تكون من الوجهة الدلالية بالفضية - وفي الحقيقة أشبه ما تكون بفضية فعل كلامي محلي - أقول كيف يمكن ألا نصير قضية على الإطلاق؟ ولقد كان من السهل على أوسنين أن يسير في هذا الاتجاه على نحو أفضل مما سار فيه عالم اللسان في أيامنا هذه. وبالنسبة لفيلسوف من جيله كان يسهل عليه أن يرى، كأحد واجباته، أن يتخلص من الحبايل التي تنصّبها اللغة العادية لمفكر مغفل. ولقد كان مسرورا أن توصف الصيغ الإنجازية كمعارات متلفظ بها تقع على اعتبار كونها (متخفية) في ثوب العبارات الوصفية أما فيما يخصنا نحن، فقد يصعب علينا أن نعتقد بأن اللغة تحيط على وجه الخديعة المحمل نوع إحباط. وبالتأكيد، فهل نشبه الصيغ الإنجازية القضايا في

سائر جوانبها التجديرة بالملاحظة، كما نشبه تقضايا التي توجد بها قيمة الصديق، إن صاحب النزعة الوصفية الذي يعتبر الصيغ الإنجازية، من الوجهة السيمانتيفية والنحوية معا كفضايا فرعية مائلة عن الخطاب إنما تكون له نظرة عن اللغة هي أبسط من نظرة غير القاتل بالنزعة الوصفية ممن يتمسك بأن أوجه التشابه الملاحظ بين صيغ أفعال الكلام الإنجازية وبين العبارات المتلفظ بها المائلة هي أوجه تشابه ناتجة عن محض الصدقة والاتفاق (7).

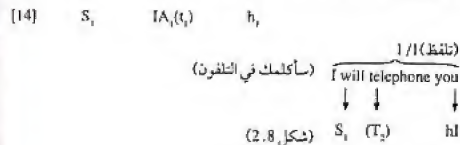
وتقع المسؤولية هنا على عاتق غير القاتل بالنزعة الوصفية، لأنه يجب أن يبرهن بأن هذه الأمور التي تشبه النقضايا هي في الحقيقة مختلفة عنها جدا. أما صاحب النزعة الوصفية فيمكنه أن يبين بأن غرابة الصيغ الإنجازية يمكن تفسيرها بما يتخذ الإنسان من افتراضات إزاء تأويلها العملي، إذا سلمنا بأنها صيغ مخصصة من نوع العبارة المتلفظ بها المائلة من الخطاب، وهذا ما أسأله الآن.

ومن الجهة التركيبية النحوية، فإن العبارة الإنجازية المنتظمة لقوة فعل كلامي توجد لها خواص معلومة :

- (1) إن صيغة الفعل Verb اللغوي من الجملة الرئيسية هي صيغة قوة فعل كلامي.
- (2) وهذه الصيغة الفعلية مبنية للزمان الحاضر.
- (3) وموضوع هذه الصيغة الفعلية (الفاعل أو المبتدأ) هو المتكلم.
- (4) والمفعول أو المفعول غير المباشر لهذه الصيغة، إذا كان موجودا حاضرا هو أنت.
- (5) وهذه الصيغة الفعلية يسبقها اختياريا الظرف (بموجب كذا)
- (6) وتتبعها جملة فعل كلامي محكية (ماعداء في حالات الاضمار)

ومن الوجهة السيمانتيفية فإن الخواص من (2) - (5) تضيف تخصيصا ومحددا للفضية المائلة عن الخطاب بما يكون إشارة دالة على نوع من المطاوعة : إذ في سائر هذه الطرُق تحتوي الصيغة الإنجازية إحالات مرجعية إلى مقام الفعل الكلام الجاري، وكثيرا ما يترتب هذا عن المعاني المضطربة لفعل مبني للحاضر، المتكلم، وضمير المخاطب، وظرف يصلح فيه لفظ (بموجب كذا). وتوضح طبيعة تسمية المطاوعة (الامتكاسية) للصيغ الإنجازية ثام الاتصاح كما يلي :

وعندما نقول بأن معظم الصيغ الإنجازية ذات قوة الفعل الكلامي هي عبارات خطابية مائلة، يجب أن نخصص ضروب الخطاب المائل كظاهرة في ذاته قبل أن نفسر مثل هذه الصيغ الإنجازية. ولهذا الغرض ستفارق فعل الكلام المباشر أو المستقيم مثال [14] مع فعل الكلام غير المباشر أو المائل، وما يدعى نظير الخطاب المائل مثال [15]، مضيفين إلى ذلك الصيغة الإنجازية الموازية [16].



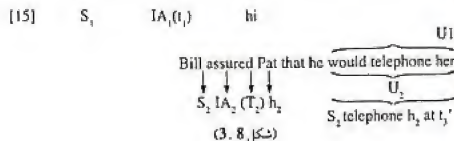
[14] سأكلمك بالتلفون.

[15] عثمان ييل السيد بات بأنه سيكلمها في التلفون.

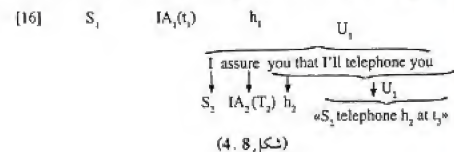
[16] أو كذلك يأتي سأكلمك في التلفون. والعلاقة الموجودة بين [14] وموقف فعلها الكلامي تتضح من الرسم 2.8.

[حيث إن t_1 (زمان) متأخر عن زمان t_2]. ويمثل السهم النازل \downarrow المرجع وبين بأن ضمير المتكلم (أنا) والمخاطب يعودان على التوالي إلى المتكلم والمخاطب الأول، والرموز (متكلم وقوة فعل الكلام) و (حصول زمان التلفظ) h (المخاطب والرمز u_1 (تلفظ بالعبارة)، وهذه كلها تحدد موقف فعل الكلام، ولكن بالنسبة للخطاب المائل من نحو [15] فنحن نحتاج إلى تصور مركب: إذ علينا أن نميز بين الموقف الكلامي الأولي الذي حدث فيه الخطاب ذاته [15]، وبين الموقف الكلامي الثاني أي حالة فعل الكلام التي وصفت في [19]. وفي رسم 3.8، تميز الموقفان بإحداث كتابة رمزية مختلفة أعني المتكلم S_1 يدل على المتكلم في الموقف الأولي (عما يتضمن وجود الضمير أنا)، ومتكلم ثان S_2 يشير إلى ييل من الموقف الثاني، وفي جملة [15] فإن الرموز متكلم و IA (قوة فعل الكلام) و t (زمان) والمخاطب بالتلفظ بالعبارة تسمى موضوع ومحمول (فعل

وصيغة زمانية ومفعول به غير مباشر للجملة الرئيسية) وحتى نحصل وصف موقف فعل الكلام الثاني (فإن محتوى التلفظ بالعبارة إنما يوصف بالعبارة المتضمنة: (إن) سيكلمها في التلفون).



[حيث إن t_1 زمان متقدم على t_2 وأن t_2 متأخر عن t_2'] (رسم 3.8 الخطاب المائل) وحتى نكمل هذا النموذج، فلنعتبر الرسم البياني المناظر (رسم 8 ب) للصيغة الإنجازية [16] وباتباع وجهة النظر الوصفية للصيغ الإنجازية [16] حالة مخصصة من التلفظ بعبارة خطاب مائل كما هو مبين في رسم 8-3 والفارق الوحيد بين [15] و [16] هو أنه في الحالة الأخيرة يكون الموقف الثاني مماثلاً للموقف الأول.



(حيث أي $S_2 = S_1$ (متكلم 1 ومتكلم 2) $h_1 = h_2$ (مخاطب أول ومخاطب ثان). $t_1 = t_2$ (زمان أول وزمان ثان، لقوة فعل الكلام الأول والثاني ($u_1 = u_2$) (التلفظ بالعبارة)، و t_2 زمان متأخرة عن t_1).

[رسم (4.8) صيغة إنجازية لخطاب مائل]

واتخاذ موقف فعل الكلام الأولي والثاني قد تبينه بوضوح علامات تساوي = الخمسة الواقعة في الشرح السابق. وتدل هذه التساويات إن تحدثنا على وجه من القرينة السياقية

بأن (16) تكافئ نظيرتها (14) غير الإنجليزية. وإذاً لكي نبرر الاعتبار الوصفي للمصغع الإنجليزية نجد أن كل ما تحتاج إليه هو تحليل كل تساو من هذه التساويات أو المعادلات الخمسة، بافتراض أن الصيغة الإنجليزية من نحو (16) حاصلة على خاصية نحوية عادية للإنجاز. ونحن نبتدى بأسهل التساويات حتى نعمل لها. أي نبتدى بالأولين متكلم 1 و 2، $S_1 = S_2$ ، والمخاطب الأول والثاني $h_1 = h_2$ ، وإفان نتج هاتان التساويتان فقط عن التأويلات العادية لتفسير المتكلم والمخاطب وما تبقى عن التساويات الثلاثة ليس واضحاً. ويحتاج إلى تحليل مستقل عن طريق حجب متصلة تقدمها على فقرات متتابعة: أ/ ب/ ج/ :

1- $t_1 = t_2$ [زمن الموقف الأول = 1 و 2 (زمن الموقف الثاني)].

وفي الظاهر لا يوجد أي أشكال لتبرير (أ). وذلك أن الصيغة الفعلية verb لقوة فعل الكلام هي صيغة مبينة للحاضر. ويبدو أنها تصف فعلاً كلامياً حاصل في الزمان الحاضر أي في وقت فعل الكلام الأولى. إلا أن هذا التفسير ليس كاملاً، فالفعل المتصرف في الزمان الحاضر لا يحتاج أن يحيل إلى حدث واقع في زمن فعل التكلم كما هو بين في هذا المثال: أخلص من العمل يوم الجمعة في وقت مبكر.

ونشبه أن هذه الجملة تلتطف بها في وقت غير وقت الفراغ من العمل يوم الجمعة. ولا يمكن أن يكون الحدث الذي تصفه في الحال الحاضر مطابقاً ومتفامع حدث الكلام عند التلطف بالعبارة ذاتها. والسبب واضح، وهو أن الجملة تجري تأويلها مجرى العادة.

غير أنه يوجد أيضاً تأويل غير معناد أو قوري لزمن الصيغة الحاضرة مع إنشاء الأفعال الدالة على الحدث، ويدل هذا «الحاضر القوري» على أن ما يوصف من الأحداث يقع (أي يبتدى ويتتهي) عند وقت التكلم ذاته، ولأسباب عملية إرجاعية تستلزم هذه القوة بأن الحادث الموصوف قصير المدة (والأوجب أن تستعمل من الوقت صيغة الزمان الدائم أو المستمر)، ذلك أن المعنى القوري لصيغة الزمان الحاضر يستلزم مثلاً في تعالين الألعاب الرياضية كلعب الكرة. فنسمع المعلق يصيح إن جون يمرر الكرة إلى وولتر. إلا أن هذا المعنى القوري الآتي لا يستخدم في وصف الأحداث الممتدة في الزمان: (مثلاً هو يقرأ الكتاب)، فهذه عبارة ينبغي أن يعطي لها التأويل المعناد في حين أن العبارة (إنه قارئ الكتاب) تحيل إلى نشاط متحقق في الحاضر. وتنقضي كذلك أن هذا النشاط كان جارياً قبل زمان التكلم وسوف يستمر جارياً بعده ولأن ملاستهما

بصعب استيفاءها، كأن الحاضر القوري بالأولى قليلاً. وفي الحقيقة قد نستوفي هذه اللابسات على وجه تام في حال التلطف (8) بالعبارة المحددة. وفي هذه الحالة يكون الموصوف لامحالة متآباً مع فعل الوصف ذاته.

والنوع الآخر من المواقف التي فيها يحصل الحاضر القوري، يوجد في حال إقامة المحلات الرسمية حيث يمتزج التكلم الفعل القوقسي، ويصف نفسه كما لو كان قائماً به في ذات الوقت.

(17) أهدي لك هذا الخاتم.

(يهدى الخاتم) - يكون هذا في حفل الزواج

(18) أرسم عليك علامة الصليب. (يشم هذا الفعل عند التعميد).

وشبه بهذه الأمثلة يجعلنا نرى بسهولة بأن الزمان الحاضر القوري مما يقع في العبارات الإنجازية لا يختلف عن الحاضر القوري الذي يحصل عند وصف الأعمال غير اللغوية. وكلا هذين الصنفين توجد لهما إلى حد ما خاصية درامية ذات أثر طوقسي وكل واحد منهما يصح فيه أن يصحبه الظرف hereby الدال على التحليل والواسطة. ولنقارن مثلاً العبارة: (ونتيجة لذلك أهدي لك هذا الخاتم hereby give you this ring عندما تحيل هذه العبارة إلى فعل حركي «بالعبارة (ونتيجة لذلك التزم لك يكلمتي)، عندما تحيل هذه العبارة إلى فعل لغوي دال على الوعد.

غير أنه لا يوجد أي زعم بأن جملة من نحو (16) أو (18) هي بالضرورة إنجازية. فإن لم يصف الظرف الدال على التحليل hereby فإن صيغة الحاضر مجرد تظل متروكة بين التأويل المعناد للحاضر وبين فورته كما رأينا في العبارة (أعلن افتتاح الجلسة)، فيما مضى آنفاً، وحتى نعمل للمساوية $t_1 = t_2$ ، كجزء من تأويل إنجازي لم أكن أحتاج إلا أن أبين أنه بافتراض الخواص التحوية للتأويلات الإنجازية، يجوز أن تكون العادة محتملة (على وجه معقول) وليست ضرورية. وبالتالي وجهة النظر التامة، فإني أستطيع أن أستدل بأن ضروب التلطف بالعبارات الإنجازية تتعرف من حيث هي كذلك كما في التداولية؛ لكنني في نفس الوقت أريد أن أبين (وقد اتضح هذا بوجه خاص) بأن التأويل الإنجازي يسمع على نحو غير إشكالي صورته التحوية ومعناها. والمعادلة التالية التي يجب أن نعمل لها هي.

[19] إني أعد : بأنني سأكلمك في التلفون].

وبالتأكيد فإن الأسلوب المعترف به في الإحالة إلى التلفظ بالعبارة هو أن تنقل الألفاظ الحقيقية التي يتألف منها ذلك الأسلوب ؛ إلا أنه كيف يمكن أن ينقل التلفظ ذاته ؟

وتكمن الإجابة في الاختلاف بين عطين من النقل أو حكاية كلام لغير المين في [20] و [21].

[20] قلت لها : " سأكلمك فيما بعد في التلفون ".

كلام مستقيم : [أوباشر]

[21] لقد وعدتها بأنني سأكلمها في التلفون فيما بعد oblique (خطاب مائل).
والحامي للكلام الغير في الخطاب المستقيم يلتزم بأن ينقل النص بالحرف طبقا لما قيل . أما في الكلام المائل فإنه لا يلتزم بالنص وإنما يلتزم بإعطاء وصف لدلالة العبارة المتلفظ بها (في دلالتها السيمانطيقية والتداولية).

وعلى خلاف العبارة [20] فإن العبارة [21] يمكن أن تكون نقلًا أو حكاية صحيحة للتلفظ بالعبارة من نحو : نعم إني مكلمك في ثوان معدودة أو لا تنقل فإني سوف أناديك حول الساعة الثامنة. ولا حاجة إلى الإلفاظ المستعملة في العبارة الثانية للتلفظ بها حتى تظهر في العبارة الأولى.

وبهذا المعنى فإن الخطاب المائل هو قول منقول بالمعنى metapositional أكثر منه وصفاً دقيقاً باللفظ metafingustic. وإذا قمنا وجهة نظر نحوية، لاشي. يتمتع الجملة الانجازية من نحو [19] من أن تنقل بذاتها نقلاً صحيحاً. ويبقى علينا أن نبين بأن المعادلة تلفظ 1 = تلفظ 2، متمتعة على وجه واضح ليس فقط على أسس نحوية، وإنما كذلك على أسس تداولية وحتى أوضح هذه الوجهة من النظره فإني سوف أتخذ طريق الرد إلى الخلف أو السورق إلى الحال reduction ad absurdum على وجه غير ضروري.

ولنسلم أولاً بالوقوف السالب حيث إن التكلم 1 = التكلم 2 والمخاطب 1 = المخاطب 2 و 3 = ز = المبدأ، هل يمكن لأحد من الناس أن يتصور موقفاً كلامياً تكون فيه التعميمات

شعرية (تلفظ 1) يمكنه في ذات الوقت أن يكتب رسالة (خبراً) مختلفة تلفظ 2 إلى نفس المخاطب. وبفضلا عن ذلك فإن التكلم يستعمل التلفظ 1 كوسيلة إلى الإحالة للتلفظ 2. والحال أن الشيء نفسه يمكن أن يقع بطريق آخر إذا كان التلفظ مكتوباً والتلفظ 2 شفويًا. لكن في الممارسة قد يكون مثل هذا الفعل الانجازي اللساني المتحابل فيه نادر الوقوع ؛ حتى أنه ربما لم يلاحظ وجوده قط. والتباين الأقرب مما عثر له على حادث غير محتمل الوقوع قد ذكر في مقطع من مسرحية يوليوس قيصر من المشهد الأول.

- أوكتافيوس : لقد وجب أن يقتل أخوك أيضاً ؛ فهل توافق على هذا باليدوس.

- ليدوس : يجب أن أوافق.

- أوكتافيوس : أطلعك يا أنطوني.

- بشرط ألا يبقى حياً يوليوس الذي هو ابن أختك يا أنطوني

- أنطوني : إنه لا يبقى حياً. انظر، بأي عار إني سألته.

وبينما يخطط أنطوني كتابة علامة ليقتضي بها على يوليوس، فهو يصف نفس الفعل متكلماً بالآلفاظ : وبأية عار عنه. إلا أن هذا إعلان أو تصريح أكثر منه قوة فعل إنجازي. وعلاوة على ذلك، فعدم استعمال الحاضر الدائم في مثل هذه الحالات، لاتحدث مبادرة في أيامنا هذه ؛ كما كان يقع في لغة شكسبير ؛ ومن الخلف أن نفترض بأن الناس الذين يتلفظون بالعبارة الإنجازية على نحو معناد قد يجدون أنفسهم يكتبون رسالة أو خبراً على نحو من السرعة والتأني على قطعة ورق وكأمر حقيقي للافتناع التداولي على هذا النحو، فإنه لا محالة إذا صدقت المعادلة :

متكلم 1 = متكلمي 2 ومخاطب 1 = مخاطب 2.

ز 1 = ز 2 ، فإنه يصدق تلفظ 1 = تلفظ 2.

ج. قوة فعل كلامي 1 = قوة فعل كلامي 2. $IA_1 = IA_2$

تلفظ بقوة فعل كلامي 1 = تلفظ بقوة فعل كلامي 2. ولاتحتاج أن نطيل في الحديث حتى نعلن ما يتبقى من المعادلة قوة فعل كلامي 1 = قوة فعل كلامي 2.

لأنه إذا تطابق التلفظ 1 والتلفظ 2، فإنه لا يمكن أن يحيل التلفظ الأولي إلى ذاته، كما لو كان له قوة فعل كلامي زائدة على ما توجد به قوة فعل الكلام التي توجد له.

يتلفظ بالعبارة [19] (أعد أن أكلمك في التلفظ) قد يكون في قرارة نفسه غير قاصد للوعد على الإطلاق، (إذا لم تكن له نية في أن يتجهز الفعل المشار إليه)، لكن قد يكون هذا مجرد إشارة منه. وإذا فلربما نحتاج بأن التلفظ 1 ليس وعدا، لكن التلفظ 2 هو وعد ما، (لأن قوة فعل الكلام تخالف قوة فعل الكلام). ولكن حتى إذا كان هذا متفقا مع استعمال حد الوعد، فقد يكون خلفا من القول، لأنه يستلزم أنه إذا لم يكن التلفظ 2 وعدا كان التلفظ 1 وهو مطابق للتلفظ 2، لا يمكن أن يكون كذلك وعدا (لأن القضية الإنجازية: أعد... قد تكون كاذبة) وعلى هذا فمضى استعمال فعل المجازي من نحو [19]، فإنه إما استخدم الوصف قوة فعل الكلام للتلفظ بالعبارة التي هي جزء منها. وهذه النتيجة هي من وجهة النظر التداولية، جد مقنعة. وفي قليل من المناسبات عندما نستعمل العبارة الإنجازية، فهي تؤدي على نحو بديهي، وظيفة الترجمة الصريحة في المواقف التي يكون فيها الوضوح والصراحة لهما فائدة عظيمة، وحينئذ تكون قوة فعل الكلام ولضروب التلفظ بالعبارة مشتتة ومتضمنة فيها.

8. 5- تداولية قوى أفعال الكلام الإنجازية

وما احتججت له في 8. 4، ليس هو أن النظرية الوصفية للأفعال الإنجازية يمكنه فحسب، وإنما هو التأويل الوحيد الذي يوجد كلما قبلنا أن صبغة الزمان الحاضر للفعل الإنجازي هي عبارة معتادة، غير أنه وفاقا للموقف التكاملي، فإن حجتي هي أن العبارة الإنجازية المتلفظ بها نشأت خاصيتها، من حيث هي عبارة إنجازية، من التداولية، كما نشأتها من السياقات (ولهذا فإنني أستعمل الحد «العبارة الإنجازية المتلفظ بها» بدلا من «الجملة الإنجازية»). فمن الوجهة السياطيقية، إنها قضية، صياغتها صياغة فعل مبني للزمان الحاضر، وغبوضها ناشى عن كونها تقع بين التأويلات المعتادة والمتأنية؛ لكن من الوجهة التداولية فهي عبارة متلفظ بها لذاتها، مما يجعل لها قوة يدل بها عليها الفعل الرئيسي الموجود في تركيبها، ولذلك فإن الإنجاز يبدى صميم قوة فعل الكلام عينا حتى تكون في المتناول، في حين أنه، بالنسبة للعبارة المتلفظ بها غير الإنجازية ينبغي أن نستنتج قوة فعل الكلام تداوليا (إذن هي ضمنية وليست صريحة)، والشئ الذي يجب أن نفسره التداولية، بهذا الاعتبار، هو علاقة الإنجاز بعدم إنجاز نظيره أي بين العبارتين :

[22] أسلم بأن السيد جاس جشع.

ويفترض أن تكون هذه العلاقة متكافئة، ولذلك عوملت كثيرا معاملة معيارية للعبارة الإنجازية، والنقطة الأولى التي يجب أن نثار هنا، هو أن وجهة النظر التكاملية، كما أوضحنا ليست علاقة متكافئة. ومع ذلك، يوجد نوع تكافؤ تقريبي ينبغي أن يفسر: مثلا أن المتكلم في جملة [22]، مثله مثل المتكلم بجملة [23] يلزم نفسه ببيعة الصدق من القضية: أن السيد جاس هو جشع: (إلا أن هذا التكافؤ التقريبي يمكن أن يكون أقل بروزا، إذا كان فعل الإنجاز في [22] دالا على معنى أثار أو حمن أكثر مما يفيد معنى سلم أو قبل admit ولما كانت الجملة الإنجازية هي من الناحية السياطيقية قضية، فإن اشتقاق قوتها من معناها يتبع المثال الذي اقترح لعبارة الخبرية المثبتة المتلفظ بها (3. 3. 7) ونحن نفترض حسب قاعدة الكيف بأنه إذا كان المتكلم خاضعا لجهد التعاون، فإنه قائل الصدق أي أن المتكلم صادق فيما يدل عليه بقوة فعل الكلام كوعد وقبول... وينبغي أن تصح قاعدة الكيف حتى تطبق على هذه الحالات لنقص اليقينة بأن المتكلم لم يكن صادقا مما يصعب بل يستحيل أن نحصل عليها 1 ولنفارص مسألة عدم إثبات حال العبارات مثل أعتمد أن الغذاء جاهز)، فضلا عن ذلك، فإذا كان وصف قوة فعل الكلام صحيحا، كان لهذا ضروب اللزوم، لنعهد المتكلم بصدق التلفظ بالعبارة الثانية، مثلا: إنه لجزء من معنى توكيد قوة فعل الكلام أن يوجد فعل من نحو سلم دالا على أن القضية ((يسلم المتكلم، بالقضية ق) تعني أنه إذا كان المتكلم صادقا فهو يعتقد بأن ق صادقة. ومن ثم فكون أن الجملتين [22]، [23] تستلزمان بأن المتكلم يعتقد بأن جاس جشع) يمكن أن يفسر باستنتاج تداولي كما يلي: ذلك أن [23] إذا كانت تستلزم أن المتكلم يعتقد: (بأن جاس جشع) فقد يترتب عن :

(1) التأويل العادي للقضايا الموجبة بافتراض مبدأ الكيف (3. 3. 7)، ذلك أن جملة [22] تستلزم أن المتكلم يعتقد أن جاس جشع، وهذا اللزوم ناتج من (1) المذكور آنفا وأيضاً.

(2) عن اعتبار معنى فعل سلم admit كفعل لقوة فعل الكلام، وكذلك ؛

(3) عن اعتبار المبدأ المنطقي في التعدية لاعتقاد النفس (نراجع فصل 4، ورقم 7 من هامش هذا الفصل عنه) على معنى أنه إذا كان من يعتقد بأن (س) يعتقد بأن س كان

إذن س يعتقد بأن (ص)، ويجري هذا الاشتقاق كما يلي، على افتراض أن التأويل غير الإنجازي غلبه [22] غير وارد في هذه الحالات.

أ- المتكلم ا يعتقد بأن [المتكلم ا يسلم بأن جاس جشع] هي جملة صادقة (حسب قاعدة الكيف).

ب- المتكلم ا يعتقد بأن [المتكلم ا، إذا كان مراعيًا لقاعدة الكيف، فهو يعتقد بأن (جاس جشع)] وهذا لازم عن (أ) ومن للمعنى المعجمي لفعل سلم admit.

ج- المتكلم يعتقد بأن [المتكلم يعتقد بأن (جاس جشع)] وهذا لازم عن (ب) ومن قاعدة الكيف.

د- المتكلم ا يعتقد بأن [جاس جشع، وهذا لازم عن (ج) وعن قانون التعدية لاعتقاد النفس والذات في ذلك.

ويتכן أن يستعمل هذا النمط من الحجاج ليبين بأن ضرورب اللزوم نفسها قد تكون مشتقة من قضية انجازية ومن نظيرتها غير الإنجازية ؛ على افتراض أن الانجازية في المعنى المنطقي هي قضية، كغيرها من القضايا. ومن ناحية ثانية قد اتضح كذلك بأن العبارة الانجازية تنقل بعض عناصر المعنى عما لانتقله نظيرتها، مثلاً من معنى فعل سلم admit جملة [22]، إن دلت على استلزام أن المتكلم يعتقد بأن (جاس جشع)، فهي متعارضة مع اعتقادات أخرى يحتفظ بها المتكلم (انظر 5.9). وهذا العنصر أو جزء المعنى الذي تنقله صراحة حيلة [22]، قد يكون، على وجه ضئيف، استلزاماً أو مدلولاً عليه، بالرغم من ذلك من السياق في حال [23]، ومن هذا الوجه، يتفق البحث الوصفي للعبارات الإنجازية مع الملاحظة القابلة بأن :

أ- العبارات الإنجازية غالباً ما تكون في جزء منها مكافئة لنظيرتها غير الإنجازية لكن العبارات الانجازية تعبر عن فضل معنى أو معنى مضاف، إن صح نقله، صار متقولاً فقط على نحو ضمني عن طريق نظيرتها غير الإنجازية.

وإذن فإن ما افترضته هو أنه إذا تعين أن نزول العبارات الإنجازية، كان علينا أن نزول الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام كجزء من معنى قضية للعبارة للتلفظ بها، ومن ثم نفترض أن العبارة الانجازية هي قضية تسمى ذاتها أو تتعين بذاتها، وما تبقى من التأويل ينبع حسب النماذج العامة للاستنتاج كما مثلنا لذلك في الفصل 7. ولقد كنا ابتدئنا بمقدمة وهو أنه

لا يوجد فارق أساسي بين العبارات الانجازية لقوة فعل الكلام وبين القضايا الانجازية. ويعمل هذا التفسير على عكس الانجاز المأخوذ من ذلك المرتبط بنظرية فعل الكلام الأصلية Standard عند أوستين. وبينما يكون معنى القضية غير الإنجازية عند أوستين وغيره من الذين لا يقولون بالترعة الوصفية، حاصلًا عن طريق القضية الانجازية، فإن معنى القضية الانجازية في هذا البحث نحصل عليه كحالة خاصة لتأويل العبارات غير الانجازية. ولا كانت هذه العبارات غير الانجازية هي في الظاهر بسيطة ومعقدة أكثر من أخواتها الانجازية، فإن التفسير الأخير مقبول على أسس الحس العام، كما هو مقبول لأسباب أخرى ذكرتها.

6.8- فرضية العبارة الإنجازية

إن الحجج التي تقدمت بها ضد (خطأ تعامل قوة فعل كلامي لفعل لغوي Verb تطبيق بطريق الأولى على فرضية العبارة الإنجازية عند Ross (1970) وغيره. وكما سبق أن شرحتنا، فهذه فرضية مضمرة في البنية القائلة بأن كل جهة لا توجد لها صيغة عليا ضمنية ذات خواص انجازية. وفي الحقيقة، تقتضي هذه الفرضية بأن كل جملة من نحو [24] توجد لها بنية ضمنية مضمرة (عميقة deep) مثل جملة [25].

[24] (كن يقطا) Be careful

[25] I impere you [that you be careful].

وهنا فإن الفعل impere هو فعل يدل على عموم ما يدل عليه الأمر ؛ وهو تحقيق انجاز الفعل الانجازي أو حتى إذا كانت الصيغة كبنية سطحية ظاهرة، فهو ليس جوهرياً (للفرضية) والتكافؤ بين الصيغة الانجازية، ونظيرتها غير الانجازية، لا يتم هنا عن طريق أداة مباشرة لتحويل تركيبي هو التحويل الإنجازي، ذو خيار الحذف، مما يرشدنا إلى تأويل جملة من نحو [25] إلى جملة من نحو : ((عليك أن تكون يقطا)) وعلى ذلك، فتنبعا لهذه الفرضية، فإن سائر الجمل سوف تكون ذات اضمحار ضمني أو بنية عميقة Deep down والعبارات الانشائية الصريحة [26] هي فقط تلك العبارات الاستثنائية، مما يكون فيها معنى الإنجاز محذوفاً وغير مطبق :

[26] أؤكد أن تكون يقطا.

ومن المفترض أن يحدث مثل هذا التحويل في إطار سيمانطيقا النحو التوليدي، ولا يغير شيئاً من المعنى. وإذن فإن هذه الفرضية تتطلب قبول النظرية البسيطة بأن يوجد

هناك تطابق دقيق بين معاني العبارات والتفسيرات غير الإنجازية. ونتيجة أخرى لهذه الفرضية، وهي أن قوة فعل الكلام قد تعيبت في حدود ومقولات نحوية كما شرح Sadock.

[27]... إن قوة فعل الكلام هي ذلك الجزء من معنى الجملة التي تطابق أعلى جزء من الجملة في تمثيلها السيمانتیکی.

ومن الواضح أن فرضية الإنجاز تتعارض مع كل ما احتجبت به (وبخاصة الفصل 2) على الطبيعة التداولية لقوة فعل الكلام وعلى التمييز الواجب بين السيمانتیکی والتداولية.

وقد يأخذ منا وقتا كثيرا أن أعرض هنا ولوعدا قليلا من الحجج التي اقترحت سواء المناصرة الفرضية الإنجازية أو لمعارضتها. فبعد ما طرحت في أواخر الستينات من القرن الماضي، كانت قد ازدهرت سنوات قليلة، إلا أنها تضرعت كذلك لهجوم عنيف لغاد عديدين، وقد كان سيريل searle أحد من اهتم بالموضوع، وكان أعنف في هجومه عليها ويمكن أن ترجع إلى :

[1975] [1979] e (Anderson 1971, Fraser 1971, searle

Lecch 1980 [1976] Holdcroft 1978; Gardar 1972

وبالرغم من ذلك، فإن الفرضية الإنجازية، لا يمكن إقصاؤها لكونها ذات مهمة تاريخية، ولكون نشرها لا يزال يظهر بما يفترض أنها صحيحة أو على الأقل تحمل على محمل الجد (10)، وذلك بالرغم أنه لا يوجد تنظيم ولا ترتيب قديم ولا حديث للحجج المعارض للفرضية، فهناك قيمة ما تعتبر على وجه مختصر، لماذا تثار فرضية الإنجاز، ولماذا هناك دعوة واضحة لدى كثير من اللسانيين في مفتتح سنوات 1970، وكان هناك احتكام مغر إلى النقاش، إلا أن ذلك كله لم يستمر، والحجج الأصلية لصالح الفرضية نظرت إليها على أنها حجج «تركيبية» (وهنا يمكن الاعتماد على Ross في حججه الأربعة عشر 1970)، وحتى في بداية ثلثه، كان روس قد قبل بأن الفرضية الإنجازية يمكن أن تحمل محلها «الفرضية التداولية» التي يصح اعتبارها كذلك تفسيراً للفرضية الإنجازية. ولربما أكثر من ذلك، غير أن روس كان ينظر إلى الفرضية التداولية كما لو كانت غير قادرة على وضع صياغة خاصة، لأنها تتطلب وضع سلسلة لکياتات من نحو المتكلم والمخاطب اللذين يوجدان في مكان ما من غير أساس خارجا عن بنية الجملة. وفي الحقيقة قد حلت

الفرضية التداولية محل البنية المضمر (العميقة) من رسم تجريحي كما يمكن هذا في [25] مما وضعه أمرا مسلما به أنصار النزعة الإنجازية من نحو رسم (8 4)، حيث يمكن أن يكون فيه الاسم / المبتدأ (الفاعل) والفعل الإنجازيين حالين محل كليات تداولية مثل المتكلم وقوة فعل الكلام. وعندما تتخذ مثل هذه الخطوة تصير الفرضية الإنجازية غير ضرورية. لكن بالنسبة لكثير من علماء اللسان من سنوات 1970، كان من الصعب أن تتصور أي تفسير لساني لا يقع ضمن إطار النحو ومن ثم كانت بصيرة روس الصافية - بأن الفرضية التداولية أفضل من الفرضية الإنجازية - ترى إعمالها معا، بالنسبة له ولغيره.

7.8- تعميم الفرضية الإنجازية

وأظهر جانب من جوانب الفرضية الإنجازية هو النوع الذي فصله 1974 sadock - كما يمكن الرجوع إلى الإسهامات المختلفة عند Morgan وCale وبينه أحسن بيان، ويمكن أن نطلق على هذا النوع، تعميم الفرضية الإنجازية، ويصح أن نصفيها على نحو مناسب لأفيا يخص قوة فعل الكلام المباشر بل كذلك للأفعال الكلامية غير المباشرة من كل بنية مضمرة إنجازية؛ مثلا كل التماس أو طلب ما من نحو [28] يمكن أن يشتق من بنية مضمرة (عميقة) على نحو :

[28] أهل يمكنك أن تغلق النافذة

[28] ب أتمس منك أن تغلق النافذة

ومع أن Sadock لم يزعم بأن سائر قوى أفعال الكلام غير المباشر يمكن أن تفسر على هذا النحو، فهو قد ادعى أن البعض قد قام بهذا التفسير. وعلاوة على ذلك، فإنه من الممكن أن يتبرع بمجموعة من المعايير لاختخاذ قرار ما إذا كانت العبارة الإنجازية المتضمنة أو المضمرة تمثل قوة فعل كلام غير مباشر أم ليست مضمرة لها؛ ولقد كانت المعايير المذكورة ذات طبيعة «تركيبية» مثلا كون أن جملة [28] أ تحتوي على جزء جملة موجود في حشو (أرجوك please) تعامل كعلامة على وضع نفعها الالتماس

[28] ج. هل يمكن، من فضلك، أن تغلق النافذة؟ لكن مثل هذه المعايير كما طرحت، يصعب أن تطبق؛ فمثلا إذا تغيرت جملة [28] أ إلى مثال مختلف نوعا ما مع نفس القوة تقريبا. فهل يجوز أن يقع لفظ please حشوا؟

[29] هل يمكن لك أن تغلق النافذة؟

ولكن ما القول في هذه الصياغة ؟

[30] ؟؟ هل نقدر، من فضلك، أن تفتح الباب ؟

وتكون الأحكام المقبولة، في هذا المجال فيما يخص الجمل بوجه خاص غير مؤكدة، مما هو بذاته علامة على أننا نتعامل مع مسائل التداولية أكثر مما نتعامل مع النحو. لأن Sadock يوجد على أرضية أقل ارتفاعاً، عندما أشار لي أن الطاق الذي يمكن أن يتعامل معه النحو في قوى فعل الكلام غير المباشر بشكل تدريجاً لتخصيص العبارة أكبر من تدرج ما يقوم به المعجم، من تحديد وتخصيص. لأن المعجم يعبر عن طريق الاستعارة وهي طريق تعبير مؤسسية بواسطة التطور التاريخي. وهذه العملية للتخصيص الاصطلاحي للعبارة Idiomatization (وأخال أن هذا أشبه ما يكون بالتخصيص التداولي كما أفسداه في 2، 3)، تفسر على أنها معبرة عن حصول الجمل الهيئية التي يبدو أنها تجمع الخصائص النحوية المقرونة مع مختلف أنواع التاليف كأن نقول [أغلظ النافذة، هل نقدر ؟] إذ هذه عبارة تجمع خواص الطلب والسؤال. وكذلك الحال مع هذه الجملة : [ولتسمح لي بأن أنظر إلى اليد : فهل هذا مسحوح به ؟] إذ هي تجمع خواص الإيماء والاتمسك. وأيضاً فإن هذا التركيب [أود لو أعلم من فضلك، ماذا تريد أن تقول ؟] يحتوي على خواص العبارة الخيرية والطلب وكثيراً ما تحصل مثل هذه التراكيب الهيئية أو المختلطة. ويرجع الفضل إلى سادوك sadock وأمثاله من اللسانيين الذين ركزوا على هذه الشواذ من الجمل ووضعوا لها تسميات خلعوها عليها، مثل المختلطات بالأمر والسؤال Sadock.

غير أن الصعوبة هي أنه بالرغم من أنهم قد افترضوا إمكان إيجاد تعليل نحوي لتعميم الفرضية الانجازية، فإن مثل هذه الجمل لا تثقل بذاتها التعميم على أي وجه من وجوه في الإطار النحوي، لكونها أساساً استثناء من القواعد العامة. ولاغربة في أن سادوك وغيره من المدافعين عن هذه الفرضية لم يتبحروا قط في أن يصيغوا تفاصيل واضحة عن البيانات المتضمنة، والتحويلات والتنبيرات التي تتطلبها. وحتى أستعير عبارة أوستين فإن قوة فعل الكلام غير المباشر هي حالة جملة (متكررة خفية) كجملة من نوع مختلف (11) ومن وجهة نظر قوية، يجب أن نطهر هذه الجملة الحقيقية تعقيداً غير محتاج إليه في اللغة، باعتبار أن الجملة الخفية يصعب تعليلها لتعسر التقدير فيها ؟

المتعلق والهادف.

وفي سائر الوجوه الدالة يكون الاعتبار الحالي غريباً أشد الغرابة عن تعميم الفرضية الانجازية. فأولاً تقتضي (12) هذه الفرضية بأن القوة غير المباشرة يمكن أن تكون عثرة على نحو مطابق بواسطة فعل verb إنجازي ؛ وهذا تناول قد فشل فشلاً ذريعاً عندما عالج الدقة غير المباشرة في التواصل الإنساني. وثانياً يعالج هذا تناول التمييز بين القوة المباشرة أو غير المباشرة كمجرد موضوع موجود أو معدوم (أو يتناول مسألة تبحث عن مضعون مضمّن موجود أو غير موجود...) في حين أنني كنت قد ناقشت بأن الأمر يتعلق بقصة التدرج. وثالثاً، فإن عدم المحاولة إنما يستقيم عندما نعطي تعليلاً وظيفياً للعلاقة الموجودة بين المعنى والقوة : إذ لتعميم الفرضية الانجازية يكون، من تعسف النحو وخروجه عن غرضه، أن تؤدي هذه الفرضية معنى الطلب بواسطة التساؤل : هل يمكن كذا can you لا عن طريق التساؤل هل سيممكن I shall. رابعاً، إن العلاقة بين القوة المباشرة وغير المباشرة للتلفظ : (أعني بين الصيغة : (هل يمكن أن تنفذ إلى الداخل ؟) التي يطلب بها الخير وطلب القيام بالفعل) ينظر إليها على أنها علاقة نحوية غامضة أكثر منها مسألة لتواجد معينين ينقل أحدهما بالإحالة على الآخر. وفي سائر هذه الوجوه، ناقشت بأن تعميم الفرضية الانجازية قد فشلت في أن تعتبر الملاحظات المشتركة الواضحة بعض الوضوح حول الكيفية التي بها يؤدي التواصل اللساني. وفي رأيي كان هذا التفصيل للفرضية الانجازية قد أبرز على نحو بين عدم ملاءمة المحاولة القائلة بإدراج التداولية ضمن القالب غير المنتج للنحو.

ومع النظرية المعيارية لفعل الكلام أصبح تصنيف قوة أفعال الكلام تجزية للوقت مهمة لأن تلك الذين يسمون أن يشيروا بإحصاء تام (للأشور التي بها يمكن أن ينجز الإنسان الأفعال بالكلام)، ومثل هذا التصنيف، كما قدمه كل من أوستين وسيرل يمكن النظر إليه لا محالة بأنه مجموع التصنيف (أو نسق للمقولات وفروعا). وعلاوة على ذلك يقصد هذا التصنيف لأن يعبر عن الافتراض القائل بأن وجود قوة أفعال الكلام الانجازية للفعل اللغوي يبرر وجود مقولة قوة فعل الكلام.

ويختلف وضعي نوعا ما عن هذا الموقف، إلا أن ما يهمني في معنى أفعال اللغة verb لفعل كلامي وفي تصنيفها هو أعظم مما كان يهم أوستين وسيرل وغيرهم ممن اقتدوا بهم. حتى وإن بدا في هذا بعض الغرابة. فموضوع تصنيف معاني أفعال اللغة يبقى هو بعينه، إلا أن هناك تغييرا ذا دلالة في وجهة النظر، وإني أريد أن أدرس هذه المعاني لا كمفتاح لطبيعة أفعال قوة فعل الكلام بل كمفتاح للكيفية التي بها تحدث الناس (باستعمال اللغة الانجليزية) عن قوة الأفعال الكلامية والانجازية. وكما ناقشت فعل admit سلم في 4.8، فإنه قد اتضحت لنا مناسبة معاني الفعل verb اللغوي لفهم ضروب الإنجاز. وفي الفصل القادم ستحتل دراسة الأفعال اللغوية لفعل كلامي نصيبا وافرا من البحث. وإذن مشترك في هذا الوضع، ميدان التداولية إلى السيماتطيقا، إن تحدثنا بصريح العبارة؛ لكن عندما نعالج نصيب السيماتطيقا التي تنصرف كلغة واصفة للتداولية، فلربما لا يكون الفرق واضحا كما يتوقع الإنسان.

- (1) وفي حال سيرل كان الاعتناق خفيا ومستورا، ثم تنكر لهذا الأخذ به فيما بعد (1979) [1975]. وسرى هذا فيما يلي من المباحث
- (2) ينكر سيرل التعلق من حدود النحو التوليدي مما يمكن أن يكون فيه كل صنف من أصناف الجمل الانجازية يوجد له تمثيل بنوي مصغر معياري، إذ قد أدرجت تنوعات تركيبية عديدة عن طريق التوليد النحوي. فلماذا حصر سيرل اهتمامه في العبارات الانجازية، بينما كان يمكنه أن يوسع بسهولة مجاله حتى ينظر بوجه عام في استعمال الصيغ النحوية لقوة فعل الكلام؟ وبدون السبب هو أن سيرل كان لا يزال واقعا تحت تأثير وهم صحة الفعل اللغوية الانجازية ومغالطتها.
- (3) يمكن اعتماد ما كتبه سيرل (1979) [1975a: 16-20] وبالنسبة لهذه العبارات الخبرية، فعالمه دلالة أن سيرل يسلم بينية عميقة تشتمل عبارة إنجازية حتى ولو لم تكن عبارات مطلقا بها غير إنجازية إذن في هذه العبارة.
- أطلقت النار
- يسلم سيرل بالتحليل التالي:
- أصرح بأن عمليكم (بواسطة كذا) قد انتهى.
- ويشتمل هذا طبيعة أو وصفة انجازية جوهرية لعبارة تقريرية مما يتعارض مع أنواع أخرى من أفعال الكلام.
- (4) ويمكن أن نرجع في هذا التمييز الذي وضعه Hamish و Back (1979: 108-19) بين أفعال الكلام التواصلية والتواضع عليه. وهذه الأخيرة تشبه إلى حد بعيد العبارات التقريرية عند سيرل.
- (5) وما يستحق الذكر أن صيغ بعض الأفعال اللغوية مما يصحح أن يستعمل فيها الانجاز قد لا تصح بالضرورة فعل الكلام (من نحو اعترض)، وأيضا فإن بعض التعبيرات التي تصنف أفعال الكلام قد لا تكون أفعال لغوية (من نحو أعطيك كلمتي - أعد).
- (6) والاسهامات الحديثة في الخلاف الوصفي وغير الوصفي إنما تطلب عند كل Hamis (1978) و كذلك spielmann.

التي تستعمل نظرية الاضطراب الطبيعي لتفسير العلاقات بين الأنواع غير الإنسانية لكنها تعجز أن تستعملها لتفسير شي. ما عن الإنسان العاقل Homo sapiens
(8) يمكن الاعتماد على لينش (1980 [1976]: 66; Leech, 1971: 2-3) فيما يخص الحاضر الثوري وعلاقته بالعبارات الإنجازية ولا يمكن أن يفهم معنى الثورية والآية في هذا الترابط بالمعنى اللادى

ولاحظ مثلاً أن المتكلمين يستعملون الحاضر الثوري (أقول الكذب) لوصف التلطف الحاضر مع الـ الصبة الماضية والصيغة الحاضرة قد تكونان مناسبين.

(9) يميز أوستين بين القول الخطأ والـالأفعال الكلامية (1962: 95)

(10) وقد تقدم ماكولي Macaulay (1981: 15-210) بوجهة نظر حديثة لافتراض العبارة الإنجازية (وسمى التحليل الإنجازي).

(11) وقد كان leech (5-143: 1977) لينش قد انتقد توسيع الفرضية الإنجازية من هذه الوجوه من النظر

(12) وحتى نلتزم الدقة فإن Sadeck يفكر في ثلاثة افتراضات منها الدلالة الطاهرية، ومنها افتراض دالة الاستعمال ومنها افتراض دالة الدلالة. وأهم هذه الافتراضات ما يعتبر أن قوة فعل الكلام غير المباشر يكون دائماً ماثلاً في جملة ذات بنية عميقة (أو مضمرة). وبهذا يعارض sadeck صورية Lakoff و Gordon في التبريد المفرطة الاشتقاق وتتخذ مسلة جميع افتراضات تشيل Sadeck قوة فعل الكلام عن طريق البنية الإنجازية العميقة.

الفصل التاسع

صيغ أفعال الكلام اللغوية

لا تخبر أصدقائك عن عمر مضحك :

كيف أنت ! هذه تحبة وليست سؤالاً

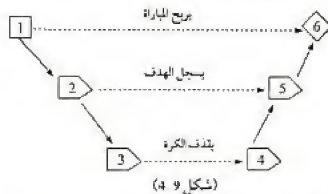
(الأمثال الشعرية) [Arthur Guiterman, A Poet's Proverbs]

إننا عندما ندرس أفعال الكلام اللغوية فيكون من المفيد لنا التمييز الذي أقامه كل من أوستين وسيرل في تصنيفهما لأفعال الكلام نفسها. وليست هذه صدفة، ولا داعي للاحتجاج عليها، لأن حجتي قامت على أن أفعال الكلام عند الفلاسفة حينما أظهرت دراسة هذه الأفعال كانوا يقصدون أن يركزوا انتباههم على دلالة أفعال الكلام اللغوية. وعلاوة على ذلك، فقد بضح أن نفترض، بدون اتخاذ موقف مذهبي، بأنه من المحتمل أن يوجد تشابه قريب بين ضروب التمييز التي تكون مهمة في تحليل أفعال الكلام اللغوية، وبين ضروب التمييز المعتمدة في سلوك أفعال الكلام مما يستخدم فيها الأفعال اللغوية عند وصفها. ومن المعتاد أن يخالف الإنسان مذهب وورف Whorf ويفترض على التقيض من ذلك بأن الأفعال اللغوية التي تزودنا بها اللغة، عند مناقشة السلوك التواصلية تتطلب أن نضع قوارق لا تكون لها دلالة ما في السلوك نفسه، وفي الحقيقة فإن النظرية الوظيفية التي تقدمنا بها في الفصل الثالث تعطي السبب لوضع افتراض آخر. إلا أن الفارق الجوهرى بطبيعة الأمر بين الحديث عن أفعال الكلام العام والحديث عن أفعال الكلام اللغوية هو أن ضروب التمييز التي تكون غير مشروطة أو غير قائمة على درجات في الحال الأول، تصبح مشروطة في الحالة الأخيرة. وكما أوضح سيرل (وأنا أحذو حذوه) فإن الفوارق الموجودة في قوة أفعال الكلام اللغوية هي مرشد جيد للوصول إلى قوة أفعال الكلام، إلا أن المرشد ليس بأمرنا (1979: 2).

وهناك فارق آخر وهو أننا عندما نتحدث عن فعل الكلام اللغوي، فنحن نشغل أنفسنا بأفعال لغوية خاصة. وسأناقش أفعال الكلام اللغوية للإنجليزية (على وجه الاستيعاب) في هذا الفصل. ولا أزعجني أن تعامل مع مبادئ كلية للسلوك الإنساني.

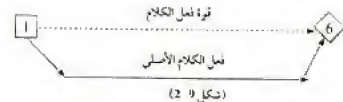
ومع أنه من المألوف، وعلى ما جرى به السمت، أن تكون هناك بعض الاختلافات في السلوك اللساني باعتباره مكوناً من (الأفعال) الفردية تكون إلى حد ما مضللة، ولربما فيها إخلال وتخليط. وعندما نصف متكلماً في عبارات أوسين يكونه مشاركاً على نحو متان في الأنواع الثلاثة لفعل كلامي (من فعل الكلام الأصلي، وقوة فعل الكلام، ولزام فعل الكلام) فهذا يشبه وصف حدث في مباراة الكرة كما يلي: إن اللاعب في مركز الملعب يقذف الكرة، ثم يسجل الهدف، وأكثر من ذلك يربح المباراة.

والسلوك اللساني، مثل لعب الكرة، يتكون من نشاطات معقدة أكثر مما يتألف من أحداث مفردة. وغالباً ما يكون من الأفضل، كما في حال غرض الوسائل - الغايات، أن نصف أحداثاً أكثر تجريداً كما لو كانت مكونة من سلاسل الأحداث العينية المشخصة كما هو واضح في رسم 1.9. والنزعة الذرية الفائلة بالنشاط اللساني على اعتبار اتصال الأفعال وفرديتها كانت قد لاقت التشجيع، كافتراض ظاهر أو خفي مما كنا صادفناه كمصدر خطأ فعل الكلام اللغوي، وهو أن اللغة التي نملكها للحدث عن السلوك الكلامي ينبغي أن تكون تفكيراً صادفاً عن طبيعتها. ونحن في العادة، نصف الأفعال على وجه فردي - كل فعل مصاحب قضية أو عبارة - والصيغ الفعلية اللغوية التي نستعملها في هذا الوصف تتخيل بسهولة حتى يوجد لها على نحو متبادل، مرجع واحد حصراً.

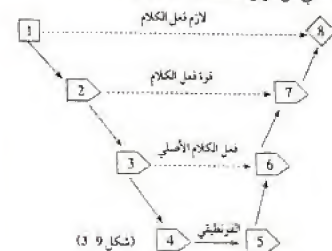


إنه لا يوجد في الإنجليزية فعل كلامي لغوي كما أنه لا يوجد لغوي في معجم لعبة كرة القدم من شأنه أن ينجح شيئاً من نحو نظير أو مشابه لساني لصيغة فعل يصف في ذات الوقت كرة - ضرب ball-kick ولاهدف يسجل goal scoring ولا مباراة - ربح match-winning (على معنى فعل دال على هذا الحدث الفردي). إلا أن هذا لا يعني أن دلالات الأفعال اللغوية تعرف محصة منفصلة من الواقع. وكما أن الفعل اللغوي الذي

الكلام، ويحور أن نصيغ نفس الافتراضات ونقول: إنه إن لم نخصل هذه الشروط، فإن قوة فعل الكلام أياً كان قصد المتكلم، لن يتحقق إنجازها في الواقع. وذلك أن رسم 1.9 يميز قوة فعل الكلام (الذي هو تواصل) أو رسم لقصد المتكلم (عن فعل الكلام الأصلي (الذي هو إنجاز قصد التواصل)، عن طريق إغلاق الشكل الرباعي المحرف ذي الوسائل والغايات في رسم 2.9 ولأجل التبسيط حذفنا الحالات الوسطى بين 6 و11 ولكي أدمج لازم فعل الكلام، عند أوسين، في خطاطة الغايات - الوسائل، كما في رسم 1.9 يمكن للإنسان أن نصيغ طبقة أخرى: إلى:



تراتبية هذه الخطاطة الأخيرة كما هو مبين في رسم 3.9. ولا اشتمل نسبية لازم قوة فعل الكلام أو قوة الكلام في سهام المتناصد الأنفية من رسم 3.9. لكن كان يمكن أن أختار لنظراً حياً من نحو المستوى، غير أن حد الفعل. كما في رسم 2.9 يمكن أن يظن فقط على سلسلة الأحداث المتصلة لغاية الوصول إلى القصد من خلال الحالة الابتدائية أي لازم فعل الكلام الممثل له في رسم 3.9. عن طريق سلسلة: 2 - 1 - 8 - 7 - 6 - 5 - 4 - 3. وكذلك قوة فعل الكلام بواسطة السلسلة 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7. وأيضاً فعل الكلام الأصلي عن طريق السلسلة 3 - 4 - 5 - 6.



مفردا، وإنما سلسلة من الأحداث المترابطة والمتعاونة، منها القشرة الدماغية والعصبية والعضلية والإداركية... فكل ذلك الفعل اللغوي لفعل كلامي من نحو شكر، يستلزم مجموعة كلية من الأفعال المشاركة، بعضها يمكن أن يوصف على وجه مناسب أفعالا لغوية لفعل كلامي آخر من نحو : قال، وتلفظ. وإذا هذا سبب آخر، بجعلنا لا نقبل التطابق بين الأفعال اللغوية لفعل كلامي، وبين الحقيقة الواقعية التي تصفها كاشي. مضمون.

لكن إن نحن فكرنا في لازم فعل كلامي له عموم ما كتأثير أو نشاط معقد من انجاز شيء عن طريق الكلام، لم تكن إذن سائر لوازم الأفعال الكلامية معلة. على نحو مناسب، في خطاطة الغايات - الوسائل من رسم 9. 3. إذ لا يقدم هذا الرسم إلا أثر لازم فعل الكلام الذي يترتب عنه، كنتيجة مقصودة لتأويل مخاطب، غرض قوة فعل كلام المتكلم. مثلا الفعل اللغوي أخبر أو أنشأ Inform يدل في العادة على فعل كلامي يحدث، على وجه القصد، في المخاطب حالة للمعرفة لم تكن توجد من قبل. وكذلك (2) الفعل أفتع يشير في العادة إلى فعل كلامي تترتب عنه حالة اعتقاد جديدة. وأيضا فإن أفعالا لغوية أخرى لللازم فعل الكلام تستلزم من المخاطب استجابة نشطة. وذلك أنه في حين يدل فعل سأل على قوة فعل كلام يحصل به، كشرط ناجح وموفق، قرار للمخاطب يتخذ به الفعل الذي أواده المتكلم، فإن صيغة أفعال لازم فعل الكلام من نحو، استحال، وأفتع وحضر، تتضمن كلها هذا النمط الناجح والموفق لجزء من دلالتها من نحو قولك :

حضر السيد جو Joe الشخص بيل ليسرق المصرف البنكي، فهذه جملة تقتضي أن بيل، اتخذ نتيجة لذلك قصد السيد جو لسرقة البنك، لكن جملة طلب جو من الشخص بيل أن يسرق البنك، تدل فقط على أنه إذا كان بيل قد عزم نتيجة لذلك أن يسرق البنك، كان إذن طلب جو قد نجح. وهذه اللوازم للفعل الكلامي وغيرها مما أطينا في مناقشتها إنما وصفت بالصيغ التعبيلية التي تتضمن عادة النتائج المقصودة لقوى أفعال الكلام.

غير أنه توجد أنواع أخرى من الأفعال اللغوية أو الصيغ الفعلية الدالة على التعليل عما يفترض فيها أن تعين لازم الأفعال الكلامية، لأنه يمكن مثلا أن نفرق بين الآثار التي نوثناها ورسمناها، وبين التي لم نردها ولم نقصد إليها. وحينما يقلق متكلم ما مستمعيه، قلما

يكون النتيجة غير مقصودة. ونرى أن تكون غير مقصودة، والتبعية القصوى للتوبيخ ذلك، فقد تكون هناك آثار جليلة أو خفية أو أقل خفاء ومباشرة. والتبعية القصوى للتوبيخ والتأنيب يمكن أن تحدث الإصلاح المطلوب فيه من سلوك المخاطب. ولكن يجوز أن تكون هناك نتيجة متوسطة هي أن نجعل المخاطب يشعر بالانتهام والذنب أو الحزن. ثم إنه كان تحليل الوسائل - الغايات لقوة فعل الكلام غير المباشر (3. 4) قد استبق مثل وجود هذه السلسلة من العمل والمعلومات والآثار. غير أنه ليس من الضروري أن نطلق قلنا قد بدأ لهذا النمطين من الفوارق. لأن آثار لازم فعل الكلام لا تشكل جزءا لا يتجزأ من الدراسة التداولية؛ لأن قوة التداولية إنما تناول المقاصد والأغراض أكثر مما تعرض للنتائج.

2. 9 - إحصاء أصناف الصيغ اللغوية الفعلية لفعل الكلام

2. 9. 1 - الصيغ اللغوية لقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام

وقد انضج التقابل بين قوى أفعال الكلام ولازم أفعال الكلام، وأصناف أخرى من فعل الكلام وضوحا على نحو فطري عن طريق وضع قائمة جامعة لصيغ الأفعال اللغوية، وما شابهها من العبارات من نحو :

- قوى فعل الكلام : نقل الخبر، أعلن، تنبأ، قبل، ارتأى، سأل، عتف، طلب، أوحى، أمر، اقترح، عبر، شكر، هنأ، وعد، حض.

- لازم فعل الكلام : حمل المخاطب أن يعلم بأن، أفتع، خاب سعيه، اشجع، انزعج، أخاف تسلي جعل المخاطب يعمل، أو عزاليه، أثر في، صرف ذهن حمله على أن يفكر في، خفف التوتر، خير، لفت الانتباه، اتعب. (وقد أخذت هذه القائمة بتصرف عن Alston إلا لأن غرضي الآن هو أن أحصي الأنواع الأساسية، لصيغة فعل لغوي في فعل كلامي، مما يوجد، مرفقا لأفعال لغوية من فعل كلامي، بكونها صيغا لغوية يحصل بها الاستناد والحمل في التكلم، جزء أولي من دلالتها. إلا أنني أريد بوجه خاص أن أنظر كيف أن الأفعال اللغوية لقوة فعل كلامي يمكن أن تميز عن أصناف أخرى، إلا أن هذه ليست مهمة سهلة كما يعتقد باعتبار أن الحدود الفاصلة لدلالات الأفعال اللغوية تنزع إلى الغموض مثل غموض الحد الفاصل لصيغ الفعل اللغوي للفعل الكلامي ذاته. وكثير من الأفعال اللغوية التي ذكرناها أننا ليست هي أفعالا لغوية لفعل كلامي على الإطلاق. ذلك أنه في قائمة : Alston ألسون المذكورة من نحو خاب ظنه وتسلي، وإن

بحدوث آثار ميكولوجية يمكن أن نحصل عليها كذلك بوسائل لسانيه. أو غير لسانيه (3) وكذلك وبالمثل فإن صيغا لغوية من نحو استنتج، وأبان عما ظهر في قائمة قوى أفعال الكلام نذل (4) أولا على أحداث من طبيعة ذهنية، وعلى وجه الخيار تنصصتان فقط أحداثا لسانية تسبب فيها مثل هذه الأحداث، ولتقارن مثلا.

[11] استنتج الملاحظون بأن حالة الطقس الجوي متغيرة على نحو بطي.

[12] استنتج المحاضر بأن حالة الطقس الجوي متغيرة على نحو بطي.

فالفعل استنتج يمكن أن يفسر في [11] على معنى (الحصول على نتيجة بأن) ويؤول في [12] بمعنى (القول بأن النتيجة هي أن)، وبهذه الطريقة، فاللعن الذهني لفعل استنتج أي استدلال على نتيجة من أمارة أو من مقدمات عن طريق الحجة، يمكن أن يميز عن معنى فعل الكلام، ولكن لكي نعقد الأمور زيادة تعقيد، نقول بأن فعل استنتج في [12] قد يدل كذلك على معنى عقلي (أي أن المحاضر فسر النتيجة التي كانت الحجة المنطقية لهاضرت مشيرة إليها) وإذاً وجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مشاكل التعمية والتداخل بين الأفعال اللغوية لفعل كلامي، وماليس بأفعال لغوية له.

وكذلك وبالمثل علينا أن نتوقع الأفعال اللغوية التي تتردد بين فتني قوة فعل الكلام وبين لازم فعل الكلام، ويمكن أن نتبين فرقاً طفيفاً بين أفعال لغوية من نحو أكره وقال مما يظهر من أمرها أنها تستلزم انجاز غرض لازم فعل الكلام، وهو غرض لجعل المخاطب يطلع على شيء ما، وبين أفعال أخرى من نحو نقل الخبر وسأل، ومسا فعلان لا يؤخذ نجاح فعل الكلام فيهما كأمر حاصل. ولكن هل هذا التمييز واضح ؟ وأحد الضوابط الاختيارية لتمييز قوة فعل الكلام من لازم فعل الكلام من جهة الأفعال اللغوية هو أن نضع الفعل اللغوي في سياق ما، كأن نضع فعل (حاول + فعل لغوي verb + to try

حاولت أن تقنعي بأن أرفقها.

[4] حاولت أن تسألني حتى أرفقها

وفي حالة الفعل اللغوي لل لازم فعل الكلام في جملة [13] يفتضي الفعل [حاول] بأن قوة فعل الكلام فشلت في انجاز أثر لازم فعل الكلام المرغوب فيه (وهي المرافقة) إلا أنه في حالة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام في جملة [4]، ليس يكون هذا النوع

من استنتاج مستوحاة بان قوة فعل الكلام فشلت في إحداث الأثر المطلوب إلى حد ما. ولربما كان هذا بسبب ما أغلته سيرل بأن « الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية » لم يتم استيفاؤها لأسباب أخرى، ذلك أن الصيغة (حاولت أن تطلب) توحي مثلاً بأن المخاطب لم يصغ إليها ولم يصرح لها بشيء أو لم يفهم اللغة المستعملة. وهذا المعيار الاختباري الذي كان واضحاً مع الفعل : تطلب وأقنع في [3] و [4] لا يظهر بوضوح في أفعال من نحو أخبر، وقال، ونقل الخبر، لأنه يصعب هنا أن نتصور حالات كانت قوة فعل الكلام قد انحرف فيها، لكنها حالات فشل فيها لازم فعل الكلام المقصود، من أن يتجح لكن ربما استطعن أن تتبين فارقاً مماثلاً بين [3] و [4] أقل منه وضوحاً بين [5] و [6].

[5] حاول السيد بورس أن ينقل الخبر إلى الملك بأن خسرت المعركة.

[6] حاول السيد بورس أن يقول للملك بأن خسرت المعركة.

وبينما الجملة [5] تغلب التأويل بأن السيد بورس لم يستطع أن يجد الملك أو يخلو به في لقاء ما مما هو دليل فشل قوة فعل الكلام الناتج عن عدم استيفاء الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية، فإن [6] تسمح بتأويل أن السيد بورس، مع أنه كلم الملك، لم يفلح في أن يجعله يقبل حقيقة خبره (عما هو دليل فشل لازم فعل الكلام).

9. 2. 2- تصنيف الأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام

ولاتزال هذه الأمثلة غير واضحة، لأنه توجد طريقة نستمكن أن يحددها صنف الأفعال اللغوية أو الصيغ الفعلية لقوة فعل الكلام حصراً من (الخارج) والطريق الواعد لمحاولة تعريفها هو أن نبحث عن تعريف واسع باعتبار أصنافها الجزئية الداخلية في فتحها، ونصادف هنا كذلك صعوبة ما، غير أننا على الأقل نستطيع أن نطلب المساعدة في التصنيفات المتنوعة لقوى أفعال الكلام التي اقترحتها كل من أوستين (1962) وسيرل (1979 a)، وكذلك Bach و Harnidh (1979). ولهذه التصنيفات تشابه الفرية الأسرية مما توحي فيسمه الأسمية إن أخذت على ظاهرها، بأنها تكاد تكون قرينة من الصدق (5) وتصنيف سيرل الذي كما أدرجنا، في (2.5) بمدنا بملء فميدة - مادامت تذكر بأنه كان مهتماً بقوة أفعال الكلام، كما كان مشغولاً، على نحو عارض، بأصناف الأفعال اللغوية لفعل الكلام.

يحيى أن نركز أولاً على الخواص التركيبية لهذه الأفعال اللغوية (6)، قبل أن نخوض في تحليلها السيمانطيقي في (9، 4).

1- الأفعال اللغوية التقريرية عادة ما تحصل في التركيب (متكلم فعل لغوي) [...] أن س)، حيث يكون المتكلم هو المبتدأ أو الفاعل، والاحالة المرجعية أقل إلى المتكلم، وحيث تكون الصيغة (أن س) راجعة إلى القضية مثل، أثبت، زعم، صدق أو قرر، خمن، تنبأ، أعلن، إلخ.

2- الأفعال اللغوية التوجيهية (7)، عادة ما تنفع في التركيب من نحو (متكلم، فعل مفعول، بأن) أو (متكلم، فعل، مفعول، مصدر)، حيث يكون المتكلم فاعلاً والمفعول مخاطباً (أو قد يكون راجعاً إلى متكلم ثان، ومخاطب ثان) وحيث إن الصيغة (أن س) غير خبرية أو مصدرية أو حيث إن المخاطب يكون واقفاً تحت الجملة المؤلفة. مثلاً سأل، طلب، دعا إلى أمر، منع الزم، تطلب. وعلى خلاف الجمل المصدرية أو المصدرية بالأداة (أن) المسوقة بالأفعال التوجيهية، فإن الجمل المؤلفة المصدرية وغير الخبرية قد تكون شاملة على صيغة المواجهة modal أو الشرط من نحو should، لأنها ترجع إلى فعل الطلب أكثر مما تخيل إلى قضية مثلاً: نطلب أن يرفع أو يجب أن يرفع عنا الخطر.

3- الصيغ الفعلية الدالة على الإيحاء، وهي تحدث في العادة في التركيب (متكلم فعل بأن س)، (حيث تكون الجملة المصدرية غير خبرية) أو هي تقع في تركيب (متكلم فعل مفعول أو مصدر)، والأفعال: عرض، وعد، أقسم، تطوع، نذر، وصيغة الأفعال الدالة على الإيحاء وعددها قليل نسبياً، تشبه الأفعال التوجيهية، إذ لا تختص بمفاعيل أو مفعولات غير خبرية (لأنها تقع في جمل مصدرية) وهذه الأخيرة، غالباً ما يكون زمن الإحالة المرجعية فيها متأخراً (على معنى أن زمن الاحالة فيها يكون أكثر تأخراً من زمن الفعل الرئيسي). وإذاً فإن هذه الحالة تدمج الأفعال اللغوية التوجيهية والإيحاءية في فئة عليا.

4- الأفعال اللغوية التعبيرية الدالة على التأسي والمدح. ونقع في تركيب من نحو (متكلم، فعل، وحرف جر أو حرف رابط للمفعول والمصدر وصفة مصدرية، ويكون الحرف اختياريًا) وأمثالها: دافع، تأسى، وحزن، واعتذر وشكر.

وعلى ما نلاحظ في الصنف الخامس من سيرل على وجه من التفصيل (8، 2، 1) وقد سمي هذا الصنف بالتصريحية وولنا بأنها لا توجد لها قوة فعل كلامي، كما أنشأنا إلى ذلك في (2، 3، 4) وهذه التصريحية هي بالأولى أفعال كلامية عرفية وتستند قوتها من الجزء الذي تلعب فيه دوراً عطفوسياً (8)، ومعظم الصيغ الفعلية، ترتبط، في كل حدث مع التصريحية من نحو أوجأ، منع، قضى، سمي، وتصنف الأفعال المجتمعية أكثر مما تصنف الأفعال الكلامية، حيث تدل هذه الأفعال المجتمعية كما هو مرسوم (في أفعال العالم (3) بالمعنى الموجود في الجدول 1.3.

وعلى هذا فإن أصناف سيرل الأربعة الأولى غدتنا بالثروة لمجموعة الأفعال اللغوية الانجليزية لفعل كلامي. ومع أن هذه الأصناف ليست اشكالية ولا جامعة، إذ هي تحدد بالأولى طائفة متجانسة من الأفعال اللغوية لخواص سيمانطيقية محددة وتركيبية معينة إلا أن هناك زمرة واحدة من هذه الأفعال، ندخل أفعالاً دالة على التساؤل من نحو سأل، محقق، استقصى، طلب وهي أفعال لا تتناسب معها بسهولة، وإن كانت في غالب الأحوال تعامل كقوة جزئية من التوجيهية ولأنها تتميز باختبارها سؤالا غير مباشر كمتهم. ولقد فضلت، من وجه آخر لأسباب تركيبية وسيمانطيقية أن أعترف بهذا الصنف الخامس للأفعال الدالة على التساؤل rogative التي لكونها مثل الأفعال الإيحاءية، فهي أقل من جهة العدد، لكنها جيدة التحديد من الناحية العقلية.

وأيضاً توجد صيغ لغوية دالة على الإحالة المرجعية، وعلى إمكان التصنيف والإسناد، وهي وإن كانت تظهر في قائمة الأفعال الكلامية والإنجازية، لا تناسب مقولة أفعال الكلام حسب هذه الضوابط الحالية (9) إذ هناك أفعال من نحو سمي، وصف، وحدد، وعرف، أسند، إلا أن بعضها من مثل صنف، وحدد ليست تدل على أفعال كلامية على الإطلاق بل هي أفعال دالة على معرفة (أعني أفعالاً لغوية معرفية) كأن نصف إجراءات عمليات التفكير والتجارب. وهناك أخرى من نحو عرف، فإنها موضوعة لأفعال لسانية، وتدل على فعل كلامي (بطلب المعنى مثلاً) أكثر مما تدل على قوة فعل الكلام. وقد لا تؤدي إلى لزوم بأن المتكلم مثلاً قادر على التواصل مع المخاطب، إذ من الممكن أن نحدد، ونصنف ونحيل إلى الأشياء بدون أن يكون المخاطب قادراً على ملاحظة الأحداث أو الأشياء الموصوفة... والفارق بين هذه الأفعال اللغوية والأفعال الكلامية هو أنه يمكن أن نتضح كذلك بضابط اختياري، إذا استعمل الفعل اللغوي في السياق من نحو.

وكلتا الجملتين [7] و [8] تستلزمان بأن هناك أمرا غير مستقيم في مجرى وضع الرمز أو التسمية وفكها مما أطلق عليه (الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية) : إلا أنه بالنسبة للأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام من الجملة [7] أمكن أن يتخيل فيها التردد لكونها حاصلة على غاية المخاطب؛ لأنه ربما كان في مكان بعيد عن أن يسمع ولم يلحظ أي شيء... وأما بالنسبة للأفعال في [8] فإن الصعوبة تكمن في كون المخاطب كان محاولا ووصف إجراء ما للسائق. مثلا العبارة (إني أحاول أن أعرف إحساسي) تدل على كوني قد فشلت في أن أجد تحميلا لغويا مناسباً للوصف إحساسي أكثر مما تعبر عن أن المخاطب قد فشل أن يعثر على معنى لألفاظي بسبب فساد سمعه.

9. 2. 3- مشاكل التصنيف وحلها .

ونحيط الإشارة إلى مشكلتين أثيرتا مع الأصناف الأربعة لقوة فعل الكلام، مما استعرتة من سيرل... المشكلة الأولى هي تعدد المعاني. فبعض الأفعال اللغوية كثيرة التغيير ومتعددة الوجوه حتى أنه يصعب ترجيحها وإدخالها في أكثر من صنف تركيبى ودلالي. مثلا أفعال من نحو نصيح وعبر وقال يمكنها أن تكون إما تقريرية أو توجيهية :

إنها { نصحت لنا
عبرت لنا
قالت لنا }

إنها { نصحت لنا بأن تصل باكراً
عبرت لنا بأن تصل باكراً
قالت لنا بأن تصل باكراً }

وهذا يدل على أن المعجم للأفعال اللغوية الخاصة بأفعال الكلام يجب أن يتضمن مداخل متعددة، مما ليس غريباً، مادام هذا هو حال المعجم الإنجليزي ككل. ثم إن ما ليس سهلاً الاعتبار هو وجود دلالات هذه الألفاظ التي يبدو أنها تبقى ثابتة من معنى لآخر من نحو فعل عبر؛ إذ كونه دالاً على التقرير كدلالة على التوجيه يستلزم جنوحه للدلالة

حذرونا بأن الطعام غالي الثمن
حذرونا بأن نأخذ ما يكفي من المال

لكن في هذه الحالة، وأياً كان التركيب اللغوي، فإن دلالة قوة فعل الكلام هي في ذات الوقت تقريرية (يجب تحذير المخاطب أن يفعل شيئاً سيقع إن...) وتوجيهية (يجب تحذير المخاطب أن يفعل شيئاً بإزاء ما يقع). وأعني أننا يجب أن ننظر إلى فعل (حذر) كحدث دال على مجرد فعل كلامي مركب، وهناك أفعال أخرى مشابهة له مثل هذه (10). غير أن النقطة الأساسية هي أن صيغ الأفعال الدالة على فعل كلامي من هذا القبيل متهينة لأن تتحمل عدة معان، وإذاً فإن تصنيفنا لا يجوز أن يكون تصنيفاً للأفعال اللغوية كأفعال دالة على جهة المعاني.

والمشكلة الثانية هي أن بعض الأفعال اللغوية الأخرى، من نحو (حيّاه greet)، وتصحبها مفعول به أعنى كونها متعددة، لا تتحمل الدخول في جملة مؤولة بالمصدر كما ذكرنا (9.2.9). مع أنها من الوجهة السيماتيقية يفترض فيها أن تستلزم مثل هذا التأويل. وحتى أتناول هذه القضية، يمكنني أن أسلم كما فعل سيرل، بأن الصيغ التركيبية المرتبطة بكل مقولة فعلية هي (بنيت عميقة)، يمكن أن تظهر في بنية سطحية متنوعة الشكر والخفاء، وهذا يمكن أن يفسر لا عدم فعل (حيّاه) فحسب بل يسرى كذلك على إمكان وجوده في أفعال أخرى من نحو نصيح، إذا حصلت في غير نموذج الجملة العادية. مثال ذلك، وقوع فعل (النصح) متبوعاً فقط بمفعول من بعض الجمل ذات البنية العميقة، مثلاً (نصح الطبيب المريض بأن يأخذ قسطاً من الراحة). والحل الذي أقره. وإن كان لا يظهر فرقاً كبيراً، هو أنني استبدل تحليل هذه البنية العميقة بتحليل آخر على مستوى التمثيل السيماتيقى كما ورد في (5. 2. 1). حيث لم تكن نهيم بالأفعال اللغوية لفعل كلامي، بل كنا ننظر في ضروب بناء فعل الكلام الذي تحقق، إذا كان نقل التلفظ يمثل له بمتنبر فضوي واصف metapositional، وإذاً لا سبب يدعو لأن نتوقع بأن الفعل الكلامي يعبر بالضبط عن الاستاد لاقل وأكثر، لأن تعريفه يمكن أن يتضمن أوجها أخرى لتمثيل حالة سيماتيقية كائنة؛ ويتطوي على جزء أو تعين لمتوى التلفظ بالعبارة. وشبه أن تكون الجملتان [9] و [10] مختلفتين في الظاهر.

إلا أنه يمكن أن يمتنع بأن تمثيل الحالة السيمانتطية من [9] يحتوي على مكون هو (تعبيره عن سروره ب (س) تماما كما يفعل المتلفظ بجملة (10)). ومع الفعل (حيا)، فإنه إن كان معنى الجملة (التعبير عن السرور ببقاء المخاطب) دالا على سائر أجزاء معاني هذا الفعل، فإن معنى الفعل (هنا) يغيرنا فقط بأن الحدث س هو شيء من سرور المخاطب. وأن الطبيعة الحقيقية لهذا الحدث س يجب أن يصرح بها، إذا كان هذا التصريح مطلوباً. وعلى هذا فإنه يجب أن تقبل بأن الطبيعة التركيبية الظاهرية للجملة ليست بالضرورة علامة مرشدة إلى البنية السيمانتطية التي يستلزمها كل فعل لغوي ذي قوة فعل كلامية. وهكذا فإن فعل حيا يجب أن يتناول كفعل تعبيرى حتى ولو كانت تنقص الإشارات التركيبية النوعية لذات الصنف.

وبالمناسبة يجب أن نستعد لأدراج العبارات التصنيفية التي لا تنتمي إلى الفئة التركيبية للفعل اللغوي أو التي لا تقوم في لفظ مفرد على الإطلاق. إذ لا يوجد في اللغة الانجليزية فعل لغوي، مثلاً، مناظر لفعل حيا يمكن أن يترجم الفعل اللاتيني ودع valedicere إلا أن هذا النقص المعجمي يمكن أن نسدّه بسهولة باستعمال التركيب /farewell/ goodbye، وداعاً. وكذلك وبالمثل في حال الودع يمكن أن نعطي صيغة من give one's word أعطاء كلمته.

وإذن فإن المشاكل المتعلقة بالتعاريف التركيبية مما يوجد عند سيرل في أصناف مقولات أفعال الكلام يمكن أن نحل إذا اتخذت المقولات وكأنها موجودة ضمن السيمانتطية لا ضمن المستوى التركيبي. ولهذا الاعتبار مزية إضافية يمكن أن يقع الإخلال بها حتى مع تحليل (البنية العميقة) التي هي عبارة عن عناصر الدلالة مما لا يمكن أن يتعين على وجه مؤكد مع العنصر المعجمي المفرد، وهو أمر يؤدي عن طرق حالة التمثيل في دلالة البناء المؤلف أو المركب : من ذلك مثلاً أن عبارة (نصح الطبيب بمعالجة طبية جديدة)، يمكن أن ينظر إليها إما على أنها اختصار للجملة : (نصح الطبيب بإجراء معالجة طبية جديدة) أو (نصح الطبيب المريض بأن يقبل معالجة طبية جديدة) أو غيرهما من العبارات المحتملة البديلة. إلا أنه لا حاجة بنا في هذا التحلل المقترح هنا لأن نخار من بين هذه العبارات تراكيب محددة. وذلك أنه بدلا من الحديث عن (الأفعال اللغوية لقوة

وعندما تدخل عليها من أصناف أو فعل النوعية التقديرية... وهي هذا المستوى، يستلزم الملاحظة التنبيهية على ما أدخلناه في 5.5 يمكننا أن نعيد تعريف الأصناف أو المقولات الخمسة بمطابقتها لما يلي من الصيغ :

التقريرية : (متكلم 2 جعل قوى فعل كلامي [قضية])

الإياحة والتوجيه : (متكلم 2 جعل قوى فعل كلامي [طلب])

النسأل : (متكلم 2 جعل قوى فعل كلامي [سؤال])

التعبيرية : (متكلم 2 جعل قوى فعل كلامي [الاحتوى القضوي]).

ومعظم ضروب اسناد قوة فعل الكلام لها على الأقل متغيران أحدهما يحدد المتكلم 2، وثانيهما يحدد التلفظ بالعبارة على أسلوب الوجه المائل oration oblique وعلى هذا الأساس فإن ضروب الاسناد التقريرية تدخل فكرة العبارات المحكية، كما تدخل أنواع الاسناد التوجيهية والإياحية فكرة فنون الطلب المحكية مما لا يتقله التلفظ بالعبارة نفسها (12)؛ وإنما نفترض بالأولى وجود حدث يعبر فيه التلفظ بالعبارة عن موقف أو وضع معين - وهذا الحدث مثل له في الصيغ المذكورة أنفاً لاحتوى القضوي الموضوع داخل معقوفتين، مما يميز عن المتغيرات الواسقة meta propositional لأصناف أخرى من الإسناد. والشروط الأخرى المعرفة، تلك التي لم تبن في تلك الصيغ المذكورة، إنما هي ما يميز أنواع الاسناد التوجيهية عن الإياحية. وفي الصيغة الثانية وهي الطلبية، يوجد فيها متكلم 2 (وهو متكلم يحكي التلفظ بالعبارة) كعامل فيها، في حين أن تاليتها يكون المخاطب م هو العامل. وأيضاً فإنه في التوجيهات والإياحيات تكون إحالة المرجع الزمني للطليبة متأخرة عن إحالة المرجع الزمني الموافق لقوة فعل الكلام الإسنادية، في حين أنه بالنسبة لضروب الاسناد التعبيرية يكون المحتوى القضوي غير متأخر.

وتستلزم أنواع الاسناد التعبيرية بأن المتكلم 2 يفترض صدق القضية المقابلة لمحتوى الإسناد القضوي. وهذا (13) فارق مهم يعبر عنه من حال المصدر المضم كما في [11] و [12].

(تقريرية)

[11] إنها تستلزم بكونه أكل أكلا كثيراً

(تعبيرية)

[12] إنها توبخه لكونه أفرط في الأكل

أن القضية (أكل كثيرا) صادقة، في أنه لو كان الفعل الرئيسي في الجملة [12] متفياً،
لاشعرنا بأن اللزوم باق على حاله.

[11] أي لم تشك بأنه أكل أكلا كثيرا

[12] ألم توبخه على كونه أكل أكلا كثيرا.

وكلا الفعلين اشتكى ووبخ معناهما الواضح يرجعان إلى أفعال الكلام التي يعبر
فيها التكلم الثاني عن سلوك المخاطب 2، لكن في المعنى المنطقي الضيق، فإن فعل
اشتكى [11] يدل على التقرير، في حين أن فعل وبخ في [12] دال على التعجيبة. وفي
الواقع فإن فعل اشتكى هو أحد الأفعال من مجموعة تظهر على أنها تختلط بالأسانف
التقريرية والتعجيبة، كثيرها من الأفعال، من نحو تفاخر، فرح، تبرم، تفجع. وعندما
تسبق هذه الأفعال الجملة المصدرة بأن، فإنه يحسن أن نحللها كما لو كان معنى [أقرر
بأن، مع فعل دال على الكيفية]، حيث يكون هذا الفعل اللغوي دالا على معنى تعجيري،
من نحو، أتب، لأنه يبدو من أمرها أنها تنقل نوعين من دلالة قوة فعل الكلام في ذات
الوقت.

والاعتبار الآف الذكر كما أوردنا في الصيغة (ضروب الإسناد من قوة فعل كلامي)
المشتملة على أفعال لغوية، يبين في المحل الأول كيف أن أصناف قوى أفعال الكلام،
يمكن أن تدور إلى عدد محدود من الأنماط المنطقية. وعلى هذا الأساس، فإن فعل
الكلام التساوي rogative استحق مكانته كصنف منفرد، لأنه يختار سؤالا غير مباشر،
كمتغيرات له، وكنيجة مستخلصة لهذا الأساس المنطقي (لقوى فعل الكلام) من
قريب، صنف ضروب الإسناد السبكيولوجية. وأنواع الاسناد الاعتقادية (أو ضروب
الاسناد في وضع فكري) من نحو فعل، اعتقد، ظن، تقابل ضروب الاسناد التقريرية. إذ
كلا النوعين يدعلان قضية محكية كمغير. وهذه المقابلات وغيرها نعريها مرتبة في
الجدول 1.9.

الصفة	الأمثلة	الصفة	الأمثلة
أ- التقريرية	حكى، أعلن	اعتقادية	اعتقد، ظن
ب- التوجيهية	حفز، ألهم	إرادية	تمنى، التماس، قصد، عزم
ج- إباحية	عرض، وعد		
د- تساؤلية	سأل، بحث	تشكيكية	استغرب، شك
هـ- تعجيبة	اعتذر، شكر	وضعية	سامح، اعترف

وتوضح الجمل التالية البناء التركيبي المرتبط بكل نمط منها :

- أ- 1- أخبر جيم بأنه لأحد قد وصل } تقريرية
2- اعتقد جيم بأنه لأحد قد وصل } اعتقادية
- ب- 1- حشني شيلا على أن أتسوق أنها } توجيهية
2- أرادت شيلا أن أتسوق لها } إرادية
- ج- 1- عرض علينا بيل أن يحملنا معه الدار } إباحية
2- كان بيل يريد أن يحملنا إلى الدار } إرادية
- د- 1- سيد بحث ما ذا أنت فاعل } تساؤلي
2- سيد استغرب ماذا أنت فاعل } تشكيكية
- هـ- 1- سامحتني فريدا لأني قلت الكذب } التعجيبة
2- غفرت لي لأني قلت الكذب } حياة وضعية

ولست هذه المقابلات عرضية، لأن وظيفة (حكاية الكلام) ووظيفة (حكاية المعنى)
متوازيتان من الناحية المنطقية في كونهما يتعاملان مع نفس النوعين من الأسلوب المائل :
كالقضايا المحكية في نوع (أ) والطلب المحكي في النوع (ب) وفس على ذلك، لكن الترابط
الموجود بين الأمثلة (أ) - (هـ) السابقة هو أشد اتصالا من هذا إذ في كل حالة فإن جملة

وعلى خلاف ما سبق، فبعض الأفعال اللغوية المستعملة في قوة أفعال الكلام تشرح إلى أن نصير مقبولة، في تركيب مائل أكثر من استعمالها في تركيب مستقيم (مباشر) [16] أمرني، حتي، استعظني وولتر على أن ابتعد.

[وهذا تركيب كثير الشبوع]

[17] «أذهب بعيداً» أمرني حتي وولتر

[وهذا تعبير قليل الذيع]

وهذه الأنماط من ضروب التفضيل ليست مستغنية، مادام فعل الكلام المباشر وفعل الكلام المائل تعطي على التوالي وصفاً تداولياً / سيمانتيقياً صورياً باللفظ بالعبارة التي نحبها تلك الأنماط وتنقلها، وبين هذين النمطين يوجد قط آخر حيادي يحتوي أفعالا لغوية من تركيب فعل كلامي يدخل فيه كل فعل من نحو قال، قرر، أجاب، رد، ويبدو من أمرها أنها تقع على نحو متكافئ من السرعة مع فعل كلامي مباشر، وفعل كلامي مائل. ومع أن فعلا من نحو كرو (قال مرة ثانية) وأجاب (رد مجيباً)، كليهما حاصلان على دلالة أشد خصوصية من فعل (قال)، فإن خواص الدلالة التي تضفيها إليهما لا تصف مادة فعل الكلام ولا كيفيته بل تصف الطريقة التي يدرج بها هذا الفعل الكلامي داخل سلسلة الأفعال الكلامية. وبهذا المعنى، فإنها تلزم الحياض بين الأصناف الموصوفة من الناحية الفونطيقية وبين محتواها.

9. 3 - هل توجد فئة منفصلة للأفعال اللغوية الإنجازية ؟

وما حذف بشكل بارز من التصنيف السابق للأفعال اللغوية من الفعل الكلامي هو الفعل اللغوي الإنجازي. وغالباً ما كانت تفترض مناقشات الأفعال اللغوية الإنجازية أن هناك صفات خاصة للأفعال اللغوية تتميز بقدرتها على أن تستعمل استعمالاً إنجازياً. وهذا الافتراض صرح به أولئك الذين يتمنون إلى فرضية العبارة الإنجازية (6.8) كما هو الحال عند روس (1970) و sadock اللذين طبعاً مثال هذه الأفعال اللغوية بصفة خاصة وذلك بزيادة نعت إنجازي في معجم اللغة المدروسة؛ وكذلك وبالمثل يفترض سيرل (1979) (1979) وجود معيار [إنجازي] مستقل لتصنيف قوى أفعال الكلام.

9. 2 - 4 - الأفعال اللغوية ذات المحتوى الوصفي من الناحية الفونطيقية

ومن الآن فصاعداً فلنأني سارجع إلى ممارسة بحث أصناف الفعل اللغوي أكثر مما سأفحص أنماط الجمل. ومع أنه من الوجهة التقنية، يكون من المناسب أن نناقش دلالات قوة فعل الكلام بالنظر إلى ضروب الإنشاء، إلا أنه توجد مزية للاستئناس. وذلك بوضع تعبيرات لفعل لغوي من تركيب قوة فعل الكلام، وفعل لغوي تقريري وما شابه ذلك. ولا ينتج تعدد معاني الأفعال اللغوية عن الخلط، حينما اعتبر دائماً هذه الأفعال في علاقتها بتوضيح المعنى المخصوص لكل صنف من أصناف قوى أفعال الكلام الخاصة.

وقبل أن ألخص هذا الإحصاء، لمختلف أصناف الأفعال المرتبطة بأفعال لغوية لقوى فعل كلامي، فإنه يحسن أن أشير إلى فئة الأفعال الكلامية التي قلما تختلط مع قوى أفعال الكلام من الوجه المائل لها أكثر من ارتباطها بالوجه المباشر.

ويتبين الفارق هنا بالاعتماد على أن ما لاسيه بالأفعال اللغوية ذات المحتوى الموصوفة من الوجهة الفونطيقية: (67: [1977b] 1980) Leech) على خلاف الأفعال اللغوية ذات المحتوى الموصوف لقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام، وما يدخل تحتها من أصناف. وهذا يعني أن دلالتها يوجد لها تعلق بما يكتبه اللفظ أكثر مما يوجد لها التعلق بمادتها. وأمثلة ذلك من هذه الأفعال هي الأفعال من نحو (أن: ين)، همهم، فح: دمدم، صاح، همس. وبالنسبة لهذه الأفعال - ومعظمها يمكن أن يستعمل بدون تلفظ صوتي واضح - يمكن أن تحدث تعبيراً على النموذج التركيبي الآتي :

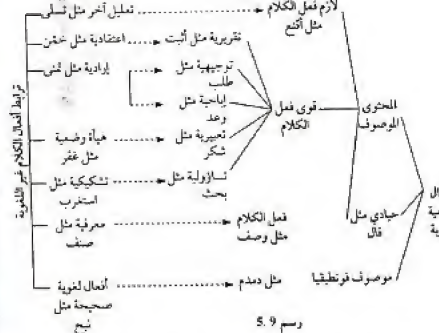
[13] همهم بورس قاتلاً (وداعاً) على نحو غير مفهوم وبوجه عام فإن هذه الأفعال اللغوية الموصوفة تكون من الناحية الفونطيقية مقبولة في فعل كلامي مائل.

[14] إنه خطأ : نisst ماجي بكلمة / أسرت / ارددت صوتها

[هذا تعبير محتمل في الإنجليزية]

[15] ماجي نisst بينة شفة / أسرت إليه / وشوشت [وهذا تعبير قليل الاحتمال

في الإنجليزية].



رسم 5.9

ويمكن أن تكون حجتي أنني لا أحتاج إلى مثل هذه الخاصية التي لا تكون ضرورية لتعقيد النحو والمعجم كما لا أحتاج أن نفترض أن المتكلمين بلغه ما كالأجليزية بتعين عليهم أن يفهموا أي شيء هي الأفعال اللغوية التي تسمح لهم بواسطة نحو هذه اللغة أن يستعملوها كأفعال إنجليزية. لأنه إذا أمكن أن نبين بأن (صفة الإنجليزية) كخاصية للأفعال اللغوية يمكن أن نسد الفجوة من خواص أخرى، أمكن كذلك أن يسطح نحو لغة ما إلى حد معين. وقد أزعج بأن هذا أحد الوجوه التي أثقل علماء اللسانيات - وبخاصة أولئك الذين حصل لهم الاتقان بالسياطة التطبيقية التوليدية - النحو بمعطيات وتخريجات (نراجع 3.5) زاعمين أن التفسير النحوي يتعين عليه أن يعطي الأمور التي يقع بها التأويل على نحو أفضل من الوجهة النحوية.

وحتى أعطي لهذه الوجهة من النظر، فإني سأرجع أولاً إلى الاعتبار الوصفي لضروب الإنجاز الذي ذكرته في 3.8 وكذلك 5.8. وقد وقع الاحتجاج هناك بأن أصناف الإنجاز هي مجرد أنماط للتلفظ بالعبارة مما يقع ذكرها بالاسم كما هي، وهي ضروب من تسمية التلفظ يحيل فيها الفعل الإنجليزي في الحال إلى فعل الأداء والعمل مما يشغل به المتكلم في لحظة الكلام، وعلى هذا الأساس يمكن أن نبدأ بانفراض أن أفعال الكلام اللغوية

غير أنه في الواقع الراهن فإن أصناف الأفعال الموجودة في أعلى الرسم وأسفله من رسم 5.9 لا تعامل بوجه عام كإنجازية.

[18]؟؟ (ولهذا السبب) أفترض أن تلزم الهدوء. (فعل لغوي لازم فعل الكلام)

[19]؟؟ (ولهذا السبب) أي أعمس لك بأن تلزم الهدوء. (وصف الفعل اللغوي من الوجهة الفونطقية).

وليست الأسباب الداعية لهذا هي أسباباً نحوية كما ليست هي تداولية؛ إذ عدم التعاون من الوجهة التداولية (ويظهر عدم التعاون عرضاً في قلة الأدب) واقع في الاختلال باستعمال لازم فعل الكلام (أفترض على وجه إنشائي) إذ لا يجوز حصول الصدق بدون تحقق التمهيد أو الضمان مسبقاً من كون أن إجابة المخاطب متفقة مع أماني المتكلم (14). والاستعمال الأمثل بجملة [18]، يمكن أن يقتصر به على العالم الافتراضي الذي يكون فيه المخاطب لعبة واقعة تحت (توجيه رأيي)، المتكلم. غير أنه من الوجهة الدلالية، لا شيء قبيح ومستغرب حول استعمال لازم فعل الكلام للأفعال اللغوية فيما يدعي بالأفعال الإنجازية الموهومة الظاهر والمستعملة في المراجعة، كما أودنا في 2.6؛ إذ لا يمكن أن يوجد هنا ما يؤخذ مسلماً لأش لازم فعل الكلام :

[20] هل يمكن أن أفترض بأن تأكل كثيراً من الكعك

[21] يجب علينا أن نذكر بأن الكلاب ممنوعة

ويعتبر نوع اختلاف الحجة التداولية المذكورة في [19] غير واقع ولا حاصل. والفعل الموصوف من الوجهة الفونطقية كفعل إنجليزي لا يوجد فيه تعليل من جهة قاعدته الكم والكيف؛ لأن المخاطب يمكن أن يعرف دائماً، عند سماعه التلفظ بالعبارة الإنشائية، ما إذا كانت الخاصية الفونطقية للمتكلم في تلفظه بالعبارة صحيحة أم غير صحيحة. فإذا نطق المتكلم هاساً بجملة [19] فسيعلم المخاطب بأن هذه الجملة صادقة في حين لو نطق المتكلم بالجملة [19] وهو يجازي في أذن مخاطبه لعلم كونها كاذبة.

وبهذا الاعتبار فإن الفعل اللغوي الموصوف من الوجهة الفونطقية والمستعمل كفعل إنجليزي يكون مقابلاً لقوة فعل كلامي كما هو وارد في الحالة الأخيرة؛ إذ قيمة الصدق الموجودة في هذا الإنجاز يكون على حال نادرة أو على قلة، حتى لو استلغ أن

يتحقق منها المخاطب. وهنا الأفعال كـفعل منعزل كلاحقة (من نحو أنا)، فعل لغوي، أنت (I verb you) يكون دائما مزمدا إلى تحصيل فائدة معرفية إلى درجة ما. وسائر ضروب الأفعال الكلامية الأخرى من رسم 5.9. تجري مجرى الإنجازية - وبخاصة أصناف قوى أفعال الكلام ببطيئة الحال - إلا في بعض الحالات التي يمكن أن تكون لأسباب تداولية وسيما تطبيقية مناسبة كأفعال الإنجازية فقط في ظروف غريبة إن وجدت على الإطلاق (15). ومن بين هذه الأفعال، توجد أفعال لغوية من نحو زعم، تفاخر، وهي أفعال تستلزم رأيا في غير صالح المتكلم بأنفعال الكلام، كما توجد أفعال أخرى من نحو عرض بكلامه، أو ما، وهي تتطلب أن القضية التي تدخلها يمكن أن نقل شيئا على وجه ضمني أو غير مباشر.

9. 4- التحليل اليماني في بعض الأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام

قال كأن أمر	نعم	مخاطب	غير مشروط	لامع (أمت)	التصديق أن المخاطب يفعل من
سأل ب- طلب النفس نصح	نعم	مخاطب	مشروط	لامع (أمت)	التمني بأن يفعل المخاطب من
ح- كود الطلب إشار	نعم	مخاطب	مشروط	أمت	الاعتقاد بأن من يمكن أن يكون لامع المخاطب
د- استدعاء	نعم	مخاطب	مشروط	أمت (لامت)	قبول المخاطب لأن يفعل من
هـ- العرض	نعم	متكلم	مشروط	أمت (لامت)	قابل لأن يفعل من
و- الوعد الشرع العهد	نعم	متكلم	غير مشروط	لامت (أمت)	قابل لأن يفعل من
ز- التوبيخ	نعم	متكلم	غير مشروط	لامع (أمت)	الإلحاح بأن المخاطب يفعل من
ح- هنا ط- شكر ي- واقع ك- سامع ل- غزي حزن	لا لا لا لا لا	(مفع) (مفع) مفع مفع مفع	— — — — —	أمت أمت لامع لامت لامع	مسرور ب (س) معترف ب (س) مناشئ على أن (س) صافق عن (س) متعاطف مع المخاطب حوال (س)
م- تنجس ن- تضاير	لا لا	(مت) (مت)	— —	لامت لامت	حزين على (س) مرهوب ب (س)

الأصناف الثلاثة الأخيرة يكون واضحاً من كونها يجوز أن تندرج على نحو من التواطؤ، ضمن الجدول المنفرد (2.9).

والأنفاط في العمود الأيمن من الجدول (2.9)، مثل قال وسأل ونصح، ينبغي أن تؤول كأفعال مستعملة في معنى مخصوص، وفي سياق تركيبى نحوي مخصوص وسمانطيقى خاص. وذلك أنه بالرغم من أن الفعل (أشار) يمكن أن يستعمل كفعل توجيهي وتقريبي معاً، كما هو في الجدول، إلا أنه من الواضح أن المعنى التوجيهي هو الذي مثلناه. ويوجد عدد من الملاحظات الإضافية يجب أن تقدمها لتأويل هذا الجدول (2.9) وستعمل الآن على تعداد بعضها.

1- العمود أ،

يبرز هذا العمود الأفعال التعبيرية عن التوجيهية وعن الإباحية، والتعارض قائم بين تأخر الزمان وعدم تأخره فالحاضر الماضي، إذا قيسا ابتداءً من وقت التلفظ بالعجالة المحكية، فإنهما يجتمعان معاً ويعارضان المستقبل. وذلك أن الأفعال التوجيهية والإباحية يمكنها وحدها أن تشعل على الأحداث في المستقبل. أما التعبيرية فلا يمكن أن تحيل إلا على الحاضر أو الماضي ولا تحيل إلى المستقبل.

* أعد { بأنك كنت مازحاً.
بأنك تمتعت نفسك.

* - شكرتنا ماري على قدومنا لتراها في الأسبوع القادم (17). والتعارض الجوهرى فيما يخص الزمان الدائم المستمر لأفراض الصبغة والجهة يوحد بين الماضي وعدم الماضي، وإذن قد يكون هذا أمراً مفاجئاً أكثر من تعارضاً زمانياً رئيسياً بالنظر إلى أغراض تعريف قوة أفعال الكلام، مما يوجد بين المستقبل وعدمه، ولا يصدق هذا فحسب بالنسبة للإباحية والتوجيهية والتعبيرية، وإنما هو صادق كذلك على التقريرية (5.9).

2- العمود ب،

ويميز هذا العمود بين الأفعال التوجيهية والإباحية، فبعض قوى أفعال الكلام وخاصة التوجيهية تحيل إلى حدث (س)، مما يفترض المخاطب كونه مسؤولاً عنه. وفي حالات أخرى من نحو ضروب التهنة فلا ياضطر المخاطب أن يتدخل كشالعل، إلا أنه على

(2.9). وهذه الأنفاط من قوة أفعال الكلام اللغوية الموجبة للمخاطب ينبغي أن تعارض بالرغم من ذلك، مع أنفاط أخرى مقابلة لقوة فعل كلام موجه للمتكلم من نحو وعد وعرض. ودافع. ومن المفهم عند تمييز توجه المخاطب عن توجه المتكلم بهذا المعنى، أن نلاحظ ارتباطها، كما في هذا الحال، ويكون هذا الارتباط مقتضى، حتى ولو لم يشر إليه صراحة في متمم الجملة.

[24] أمر قائد الجيش بأن يهدم الجسر

[25] أعد بأنك ستسأل جزاك

ونفهم من جملة [24] بأن المخاطب الذي يتعين عليه أن يبرى خراب الجسر حتى لو لم تقع الإشارة إليه. وكذلك في حال جملة [25] نفهم منها أن المتكلم يرى أو يعتقد جزءاً من المخاطب. ولأجل هذا السبب يكون من الأهلية بمكان أن يرتبط تعريف: "الإباحات الخاصة بتوجيه المتكلم والمخاطب بمضمون (س) كحدث راجع إلى متمم الجملة أكثر منه معبلاً إلى البنية السيمانطيقية للمكمل ذاته.

3- العمود ج،

يناسب هذا العمود تلك الأفعال اللغوية التي يحل فيها مضمون حدث (س) بعد فعل الكلام فقط. وإذا كانت هذه الأفعال تختص (بالشرط)، فإن المتكلم يقصد إلى أن الحدث لا يحصل إلا إذا أبدى المخاطب الموافقة أو القبول. أما الأفعال (غير المشروطة) فقد يقصد المتكلم إلى مبادرة فهم المستمع لتلا يعتبر الأمر حاصلًا. وذلك أن الفارق بين الأمر والطلب، من هذا الوجه هو الفارق بين التوجيه الذي يفترض معه المتكلم أن مخاطبه يمثل أمره وبين التوجيه الذي يخمن معه المتكلم أو بالأولى يحتمل أن يفترض كونه يؤثر فيه إن اتفق معه المخاطب. ولأسباب انضحت في مناقشة درجة الاختيار (5.5، 5.6، 5.7)، فإن هذا التمييز ذو ارتباط مهم بالنسبة للمجاملة والتلفظ. إذ قد يوجد تعارض مماثل بين الوعد والعرض. فعلى حين أن الملازمة المشروطة، في الواقع التداولي هي درجة كم كان الاختيار مسموحاً به للمخاطب، فإنها في سيمانطيقاً قوة فعل الكلام يكون الاختيار هو: (نعم أو لا)، بين استعمال عنصر معجمي واحد أكثر من غيره، إلا أنه في مجموعة التوجيهات وهي تقضي أن المتكلم حصلت له علاقة غير ملائمة له بالنسبة إلى المخاطب. وإذن يستلزم هذا الاختيار الأوفق لمصالح المخاطب.

غير أن الجدول 9. 2، يفصل بما فيه الكفاية هذا الاقتراح حتى أنه يوضح كيف يمكن أن نكتشف (الأرواح الصغرى) بما يوجد في أفعال الكلام من دلالات، وكمثال الزوجين نستطيع أن نبين بأن فعل قال، وسأل يختلف كلياً واحداً منهما عن الآخر تبعاً لما يعرضه الجدول، باعتبار مجرد شرطية الإجابة. وهذا كما في :

- قال جي / سأل هيجو بأن يطعم الحيوان (الأرنب)

وستلزم فعل (قال) بأن جي يعني بقوله أن هيجو قام بإطعام الأرنب بغير شرطية، في حين استلزم فعل (سأل) بأن جي يعني بقوله إن هيجو يختار بأن يفعل أو لا يفعل الأطعام، وكون أن هذا التمييز يجعل نتائجه التداولية بالنظر إلى الأدب والعلاقة بين جي وهيجو، لا يضمن تعاضداً محدداً.

- إن أختي وعدت / عرضت أن تدفع ثمن تذكرة سفر. وهنا فإن التعارض السيمانطيقي هو شأن اشتراطي كما في السابق. لكن النتائج التداولية التابعة تختلف بعض الاختلاف. وهذا الأمثلة تكشف بوضوح عن الفارق بين ضروب التمييز الصريحة للسمانطيقا والتغيرات الغامضة للتداولية؛ لأننا هنا نكون غير متيقنين، في التحوار الراهن ما إذا كانت العبارة (سأشتري تذكرة سفر) تدل على وعد أو على عرض. لأن الاختلاف بين هذين الفعلين وعد وعرض هو مسألة تدور (واقعة) على درجة سلم الاختيار، فإذا حكمنا مثل فعل الكلام هذا، كنا وجدنا أنفسنا في وضع نصقه فيه كوعد أو كعرض. ولأجل ذلك كان علينا أن نقرض تأويلنا صريحاً عليه. ويوجد نوع مختلف لاقتراح زوج آخر وهو ما وقع بين فعلي عرض واستدعى، حيث يكون التعارض الرئيسي داعياً لأن نعرف ما إذا كان المتكلم أو المخاطب فاعل مضمون (س) في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، فإن الفعل استدعى يجوز أن يكون له معنى ضيق، وهو أن المخاطب يدعو لزيارة المتكلم أو ليكون ضيفاً عنده. ومع أن هذا النوع يفصل الحد المشترك للتوجيهية / الإباحية فإن هذا الاختلاف بين التكلم - الموجه والمخاطب الموجه يجوز أن يكون في الواقع غير مدرَك أو لا يكاد يدرك.

عرضت على ماطا أن تمني بدراجتها.
استدعيت ماطا لتعبرني دراجتها.

والرموز المستعملة هنا هي نفس الرموز التي استعملت في 5. 7 ويوجه عام فإن هذا الرمز مت (متكلم) وسخ (مخاطب) يفيدان معاً الملاممة المرغوبة. أما هذان الرمزان مت، مخ فيفيدان عدم الرغبة بالنسبة لهما معاً. غير أن الدلالة يمكن أن يزداد وضوحها تبعاً لأي درجة قيمة تكون مناسبة : (5. 6. 1. 1. 6. 4). وأما بالنسبة للتوجيهية والإباحية فإن درجة الريح - الحسارة تكون مقبولة. وإذا فإن معاني الرموز قد تثبت على وجه الضبط لقائدتني المتكلم والمخاطب، كما تثبت الحسارة لهما تبعاً لتأويل الإباحيات والأمرات عما ناقشناه في الفصل الخامس. أما التعيرية، فإن بعض الدرجات قد تناسبها وفقاً لقاعدتي الاستحسان والتواضع كما ناقشنا ذلك في (6. 2. 1. 6. 3). ومع التضع فقد افترض أن مضمون (س) هو سوء الحظ بالنسبة للمخاطب. ومع التهيئة يخمن أن مضمون (س) هو تصديق المخاطب، وكما يبين جدول 9. 2، فإن بعض الأفعال التي تجعل المتكلم والمخاطب متعارضين من ناحية القيم فقد بحثت في 5. 7 في حين أنه بالنسبة للبعض الآخر، تكفي قيمة واحدة.

5 - الرمز الأفقية

ولا يشير الجدول 9. 2 إلى أدق السمات الخاصة بالدلالة التي تفرق أفعال اللغة شبه المتشابهة التي جمعت أفقياً. كذلك لم يعط جرداً ولا قائمة جامعة للأفعال اللغوية المتشابهة في كل زمرة على حدة. إلا أن مثالاً واحداً للضروب التعارض السيمانطيقية، خارجاً عما مثل له في الجدول، قد حصل بين الأمر مع اقتضائه بأن المتكلم هو شخص له سلطة ما على المخاطب، بين الطلب الذي هو مقابل للاقتضاء الذي لا يكون فيه المتكلم ذات سلطة ما على المخاطب؛ وبين الطلب الذي هو مقابل للاقتضاء الذي لا يكون فيه المتكلم ذات سلطة ما على المخاطب.

- أمر القائد العسكري بأن ينسف (يجب أن يهدم) الجسر.
- طلب السكان أن ترفع القاذورات (وأنه يجب أن ترفع).

وإذا تبدلت مواضع هذه الأفعال الرئيسية من هاتين الجملتين، فقد يصير أثرهما غري متطابقين : ونحن نحاول أن نبحت لهما عن سياق مناسب لهما ولكن لأسباب مستعرض لها في بند (8) الآتي، ولا تكون نتيجة هاتين الجملتين غير نحوية.

المخاطب، وقع على وجه الحياء في حال أفعال التصرفات من نحو فعل أمد واستمر.

7- مايقع من سقوط أو عدم ذكر على وجه عرضي

وكذلك يكشف التحليل المكوني للسقوط العارض في المعجم لأفعال قوي الأفعال الكلامية. مثلاً من خلال التعبيرية فإن مزوجة اختيارين في العمود «ب» والاختيارات الرئيسية الأربعة في العمود «د» تؤدي إلى ثمانية أنواع نظرية بدخول التكلم والمخاطب، وقد احصيت منها سبعة في الجدول 2.9 والساقطة أو المتروكة هي مراوحة التكلم في العمود «ب» و أ المخاطب في العمود «د» والفعل الكلامي الذي يختص الحدث (س) قد ابتدأه التكلم واستغاد منه المخاطب ويرجد في مقابله سب تداولي صحيح لسقوط فعل لغوي لتقوى فعل كلامي مع هذه الخواص، يمكن أن يظهر مثل هذا الفعل الكلامي دالاً على قلة أدب، لأنه يمكن أن يشير إلى عدم شكل المخاطب في التكلم، وأن يكون مضاداً للشكر. على أنه قد دلت الملاحظة بأنه يوجد مثل هذا الفعل الكلامي، إذ وظيفته هي حسن الأدب عند الرد على عبارة الشكر التي قدمها المخاطب. وقد يكون حسن أدب الاعتراف بالجميل خاضعاً للعرف المؤسسي في بعض اللغات مثل الألمانية، إلا أنه في اللغة الإنجليزية أقل دخولا في الناحية المؤسسية حيث إن خلل الاجابة الشفوية من الإشارة إلى الشكر والتقدير غالباً ما ينبه عليه، وفي ضروب الاهتمام باللباقة وحسن التصرف، فإن مثل هذا الفعل الكلامي يحط من قيمة فعل (س) بالنسبة إلى المتكلم أما بالادعاء بأن (س) كان مطلوباً مرغوباً به عند التكلم (إنه لضرور عظيم) أو كان (س) قليل الشأن عنده (إنه فعل ناه على الإطلاق) ولربما أنه لاغربة في أن هذا الفعل الكلامي الذي يتعلق أثره بالخط من قيحه مساهمة المتكلم لم يكن مدوناً في المعجم الإنجليزي.

8- تأويل ضروب التدرج التسلسلي

وملاحظتي الأخيرة عن الجدول 2.9 تتعلق بتأويل تقويم السلالم المتدرجة في العمود «د» مثلاً كيف نعرف أين نكون «س» مكلفة للخسارة والريح بالنسبة للمتكلم والمخاطب، ومن ثم ما إذا كانت الأفعال اللغوية عرض، استدعى أو سال أفعالاً ملائمة ! ومن الواضح أن محتوى شبه الجملة التضمنة هي أساسية لهذا الحكم حتى يصح أن نكون مثلاً الجملة [26] الحكم فيها أكثر مناسبة من [27].

[27] استدعني أذا أن أظهر الاسطبلات.

لكن هذا الحكم هو حكم ذاتي، قائم على ما إذا كان الناس يعلنون إلى أن ينظروا إلى هذا الفعل كتفعل مرض أو غير مرض ولا سبب يدعوا لاعتبار هذه الجملة مثل [27] على أنها غير نحوية؛ لأنه لا يوجد فيها من الناحية اللسانية شيء معيب بالنسبة لشخص يجد متعة في أن يظهر الاسطبلات؛ وإذا أخذنا هذا المبدأ على أنه حكم ذاتي، مغرق في الذاتية فإنه يمكننا أن نفكر إن حاولنا ذلك، في تأويل معلوم حتى في أمثلة غير مستأفة.

[28] وعد الأطفال أن يكونوا أشد مشاكسة إن أرادوا.

[29] دافع عني اللبثونير ليجعلني وريثه.

[30] هنا ماكس السيد وولتر يتشويه الأسد له.

[31] نصحت سارة بأن تقرضني مبلغ 3000 يدون فائدة.

[32] هدد يوب بأنه إذا أسامت ماري سلوكها فسوف يعطيها أي شيء تطلبه.

وأحمدى القارئ (من الوجهة الإنجازية) أن يفكر في سياق معقول لكل جملة من هذه الجمل ضمن زمان محدود من خمس ثوان، وإذا خلق الإنسان في تخيل فاسد فقد يمكنه أن يصيغ سياق المثال عن طريق غنى عمه الغريب أو عن طريق الزاهد المتعبد، الذي يعتقد أنه كلما تألم في هذا العالم كما جوزي في الحياة الأخرى. ولكن يطرح سؤال مهم، وهو أي حكم للرفقة أو لعدمها يكون حاسماً في نقل قوة فعل كلامي أو للهمنى (التكلم 2) أو المخصوص بالتهنئة (المخاطب 2) المسؤول عنه؛ وبحسب الظاهر يكون المخصوص هو المخاطب أي الشخص الذي من أجله وقع التقدير أعني الشخص الذي أحننا عليه بالرمز مخاطب في العمود (د) من الجدول 2.9 إذا لحكم منتفض في اختيار الفعل، ذلك أن الجملة [30] تشير إلى وولتر، ولربما لسوء تصرفه مع الأسد المروض، يمكن أن يعتبر أن الأسد مزقه لرغبته هو في ذلك، إلا أن هذه نظرية سطحية. وعلى وجه الضبط فإن [30] تقتضي أن ماكس (متكلم 2) يعتقد أن مضمون (س) مرغوب فيه من لدن وولتر (مخاطب).

وعلى ذلك فلو قطع وولتر حسن تصرفه، لكن ماكس وقرينه الأسد المروض، لم يكن متحققاً من ذلك، لكن ماكس لا يزال مهتماً وولتر (بالرغم من غلظته، وتكون العبارة

نقول بأن الحكم بما إذا كان نقل قوة فعل الكلام بطريق الفعل اللغوي صادقاً، هو حكم قائم بنوع خاص على ثلاثة ضروب من التقويم: أعني حال المتكلم 1 (الفاعل) للحكم لما نقس به التكلم 2 حتى يكون حكماً للمخاطب 2 عن مضمون (س).

9. 5- الأفعال اللغوية التقريرية

لقد أعملت الأفعال اللغوية التقريرية من التحليل السابق، مع أنها تشكل من الناحية العددية أكبر صنف أو مقولة لغوي أفعال الكلام، فهي لا تطاوع بسهولة التحليل السيمانطيقي، ولربما كان فيها هذا، لأن مثل هذه الأفعال، على خلاف سائر أصناف قوى أفعال الكلام، تفترض بوجه عام علاقة المساواة بين المتكلم 2 والمخاطب 2 غير أنه من بين أمثلة 2.9 تكون درجة سلم واحد مناسبة لأفعال اللغوية التقريرية، وهو العمود (أ)، إذ يتعامل مع الاحالة المرجعية الزمانية. والمشكلة هي ما إذا كان الحدث الذي يصف (س) متأخراً أو غير متأخر قد يهيم الحالة التقريرية ووضعها. وعلى هذا الأساس يصح أن نميز الأفعال التقريرية الإنسانية من نحو، أسند، نبأ، أخبر بوقوع الشيء. عن الحكمة، من نحو نقل قص، سرد (18).

[33] نبأ خبراً الاقتصاد بأن التضخم التقدي سيتراجع

[34] ؟ نبأ خبراً الاقتصاد بأن تضخم الأسعار قد تراجع

[34] ؟ 10 أورد خبراً الاقتصاد بأن تضخم الأسعار يمكن أن يتراجع (19).

وضروب التمييز قد يكون لها بعض الأهمية: منها (1) ما يكون بين حصول القضية (ق) معلومة على وجه عام، واقعا لها في أمثلة أفعال: أعلن، صرح، نادى، وجه مباشر، وأمثلتها من الأفعال لمح، الملح، اقتضى ومنها (ع) ما يكون بين التقرير التأكيدي، وأمثله هي أثبت، أظهر، اعترف، أقر، شهد، وبين التقرير المؤقت، وأمثله أو ما إليه بأن، افترض، وضع مسلمة وإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن القول أنه بينما تختص بعض الأفعال اللغوية التقريرية، من نحو أعلن وأخبر، بعدم توجيهية نقل الخبر حول العالم الواقعي، فإن بعضها الآخر مثل ادعى، واعتراض يمكن أن يطلق عليها لفظ الاحتجاجية: إذ أنها تعبر عن العلاقة بين الصدق المدعى الجاري وبين الصدق المزعوم مما يدعيه كل من المتكلم والمخاطب ويمكن أن يكون كل مشترك في الاحتجاج قائلاً بأنه في (وضع)، يجعل منه

مجموع الاعتقاد انقراطيه من الوجهة المنطقية، وهي اعتقادات تلزم أحد المشتركين بأن يبرر ويدفع. وذلك أن الفعل ادعى، يدل على المطالبة، كأن تطالب بكون قضية متعينة إلى أو مدعومة بشيء ما بالنسبة لوضع المتكلم. وكذلك فعل قيل، يفيد معنى (أن يتبع لشيء ما بأن يتبعي) إلى وضع الخصم ليتحقق الصدق. وبهذه الطريقة نفترض الأفعال التقريرية خاصة المشاركة والتفاعل، مشابهة لما نفترضه الأفعال الإباحية والتوجيهية والتعبيرية. والثالثة الآتية لمحاولة التعريفات توضح كيف أن الأفعال الاحتجاجية يمكن أن تعرف باعتبار الأوضاع المتقابلة، ونفترض القول في مستدل ومعترض:

1- يدعي المستدل بأن القضية (ق) تستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) و (ق هي جزء لصالح وضع المستدل).

(وكذلك أفعال أخرى من نحو وضع وعرض).

2- يسلم المستدل بأن ق تستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق)، و (ق هي جزء لصالح وضع المستدل و (ق) تنقض بعض الوجود من وضع المستدل. [وكذلك توجد أفعال أخرى من نحو سلم، اعترف، أجاز، أقر، أدان].

3- يمتنع المستدل بأن ق تستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) ويدعي المعترض أو يستنتج بأن لا ق هي جزء لصالح وضعه (ومثل ذلك إلخ).

4- يوافق المستدل بأن ق يستلزم

(يثبت المستدل بأن ق، و (ق هي نصب وضعه) وأن ق هي جزء من حق المعترض (وكذلك فعل مساعد)

5- يحتج المستدل بأن ق يستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) و (ق هي استنتاج متزع من حجة وضع المستدل

[ولذلك فعل اعترض].

وإذاً يكون من البين أن ما يلي هو عبارة عن ملائحات ذات أهمية لتعريف الأفعال التقريرية اللغوية: (أ) منها أن التنبؤ معارض للسرد و (ب) منها أن العالم معارض للخاص. والتقرير مضاد للاستلزام و (ج) والتقرير التأكيدي ومضاد للتقرير الموقت

تكون مدونة في معجم الأفعال اللغوية التقريرية. لأنها ذات أهمية في أسلوب التداولية التقريرية، وأيا كان الأمر فإن أصناف التعارض المتصلة الأفعال اللغوية التقريرية. كما هو الحال بالنسبة لضروب الأفعال اللغوية لقوى الأفعال الكلامية، غالباً ماتكون أئند إيهاماً وغموضاً من جهة التدرج السلمي، من الكل واللاشيء. ويصدق هذا الموضوع من نحو الفارق بين (ب) و (ج) مما ذكرنا آنفاً ولربما ظهر هذا مستغنياً من وجهة نظر الفرية العامة من أن ضروب التقرير قد تتضح تمام الموضوع، وتكون المهمة غير النامة لانجاز الفعل أعني نقلاً لغير من شخص لأخر.

9-6- خاتمة

وفي منطقة الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، كما هو الأمر في معظم مجالات المعجم، فقد تميز اللغة صنفاً غامضاً بينما الحقائق الواقعية التي تنطبق عليها هذه الأصناف تكون غير محددة. وضروب الاكتضاء من هذه بالنسبة لنظرية فعل الكلام هي :

(أ) أنه الفائدة للإنسان أن يحاول وضع تصنيف مضبوط لقوى أفعال الكلام.

(ب) غير أنه من الممكن ومن البين كذلك أن يحاول الإنسان وضع تصنيف دقيق للأفعال اللغوية لفعل كلامي، ولأنواع الاستناد في قوى أفعال الكلام.

(ج) ومن المعقول أن نفترض أن أوجه التعارض على نحو كلي مما هو ذو دلالة على تعريف أفعال اللغة في قوى الأفعال الكلامية، هي كذلك أوجه للملاءمة لتحليل أنشطة قوى الأفعال الكلامية.

والمشكلة المطروحة هنا في هذه الأيام الأخيرة على نظرية أفعال الكلام تلخص في التساؤل الآتي كم هي الأفعال الكلامية الموجودة ؟ وكانت إجابة فيتجنشتاين عن هذا السؤال (كم هي أنواع الجمل الموجودة ؟) بأنه توجد أنواع لا تعد ولا تحصى (سيرل 1979). وهذه الإجابة على وجه الاحتمال، صدقها مثل صدق أي إجابة أخرى. ومن ناحية ثانية فإن السؤال (كم هي عدد الأفعال الكلامية اللغوية الموجودة في اللغة الانجليزية ؟) هو سؤال يسمح بعدد محدود من الإجابة عنه. وطبيعة الاختلاف في مهمة فحص نشاط الفعل الكلامي، وفحص الأفعال اللغوية الكلامية، ينبغي أن تكون واضحة بما قدمناه هنا، وفي الفصول السابقة. ويمكن أن يتغير نشاط الفعل الكلامي على

(8) ويجب أن نلاحظ بأن التمييز الذي أقمته في 1. بين التوجيه والإلزام من الأعمال الكلام يمكن أيضاً أن يطبق هنا وذلك أن فعل Threaten هو فعل دال على الإلزام والتوجيه، ولكن لا يشير إلى التوجيه، في حين أن فعل استدعى هو فعل دال على التوجيه غير أنه لا يشير إلى الإلزام.

(9) ويمكن الرجوع إلى التمييز الذي استخلصه باخ وهارنيش (1972) بين قوة أعمال الكلام العرفية والتواصلية، وكذلك ما استنبطه Fraser بين الأعمال اللغوية الإنجازية المحلية والإحتضالية.

(10) يمكن الاعتماد على Bach و Hamish في مقولتهما عن الأعمال الوصفية، وكذلك Fraser عن مقولته الدالة على التصنيفية.

(11) إن الفعل (عده) يدل على فعل كلامي مشروط أقصد أن معنى العبارة [التكلم يهدد مخاطبة بأن بفعل (س)] هي قرينة الدلالة من العبارة [شرع التكلم ينظر بأن أمراً ما غير سار (س) يمكن أن يبحث للمخاطب إن هو لم يتم بفعل يرتب فيه التكلم] أو طبيعة هذا الشرط المتضمن في فعل عده يرتبط بأفعال لغوية أخرى، تصنف أعمال الكلام المشروطة مثل الوعد والرهان، ويمكن الرجوع إلى Fiction (1981).

(12) ويمكن أن يلاحظ الإنسان وجود استثناءات كثيرة لنماذج كملية كما رأينا آنفاً: منها (أ) الأعمال التقريرية (وبخاصة المبينة للفعول)، إذ هي تحصل مشبعة بالمؤولة بالصدرة وبرى أنه كان فاشيستياً، ومنها ب) كذلك الأعمال التقريرية المنفية أو الداخلية في حيز الاستفهام: (قال لهم توم ما إذا كانت شيلا تستعمل).

(13) ومثال (ب) المذكور في التعليق (11) السابق، استيق استثناء هذا المعنى، وهو أن الوقوع الظاهر لضربوب الأستاذ التقريرية مع الأسئلة الحككية بالقول على نحو (قال لهم توم ما إذا كانت شيلا قد وصلت) إلا أن الجمل الواقعة موقع المصدر نصف النقصية التي يكون جزء الخبر فيها لما يمثل عنصر المصدر المؤول مع أن قد حذفت، لأنه على وجه الاحتمال غير معرف بالنسبة للجزء الثاني، لا للمستمك الأول، وبعبارة أخرى، فإن جزء العبارة (ما إذا كانت شيلا قد وصلت) في المثال السابق ليس سؤالاً محكياً بل الأولي عبارة محكية هذا وضعه المتكلم من تساؤل.

(14) لقد كان سيرل أنشأ إلى الطبيعة انفراسية للمحتوى القفري (1975: 1978) وكذلك فيلور Filmore (1971). في التحليل السيماتيني للأفعال اللغوية الدالة على الحكم (وتتضمن الأعمال اللغوية التعبيرية من نحو النقد، وادعاء، وتنقصي أيضاً عناصر افتراضية).

(15) ومن هذه الوجهة من النظر كما في أحوال أخرى (يراجع التعليق السابق)، يبدو أن التعليق : أخبر وقال، لا تنضح حدودهما الفاصلة بين قوة فعل الكلام ولزوم فعل الكلام، وتؤدي تحليل قوة فعل الكلام الإنجازية من نحو (أنزل لك ولهذا السبب أخبرك) : لأن أحد تفسيرها يجوز أن يكون بأن كلا هذين التعليق (أخبر، قال) يدلان على لزوم فعل الكلام، مما يترتب أثره نسيباً، وعلى نحو آلي من التلطف بالعابرة، وإذاً يمكن أن يتخذ هذا المتكلم كأمر مسلم ونسب واقع الحدث ذاته لمستمع الخطاب، قد يحصل أن يصير شخص مطلقاً على الخبر، ولكن لا يصير مقتضاً به.

(1) يكتب أوستين (1962: 103) (إن غرضنا في هذه المحاضرات متجه بالأساس إلى أن نتمكن من حصر المثولة الثانية الوسطى، وهو قوة فعل الكلام، ومقابلتها مع القولتين الأخيرتين المختلفتين بها وتنفس التركيز يوجد عند سيرل، مع أنه لم يعثر (1969: 23) بتمييز أوستين بين فعل الكلام الأصلي وقوة فعل الكلام.

(2) هناك مناقشة أنواع مختلفة عن الآثار التي يمكن أن تعين لازم فعل الكلام، وهي مناقشة موجودة عند أوستين (1966: 32) و Bach و Hamish.

ونظير الصموية مع بعض الأعمال اللغوية مثل: أخبر أو أنشأ، وقال ك ولا يتضح من أمراً، ما إذا كانت دلالتها تتضمن آثار لازم فعل الكلام أم لا تتضمنه.

(3) وكذلك هنا لا يوجد بقاء بعض معاني الأعمال اللغوية لأن الاشكال هو هل أن فعلاً من نحو أفتح يعبرن به وثاماً فعل لسانتي ؟ وهل يمكن لأحد من الناس أن يفتح شخصاً بأشعار السلاح عليه ؟ أم أن هذا إنجاز كلامي.

(4) وأيضاً فإن فعلي (استفتح) و(بين) يقعان في قائمة قوة الأعمال الكلامية، وهما مفعولان وضما كل من Bach و Hamish.

(5) فإلى جانب أصناف أفعال الكلام الخمسة عند سيرل، هناك أصناف قوة أعمال الكلام الخمسة عند أوستين وهي القرارات التشريعية، والممارسات التشريعية، وضروب الإيحاء وضروب العرض الموصوفة (1962: 181) وانتقاد سيرل لتصنيف أوستين، ومقارنته بما كتبه يكشف عن جوه التشابه كما يكشف عن التعارض بين نظاميهما. وكذلك Bach و Hamish يدورهما توجد لهما أصناف مقابل للآلية الأصناف عند سيرل، وهي فئة لبقية، والتوجيه والإيحاء والاعتراضية. والصنف الخامس عند سيرل وهو التصريحية يقابل ما يقبضه Bach وهارنيز بأعمال الكلام العرفية. وهناك تصنيف مختلف بعض الاختلاف قال به Fraser ويختص بالأعمال الإنجازية المحلية.

(6) ونحيل هنا إلى سيرل (1975: 1979) وخاصة في تحليل البنية المعقدة للمعبارات الإنجازية وهروب الأنظار الذي يراعيه سيرل بكاد يكون موازياً لما أقبله هنا.

(15) وهناك صنف آخر من الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، لم تظهر في 9-5 وتشتمل على أفعال من نحو: قد حط من قيمة كذا، مدح، سخر، استهزأ. وفي المادة لا تقع هذه الأفعال على وجه إنجازهي فليس لها أثر. ومثل هذه الأفعال (الاعتقالية) يبدو من أمرها أنها تخيل إلى نشاطات كلامية يبرز فيها الأثر المقصود على نحو غير مباشر أكثر مما يظهر فيها على نحو مباشر من خلال ما يقال من ذلك مثلا [إني لسبب ما أحط من قيمة أبويك]، فهذه عبارة أشبه بأن تدل على ما تحتوي عليه العبارة [إني لسبب ما أحكي لك نكتة]، إذ التلطف بالعبارة لا يحفل، لأن التشكلم لا يعرف على التلطف بالشكوة أو بالحط من القيمة بمجرد وصلها كما هي: سيرل (1975) (1979).

(16) والحالة المشهورة للأفعال الإنجازية هي ثقافة تقليدية هي الصيغة (مطلقك) كجملة إنشائية، تبعا للشرع الإسلامي، لأنها مناسبة ومؤثرة على طلاق بلدان أخرى لا يجوز فيها تعدد الزوجات.

(17) والفعل وعد وشكر يتبع فيها، مما يتلهم مع تعريفاتنا في جدول (9، 2)، إذ غالبا ما يستعمل قبل وعد (على وجه السخرية بإحالة على أحداث غير مرضية. من ذلك مثلا: أنك مستند أعدك بذلك. ومنه أن يدل فعل وعد هنا على التهديد. وكذلك غدا في الرسائل الخاصة. يطلب فيها أمر ما، وأيضا فعل الشكر وهو يستعمل على نحو دال على الامتنان كأن تقول اشكرك مسبقا على مساعدتك، غير أن هذا يبدو حالة استثنائية تثار من كون أن الكاتب للرسالة لم يحصل مباشرة على تغذية راجعة فيما يخص الامتنان لرسالة، لأن إضافة العبارة مسبقا توضح بأن الكاتب واع بعدم المناسبة بكونه اعتبر الأمر حاصلًا من كون أن الثأري سيرا فاق على طلبه.

(18) يخص Bach و Harish صنفين للأفعال التقريرية وهما الإنشائية، وذات المنظور الراجع.

(19) وتدل العلامة [النجم *] على أن الجملتين [33]، [34]، لا تخلوان على وجه كلي من معنى ما، إذ يبدو أن بعض الناس لو بحثوا لأمكن لهم أن يتحملوا معنى للجملتين، بأن يقرأوا من خلالها فعلا كلاميا مستترا. إذ يمكن، في جملة 33 أن تدل على إمكان تنبؤ الاقتصاديين وأن 34 تنفيذ استباق التنبؤ وهذه التباينات وإن كانت استثنائية فهي قد تتفق مع تعريف الأفعال اللغوية.

(20) وقد قدر أوستين 150: 1962 ما يوجد منها محصور بين 1000 و 999 من قوى الأفعال الكلامية المختلفة. وفي تدرجه الصارخ بصدد الصيغ الإنجازية الخاطئة، وصل إلى تصنيف طائفة الأفعال اللغوية بتوقفه إلى داخل (روح المعجم)، بنحو من التصرف.

الفصل العاشر

استرجاع الماضي واستشراف المستقبل

إن ما يجب أن أقوله هنا ليس صعب الفهم، ولا هو محل نزاع؛ والاستحقاق الوحيد الذي ادعيه هو أن تكون هذه الاعتبارات صادقة، على الأقل في جزء منها.

[J. L. Austin How to do thing with words, p 10]

ولقد ابتدأت بالاحتجاج ليرتامج بحث قائم على التمييز بين السمانطيقا والتداولية، بين النحو والحطابة، وبين المعنى والقوة. وأيضا فقد ناقشت بأن ثنائية النحو والحطابة يجب أن يعاد تأويلها (في عبارات هالديدي لأحسب فهمه لهما) كتتميز ثلاثي بين النحو (وهو تركيب صوري) والتداولية التفاعلية، والتداولية التناسية والقائمة التي كنت وضعتها على عجل في الفصول 3-1 كانت أوسع قائمة، إلا أنه في الممارسة، كان هذا الكتاب محاولة، لأرسم على وجه التفصيل، مجال التداولية التفاعلية، إذ كان هذا هو المجال الذي تشتد فيه الحاجة لإعادة التفكير في قضاياها، ومناقشة أوضاعها المؤسسة، وكان قصدي في التداولية أن أوسع أفقؤج مبدأ التعاون عند جراس، وأطور، على نحو واضح، الحطابة التفاعلية التي كانت القواعد، مثل قواعد الأدب والسخرية، تقوم بدور مهم في وصف القوة التداولية. ولقد كان تأثير الذكاء الاصطناعي واضحا في إعادة تأويلي لنسب اللزوم التحاروي كاستنتاج للحس المشترك العام في إطار وضع الأشكال وحله. وإذا كانت هناك فكرة ذات أهمية لطيفة في هذا البحث، فإنها المفهوم الذي يرى بأن قوة فعل الكلام يجب أن تترجم إلى أفقؤج وضع الأشكال - الحل عن طريق تحليل الغايات - الوسائل؛ وأن التأويل التداولي يمكن أيضا أن يصاغ على نحو ما يصاغ الأشكال - الحل ضمن أفقؤج مختلف. وهو صياغة الاقتراض واختياره وتخصيصه. وضعت هذا الإطار العام نفسه لدراسة السلوك اللساني التواصلية، فإن الأفعال الكلامية غير المباشرة قد ظهرت كوضع استراتيجيات حل إشكالات لتعطي أفعال الكلام المباشر، ماعدا أن تحليل الوسائل - الغايات هو تحليل أكثر تعقيدا والتواءا.

تحدد نفسها بكونها ذات قوة كلامية نوعية، بسبب كونها غير مقيدة على نحو شاذ، وهي ليست، بحال من الأحوال، محكوماً ولا مقياساً متناسباً فيما يخص المجري العام للسلوك التحاوري. وذلك أنه قد وضعت مسائل متكاملة الأوجه لها اتصال ما بالقضايا الأساسية المطروحة للنقاش في التداولية، وحاولت أن أبين كيف يمكن أن تحل ضمن النموذج العام لإدماج الدراسة الشكلية الصورية للغة إلى جانب دراسة التداولية لاستعمال اللغة. وقائمة المواضيع التي أحاول أن أعطيها في هذا الكتاب، تبقى قائمة واسعة، وإن كان يمكن أن تعتبر في حالتي ذات أهمية. وما تركته أو حذفته من موضوعات فهمة هو كالآتي :

(1) إن ما لم أقدره حق قدره هو خطابة التناسخ، مثلاً هناك أشياء كثيرة كان ينبغي أن نذكرها عن مبدأ التعريض للخيار عند التداول في علاقته بالازدهار الأدبي في كل نظم أو أسلوب جديد معطى، وموضوعة theme والتخصيص على المعنى باللفظ.

وأيضاً كان يمكن أن نغال أشياء أخرى كثيرة عن مبدأ التعبيرية والمظاهر الجمالية للتواصل، كالاستعمال الهزلي الساخر لشكل التناسخ (1) وأثناء هذه الدراسات كنا نريد أن تقترب كثيراً حتى نحمل علماء اللسان إلى الالتزام بالخطابة في معناها الابداعوي للاستعمال المؤثر للمصادر الصورية للغة في التركيب المتناسخ (2).

(2) ولقد ظل قسماً للنموذج التكاملية غير متشكك بشكل ماء، وكان يتبصر صياغة صورية في تعبير النماذج الرياضية الصريحة، وإذا صحت نظرتي التي اتخذتها، فإن النماذج التمايزية بعض التعابير متناسب السيمانطيقا والتداولية. واعتقد أن الأصناف السيمانطيقية متصاغ على نحو ملائم صياغة شكلية في حدود المنطق المرن fuzzy logic (3) بينما قد يكون النموذج المناسب، بالنظر إلى التداولية هو منطق البرمجة الخطية (4). وهذا الفرع من الرياضيات قد طبق تطبيقاً عملياً على اتخاذ القرار في شأن التسيير الإداري. ولكن كان يمكن أن يطبق على نحو من الاتساع على السلوك الغرضي الإنساني المتجه وعلى اتخاذ القرارات في السباقات التواصلية.

(3) والنظرية التداولية في طور تكوينها الكامل لا ينبغي أن تصاغ صياغة صورية بل يجب أن تتجسد افتراضات يمكن أن تخضع للاختبار التجريبي. وفي التداولية التفاعلية بوجه عام، فتحن نؤسس الوصف على ملاحظات المتكلمين للغتهم الأصلية، إذ

الملاحظات هي أحكام قيمة على درجة معينة، أعني درجة التخلق والأدب ودرجة الموضوعية والقبالية للتصديق، ويمكن أن تثبت من الوجهة الموضوعية عن طريق الاختبارات القائمة على رواية الراوي النصيح. غير أن الفكرة الأساسية، هي أن سائر التغيرات غير التداولية، ماعدا ما اختبر منها، ينبغي أن تستمر على ثباتها واتساقها. وبوجه خاص قد لا يستطيع الإنسان أن يعقد مقارنة لطروف التداول الاجتماعي في الخلق والأدب عبر الحدود الفاصلة للجتماعات المخاطبة بهذه اللهجة أو تلك، وفي الخطابة التناسية، فإن الاختبارات المشابهة القائمة على رواية الرواة الموثوقة، تنجز مثلاً بالحكم على صدق قول الجمل بدرجات مختلفة لنهاية - الأهم في العبارة. ومنهجية الاختيار التداولي هي أقل اكتمالاً، إلا أنها ليست من جهة المبدأ أكثر إشكالية من أنماط الاختيار ولرواية الراوي اللساني.

(4) واختلاف نمط إثبات الافتراضات يمكن أن يبيح عنه عن طريق تحليل من المعطيات، ومثل هذه الافتراضات يجوز أن تكون من طبيعة الأشياء المحتملة، لأن مبادئ التداولية وقواعدها يمكن أن يتجاوزها التقيد. وفي أبسط الحالات يمكن أن يقع التنبؤ بأن مطابقة قاعدة معطاة قد توجد أكثر احتمالاً من عدم مطابقتها، إلا أنه من الممكن دائماً أنه إذا عارضت نتائج من الافتراضات فإن هذا يمكن أن يفسر كما لو كان مترتباً عن تأثير القواعد المتناقضة.

(5) ولم أحاول كثيراً أن أجرب طريق مقارنات التقاطع اللساني للسلوك التواصلية. وإن كانت هذه دراسة شيقة ومغرية تبقى الأبحاث الكثيرة فيها منتظرة العمل، ولها تطبيقات على تعليم اللغة. وعبارات من نحو (إن اللغة اليابانية أغنى تواضعاً من اللغة الإنجليزية) أو (الإنجليزية أكثر لياقة من الأمريكية) إنما يكون لها معنى إذ قدرنا نسبتهما إلى الاستراتيجيات التداولية، مثل استراتيجيات عدم المباشرة والأعراف المرعية في إنغاز هذه الاستراتيجيات في مختلف الجتماعات المخاطبة بهذه اللغة أو تلك. وانتقال أعراف جماعة إلى جماعة أخرى يمكن أن يؤدي (إلى فشل تداولي فظيع) وإلى حكم بأن التكلم هو إلى حد ما غير مهذب وغير متعاون Thomas (انظر 1981، 1983) إلا أنه لا يوجد هنا معنى مطلق يمكن أن يصدق على وجه جازم. وتوهمي هو أن النموذج العام الذي عرضته في هذه الفصول قد يقدم إطاراً يمكن أن تطرح فيه الدراسات المقارنة للاستراتيجيات اللسانية التداولية.

(6) وهناك ميدان آخر لم ألتزم به، وهو ميدان قسح ويحتاج إلى مزيد من استقصاء البحث، أعني توسيع هذا النموذج الذي اقتصر به على ضروب التلطف الفردي أو المادلات وكان ينبغي توسيعه حتى يشمل دراسة الخطاب المترابط، أعني تحليل الخطاب. وقد كان شعوري وأنا أناقش قاعدة العلاقة في 4 . 3 . 4 أنه قد يصحح في إجراء المحاولات الناجحة، أن تطابق أغراض المتخاطبين قليلا أو كثيرا، ووظيفة مبدأ التعالون هي أن تضمن بأن كل مشترك يتعاون مع الآخر حتى يتم الغرض المؤمل من الخطاب، بينما تكون وظيفة مبدأ اللطف والتخلق هي وجود ضمان يستمر به هذا التعاون ويدوم، حتى ولو أمكن أن نفترض الأغراض الشخصية متصارعة. غير أنني قد ألاحظ كذلك بأن المبادئ التداولية من نحو مبدأ التعاون واللطف، إنما تنع مراعاتها فقط إلى حد معين. وإذن فإن أعظم صورة واقعية للخطاب تسلم بأنه لا واحد من كلا المبدأين التعاوني، والأدبي المتخلق، يجوز خرقه، وأن هذه المبادئ تتنافس مع مبادئ أخرى، ومع أغراض قوى أفعال الكلام.

وفي حركة ودينامية طرفين في خطاب ما، بين المساويين فإن أغراض المشاركين أو ب يمكن التفاوض حولها، على نحو ما ينتج على الأقل من هذا التحاور الممكن :

- [1] أيتبنى غرض ب
- [2] ب. يتخذ غرض أ
- [3] يتفق كل من أ و ب على غرض مشترك وسط بين غرض الأصلي وغرض ب الأصلي.
- [4] يفشل كل من أ و ب في أن يتفقا على غرض ما، واستعارة (لفظ) = (التفاوض) ولو شتا فضلا لمصطلح السوق، وما يجري فيها من تداول، وهو المساومة، هي استعارة مناسبة (5) لأن هذه النتائج الأربعة التي أحصيناها إنما تقابل النتائج الأربعة الممكنة عن المساومة :
- [1] أ يقبل ثمن ب.
- [2] ب يقبل عرض أ.
- [3] أ و ب يتفقان على ثمن وسط.
- [4] أ و ب يتشعلان في قبول الثمن، وعلى ذلك لم يتحقق التعامل.

ونموذج تحليل الخطاب الذي يكون ذا دلالة عالية من هذه الناحية من النظر هو من إدوموندسن Edmondson. (1981)، وبخاصة الفصل السادس) إلا أن الإنسان يمكن أن يستفاد من بعض النماذج الأخرى لتحليل الخطاب من نفس وجهة النظر كذلك التي يطبقها السيمانتيفي والتداولي في مقارنتهما المتعلقة بقوة أفعال الكلام. وإذا أدى تأثير النماذج النحوية في المناقشة إلى نزعة تقسيم وحدات الخطاب وترتيبها في خانات مفصول بعضها عن بعض أشبه ما تكون بمكونات في تحليل الأجزاء المكونة المباشرة (6). وقد كان نفس الاتجاه واضحا في نماذج أولية لتحليل النصوص (7). ولقد أشرت إلى أن هذا خطأ في مقابل الخطأ الذي تمالج به أفعال الكلام كأصناف منفصلة، متعانة (8. 1. 2). وإذا فكر الإنسان في تحليل الخطاب كالتداولية التفاعلية المسقط على البعد الزماني، كان الخطأ (في الإفراط التحري) بارزا وملاحظا في هذا الموضوع لافي النمذجة المتحركة لمجموعة الأصناف المتبادلة، وأيضا تصلب المكون المترابط لتسلسل علاقات تقطيع الخطاب إلى وحدات منفصلة وغير متعاطلة. وأما كانت ثمرة البحوث في هذه المجالات فإن أملي هو أن هذا البحث يمكن أن يحفز بحوثا أخرى لتقريب كثيرا من فهم طبيعة اللغة والاستعمال ما يمكننا من التواصل بها.

5	تمهيد
9	الفصل الأول: مدخل عام
31	الفصل الثاني: مجموعة المسلمات
65	الفصل الثالث: الصورية والوظيفية
	الفصل الرابع: دور تفاعل الأشخاص في مبدأ
107	التعاون والتنسيق
139	الفصل الخامس: قاعدة فن التخلف واللباقة
	الفصل السادس: مسح عام وإحصاء فن الخطابة
173	التفاعلية
201	الفصل السابع: النحو التواصلية: مثال
229	الفصل الثامن: العبارات الإنجازية
259	الفصل التاسع: صيغ أفعال الكلام اللغوية
	الفصل العاشر: استرجاع الماضي واستشراف
295	المستقبل

- (1) والمحاولة الأولى لاستقصاء البحث في هذا الميدان بعبارة الخطابة التناسية ظهرت عند Leech و short (1981) (الفصل السابع).
- (2) يمكن الرجوع إلى محوره في هذا الإجهاد عند كل من Hoogenraad و Deuchar و Leech (1982) (الفصل الثاني عشر).
- (3) وفيما يخص المنطق المرن ونظرية المجموعات المرن يمكن الاعتماد على Mc Cawley (1981: 360 - 94).
- (4) وفيما يتعلق بالبرمجة الخطية تراجع Kim، وبخاصة الفصل الرابع (1971).
- (5) وفيما يخص مفهوم التناقض في الخطاب، يمكن الرجوع إلى Lotfi-pour-saeidi و Candlin (1981: 67 - 73) وفي تلك Sinclair و Coulthard (1975) ونماذج الخطاب الأثر الناتجة بالتقطيع التحري والتربية.
- (6) يمكن الرجوع إلى Edmondson (1981: 67 - 73) وفي تلك Sinclair و Coulthard (1975) ونماذج الخطاب الأثر الناتجة بالتقطيع التحري والتربية.
- (7) لقد أجس كل من Dressler و de Beaugrande (1981: 14 - 30) المقاربات الأولى للتناس اللساني، ومن ضمنها تلك التي تأثرت بعمود التناقض التحوية.

تم الطبع بمطابع أنشبا الشرق 2013
159 مكرور - شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف: 0522 25 96 13 / 0522 25 95 04
فاكس: 0522 44 00 80 / 0522 25 79 20
مكتب التغليف الفني: 0522 29 67 53 / 54
الدار البيضاء